مغني اللبيب

لشيخ جمال الدين ابو محمد عبد الله يوسف المعروف بابن هشام -

من كتب كتب الصدر ما كتبه سنة ٩٢٥ هـ

334
Q1x33
53

A.0883

هذا كتاب مغني اللبيب

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لله على افضاله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله اما بعد فان اولى ما تفتحت القرائح وعلى
ما تجنح الى تحصيله الجوانح ما تبتهر به فهم كتاب الله المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل فانهما الوسيلة
الى السعادة الابدية والذريعة الى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية وافضل ذلك علم الاعراب
الهادي الى الصواب وقد كنت في عام تسعة واربعين وسبعمائة انشأت بمكة زادها الله شرفا كتابا في ذلك
منورا من ابحاثه قواعده كل الحالك ثم اني اصبت بنفسي وبغيري في مصري في المصر ولما من الله تعالى علي فيما
بعد وحسبن بعافية حرم الله المحاوي في خير بلاد الله شعرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا واستأنفت العمل
الاكيد ولامتواني ووضعت هذا التصنيف على احسن احكام وترصيف وشفعته بمقدمات من الكلام
عاقتني فيها مشكلات يستشكلها الطلاب وتصحفها وتقحمها واغلاطا وقعت لكثير من المعربين وغيرهم فنبهت
عليها واصلحتها وقد كنت بادئ ذي بدء اتسدد الخاطر فيما ادونه وتقف عند تحول الحال ولا ابعد ونما كان الوقوع
في هذا الغرض لشيخ قد بخبر بمثل العلوم منيخ ناسج على منواله ومما حثني على وضعه اني لما انشأت في معنى
المقتضب الصغير المسمى بالاعراب عن قواعد الاعراب حسن وضعها عندي الالف سلوب سلر نفعها في
جميع الطلاب مع ان الذي اودعتها بالنسبة الى ما اخرته عنها كشذوة من عفر بل كقطرة من بحورها انا بالح بما اسررته مغبطا لما فوزته وحررته مغربا فوائده للافهام واضعا فوائده على طرق التعلم
ليتناولها الطالب بادنى الم سائل من حسن جنيه وسلم من زناء الحساد بما ناعثر على شيء طغى به القلم

٧٩٢ ٧٣٦
لسان

اوزلت به القدم ان يغفر ذلك فيجنب ما قرب اليه من البعد وردت عليه من الترديد وارحمنا
وصيرنا الفاضي بنا دبر كثب وان يحصر قلبه ان الجواد قد يكبو وان النار قد تخبو وان الصارم قد
ينبو وقد الانسان محل النسيان وان الحسنات يذهبن السيئات ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى
المرء نبلا ان تعد معايبه ويحصر في ثمانية ابواب الباب الاول في تفسير المفردات وذكر احكامها الباب
الثاني في تفسير الجمل وذكر احكامها واقسامها الباب الثالث في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل
وهو الظرف والجار والمجرور وذكر احكامها الباب الرابع في ذكر احكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها
الباب الخامس في ذكر الاوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها الباب السادس في العدد من
امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها الباب السابع في كيفية الاعراب الباب الثامن في ذكر امور كلية
يخرج عليها ما لا يحصر من الصور الجزئية واعلم اني تاملت كتب الاعراب فاذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة امور
احدها كثرة التكرار فانها لم توضع لافادة القوانين الكلية بل الكلام على الصور الجزئية فتراهم يتكلمون على التركيب
المعين بكلام ثم حيث حانت نظائره اعادوا ذلك الكلام الا تري انهم حيث مروا بهم مثل الموصول في قوله
تعالى مدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ذكروا ان فيه ثلاثة اوجه وحيث حانهم مثل الضمير المنفصل من قوله
تعالى انك انت السميع العليم ذكروا فيه ايضا ثلاثة اوجه وحيث حانهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى كنت
الرقيب عليهم ذكروا فيه ايضا ثلاثة اوجه وكذلك ذكر الخلاف في اذا اعرف فضلا له المحل باعتبار ما قبلها
ام لا المحل له والخلاف في كون ما رفوع فاعلا ومبتدا اذا وقع بعد اذا في نحو اذا السما انشقت او ان في نحو وان امرؤ
خاف او الظرف في نحو اني الله شك او لو في نحو ولو انهم صبروا وفي كون ان وان وصلتهما بعد حذف الجار في نحو
شهد الله انه لا اله الا هو ونحو حضت صدورهم ان يقاتلوكم في موضع حضقت بالجار المحذوف وعلى حد قوله اشارت
كليب بالاكف الاصابع او نصب بالفعل المذكور على حد قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل
الطريق الثعلب وكذلك يكثر الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وعلى الضمير
المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل غير ذلك مما اذا استقصى ملأ القلم واعيا الشام فجمع هذه المسائل
ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب فعليك بمراجعته فانك تجد به كنزا واسعا ستقف منه على
شفا درة وتصدر عنه الامر الثاني ايراد ما لا يتعلق بالاعراب كالكلام في اشتقاق الاسم اهو من السمو كما يقوله
الكوفيون ام من السمة كما يقوله البصريون والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين وكالكلام على العلم
حذفت من البسملة خطا وعلى باء الجر ولامه لكسرها لفظا وكالكلام على الف اذا الاشارة الى انها فعلى كما يقوله
الكوفيون لم منقلبة عن ياء هي عين الكلمة واللام ياء اخرى محذوفة كما يقوله البصريون والعجب من مكي انه يحيل الطالب

الباب الأول

والاعتراف بالحرف قد استقر عنده ثبوته او نفيه ويجب ان يليها الشئ الذى تقرره بتقول في التقرير بالفعل
اضربت فيدا او بالفاعل انت ضربت زيدا او بالمفعول ازيدا ضربت كما يجب ذلك في المستفهم عنه وقوله ثم
انت فعلت هذا محتمل لارادة الاستفهام الحقيقي بان يكونوا لم يعلموا انه الفاعل ولارادة التقرير بان
يكونوا قد علموا ذلك ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرا به لان الهمزة لم تدخل عليه ولانه قد اجابهم
بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا فان قلت ما وجه دخول الزمخشري الهمزة في قوله ثم لم يعلم ان الله على كل شئ
قدير على التقرير قلت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي والاولى ان يحمل
الامر على الانكار التوبيخي او الابطالي اي لم يعلم انتفاء المنكر للنسخ الخامس لتهكم في نحو اصلوتك تامرك
ان نترك ما يعبد اباؤنا السادس الامر نحو اسلم اي اسلموا السابع التعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد
الظل الثامن الاستبطاء نحو الم يان للذين امنوا وذكر بعضهم معاني اخر لا صحة لها تتبعها وقد يقع
الهمزة فعلا وذلك انهم يقولون واى بمعنى وعد ومضارعه يئي بحذف الواو ولوقوعها بين ياء مفتوحة
وكسرة كما تقول يعي ويفي وفي نهي والامر منه ائي بحذف اللام للامر وبالهاء للسكت في الوقف وعلى ذلك
يخرج اللغز المشهور وهو قوله ان هند اللبلحة الحسنا واى من اضمر تخل وفاء فانه يقال كيف يقع
اسم ان وصفتها الاولى والجواب ان الهمزة فعل امر والنون للتاكيد والاصل ائن بهمزة مكسورة وياء ساكنة
للخاطبة ونون مشددة للتوكيد ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله لنفرين
على الذين من ندم اذا تذكرت يوما بعض اخلائي وهند منادى مثل يوسف اعرض عن هذا والبلحة
خبرها على اللفظ كقوله تاجكم الوارث عن عبد الملك والحسنا اما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد
العزيز بعدوا الفضل منك على قريش وتفرج عنهم الكرب الشداد فما كعب ابن مامة وابن سعدى
باجود منك يا عمر الجواد واما بتقدير امدح واما نعت لمفعول به محذوف اى عدى يا هند النخلة الحسنا
وعلى الوجهين الاولين فيكون انما امرها بايقاع الوعد الوفي من غير ان يعين لها الموعود وقوله واى
مصدر نوعي منصوب بفعل الامر والاصل وايا مشا واى من ضمن

الباب الأول

وقبل الأبجي بعد الاستفهام وعن الأخفش هي بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن
منها وقبل الخبر وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال ابن خروف أكثر ما يكون بعده إذن
فيها مسائل المسألة الأولى في نوعها قال الجمهور هي حرف وقيل اسم والأصل في إذن أكرمك إذا
جئتني أكرمك ثم حذفت الجملة عوض التنوين عنها وأضمرت أن وعلى الأول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة
من إذ وأن وعلى البسيط فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعد المسألة الثانية في معناها قال سيبويه
معناها الجواب والجزاء وقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسي في الأكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال
فتقول إذن أظنك صادقا إذ لا مجازاة هنا انتهى والأكثر أن تكون جوابا لا لأن أو لو ظاهرتين أو مقدرتين
فالأول كقوله لئن عالى عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذا لا أمثلها وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح
إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا إذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا فمثاله إذن لقام بنصري
من لم نشتمه وبدل الجواب جواب والثاني نحو أن يقال لأتيك فتقول إذن أكرمك أي إن تأتني إذن أكرمك وقال الله
تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذن لذهب كل إله بما خلق ولعلى بعضهم على بعض قال الفراء حيث
جاءت بعدها اللام وقبلها الواو مقدرة إن لم تكن ظاهرة المسألة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها
والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف عليها بالنون لأنها كنون لن وأن وقد
عزا الثاني للفراء والمبرد ويبنى على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت
في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وعزا الفراء إن عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين
إذا وسبعة أحرف المسألة الرابعة في عملها وهو نصب المضارع بشرط تصدرها واستقبال والفصل بينها
وانفصالها بالقسم وبلا النافية بقال ائتيتك فتقول إذن أكرمك ولو قلت أنا إذا فلت أكرمك بالرفع
لفوات التصدر وأما قوله لا تتركني فيهم شطيرا إني إذا أهلك أو أطيرا فمؤول على حذف خبر إن أي إني لا قد
على ذلك ثم استأنف ما بعده ولو قلت أفن يا عبد الله قلت أكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا واعتبر أن عصفور
الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء وبالدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والأرجح
ح عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع ولو قيل لك أحبك فقلت إذن أظنك صادقا فرفعت لأنه حال
قال جملة من النحويين إذا وقعت إذن بعد الواو والفاء جاز فيه الوجهان نحو وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلا
فإذا لا يؤتون الناس نقيرا وقيل شاذ بالنصب فيهما والتحقيق أنه إن قبل إن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك
فإن قدرت العطف على الجواب حرمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوا وعلى الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدد
العاطف وقيل يتعين النصب لأنها بعد مستأنفا ولأن المعطوف على الأول أول ومثل ذلك زيد يقوم وإذا أحسن

عطفه
البرلن

الباء عطف على الفعل وقفا وعلى الاستئناف فالمذهب ان الكسرة تمر الجميعة تدل على الجر احدها ان تكون شرطية بخوان تنتهوا يغفر لكم وان تعودوا نعد وقد يقترن بلاء النافية فيظن حينئذ من لا تمعن انها الا الاستثنائية نحو لا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين والا تصرف عني كيدهن اصب اليهن ولقد يلتبس ان بعض من يتحرى الفضل يسئل في ان لا تفعلوا فقال ما لك الاستثناء امتصل هو ام منقطع الثاني اذ يكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون الا في غرور وان امتها تهم الا اللائي ولدنهم ومن ذلك وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به اي وما احد من اهل الكتاب الا ليؤمنن بالحذف المبتدا وبقيت صفته ومثله وان منكم الا واردها وعلى الجملة الفعلية نحو ان اردنا الا الحسنى ان يدعون من دونه الا اناثا وتظنون ان لبثتم الا قليلا ان يقولون الا كذبا وقول بعضهم لا ابي ان النافية الا وبعدها الا هذه الا بنا ولما المشددة الخ بمعناها كفاه بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد الميم اي ما كل نفس الا عليها حافظ مردود بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا قل ان ادري اقريب ما توعدون ام يجعل له ربي امدا لعلمه بفتنة لكم وخروج جماعة على ان النافية قوله تعالى ان كنا عن عبادتكم لغافلين قل ان كان للرحمن ولد على هذا قولوا فنحن هنا وقوله تعالى لقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه اي الذي ما مكناكم فيه وقيل زائدة ويؤيده الاول مكناهم في الارض ما لم نمكن لكم وكانه انما عدل عن ما الى ان لئلا يتكرر فيه لفظ مثل مثل وهذا ما زاد واعلم ان الشرطية ما قلبوا الف الاولى هاء فقالوا امهما وقيل بل هي في الاية بمعنى قد وان من ذلك فذكروا ان نفعت الذكرى وقيل فيها ان التقدير وان لم تنفع مثل سرابيل تقيكم الحر اي والبرد مثل اعتما قبل ذلك بدان عمهما بالتذكير ولزمت الجزم وقيل ظاهر الشرط ومعاذهم واستبعدا لنفع التذكير فيهم كقولك عظ الظالمين ان سمعوا منك تريد بذلك الاستبعاد الشرط وقد اجمعت الشرطية والنافية في قوله ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده الاولى شرطية والثانية نافية وجواب القسم الذي اذنت به اللام الداخلة على الاولى وجواب الشرط محذوف وقد جوبا واذا دخلت على الجملة الاسمية لتعمل عند سيبويه والفراء واجاز الكسائي والمبرد اعمالها عمل ليس وقرئ سخيرا بالذين يدعون من دونه بتشديد الشين بنون خفيفة مكسورة لالتقاء الساكنين ونصب عبادا وامثالكم وسمع من اهل اللغة ان احدا من احد الا الفاضلة وان ذلك فاضلك وكما تخرج على الاهمال الذي هو لغة الاكثرين قول بعضهم انشدتم واصله ان انا فاشدتم فحذف همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها وحذفت الفها في الوصل وسمع ان قمنا على الاعمال وقول بعضهم نقلت كسرة الهمزة الى النون ثم اسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وادغمت وهو لان المحذوف نية بمنزلة الثابت وهذا نقول هذا قاضي بالكسر والاصل قاضيي لان حذوف النية لالتقاء الساكنين في حكم الثبوت فيمتنع الادغام

او من كلام الملك الذي اخبره في المنام واما البيت فمحمول على وجهين احدهما ان يكون على اقامة السبب
المعقب الاصل اغضب ان افخر مفتخر بسبب جزء اذني تثبيه اذ الافتخار بذلك مسبب عن الجزء والثاني ان يكون
على معنى التبيين اي اغضب ان تبين في المستقبل ان اذني قثبة جزءا فيما مضى كما قال الاخر اما ترى ابنا
لم تلد بي لئيمة ولم تجدني من ان اشري به بدلا اي تبين اني لم تلد بي لئيمة وقال الخليل والمبرد والصواب
واذا ذا بفتح الهمزة اي لان اذا ما ثم هي عند الخليل ان الناصبة وعند المبرد ان المخففة من المثقلة ويرد قول
الخليل ان الناصبة لا يليها الاسم على اضمار الفعل وانما ذلك لان الكسائي نحو وان احد من المشركين استجارك
وعلى الوجهين يخرج قول الاخر ان يقتلوك فان قتلك لم يكن غار عليك فرب قتل عار اي ان يفجروا والسبب
او ان يتبين انهم قتلوك ان المفتوحة بطمزة الساكنة النون على وجهين اسم وحرف والاسم على وجهين ضمير
للمتكلم في قول بعضهم ان فعلت بسكون النون والاكثرون على فتحها وصلا وعلى الاثبات بالالف وقفا وضمير للمخاطب
في قولك انت وانتما وانتم وانتن على قول الجمهور ان الضمير هو ان وهو اسم والتاء حرف خطاب والحرف على ان
او وجه الثاني ان تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع ويقع في موضعين احدهما في الابتداء ممكنون وصلتها هو في موضع
رفع نحو وان تصوموا خير لكم وان تصبروا خير لكم وان يستعففن خير لهن وان يعفوا اقرب للتقوى وذم الخليل ان منه ان
تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس اي خير لكم فحذف الخبر وقيل التقدير في قولك احق ان تخشوه ان احق خبر عما بعد
والجملة خبر عن اسم الله سبحانه وتعالى وفي قولك ورسوله احق ان يرضوه كذلك والظاهر فيهما ان الاصل احق بكذا وقيل
التقدير مخافة ان تبروا واختلف في المحل من نحو عسى زيد ان يخرج فالمشهور انه نصب على الخبرية وقيل على المفعولية
وان معنى عسيت ان تفعل قاربت ان تفعل ونقل عن المبرد وقيل نصب اما باسقاط الجار او بتضمين الفعل معنى
قاربت بفعله ابن مالك عن سيبويه وان المعنى توشك من ان تفعل او قاربت ان تفعل والتقدير الاول لعبيد اذم ابدا
هذا الجار في وقت وقيل رفع على البدل وسد مسد الخبرين كما سد في قوائمه حمزة ولا يحسبن الذين كفروا انما
نملي لهم خير لهم سد المفعولين والتحا بعد لفظ ذا على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع في نحو الرمان ان للذين
امنوا ان تخشع قلوبهم وعسان تكرهوا شيئا الآية ونحو يحيى ان تفعل ونصب نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى
يقولون تخشى ان تصيبنا دائرة فاردت ان اعيبها وخفض نحو اوذينا من قبل ان تاتينا ومن قبل ان ياتي احدكم
الموت وامرت لان اكون ومحتملها نحو والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي يوم الدين اصله في ان يغفر لي ومثله
تبروا اذا اقدر في ان تبروا او لئلا تبروا وهل المحل بعد حذف الجار او نصب فيه خلاف سبق او ان هذه موصولية
حرفي وتوصل بالفعل المتصرف مضارعا كان كلم او ماضيا نحو الا ان من اتقه علينا والا ان ثبتا او مرادا بها الحكاية
سيبويه كتب البيا بثم هذا هو الصحيح وقد اختلف من ذلك في امرين احدهما كونها للماضي والامر هي الموصولة بالمضارع والمخالف

في ذلك ابن طاهر وزعم انها غيرها بدليلين احدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على
غيره كالسين وسوف والثاني انها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد أن
الشرطية ولا قائل به والجواب عن الاول انه منتقض بنون التاكيد لانها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على
باطراد واتفاق وبان الشرط فانها ايضا تخلصه للاستقبال مع دخولها على الماضي باتفاق وعن الثاني انه
انما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها اثرت القلب الى الاستقبال في معناه واثرت الجزم في
محله كما انها لما اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت النصب في لفظه الامر الثاني كونها تتصل
بالامر والمخالف في ذلك بعض من لا يعتد بخلافه ويزعم انها لا توصل بها وان كل شيء سمع من ذلك فان فيه تقديرا له واستدل بدليلين احدهما
انها اذا قدرت بالمصدر فان معنى الامر الثاني انما يقع فاعلا او مفعولا لا يصح ان تقع ولا كذلك ان قدرت
كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع والجواب عن [illegible] ان قوة معنى الامر في الموصولة بالامر عند التقدير
بالمصدر كقوة معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند التقدير المذكور ثم انه يسلم
مصدرية ان المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو وحاسنا ان غضب الله عليها الا يفهم الدعاء
من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا وعن الثاني انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعليق الامر
والكراهة بالانشاء الا ما ذكر ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدريتها لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع
مخفوضة بلام التعليل ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه كتبت اليه بان قم ولجاب عنها بان الباء
محتملة للزيادة مثلها في قوله من الحرار لا ارتاب الخمرة سوى الحاجر لا يقران بالتبر وهذا وهم فاحش لان خبر في الحجر
زائدة كانت او غير زائدة لا تدخل الا على الاسم او ما في تاويله بشبيه وذكر بعض الكوفيين وابو عبيد ان بعضهم
يجر بان وفعله الحيائي عن بعض بني صباح من ضبة وانشدوا اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان يابنا
الصيد يخطب وقوله احاذر ان تقولها فتزدها فتتركها ثقلا علي كما هيا وفي هذا نظر لان عطف المنصوب عليه
يدل على انه مسكن للضرورة لا مجزوم وقد يرفع الفعل المضارع بعد ما كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة
وقول الشاعر ان تقران على اسما وبحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وزعم الكوفيون ان ان بعد هي المخففة
من المثقلة وشذ نصبها بالفعل والصواب قول البصريين انها ان الناصبة اهملت حملا على اختها ما المصدرية
وليس من ذلك قوله فلا تدفنني في الفلا فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها كما زعم بعضهم لان الخوف هنا يفيد
فان خففت من المثقلة الوجه الثاني ان يكون مخففة من المثقلة وقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته لفظا او
برفق الايجاب بهم قولا علم ان سيكون وحسبوا الا تكون فتنة بضم نون تكون وقوله وزعم الفرزدق ان سيقتل
مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع وان هذه ثلاثة الوضع وهي مصدرية ايضا ونصب الاسم ورفع الخبر خلافا للكوفيين

كانت مصدرية مسكوكة وما ولينا الخ اللبث مضارع معطوف على تقدير نحو ما نافية وجزمها على تقدير ها نافية وعليهما فان مضمرة ونصب على تقدير لا نافية وان مصدرية فان فعلت لا تبرح بالجزم وجاز الرفع والنصب الوجه الرابع ان تكون زائدة ولها اربعة مواضع احدها وهو الاكثر ان يقع بعد التوقيتية نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم والثاني ان يقع بين لو وفعل القسم مذكور كقوله فاقسم لو انكم لكان لكم يوم من الشر مظلم أو مترو كا كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العيش هذا قول سيبويه وغيره وفي مغني ابن عصفور انها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم وبعده ان الاكثر تركها والحق انها ليست كلو والثالث وهو نادر ان يقع بين الكاف ومخفوضها كقوله وبوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم في روايته من جر الظبية والرابع بعد اذا كقوله فمهلا حتى اذا ان كانه معاطي بنات الماء ظمآن وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كالجزم والنبا الزاندان الاسم وجعل منه ومالنا ان لا نتوكل على الله ومالنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقال غيره هي في ذلك مصدرية ثم قيل ضمن مالنا معنى ما منعنا وهيئة نظر لانه لم يثبت اعمال الظرف والجار والمجرور في المفعول به ولان الاصل ان لا تكون لا زائدة والصواب قول بعضهم ان الاصل ومالنا في ان لا نفعل كذا وانما لم يجز في الزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالاسم بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكان في البيتين وعلى الاصل وهو ظبية في البيت السابق بخلاف حرف الزائد فانه كالحرف المعتنى في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل مسكولة ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كما قال ابو حيان وزعم الزمخشري انه يجيء مع التوكيد معنى اخر فمنا في قوله ثم ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم حلت ان في هذه الفصيحة لم تدخل في مضار ابرهيم في مواضع اخر جاءت رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام فما لبث ان جاء بعجل حنيذ فلما رأى ايديهم لا تصل اليه نكرهم وأوجس منهم خيفة قالوا لا تخف انا ارسلنا الى قوم لوط وامرأته قائمة فضحكت فبشرناها باسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب قالت يا ويلتى أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخا ان هذا لشيء عجيب قالوا أتعجبين من امر الله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه حميد مجيد فلما ذهب عن ابرهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط ان ابرهيم لحليم أواه منيب يا ابرهيم أعرض عن هذا انه قد جاء امر ربك وانهم آتيهم عذاب غير مردود ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم وضاق بهم ذرعا وقال هذا يوم عصيب وجاءه قومه يهرعون اليه ومن قبل كانوا يعملون السيئات قال يا قوم هؤلاء بناتي هن أطهر لكم فاتقوا الله ولا تخزون في ضيفي أليس منكم رجل رشيد قالوا لقد علمت ما لنا في بناتك من حق وانك لتعلم ما نريد قال لو أن لي بكم قوة أو آوي الى ركن شديد قالوا يا لوط انا رسل ربك لن يصلوا اليك فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك انه مصيبها ما أصابهم ان موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب فلما جاء أمرنا جعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليها حجارة من سجيل منضود مسومة عند ربك وما هي من الظالمين ببعيد فلما ذهب عن ابرهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط ان ابرهيم لحليم أواه منيب يا ابرهيم أعرض عن هذا انه قد جاء امر ربك وانهم آتيهم عذاب غير مردود ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم وضاق بهم ذرعا وقال هذا يوم عصيب وجاءه قومه يهرعون اليه ومن قبل كانوا يعملون السيئات قال يا قوم هؤلاء بناتي هن أطهر لكم فاتقوا الله ولا تخزون في ضيفي أليس منكم رجل رشيد قالوا لقد علمت ما لنا في بناتك من حق وانك لتعلم ما نريد قال لو أن لي بكم قوة أو آوي الى ركن شديد قالوا يا لوط انا رسل ربك لن يصلوا اليك فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك انه مصيبها ما أصابهم ان موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب فلما جاء أمرنا جعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليها حجارة من سجيل منضود مسومة عند ربك وما هي من الظالمين ببعيد

واما الحسن اعتقادا فاخر الجواب في سورة العنكبوت اذ الجواب فيها قالوا انا مهلكو اهل هذه القرية ثم التعبير بالاحسن
لحسن لان الفعل الاولى كما نطق به التنزيل والصواب ان المشاورة في عبارة الزمخشري وانما نقله عن الشلوبين بتغيير
من وجهين احدهما ان المفيد للتعليل في مثاله انما هو لام العلة المقدرة لا ان والثاني ان في المثال مصدرية الجنب
في الزائدة بتلبيب جر وقد ذكر لان اربعة معان اخر احدها هذا الشرطية كان المكسورة والذاهب الكوفيون ويجر عندهم
امور احدها تواردا المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والاصل التوافق فقدر بالوجهين في قوله ان يفضل احدهما
ولا يجر منكم شنآن قوم ان صدوكم افتقر عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين وقد مضى انه ذهب بالتوبيخ
انغضب ان ذا قتلبة حرنا الثاني مجيء الفاء بعد كثير كقوله اما خواشر اما انت ففارقن قومي ومنه كلامهم الضبع
الثالث عطفها على ان المكسورة في قوله اما تمت وانما انت مرتحل فالله بكلا ما تاتي وما تذر الرواية بكسر
ان الاولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة ويضعف ان يجاب في توجيه ذلك فيقال
لما كان معنى قولك ان جئتني اكرمتك وقولك اكرمتك لانك اتاني واحد صح عطف المعلل على التعليل في
وكذلك تقول ان جئتني واحسنت الى اكرمتك ثم تقول ان جئتني ولاحسانك الى اكرمتك وتجعل الجواب لهما معا
وما اظن ان العرب فهمت بذلك يوما المعنى الثاني فكان المكسورة ايضا قاله بعضهم في ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم
وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى احد مثل ما اوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض
الثالث معنى اذ كما تقدم عن بعضهم في ان المكسورة وهذا قاله بعضهم ثم بل عجبا ان جاءهم منذر منهم بخروج الى
وابا كان تؤمنوا وقولهم انغضب ان ذا قتلبة حرنا والصواب انها في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة
الرابع ان تكون بمعنى لئلا وقيل في قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا وقوله تعالى ان تميد بكم وانشد الفراء
الصواب انها مصدرية على الاصل كراهة ان تضلوا ومخافة ان تشنوا وهو قول البصريين وقيل هو على اضمار لا قبل
ان ولا بعد وقيل ان المكسورة المشددة على وجهين احدهما ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر
قيل وقد تنصبهما في قوله اذا اسود جنح الليل فلتات ولكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان
فعرجهم سبعين خريفا وخرج البيت على الحالية وان الخريف محذوف اي تلقاهم اسدا والحديث على ان المقدر
فعرث البكر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف اي ان بلوغ قعرها تكون في سبعين عاما وقد يرتفع بعد
المبتدا فتكون اسمها ضمير شان محذوف كقوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون الاصل انه اي
ان الشان كما قال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبيا والما اجعل من اسمها لانها شرطية
بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيما قبله وتخرج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان
يأبا غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى ايضا بأنا لانهم ليسوا اشد عذابا من سائر

الباب الأول

الناس وتخفف ان فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف واما قال ان زيدا لمنطلق فان هي فارقت
واللام فيه بمعنى الا ويرد ان منهم من ايجابها مع التخفيف حكى سيبويه ان عمرا لمنطلق وقرأ الحرميان وابو بكر وان كلا لما ليوفينهم
الثاني ان تكون حرف جواب بمعنى نعم خلافا لابي علي واستدل المثبتون بقوله ويقلن شيب قد علا لك وقد
كبرت فقلت انه وربما لا تسلم ان الهاء للسكت بل هي ضمير منصوبها بالجر بحذف وراي انه كذلك والجمهور على الاستدلال
بقول ابن زبعلى قال له لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ان وراكبها اي نعم لعن الله راكبها او لا يجوز حذف الا
والجر جميعا وعن المبرد انه حمل على ان لك قراءة من قرأ ان هذان لساحران واعترض بامرين احدهما ان مجيء ان بمعنى نعم
شاذ حتى قيل انه لم يثبت فلا يصح حمل التنزيل عليه والثاني ان اللام لا يدخل في خبر المبتدا واجيب عن هذا بان اللام
زائدة وليست للابتداء او بانها داخلة على مبتدا محذوف اي لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان
المؤكدة لفظا كما قال وقد ح لفظي بالجر ما ان رأيته على ان خير الابرار ان يزيد فوا ان بعدما المصدرية لشبهها
في اللفظ بما النافية وضعف الاول بان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني بالجمع بين لام
التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين المتنافيين ومثل اسم ان ضمير الشان وهذا ايضا ضعيف لان الموضع لتقوية الكلام كما
بنا سببه لحذف والمفقود من حذف فشاذ الا في باب المفتوحة اذا خففت فانه سهل ورود في كلام بني على التخفيف
فحذف تبعا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب كسر الهاء فتعود الاشياء الى اصولها الا ترى ان من يقول الدولم
بك والله يقول لدنك ولم يكنه وبك لا معلن تقرير اشكال دخول اللام وقيل هذان اسمها ثم اختلف فقيل
جاءت على لغة بني الحارث بن كعب في اجراء المثنى بالالف تماما كقوله ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
واختار هذا الوجه ابن مالك وقيل هذا مبني لانه على معنى الاشارة وان قول الاكثرين قد ضعف جزما وضبابا
اعرابا ايضا واختاره ابن الحاجب قلت وعلى هذا فقراءة هذان ان ابن الاصل في المبني ان لا يخالف صيغة مع
فيها مناسبة لفظ ساحران وعكسه الباء في حذا بنتي هاتين وهي هنا ارجح لمناسبة باء ابنتي وقيل لما اجتمع
الف هذا والف التثنية في التقدير قدر بعدهم سقوط الف التثنية فلم يقبل الف هذا التغيير فقلبت ياء كما قلبت
ماضيا مسند لجماعة المؤنث من الابن وهو النعت بفتح التاء ان اي بعين او من ان بمعنى قربا ومسند الخبر
على انه من الابن وعلى ان يكون مبنيا للمفعول على لغة من قال في رد وجب رد وفي وحب وحب بالكسر تشبيها له بفعل وبيع الاصل
مثلا ان زيدا يوم الخميس ليقبل ان يوم الخميس او فعل امر للواحد من الابن او لجماعة الاناث من الابا ومن ان بمعنى نعم
او للوعد مؤكدا بالنون من واي بمعنى وعد كقولهم ان هذا لهو الحسنا اخره واي من اغمرت الحمل وفاء وقد مر
من ان التاء فتحوا انا كقول بعضهم ان قائم والاصل انا انا قائم فحذف فيهما ما حذف من عشرة هذا التاء بنية
للتوكيد والجاسية تنبيه على الصحيح الاسم الاعيا قال ابو زيد لا يبنى منه فعل وقد خولف فيهما انتهى فعلى قول ابي

حرف الألف

يسقط بعض الاقسام ان المفتوحة المشددة على وجهين احدهما ان يكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع
الخبر والاصح انها لم يزع عن ان المكسورة ومن مناصح للزمخشري ان من يدعي ان انما بالفتح يفيد الحصر كانما بالكسر وقد
اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس و
قول في حيز هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر ورد بما ذكرت وقوله ان دعوى الحصر هنا
باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضا بان حصر مقيدا لخطاب المشركين فالمعنى ما اوحي
في امر التوحيد الا التوحيد لا الاشراك وبقي من ذلك قصر قلب لقلب اعتقاد المخاطب والا فما الذي يقول هو في نحو وما
محمد الا رسول فان ما للنفي والا للحصر قطعا وليست صفته منحصرة في الرسالة ولكن لما استعظموه وتنزلوا جعلوا
كانهم اثبتوا له البقاء الدائم فجاء الحصر باعتبار ذلك ثم قصر افراد والاصح ايضا انها موصولة حرفي ما قل مع
بالمصدر فان كان الخبر مشتقا فالمصدر المأول به من لفظه فعندك بلغني انك تنطلق اوانك منطلق بلغني انطلاقك
ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر او استقرار
كان جامدا قدر بالكون نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كون زيد الان كل خبر جامد يصح سبكه المخبر به بلفظ
الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد وزعم السهيلي ان الذي يؤول بالمصدر انما هو ان
الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المستقبل وان المشددة انما تؤول بالحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيد ان خبرها
قد يكون اسما محضا نحو علمت ان للبث الا سد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وفي مضي هذا يقدر بالكون ويحتمل
ان بالاتفاق ويبقى عملها على الوجه الذي قدمته شرحه في اذا الخفيفة الثاني ان تكون لغة في لعل كقول بعضهم ائت السوق
انك تشتري لنا شيئا وقراءة من قرأ وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون وفيها بحث مبسوط انظره في باب اللام
ام على اربعة اوجه احدها ان تكون متصلة وهذه منحصرة في نوعين وذلك لانها اما ان تعقد عليها همزة
التسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وليس منه قوله ازهير وما
ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء لما سبأ او يتقدم عليها همزة بطلب بها ويام التعيين نحو
انزيد في الدار ام عمرو وانما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الاخر وسميت
ايضا معادلة لمعادلة لها الهمزة في فادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان باربعة
اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل
للصدق والتكذيب لا نخبر ولبست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته والثالث والرابع ان الواقعة بعد
التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تاويل المفرد وتكونان فعليتين كما تقدم وسميتين
كقولك ليت ابي بعد فعندي مالكا امون ناء لم ام الان واقع ومختلفتين نحو سواء علينا ادعوتموهم ام انتم
صامتون والام الاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو انتم اشد خلقا ام السماء بناها وبين

جملتين ليستا تأويل المفردين ويكونان ايضا فعليتين كقوله فقلت للطيف مرتاعا فارقني فقلت بي سرت
أم عاد في حلم وذلك على الارجح في هي من انما فاعل المحذوف بفتر سرت واسميتين كقوله لعمرك ما ادري
وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر الاصل شعيث بالهمزة في اوله والتنوين في آخر فحذفهما
للضرورة والمعنى ما ادري اي النسبين هو الصحيح ومثله بيت هبيرة السابق والذي غلط ابن الشجري حتى جعله من النوع
الاول توهما ان معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لان قائما لفعل الذات وجوابه ان معنى قولك علمت ازيد قائم
علمت جواب زيد قائم وكذلك ما علمت بين المختلفتين نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون وذلك انهم على الارجح
من كون ام فاعلا مسئلة ام المتصلة التي تستحق الجواب انما يجاب بالتعيين لا هنا سؤال عنه فلا فائدة ان يقال ازيد عندك
ام عمرو فيقال في الجواب زيد او عمرو ولا يقال الاول لانعم قلت فقد قال ذو الرمة تقول عجوز مدرجي مرو حا على
بانها من عندنا هلي وغاديا ادورو جزء بالصرام ذو خصومة ارات لها ابصرة العام ثاويا فقلت لها لا
ان اهلي جيرة لا كثبة الدهنا جميعا ومالبا وما كنت مذ ابصرتني في خصومة ارا جع فيها يا ابنة القوم
قاضيا فلم ير في قوله لا جوابا لسؤالها بل ذلما توهمه من وقوع احد الامرين كونه ذا زوجة وكونه ذا خصومة وهذا لم
يكف بقوله لا اذ كان لم يلفظ بما يكون به الكلام تاما فلهذا قال ان اهلي جيرة البيت وما كنت مذ ابصرتني
البيت مسئلة اذا عطفت بعد الهمزة بأو فان كانت همزة التسوية لم يجز فيها ساوقد اولع الفقهاء وغيرهم
بان يقولوا سواء كان كذا او كذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا والصواب العطف في الاول بام وفي
الثاني بأو وفي الصحاح يقول سواء علي امتا وقعدت انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو موهم وفي كامل الهذلي ان ابن مجبر
قرأ من طريق النوعفر سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان وان كانت همزة الاستفهام
جائت قياسا فكان الجواب بنعم او بلا وذلك انه اذا قيل ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك لا وان اجيب بالتعيين
صح لا نحو او زيد يقال الحسن او الحسين افضل ام محمد الحنفية فمعطوف الاول بأو والثاني بام ويجاب عنه بقولك
احدهما وهند الكبسانية بابن الحنفية ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن لانهم انما سئل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا
مر الحسن وابن الحنفية وانما جعل واحد منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية فكانه قال احدهما افضل ام ابن الحنفية
مع حذف ام المتصلة ومعطوفها كقول الله تعالى انها لقلب لا بشر سمع قما ادراك ما اوثر مطلا بها نقد
ام عمى كذا قالوا وفيه بحث كما مر واجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى أفلا تبصرون ام انا نور
هنا وان الثقدير أم تبصرون ثم يبتدأ انا خير وهذا باطل لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفة وانما المعطوف جملة
انا خير وجعل المعادلة بينها وبين الجملة التي قبلها ان الاصل لم تبصرون ثم ابتدئ الاخبار بقوله انا خير
المسببة عما قبلها اذا قالوا المرانب خير كانوا عند بصرا وهذا مغث كلام سيبويه فان قلت فلم يقولون افعل هذا ام

والاصل ام لا تفعل فلما حذف الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم
في اللفظ مقام الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجوبها يغني عنها واجبا الزمخشري حذفت ما عطفت عليه ام فقال في
أم كنتم شهداء بجوز كونها متصلة على ان الخطاب لليهود وحذف معادلها اى ادعون على الانبياء اليهودية ام كنتم
شهداء وجوز ذلك الواحدي وقد ابلغكم ما تنسبون الى يعقوب من ابتائه بنبوته ام كنتم شهداء انتهى
ان تكون منقطعة وهي ثلثة انواع مستبدئ بها الخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه
ومستبدئ بها لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها الم لهم ايد يبطشون بها اذا الهمزة في ذلك للانكار وهي بمنزلة النفي
والمتصلة لا تقع بعد ومستبدئ بها الاستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور
ومعنى ام المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب بمجرد او تارة تتضمن مع ذلك استفهاما انكاريا او
استفهاما طلبيا فالاول هل يستوي الاعمى والبصير هل تستوي الظلمات والنور ام جعلوا لله شركاء اما الاولى فلانه
يدخل الاستفهام على الاستفهام واما الثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء قال الفراء يقولون هل
قبلنا حق ام انت جل ظالم مريدون بل انت ومن الثاني ام له البنات ولكم البنون تقديره بل الله البنات ولكم البنون
اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال ومن الثالث قولهم انها لابل ام شاة انتقديره بل هي شاة وزعم ابو عبيدة انها تأتي بمعنى
الاستفهام المجرد فقال في قول الاخطل كذبتك عينك ام رأيت بواسط غلس الظلام من الربابخيالا ان المعنى
هل رأيت وقال ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك
والذي يظهر من قولهم ان المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم الجمع بين دعوى التوكيد في نحو
ام هل تستوي الظلمات والنور ونحو الما ذا كنتم تعملون ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله انى جزوا عامرا سوءة
بفعلهم ام كيف يجزونني السوأة من الحسن ام كيف تنفع ما تعطي العلوق به رمثانا نفاذا ما ضن بالبلد
العلوق بفتح العين المهملة الناقة التي علق قليها بولدها وذلك انه ينحر ثم يحشى جلده تبنا ويجعل بين يدي الناقة
فتدر عليه فهي تشكن لبنه وتنفر عنه اخرى وهذا البيت ينشد لمن بعدنا بجيل ولا يفعله لانطوا قلبه على ضد
وقد انشد الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع رمثان فرده عليه الاصمعي فقال له الكسائي
اسكت ما انت وهذا بجوز الرفع والنصب والجر فسكت وجهان الرفع على الابدال من هاء والنصب بتعطي والجر بكلمن الهاء
وضعف ابن الشجري لانكار الاصمعي وقال لان رمثانا للبو بانفها هو عطيتها اياه لا عطيتها غيره فاذا رفع لم يبق لها
عطية في البيت الا ان يضمر خلا يتعطى من مفعوله لفظا وتقديرا والجر اقرب الى الصواب قليلا وانما الجر حق الاعراب في
النصب وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع الى المبدل منه اى رمثان نفاذ له والضمير في بفعلهم لغامر لان للراجز بعد البيت
بمغلبة لبنا مثلها في بيضتم بالجوز الدنباء من الاجز وانكر بعضهم ذلك وزعم ان من سقلقة بكلمة البلد محذوفة

وبنظير هذه الحكاية ان تغلبيا كان يأتي الرياشي ليسمع منه الشعر فقال له الرياشي يوما كيف تقول في باذ لا من قوله
مانتقم الحرب العوان منى بازل عام بن حديثة سن لمثل هذا ولدتني امي فقال التغلبي كيف تقول هذا انما اليه يشار
لمثل هذه للقطعات والخرافات وهي البيت ما لرفع على الاستيناف وبالخفض على الاتباع بالنصب على الحال لا يدخل
ام المنقطعة على مفرد وهذا قد وا البتدا في انها لا بل ام شاة وخرقا بن مالك في بعض كتب اجماع النحويين فقالا لا حاجة
الى تقدير مبتدا وزعم انها تعطف المفردات كبل وقدرهم هنا ببل دون همزة واستدل بقول بعضهم ان هذا لابل ام شا
بالنصب فان صحت روايته فالاولى ان يقدر لشا فاصبا ام زاى شاة تذبحها قدر ام محتملة للاتصال والانقطاع فمن
ذلك قوله تعم قل اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز
في ام ان تكون معادلة بمعنى اى الامرين كان على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما ويجوز ان يكون منقطعة انتهى ومن
ذلك قول المنبي اخاو ام سداس في احاد ليبلينا المنوطة بالتناد فان قدرتها فيه متصلة فالمعنى انه استصا البلة
فشك او احدهى ام ستا جمعت في واحد فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف كقولهم يا شجر الخابور ما لك مورقا
كانك لم تجزع على ابن طريف فعلى هذا فيكون قد حذف همزة قبل احا ويكون تقديم الخبر وهو احا على المبتدا وهو ليلينا
تقديما واجبا لكونه مقصورا بالا منفيها مع سدس اذ شرط همزة المعادلة الام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما
وبلى ام المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشئ المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا ازيد
قائم ام عمرو وان شئت زيد ام عمرو قائم واذا استفهمت عن تعيين الخبر اقائم زيد ام قاعد وان شئت اقائم ام قاعد زيد
وان قدرتها منقطعة فالمعنى انه اخبر عن ليلته بانها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك فجزم بانها ستة في ليلة فاضرب
او شك هل هي ستة في ليلة ام لا فاضرب واستفهم وعلى هذا فلا همزة مقدرة ويكون تقديم احا ليس على الوجوب
اذ الكلام جزء واظهر الوجهين لانقطاع السلامة من الاحتياج الى تقدير مبتدا يكون سدس اخبارا عنه في وجه الانقطاع
كما لزم عند الجمهور في انها الابل ام شاة ومن الاعتراض بجملة ام هي سدس بين الخبر وهو احا والمبتدا وهو ليلينا
ومن الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة فان ذلك معلوم لا فائدة فيه ولك ان تعارض الاول بانه يلزم في الانقطاع
حذف همزة الاستفهام وهو قليل بخلاف حذف المبتدا واعلم ان هذا البيت اشتمل على لغات استعمالا احاد وسداس
بمعنى واحدة وستة وانما هما بمعنى واحد واحدة وستة ستة واستعمالا سداس اكثرهم بابا ويجعل العدد المؤنث
بما دون العشرة وتصغير ليلة على ليلية وانما صغرها العرب على ليلية برد التاء على عزة قياس حتى تحتمل انها ليست
على ليلاة في نحو قول الشاعر في كل يوم وكل ليلاة وربما قد يستشكل فيه انه قد جمع بين متنافيين استطالة
الليلة وتصغيرها وبعضهم يثبت مجئ التصغير للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل الثالث ان يقع
زائدة ذكره ابو زيد قال في قوله تعم افلا تبصرون ام انا خير ان لفقدا فلا تبصرون انا خير وبزيادة ظاهرة في قول

ساعدة بن جوية بالبيت شعر ولا منجا من الهرم ام هل على العيش بعد الشيب من ندم الرابع ان تكون للتعريف
نقل عن خط محمد رانسه اذا ك خليلي وذو بثي وصلتني بزمي زاني بامسهم وامسلمه وفي الحديث ليس من امبر صيام
ام سفر كذا رواه الثمر بفتح ثاء مثل ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدخلها لام التعريف في اقلها نحو غلام وكتاب
بخلاف رجل وناس ولباس وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه في بلادهم من يقول خذا الرمح واذكب امهر بالعكس ذلك لغة
لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت لشابوا لها في الحديث دخلت على النوعين ال على ثلثة او خبر احدها ان يكون
اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة وليس بشيء
لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل لتثبيت موصولة باتفاق وقيل
هي في الجميع حرف تعريف لوضح ذلك لنقت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع سبط الصغير والوصف
موصول حرف وليس بشيء لانها لا تؤول بالمصدر وربما وصلت بظرف او بجملة اسمية وفعلية وفعلها مضارع وذلك دليل
على انها ليست حرف تعريف فالاول كقوله من لا تناكر على المعه فهو حر بعيشة ذات سعة والثاني كقوله من القوم
الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد والثالث كقوله صوت الحمار اليجدع والجمع خاتم بالشعر خلافا للاخفش
وابن مالك في الاخير والثاني ان يكون حرف تعريف وهي نوعان عهدية وجنسية وكل منهما ثلثة اقسام
اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح
المصباح في زجاجة الزجاجة كانها كوكب دري ونحو اشتريت فرسا ثم بعت الفرس وعبرة هذا ان يعاد الضمير اليها
مع مصحوبها او معهودا منبا نحو اذهما في الغار ونحو اذ يبايعونك تحت الشجرة او معهودا حضوريا قال ابن عصفور
ولا تقع هذه الا بعد اسماء الاشارة نحو جاءني هذا الرجل واي في النداء نحو يا ايها الرجل واذا الفجائية نحو
خرجت فاذا الاسد او في اسم الزمن الحاضر نحو الان انتهى وحينئذ نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم
الرجل مهددا للحاضر في غير ما ذكر ولان اتى بعد اذا البتة لتعريف الوقت الحاضر حالة التكلم فلا يشبه ما الكلام فيه ولان
الصحيح في الداخلة على الان انها زائدة لانها لازمة ولا يعرف ان التي للتعريف ورد لازمة بخلاف الزائد وامثال
الجيد المسئلة قوله اليوم اكملت لكم دينكم والجنسية اما لاستغراق الافراد وهي التي يخلفها كل حقيقة نحو خلق الانسان
ضعيفا ونحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا او لاستغراق خصائص الافراد وهي التي يخلفها كل صفة
نحو زيد الرجل علما اي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب او لتعريف الماهية وهي التي لا يخلفها كل ولا مجاز
نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي وقولك انت لا تزوج النساء ولا البخيل يثاب فهذا يقع الجنس بالواحد
منهما وكان بعضهم يقول في هذه انها لتعريف العهد فان الاجناس امور معهودة في الاذهان متميز بعضها عن
بعض فبهذا المعهود الى شخص وجنس والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق

وذلك ان ذا الالف واللام تدل على الحقيقة بعند خصوصها في الذهن واسم الجنس النكرة تدل على مطلق
الحقيقة
لا باعتبار قيد تنبيه قال ابن عصفور جاز وفي نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه بيانا مرجح
في البيان ان يكون اعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغيره اعرف
واجاب بانه اذا قدر بيانا فانما قدر ذلك فيه لتعريف الخصوص فهو يفيد الجنس بذاته والخصوص بدخول ال والاشارة انما
تدل على الخصوص دون الجنس واذا قدر نعتا فانما قدر ذلك فيه للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا
نوعان
فيه على الخصوص والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه الوجه الثالث ان تكون زائدة وهي
لازمة وغير لازمة فالاولى كالتي في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة في الاعلام بشرط
مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى او تجالبها كالسموأل ولغلبتها على بعض من هي له في الاصل كالبيت
والمدينة لطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل لتعريف العهد الثانية نوعان كثيرة واقعة في الفضل وغيرها فالاولى الداخلة
على علم منقول من مجرد صالح لها ملوح صلة كحارث وعباس وضحاك نقول منها الحارث والعباس والضحاك ويتوقف هذا النوع
على السماع لانه لا يقال مثلا في نحو محمد ومعروف واحمد والثانية نوعان واقعة في الشعر واقعة في شذوذ من النثر
فالاولى كالداخلة على يزيد وعمرو في قوله باعد امم العمر من اسرها حراس ابواب على قصورها وقوله وانت الوليد
الجزيل مبتدا باغبا بالخلافة كاهلها فاما الداخلة على وليد في البيت فللمح الاصل وقيل الخالية للتعريف
مضاف اي مزوج لانك كما قدرته المخبر لم يحتج الى دعوى زيادة ال تذنيب حرك بالرشد لبلة الفتا ابي يوسف
يستغيث وقول القائل فانه فوقنا اذ رفقوا ايمن وان تجرفي يا هند فالحرق آسام فانت طلاق والطلاق عزمة
ثلث ومن يعرف العوق وعلم فقال اذا بلزمك ذا رفع ثلث واذا نصبها قال ابو يوسف فقلت هذه مسئلة نحوية فقهية ولا
من الخطاء ان قلت فيها برايك فاتيت الكتاب وهو في فراشه فسالته فقال ان رفع ثلث طلقت واحدة لانه قال انت طلاق و

لم يستطع صولة البزل القناعيس فما لزرد

حرف الالف

اخبار الطلاق انام ثلث وان نصبها طلقت ثلاثا لان معناه انت طالق ثلاثا او بينهما جملة معترضة فكتب بذلك
الى الخليفة فارسل الى يجوز فوجهها الى الكسائي لتهيئ ملخصا واقول لذا لتضوان كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع
الثلث لوقوع الواحدة اما الرفع فلان الى الطلاق اما لجاز الجنس كما تقول لنعم الرجل اي هو الرجل المعتد به والمعهد
الذكري مثلها في فعصى فرعون الرسولا اي هذا الطلاق المذكور عزيمة ثلث ولا يكون الجنس الحقيقي لئلا يلزم الاخبار
العام الخاص كما يقال الحيوان انسان وذلك باطل اذ ليس كل حيوان انسان ولا كل طلاق عزيمة وثلاث فعلى العهد تقع الثلث
وعلى الجنسية تقع واحدة كما قال الكسائي واما النصب فلا يمتنع ان يكون على المفعول المطلق وح يقتضي وقوع الثلث
اذا المعنى فانت طالق ثلاثا ثم اعترض بينهما بقوله والطلاق عزيمة ولان يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وح لا يلزم
وقوع الثلث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا فانما يقع ما نواه هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ واما الذي اراده
الشاعر المعين فهو الثلث لقوله بعد بتنى بها ان كنت غير رفيقة وما امرئ بعد الثلث مقدم مسئلة ذهب الجاحظ
الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين بنابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك ان الجنة هي المأوى
برجل حسن الوجه فضرب بالظهر والبطن اذا وقع الضرب الظهر والبطن المتعوبين وهي المأوى في الآية ومنه في الامثلة وفعل
ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشري في وعلم آدم الاسماء ان الاصل اسماء المسميات وقال ابو شامة في قوله
بسم الله في النظم لولا ان الاصل في نظمي نحو نابتها عن الظاهر عن الضمير الحاضر والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل
بضمير الغائب مسئلة من الغريب ان الثاني للاستفهام وذلك في حكاية قطرب الى فعلت بمعنى هل فعلت وهو من ابدال المخفف
ثقيلا كما في الا العند سيبويه لكن ذلك سهل لانه جعل وسيلة الى الالف التي هي اخف الحروف اما بالفتح و
التخفيف على وجهين احدهما ان تكون فخم استفهاما بمنزلة الا وتكرير قبل القسم كقوله اما والذي ابكى واضحك و
الذي اماتت واجب والذي امره الامر وقد يبتدأ بمن بقاها او عنها قبل القسم وكلاهما مع ثبوت الالف وحذفها
او حذف الالف مع ترك الابدال ولذا وقف ابن بعد هذا مكرت كما نكسر بعد الا الاستفتاحية الثاني ان تكون بمعنى
حقا او احقا على خلاف في ذلك سيأتي وهذه تفتح بعدها ان كما يفتح بعد حقا وهي حرف عند ابن جروف و
جعلها معان ومعمولها كلاما مركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يا زيد وقال بعضهم اسم بمعنى حقا و
قال الخرون هي كلمتان الهمزة للاستفهام وما اسم بمعنى شيء وذلك لشيء حق فالمعنى احقا وهذا هو الصواب وموضع ما
النصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في نحو قولك احقا ان جئتنا استقلوا وهو قول سيبويه وهو الصحيح بلد
افي الحق انك مغرم بك هائم فادخل عليها في وان وصلها مبتدأ والظرف خبره وقال المبرد حقا مصدر بحق محذوف
وان وصلها فاعل وزاد الما لفي لا ما معنى ثالثا وهو ان يكون حرف عرض بمنزلة لولا فيختص بالفعل نحو اما تقوم
اما تقعد فقد يدعى في ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في الم والا وان ما نافية وقد يحذف هذه الهمزة

الباب الاول

في

الجمع في اما بالفتح والتشديد

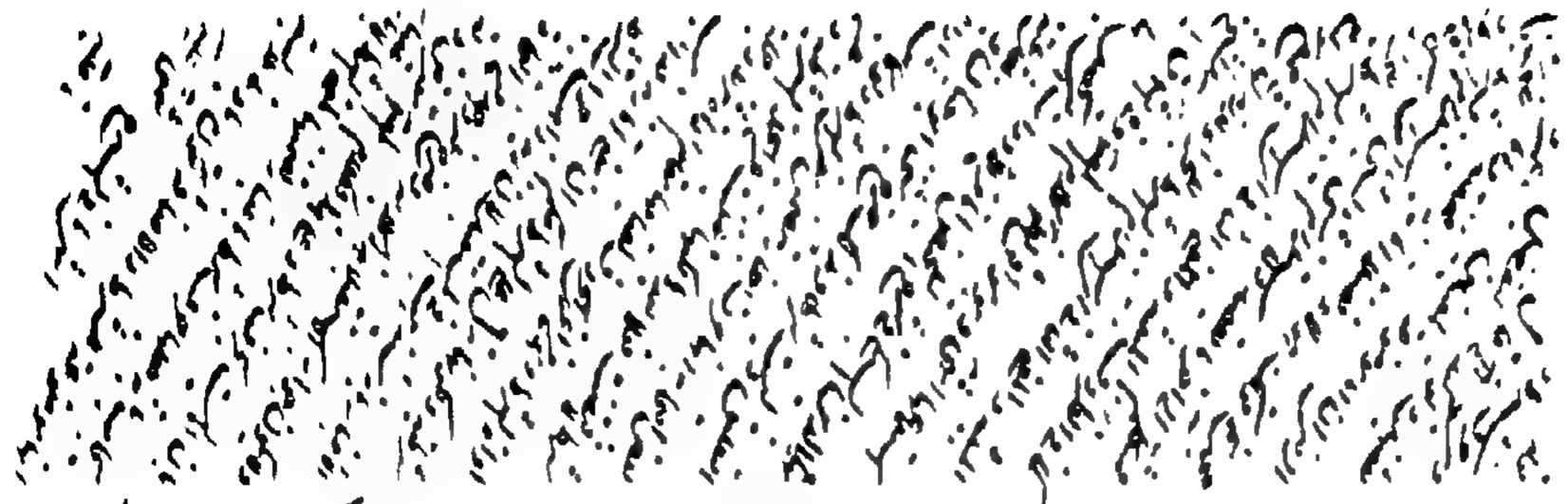

كقوله مهما تري الدهر قد بادا ومعدا وبادا البراة من غدان اما بالفتح والتشديد وقد تبدل فتحتها
الاولى با استثقالا للتضعيف كقول عمر لبعض رعيته رجلا ايما ازا التمس عارضت فضحى وايما بالغين فبخبر وكقول
شرط وتفصيل توكيدا ما انه شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم و
اما الذين كفروا فيقولون الآية ولو كانت الفاء للعطف لدخل على الجزاء لانه يعطف الخبر على مبتدائه ولو كانت زائدة
لصح لاستغنائها ولما لم يصح ذلك دل امتناع كونها للعطف تعين انها فاء الجزاء فان قلت قد امتنع عنها في قوله
فاما القتال لا قتال لديكم قلت هو ضرورة كقول عبد الرحمن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها فان قلت فقد
حذف في التنزيل في قوله فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم قلت لاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغنا
عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج من عرفة يصلي عند ركعتي الطواف
لو صلى احد عند غيره ابتداء لم يصح على الصحيح هذا قول الجمهور وزعم بعض المتاخرين ان فاجواب اما لا يحذف في
غير الضرورة اصلا فان الجواب في الآية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت
الفا الى المقول وان ما بينهما اعتراض وكذا قال في اية الجاثية واما الذين كفروا افلم تكن اياتي الآية قال اصله
فيقال لهم لم تكن اياتي ثم حذف القول وتاخرت الفا عن الهمزة واما التفصيل فهو غالب حالها كما تقدم في اية البقرة
ومن ثم قال فاما السفينة فكانت لمساكين واما الغلام واما الجدار الآيات وقد تترك تكرارها استغنا بذكر احد القسمين
عن الاخر وبكلام يذكر بعدها في موضع نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا
اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل اليه واما الذين كفروا
فيقال لهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما
الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله الى واما زيغهم فهو منونة ويكون معناه الى
ريبهم وشكهم على ذلك والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا اي كل من المتشابه والمحكم من عند الله
والايمان بهما واجب وكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون وهذه الاية في اما المفتوحة نظير قولك في اما الملكوة
اما ان تنطق بخير والا فاسكت وسيأتي ذلك كذا ظهر لي وعلى هذا فالوقف على الا الله وهذا اللغز هو المشار
اليه في اية البقرة السابقة فتاملها وفي اما لغير تفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق واما التوكيد فقل ان ذكره
ولم يرد من احكم شرحه عز الرخشري فانه قال فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فان اقصدت
توكيد ذلك انه لا محالة ذاهب وانه بصدد ذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب لذلك قال سيبويه في تفسيرها مهما يكن
من شيء فزيد ذاهب فهذا تقدير يدل بفائدتين بيان كونه تاكيدا وانه في معنى الشرط انتهى ويفصل بين اما
وبين الفعل بواحد من امور ستة احدها المبتدا كالاية السابقة والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد زعم الصفار

حرف الالف

ان الفصل قليل والثالث جملة شرطية نحو فاما ان كانت من المقربين فروح الاباب والرابع اسم منصوب لفظا او محلا بالجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر الاباب والخامس اسم كذلك مفعول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضرب وقرأ بعضهم فاما ثمود فهديناهم بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل الفعل لا يلي الفعل وانما نحو زيدا كان يفعل ففي كان ضمير فاصل في التقدير فاما ليس خلقا لله مثله ففي ليس ضمير لكنه ضمير الشان والحديث واذا قيل بان ليس حرف فلا اشكال وكذا اذا قيل فعل يشبه الحرف لهذا افهمها بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع والثاني ظرف معمول لما الما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه وللفعل المحذوف نحو اما اليوم فان ذاهبا فاما في الدار فان زيدا جالس لا يكون العامل ما بعدان لان خبر ان لا يتقدم عليها وكذلك معمول هذا قول سيبويه والمازني والجمهور وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء فجعلوا العامل نفس الخبر فوسع الفراء فجوزه في بقية اخوات ان فان قلت اما اليوم فانا جالس احتمل كون العامل انا وكون الخبر لبعد المبتدا فان قلت اما زيدا فاني ضارب لم يجز ان يكون العامل واحدا منهما واستغنت المسئلة عند الجمهور لان انا لا ينصب المفعول ومعمول خبر ان لا يتقدم عليها واجازها المبرد ومن وافقه على تقدم معمول الخبر فنبينها الاول انه سمع اما العبد فمذنب بالنصب واما قريشا فانا افضلها وفيه عندي دليل على امر واحد منها انه لا يلزم ان يتقدم منها ما يمكن من شيء بل يجوز ان يتقدم غيره وما يليه وانما التقدير هنا مهما يذكر من شيء وعلى ذلك تخرج قولهم اما العلم فعالم وانا علما فعالم فهو حسن وقيل انه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء او مفعول لاجله ان كان معرفا او حال ان كان منكرا والثاني ان ما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف في المفعول به والثالث انه يجوز اما زيدا فاني اكرم على تقدير العمل للمحذوف **التنبيه الثاني** انه ليس من اقسام اما التي في قولهم نعم اما اذا كنتم تعلمون ولا التي في قول الشاعر اباخراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع بل منها كلتا فالتي في الآية هي ام المنقطعة وما الاستفهامية وادغمت الميم في الميم للتماثل والتي في البيت هي ان المصدرية وما الزيدة والاصل لان كنت فحذف الجار وكان للاختصاص فانفصل الضمير لعدم ما يتصل وجيء بما عوضا من كان وادغمت النون في الميم للتقارب **اما المكسورة المشددة** فتفتح همزتها وقد تبدل ميمها الاولى ياء وهي مركبة عند سيبويه من ان وما وقد تحذف كقوله سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما اي اما من صيف واما من خريف قال المبرد والاصمعي ان في هذا البيت شرطية والفاء فاء الجواب والمعنى وان سقته من خريف فلن يعدم الري وليس بشيء لان المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال مع الشرط لا يلزم ذلك وقال ابو عبيدة ان في البيت زائدة واما عاطفة عند اكثرهم اعني اما الثانية في نحو قولك جاءني اما زيد واما عمرو وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى وافقهم ابن مالك لثلاثة انها غالبا الواو العاطفة ومن غير الغالب قوله بانا اذا شالت نعامتها ايمانا الى جنة اما الى نار وغير شاهد ثان وهو فتح الهمزة وثالث وهو الابدال وفعل

الباب الأول

عصفوا الاجماع على انا ما الثانية غير عاطفة كالاولى قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها الحرف وزعم
بعضهم ان ما عطفت الاسم على الاسم الواو وعطفت اما على اما وعطف الحرف غريب على الحرف خلاف في انا ما الاولى
غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيدا فاما عمرو وبين احد معمولي العامل ومعمول الاخر في نحو
رايت اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه والبدل نحو قوله تعالى حتى اذا رأوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة
فان ما بعد الاولى بدل من ما قبلها ولا ما خمسة معان احدها الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو او الابهام
على السامع نحو ان الابهام نحو واخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم والثالث التخيير نحو اما ان تعذب
فيهم حسنا اما ان تلقي واما ان نكون اول من القى وهو ابن الشجري فجعل من ذلك اما بعد تهم واما يتوب عليهم
والرابع الاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحويا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين ونازع في ثبوت هذا المعنى لاما جماعة مع
اثباتهم اياه لاو والخامس التفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا ونص لها على هذا على الحال المقدرة ولجانا لكونها يكون اما
هذه هي ان الشرطية وما الزائدة قال ابو بكر ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اذا الشرط حتى يكون بعد فعل بغير مثل واما
ان خافت وقد علله ابن الشجري بان المضمر هنا كان فهو بمنزلة قولك قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا وهذا المعنى لا
يكاد يتأتى الا ان ما يبنى الكلام معها من اوله الا على ما جئ بها لاجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها في غير بند دون
بقية الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك وغيره وهذا المستكره وقد يستغنى عن اما الثانية بذكر ما يغني
عنها نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت وقول المثقب العبدي فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من
سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وقد يستغنى عن الاولى لفظا نحو سفر الرواعد من
صيف ابيت وقد تقدم قوله لم يدار فقد تقادم عهدها واما باسوا الرخبالها اي اما بدار والفراء يقسم
فيجر زيدا تهوا واما بعد تنبيه ليس من اقسام ما التي في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا بل هذا ان الشرطية
وما المزيدة او حرف عطف كرر للمتأخرون معنى انتهت الى اثنى عشر احدها الشك نحو لبثنا يوما
او بعض يوم الثاني الابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين الثالث التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقيل ما يصح فيه
ضن وانعم الاولى لفو الحق فبعدا للمبطلين وسحقا والثالث التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقيل ما يصح فيه
الجمع نحو تزوج هندا واختها وخذ من مالي ما دونها او دينارا فان قلت فقد مثل المعلما بايتما الكفارة والفدية
للتخيير مع امكان الجمع قلت عينع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة
والنسك اللاتي كل منهن فدية بل يقع واحدة منهن كفارة او فدية والصيام في قرنه مستقل خارج عن ذلك
الرابع الاباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقيل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء او الزهاد وتعلم الفقه والنحو واذا دخلت
لاء الناهية لمنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ المعنى لا تفعل احدهما فيهما فعلم كان احدهما وتخييره اتها

ف

ندخل لتنهى عما كان مباحا وكذا حكم النهى لداخل على التخيير وفاقا للسبكى وذكر ابن مالك ان اكثر ورود الامر بعد
فى النهى نحو فمتى كالنجار ما اشد قسوة وانتقد نحو فكان قاب قوسين او ادنى علم بعضها بالنقل والطلب و
اجتماع من مجموع الطلق كالوقوله الكوفيون والاخفش والجرمى اجتنبوا توبة ولقد ذعمت ليلى بانى فاجر لنفسى
تقتها او عليها فجورها وقيل وهمه للابهام وقول جرير جاءت الخلافة او كانت له قدرا كما ان دبته موسى على قدر
والذى قدر اية لجر اجرا ان كانت قوله وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوها واغبر السوح اى وكان الشان ان
لا يسرحوا الابل دان يسرحوها سيان لوجوب الغلط وانما قدنا كان شاذة لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة وقول الاخر
ان لها اكتل وزاما خوير بين ينفقنا الها ما ان لم يقل خوير بان كما تقول ندا وعمرو لص لا نقول لصان واجاب
الخليل عن هذا بان خوير بين بتقدير اسم لا نعت تابع وقول لبنا بغير قالت لا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا
او نصفه فقد صار وا لغوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد ويقوى بانه بمعنى ونصفه وقوله قوم
اذا سمعوا الصريخ رأيتهم من بين ملجم مهره او سافع ومن الغريب ان جماعة منهم ابن مالك ذكروا بحثا ومعنى الواو ثم
ذكروا انها بحثى بعض ولا نحو ولا على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم او بيوت اباتكم وهذه هى تلك بعينها وانما جاءت
لا توكيدا للنفى السابق وما فهمه من توهم تعلق النفى بالمجموع لا بكل واحد ذلك مستفاد من دليل خطاب عن اللفظ وهو
الاجماع ونظيره قولك لا يحل الزنا والسرقة ولو ترك لا فى الثانى لفهم ذلك وزعم ابن مالك ايضا ان او التى للاباحة
حالة فى محل الواو وهذا ايضا مردود لانه لو مثل جالس الحسن او ابن سيرين كان المامور به مجالستهما ولم يخرج المامور
عن العهدة بمجالسة احدهما هذا هو المعروف من كلام النحويين ولكن ذكر الزمخشرى عند الكلام على قوله تعالى
تلك عشرة كاملة ان الواو وما فى حيزها حالة نحو جالس الحسن او ابن سيرين وانما جئ بالعدد لكذا توهم ان اتيانه
فى صيام ثلثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجعتم وقلده فى ذلك صاحب الايضاح البيانى ولا يعرف هذه المقالة
النحوى السادس الاضراب بكل فعز سببيا جازة ذلك بشرطين تقدم نفى او نهى واعادة العامل نحو ما قام زيد
وما قام عمرو ولا يقم زيد ولا يقم عمرو ونقل عشرا بن عصفور وتبعه ابن مالك فى قال فى ولا تطع منهم اثما او كفورا ولو
قلت ولا تطع كفورا لانقلب المعنى يعنى انه يصير نهيا عن النهى الاول وهيا عن الثانى فقط وقال الكوفيون وابو على
وابو الفتح وابن برهان تانى للاضراب مطلقا احتجاجا بقول جرير ما ترى فى عيالى قد بريت بهم لم احص عدتهم
الا بعداد كانوا اثمانيا وزادوا اثمانيا لولا رجاؤك قد قتلتا ولا دى وقرأة ابى السماك او كلما عاهدوا
عهدا نبذه فريق منهم بسكون الواو واختلف فى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون فقال الفراء بل يزيدون فهكذا
جاء فى التفسير مع صحته فى العربية وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو وللبصريين فيها اقوال قيل للابهام وقيل للتخيير اى
اذا راهم الرائى تخيرين ان يقولوا هم مائة الف او يقولوا هم اكثر من مائة الف نقله ابن الشجرى عن سيبويه وفى ثبوته نظر ولا يصح التخيير فى

شيئين تواقع لحدهما وقيل هي للشك مصروفا الى الواو ذكره ابن جني وهذه الاقوال غير القول بانها بمعنى الواو وقوله
في وما امر الساعة الا كلمح البصر وهو اقرب تهمي كالحجارة او اشد قسوة والتابع للتقسيم نحو الكلمة اسم وفعل او حرف
ذكره ابن مالك في منظومته وفي شرح الكبرى نقلا عن ذلك التسهيل وشرحه فقال الثاني للتقريب المجرد من الشك
والابهام والتخيير واما هذا الثلثة فان مع كل منها تقريبا مصحوبا بغيره ومثل بجوان يكون غنيا او فقيرا وقالوا كونوا
هودا او نصارى قال وهذا اولى من التخيير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم جود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله
كما ان الناس مجرم عليه وجارم ومن مجيبه ما وقوله فقالوا ثبتان لا بد منهما ضرورة ماج اشرحا وسلاسل
اسمي وكون الواو في التقسيم كثيرا لا يقتضي انها ولا تاتي له بل اشارة الاكثرية للواو ويقتضي الثبوت في ويبقى ان
صرح بثبوته في البيت وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون المعنى لا بد من احدهما فحذف المضاف كما قيل في خرج
منهما اللؤلؤ والمرجان وغيره عدل عن العبارتين ضربا للتفصيل ومثل بقوله تعم وقالوا كونوا هودا او
نصارى وقالوا ساحر او مجنون اي المعنى وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم
ساحر وقال بعضهم مجنون فاوهمنا التفصيل الاجمالي فقالوا وتعسفا بزيد الشجري فقال في الابيات الاولى الهاء حذف
منها مضاف واو وجلتان فعليتان وتقديره وقال بعضهم يعني اليهود كونوا هودا وقال بعضهم يعني النصارى كونوا
نصارى قال فقام اولئك مقام تلك كلها وذلك يدل على شرف هذا الحرف انتهى الثالث ان يكون بمعنى الا في
الاستثناء وقد ينتصب المضارع بعدها باضمار ان كقولهم لالزمنك او يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم
كسرت كعوبها او تستقيما وحمل عليه بعض المحققين قولهم لاجتاح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا
لهن فريضة فقد تفرضوا منصوبا بان مضمرة لا مجزوما بالعطف على تمسوهن لئلا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق
بالتثاء ان طلقتموهن في وقت انتفاء احد هذين الامرين مع انه اذا انتفى الفرض دون المس لزم محل المثل واذا انتفى المس
الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء احد الامرين ولان المطلقات المفروض لهن قد ذكرن بما
بقوله تعم وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الاية وترك ذكر المسوس لما تقدم
من المفهوم ولو كان تفرضوا مجزوما لكانت المسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر واذا قدرت او بمعنى الا خرجت المفروض
لهن عن مشاركة المسوسات في الذكر والجواب عن الحاجب عن الاول بمنع كون المعنى حينئذ انتفاء احدهما بل متى لم يكن واحد
منهما وذلك بنفيهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الاول فانه لا ينفي الا احدهما واجاب بعضهم عن الثاني
بان ذكر المفروض لهن انما كان لتعيين النصف لهن لا لبيان ان لهن شيئا في الجملة وقيل او بمعنى الواو ويؤيده بقول
المفسرين انها نزلت في رجل تضايقت اطلق امراته قبل المسيس وقبل الفرض وفيها قول الفرزدق والثالث ان يكون بمعنى
الى وهذه كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها باضمار ان مضمرة نحو لالزمنك او تعطيني حقي وقوله لاستهلن ابا الصهباء

او ادرك المنى ومن قال في او تقرضوا انه منصوب جوز هذا المعنى فيه فيكون غاية لنفي الجناح لا لنفي اليسر
وقيل لا يمتنع الواو والعاشر التقريب نحو ما ادري اسلم او ودع قاله الحريري وغيره الحادي عشر الشرطية نحو لأضربنه
عاش او مات ان عاش بعد الضرب وان مات ومثله لا تينك ان اعطيتني او ومتى قاله ابن الشجري الثاني عشر
التبعيض نحو قالوا اكونوا هودا او نصارى نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين والذي يظهر انه انما اراد
معنى التفصيل فان كل واحد مما قبل او التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليها من المجمل ولم يرد انها تفيد
ليفيد مجرد معنى التبعيض تلبيسا التحقوا او موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء وهو الذي نقوله المتقدمون
وقد يخرج الى معنى الواو وامانة المعاني فستأتي من غيرها ومن العجب انهم ذكروا ان من معاني صيغة افعل التخيير
والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالي درهما او دينارا وجاء الحسن او ابن سيرين ثم ذكروا ان او يفيد هنا ومثلوا بالمثال
المذكور وذلك من البين الفساد المعنى الثالث عشر الواو وفيها نما هي للشك على زعمهم وانما استفيد التقريب من اثبات
اشتباه السلام بالتوديع اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع ومستبعد ينبغي لمن قال لها بالشرطية
ان يقول بالعطف لا نفقد مكانها وان الحق ان الفعل الذي قبلها دل على معنى حرف الشرط كما قد هذا القائل وان
او على بابها ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط الا بفتح الهمزة والتخفيف
على خمسة وجه احدها ان يكون للتنبيه فيدخل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين نحو الا انهم هم السفهاء
الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وتقول المعربون فيها حرف استفتاح فيتبعون مكانها ويهملون معناها وافادتها
التحقيق من حصر تركيبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو ألست لي بقادر
على ان يحيي الموتى قال الزمخشري لكونها بهذا المنصب التحقيق لا يكاد يقع الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما تسلفي
به القسم نحو الا ان اولياء الله واختها اما من عقد ما اليمين وطلايعه كقولك لعمرك والذي لا يعلم الغيب غيره وقوله
اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيا والذي امره الامر والثاني التوبيخ والانكار كقوله الا طعان
الا فرسان عادتهم الا تجشؤكم حول التنابير وقوله الا ارعوا لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده الهرم
والثالث النفي كقولك الا عمر ولى مستطاع رجوعه فتراب ما اثاث يد الغفلات وهذا نصب بانه جواب
متى مقرون بالفاء والرابع الاستفهام عن النفي كقوله الا اصطبار لسلامة ام لها جلد اذ الا في الذي بعدها
امتالي وفي هذا البيت رد على من انكر مجيء هذا القسم وهو لثلوبين وهذه الاقسام الثلثة مختصة بالدخول على الجمل
الاسمية وتعمل عمل ليت ولكن يختص التي للنفي بها لاخبرها لفظا ولا تقديرا وبانها لا يجوز مراعاة محلها
مع اسمها وبانها لا يجوز الغاؤها ولو تكررت اما الاول فلانها بمعنى امتنى وامتنى لا خبر لها واما الاخران فلانهما
بمنزلة ليت وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه وعلى هذا فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدأ وخبرا على

التقديم والتأخير والجملة صفة على اللفظ ولا يكون مستطاع خبرا ولغتا على المحل ورجوعه من نوع بتر عليهما
بتينا والخامس العرض التخصيص ومعناها طلب الشيء ولكن لعرض طلب يلين والتخصيص طلب بحث وتخصص لا هذه
نحو لا عجوا أن يغفر الله لكم والا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم ومنه عند الخليل قولك الا رجلا أجزاه الله
خبرا يدل على محصلة تبيت والتقدير عنده الا تر في رجلا هذه صفته فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى وزعم بعضهم
انه محذوف على شريطة التفسير أي الا يجزي الله رجلا جزاه الله خيرا والا على هذا للتنبيه وقال يونس الا للتمني ولو نون
الاسم للنصب وقول الخليل أولى لأنه لا ضرورة في اضمار الفعل بخلاف التمني واضمار الخليل أولى من اضمار غيره لأنه لم
يرد ان يدعو رجلا على هذه الصفة وانما قصد طلبه وأما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول ان يلي صفة لن يجد
فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي اجنبية فمردود بقوله تعالى إن امرؤ هلك ليس له ولد ثم الفصل بالجملة
لازم وان لم يفد مفسرة إذ لا يكون صفة لأنها انشائية الا بالكسر والتشديد على اربعة وجه احدها ان
يكون للاستثناء نحو فشربوا منه الا قليلا والنصب اما بعدها في هذه الآية ونحوها جائز على الاصح وقيل انتصابها
بالفعل السابق وبرده صحة قولك القوم اخوتك الا زيدا ونحوه مما فعلوه الا قليل منهم وارتفاع ما بعدها في
هذه الآية ونحوها على انه بدل بعض من كل عند البصريين وبعد انه لا ضمير معه في نحو ما جاءني احد الا زيد
كما في اكلت الرغيف ثلثه وانه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب وعلى انه معطوف على المستثنى منه والامر
عطف عند الكوفيين وهي عندهم بمنزلة لا، العاطفة فان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك منفي بعد الايجاب
وهذا موجب بعد نفي ورد بقولهم ما قام الا زيد ليس من احرف العطف على العامل وقد يجاب بانه ليس بنا لها في
التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد الثاني ان يكون صفة بمنزلة غير فهو وصف بها وبنا لها جمع منكر او شبهه فشاذ
الجمع المنكر لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فلا يجوز ان يكون الا في هذه للاستثناء من جهة المعنى التقدير
ح لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس
ذلك المراد ولا من جهة اللفظ لان الخبر جمع منكر في الاثبات فلا عمومه فلا يصح الاستثناء منه ولو قلت قام رجال
الا زيد لم تصح اتفاقا وزعم المبرد ان الا في هذه الآية للاستثناء وان ما بعدها بدل محتجا بان لو يدل على
الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه وزعم ان التفريغ بعدها جائز وان نحو لو كان معنا الا زيد جوابه كلام و
مردود انهم لا يقولون لو جاءني دينار الا درهم ولا لو جاءني من احد الا عمرو ولو كان بمنزلة الناقص لجاز ذلك كما يجوز
ما فيها دينار وما جاءني من احد الا عمرو ولا يدل على ان الصواب قول سيبويه ان لو وما بعدها صفة قال الشلوبين وابن
العلج لا يصح المعنى حتى يكون الا ممنوعا بعد آلهة برابطها العوض البدل قالا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره
سيبويه وتوطئة المسئلة وقولك لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا اي جل مكان زيد وعوضا عن زيد انتهى قلت

ولهذا كما قالا بل الوصف في المثال الذي لا يتبعض مختلف فيه وفي المثال المختص مثله في قولك جاءني رجل موصوف بأنه غير زيد فإن لا يتبعض لا يتبعض لأنه مؤكد مثله في قولك منعدم موصوف بأنه غير الواحد وهكذا الحكم أبدا إن طابق ما بعد إلا ما قبلها في الوصف مختص وإن خالفه بأفراد أو غيرها فالوصف مؤكد ولم أر من افتتح عن هذا لكن النحويين قالوا إذا قيل له عندي عشرة إلا درهما فقد أقر له بتسعة فإن قال إلا درهم فقد أقر له بعشرة وسر إن المعنى عشرة موصوفة بأنها غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة بذلك فالصفة هنا مؤكدة صالحة للاستقلال مثلها في نفحة واحدة وتخرج الآية على ذلك لأن المعنى لو كان فيهما آلهة لفسدتا أي لأن الفساد يترتب على تقدير تعدد الآلهة وهذا هو المعنى المراد ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله إنني لقيت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها فإن تعريف الأصوات تعريف الجنس ومثال الشبيه بالجمع قوله لو كان غيري سلمى الدهر غيره وقع الحوادث إلا الصم الذكرا فالصم صفة لغير ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه لتمثيله بما لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا وهو يجري مجرى النفي كما يقول المبرد وبقارقا إلا هند غير أن من وجهين أحدهما أنه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جاءني غير منتظرها في ذلك المجلس الظرف فإنها تقع صفة ولا يجوز أن تقوم عن موصوفها والثاني أنها لا توصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم إلا دانق لأنه يجوز إلا دانقا ويمتنع لا جيد لأنه يمتنع إلا جيد أو يجوز درهم غير جيد قالوا جماعة وقد بينوا أنه مخالف لقولهم في لو كان فيهما آلهة إلا الله ولمثال سيبويه لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا وشرط ابن الحاجب في وقوع بعد إلا الاستثناء وجعل من الشاذ قوله وكل أخ مفارقه لنحو لعمر أبيك إلا الفرقدان والوصف هنا مخصص لا مؤكد لما يبنى من القاعدة والثاني أن تكون غاطفة بمنزلة الواو في المشترك في اللفظ والمعنى ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة وجعلوا منه لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم لا تخافوا لدي المرسلون إلا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء أي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتأولها الجمهور على الاستثناء المنقطع والرابع أن تكون زائدة قاله الأصمعي وابن مضاء وحملا عليه قوله لم يحذروا شيئا أفلت إلا منا حتف على الحتف فتر فيها بلدا قفرا وابن مالك يحمل عليه قوله أرى الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا وإنما المحفوظ وما الدهر إلا آن ثبت وراءه فيخرج على أن أرى جواب القسم فقدت وحذفت لا كحذفها في والله نفتؤ وقل على ذلك الاستثنا المفرغ وإما بيت ذي الرمة فضيل غلط منه وقيل من الرواة وأن الرواية إلا البتور أي يحفرها وقيل لفك تاء تبغي فانفصل عن التعب فيها نفى وحتى منتحاها وقال الجماعة كثيرة هي ناقصة والجر على الحتف وحتى منتحاها وهذا فاسد لبقاء الاشكال إذ لا يوجد جاء زيد الا راكبا لتنبيه ليس من اقتسام لا إلى في نحو لا تضروه فقد نصره الله وإما هذه كلمتان أن الشرطية ولا النافية ومن العجب أن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من اقتسام إلا بالفتح والتشديد حرف تخصيص مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات

الباب الثاني

التخصيص فاما قولك بنت ليلى ارسلت بشفاعة إلى قتل نفس ليلى شفيعها فالتقدير قتلا كان هو ذا الشان وقيل التقدير فهل شفعت نفس ليلى لان الاصنام من جنس المذكور فيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف اى هى شفيعها تنبيه ليس من اقسام الا التي في قوله تعم وانذر بسم الله الرحمن الرحيم الا تعلوا على بل هذه كلمة ان الناصبة والا النافية او ان المفسرة ولا الناهية ولا موضع لها على هذا وعلى الاول فهي بدل من كتاب على انه مجزوم مكتوب على ان الخبر بمعنى الطلب بقرينة واتوني مسلمين ومثلها الا يسجدوا فيمن قرأه بالتشديد لكن يبقى الناصبة لا غير ولا فيها محتملة للنفي فيكون لا بد لا من اعلامهم وخبر المحذوف اى اعلامهم لا يسجدون والزيادة فيكون الا محفوضة بدلا من السبيل او مختلف فيها او محفوضة هي لم منصوبة وذلك على ان الاصل لئلا واللام متعلقة بهتدون الى حرف جر له ثمانية معان احدها انتهاء الغاية الزمانية نحو ثم اتموا الصيام الى الليل والمكانية نحو من المسجد الحرام إلى المسجد الاقصى واذا دلت قرينة على دخول ما بعدها نحو قرأت القرآن من اوله الى اخره او على خروجه نحو ثم اتموا الصيام الى الليل ونحو فنظرة الى ميسرة على ما لا فاصل بد خل ان كان من الجنس وقيل مطلقا وقيل لا يدخل مطلقا وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدمه لذخول فيحمل عليه عند التردد والثاني للتعليل وذلك اذا ضمنت شيئا الى اخر وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في من انصاري الى الله وهو لم التعليل الثامن من التوكيد وهي زائدة لتاكيد ذلك الحرف مستدل بقراءة بعضهم افئدة من الناس تهوي اليهم بفتح الواو وجر على تقدير من تحوي معنى تميل وعلى ان الاصل تهوي بالكسر فقلبت الكسرة فتحة والياء الفا كما بقي في رضى في ناصيته صاغرا قال ابن مالك وفيه نظر لان شرط هذا التغير تحرك الياء في الاصل اي بالكسر والتكوين حرف جواب بمعنى نعم فتكون لتصديق الخبر ولاعلام المستخبر ولوعد الطالب بفعل بعد قام زيد هل قام زيد وضرب زيدا وبخوهن كما تقع نعم بعد وزعم ابن الحاجب انها انما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبئونك احق هو

الباب الثاني في ألف

ألف التعجب في ما الكنه

ألف التعجب في الكاف

م اشد مبتدا وخبر وهذا باطل بريسم الضمير منفصلا مابى وبالاجماع على انها اذا لم تضف كانت معربة ونم
نقلب ان با لا تكون موصولة اصلا وقال لا يسمع ايهم هو فاضل جاثنى بتقدير الذى هو فاضل جاثنى والرابع
ان يكون الله على معنى الكمال فيقع صفة للنكرة نحو زيد رجل اى كامل فى صفات الرجال وهذا لا يلزم ذكره
بعد اسقاى رجل الخامس ان يكون وصلة الى ندا لما فيه النحو يا ايها الرجل وزعم الاخفش ان با لا يكون
وصلة وان با هذه هى الموصولة وحذف وصل صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل وهو مردود بانه ليس لنا
يجب حذفه ولا موصول الا يلزم كون صلته جملة اسمية ولان يجيب عنهما بان ما فى قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك وزاد
فيما وهو ان يكون نكرة موصوفة نحو مررت بما معجب لك كما قال ابن معجب لك يا هذا غير مسموع ولا يكون اى غير مستعمل
محضا الا البتة الا فى الندا والحكاية نحو قال الحاثنى رجل فتقول لى يا هذا حاثنى رجلان فتقول ايا وذان
فتقول ايتون تثنيه قول ابى الطيب اى يوم سررتنى بوصالك لم ترعنى ثلثة بصدود ليست فيه اى موصولة لان
لا تضاف الا الى المعرفة قال ابو على فى التذكرة فى قوله اراب اى سوالف هذه بزت لنا بنى اللوى فزرنى
لا يكون اى موصولة لاضافتها الى نكرة انتهى ولا شبهة لان المعنى ان سررتنى يوما بوصالك لم تمنى ثلثة ايام من
صدودك وهكذا عكس المعنى المراد وانما هى للاستفهام الذى يراد به النفى كقولك لمن ادعى انه اكرمك اى يوم
اكرمتنى والمعنى ما سررتنى يوما بوصالك الا وعشنى ثلثة بصدودك والجملة الاولى مستانفة قدم ظرفها ان
لها الصدر فى الجملة الثانية اما فى موضع جر صفة ليوم اى لم ترعنى بعده كما حذف فى قوله
يوما الا تجزى نفس الا بما او نصب حالا من فاعل سررتنى او مفعوله والمعنى اى يوم سررتنى غير رائع لى او غير مروع منك
وهى حال مقدرة مثلها فى طبتم فادخلوها خالدين اولا عمل لها على ان يكون معطوفا على الاولى فحذف قبل
واذ قال موسى لقومه ان الله يامركم ان تذبحوا بقرة قالوا اتتخذنا هزوا قال اعوذ بالله وكذا فى بقية الآية وفيه بعد
والمحققون فى الآية على ان الجملة مستانفة بتقدير فما قالوا له فقال لهم ومن روى ثلثا بالرفع لم يجز عنده كون
الحال من فاعل سررتنى لخلوه عنى من ضمير ذى الحال اذ على ان بعتد او جر احدهما ان يكون اسما للزمن
الماضى وهما اربعة استعمالا ان احدهما ان يكون ظرفا وهو الغالب نحو فقد نصركم الله اذ اخرجه الذين كفروا
والثانى ان يكون مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم والغالب على المذكورة فى اوائل القصص للتنبيل
ان يكون مفعولا به بتقدير اذكر نحو واذ قال ربك للملائكة واذ قلنا للملائكة واذ وقتنا لكم البحر وبعض
المعربين يقول فى ذلك انه ظرف لاذكر محذوفا وهذا وهم فاحش لاقتضائه الامر بالذكر فى ذلك الوقت مع ان
الامر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى بتعلق الخطاب بالمكلفين منا وانما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر
فيه والثالث ان يكون بدلا من المفعول نحو واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت من اهلها فاذ بدل اشتمال من

حرف الالف

مر بي على هذا البلد في يسئلونك عن الشهر الحرام مثال قبح وقوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم
انبياء يحتمل كونها ظرفا للنعمة وكونها بدلا منها والرابع ان يكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء
عنه نحو يومئذ وحينئذ او غير صالح نحو قوله تعالى بعد اذ هديتنا وزعم الجمهور ان اذا لا يقع الا ظرفا او مضافا
اليها وانها في نحو قوله تعالى واذكروا اذ كنتم قليلا ظرف لمفعول محذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا
وفي نحو اذا انتم ظرف لمضاف الى المفعول محذوف اي واذكروا قشعريرتهم وتوبتهم بهذا القول الصريح بالمفعول
في نحو واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ومن الغريب ان الزمخشري قال في احد اقواله في قوله تعالى
انجيناكم ان يكون التقدير منه اذ بعث وان يكون اذ في محل الرفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما
اي حين من الله على المؤمنين وقت بعثه انتهى فمقتضى هذا الوجه ان اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا ثم تنظيره
بالمثال غير مناسب لان الكلام في اذا لا في اذا وكان حقه ان يقول اذ كانت لانها لا تبتدأ وفي هذا المثال ونحوه
اذ ثارة واذا اخرى بحسب المعنى المراد ثم ظاهره ان المثال يتكلم بكذا والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب وكذا
ان اذا المفتوحة في المثال في موضع نصب ولكن جر عبد القاهر كونها في موضع رفع ممتنعا بقول بعضهم اخطب
ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع فقاس الزمخشري اذ على اذا والمبتدأ على الخبر والوجه الثاني ان يكون اسما للزمان
المستقبل نحو يومئذ تحدث اخبارها والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الا من باب ونفخ في الصور
اعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع وقد يحتج لغيرهم بقولهم مثوبة يعملون اذ الغلاء
في اعناقهم فان يعملون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ صلة ان يكون بمعنى
اذا والثالث ان يكون للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون اي ولن ينفعكم اليوم
اشتراكم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا ومثل هذه الجملة في تنزيلها منزلة لام العلة لو ظرف والتعليل استفيد من قوة
الكلام لا من اللفظ فانه اذا فعل صغيرا اذا ساء اريد الوقت فاقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب وانما يرتفع التساوي على القول الاول فانه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن
التعليل مستفادا الا اختلاف زمني الفعلين وبقي الاشكال في الايهام وان اذا لا يدل من اليوم لاختلاف
الزمانين ولا يكون ظرفا لينفع لانه لا ينفع في زمن ظلمهم لا المشتركون ولا معمول لخبر العرض لم يستقدم عليها ولا ان يعمل
العامل المحذوف على الموصول ولا اشتراكهم في الاخرى لانها في زمن ظلمهم مما حمله على التعليل انه لا يصلح هنا
هذا اقليم واذا عز لزيد وما يعبدون الا الله فلوا الى الكهف وقوله فاصبحوا اذا عاد الله نعمتهم اذ
هم قريش وانما مثلهم بشر وقول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا
حلولا في الدنيا وان لنا ارتحالا عنها الى الاخرة وان في الجماعة الذين ماتوا قبلنا امهالا لنا لانهم مضوا

وبعثنا بعدهم وانما يصح ذلك كله على القول بان اذا التعليلية حرف كما قدمنا والجمهور لا يثبتون ذلك
ابو الفتح راجعت انا على ما اتاني في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم الا بعد اشتراككما ابدال اذ من اليوم فهو ما تحصل
من انا الدنيا والآخرة متصلتان وانما هي في حكم الله ثم سواء فكان اليوم ظرفا وكان اذ مستقبلا انتهى وهو قبل
المعنى اذ ثبت ظلمكم وقبل التقيد بعد اذ ظلمتم وعليهما ايضا فاذ بدل من اليوم وليس هذا التقييد مخالفا
لما قدمناه في بعد اذ هديتنا لان المدعى هناك انها لا تستغني عن مضافها كما يجوز الاستغناء عن بعض في نحو
لانها لا تحذف فالدليل على ذلك انها لا تحذف اذ تعليلا فيجوز ان يكون اذ وصلها تعليلا والفاعل مستتر راجع الى
قولهم ما لك بيني وبينك بعد المشرقين اي الى القربين وتشهد لهما قراءة بعضهم انكم بالكسر على الاستئناف او
ان يكون المفاجأة عاملة في ذلك بتأويل وقوع الواقعة بعد بيننا او بينما كقولهم استقدمت خيرا او ضير به فبينما
العاقل اذ دار من مناسبه وهل الظرف في مكان او زمان او احدهما لمعنى المفاجأة او حرف موكد اي زيد قائم
بالظرفية قال ابن جني ان عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه فيعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل
المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة الى الجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف
ولا فيما هو له وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام وانما قبل العامل ما يليها بين بنا على انها لم تكتف عن
الاضافة اليه كما يعمل ما لي اسم الشرط في نحو ايما تقم اقم فهو تقدير بينا انا قائم اذ جاء عمرو بين اوقات تأتي
مجيء عمرو ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بمجيء عمرو وقيل مبتدأ واذ خبره والمعنى حين انا قائم حين جاء عمرو وكرر
لاذ مغيبات احدهما التوكيد وذلك ان يحمل على الزيادة قاله ابو عبيدة وتبعه ابن قتيبة وعمار فيما حكاه
منهما وقال قبل للملائكة والثاني التحقيق وقد حملت عليه الآية وليس القولان بشيء واختار ابن الشجري انها
تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة قال لانك اذا قلت بينا انا جالس اذ جاء زيد فقد نبهت على غير زيادة اعملت بينا
الجر وهي مضافة الى الجملة جاء زيد وهذا العامل هو الناصب لبينا فعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف انتهى وقد مضى
على كلام النحويين في ترجيح ذلك وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل مسألة
يلزم اذا اضافة الى جملة اسمية اما نحو واذكروا اذ انتم قليل او فعلية فعلها اما ماض لفظا ومعنى نحو واذ قال
ربك للملائكة واذا بلى ابراهيم ربه واذ غدت من اهلك او فعلية فعلها اما ماض معنى لا لفظا نحو واذ يرفع
ابراهيم القواعد واذ يمكر بك الذين كفروا واذ تقول للذي انعم الله عليه وقد اجمعت الثلثة في قوله تعالى
تشخص فيه ابصار الذين كفروا ياويلنا قد كنا في غفلة من هذا بل كنا ظالمين واما نحو اذا السماء انشقت
والاولى ظرف للعفو والثانية بدل منها والثالثة بدل الثانية وقيل ظرف لشقاق اثنين وفيه نظر اذ يلزم
الثانية نظير الازم من الثاني والثالث غير الاول فكيف يبدل منه ثم لا يعرف ان البدل يكرر الا في

الأضرابُ هو ضعيفٌ لأجل عليه التنزيل ومعنى ثاني اثنين واحد من اثنين فكيف يعمل في الظرف وليس فيه
فعل وقد يجاب بأن تقاول الاذ منه نزلها منزلة التخاذ فكأنه اشار الى قولك ابو الفتح في المحنة والظرف يتعلق
بوهم الفعل وأيضا فقد يحذف أحد شطري الجملة فيظن من الخبرة لها انها اضيفت الى المفرد كقولهم افعل هذا
لبيا اقدمضين لنا والعيش منقلب اي ذا اقبالا وادبارا والتقدير اذ ذاك كذلك وقول الاخطل كانت منازل
الأحبة منهم اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا الا يضم الهمزة جمع الف بالمد مثل كافر وكفار ونحن وذاك
مبتدأ وخبر حذف خبرها والتقدير عهدنا بهم اخوانا اذ نحن منا لقرب اذ ذاك كائن ولا تكون اذ الثانية خبرا عن
نحن لانه زمان ونحن اسم عين بل هو ظرف للخبر المقدر واذ الاولى ظرف لعهدنا بهم ودون لغا ظرف له او للخبر المقدر
او للحال من اخوانا محذوفا اي متضامنين دون الناس ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال لتأخره فهو كقولك لمية
موحشا طلل ولا كونه اسم عين لان دون ظرف مكان لا زمان ولا شارة اليه بل لتجاوز المفهوم من الكلام
وقال الخنساء كانا لم يكونوا حمى يتقى اذ الناس اذ ذاك من عز بزا اذ الاولى ظرف لينتقى او لحمى او لم يكونوا ان قلنا
لكان الثانية مصدرية والثانية ظرف لبز ومن مبتدأ موصول لا شرطية لان بز عامل فيها اذ الثانية ولا يعمل ما قبل
خبر الشرط فيما قبله عند البصريين وبز خبر ومن والجملة خبر الناس والعائد اليهم محذوف اي من عز منهم كقولهم السمن
منوان بدرهم ولا يكون اذ الاولى ظرفا لبز لان خبر الجملة التي اضيفت اذ الاولى اليها ولا يعمل شيء من المضاف
في المضاف اليه الا اذ الثانية بدل من الاولى لان الاولى انما تكمل بما اضيفت اليه ولا تتم حتى يكمل ولا خبر عن
الناس لانها زمان والناس اسم عين وذلك لانهم مبتدأ محذوف الخبر اي كائن وعلى ذلك نحو قد يجذف الجملة
كلها للعلم بها ويعوض عنها التنوين وكسر الدال لالتقاء الساكنين نحو ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وزعم
الأخفش اذ في ذلك معربة لزوال افتقارها الى الجملة وان الكسرة اعراب لان اليوم مضاف اليها ورد بان
بناءها لوضعها على حرفين وبان الافتقار باق في المعنى كالموصول الذي يحذف صلته لدليل قال نحن الاولى
فاجمع جموعك ثم وجهنا البنا اي نحن الاولى عرفوا وبان العوض بمنزلة المعوض عنه فكان المضاف اليه مذكورا
ويقول هنيئا عن طلاء ابنة عمرو بعلجة وانت اذ صحيح فاجاب عن هذا بان الاصل حين ثم حذف المضاف و
بقي الجر كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة اي ثواب الاخرة شبيهة اضيفت اذ الى الجملة الاسمية واحتمال الظرفية
والتقلبية في قول المثنى امن ازد بارك في الحجر ربنا اذ جئت كنت من الظلام ضياء وشرحنا في فصل
ما لم يضف الا لمكتفى على انه حرف جر كانوهم شعراء عالجوا في زماننا والعرب على ذلك والازدياد
من الشيء كالاكتساب البليغ من الكتابة الاقتدار على التصرف والذال بدل عن الثاء في متعلقة بلحاء من الان
للعوض لانهم اضافوا انما الفتح وبنوا الجملة اما لتعليل الظرف صدرا عن محل فانجاء مضافا مبنيا اخرج حين

وابتدأ بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفا ولأنها موصوفة في المعنى لان من الظلام صفتها في الأصل فلما قدمت
عليها صارت حالا منها ومن المبتدأ وهي متعلقة بمحذوف وكانه قال منها وهي وفاعلها خفض بإضافة حيث اليها
اذ الضيف حاصل كل وضع حصلت فيه بدلا من الظلام إذ ما اداة شرط تجزم فعلين وهو وعن سيبويه
ان الشرط فيه وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي وعاملها الجزم قليل لا ضرورة لغلا فا لبعضهم إذا أعاد
احدهما ان يكون المفاجات فيختص بالجملة الاسمية ولا يحتاج لجواب ولا يقع في الابتداء ومعناها الحال الا
تخرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى اذا لهم مكروهي عرف عند الاخفش وبحرف عند الزجاج
فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها وظرف مكان عند المبرد وظرف ما ان عند
الزجاج واختار الاول ابن مالك والثاني ابن عصفور والثالث الزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر
من لفظ المفاجأة قال التقدير في اذا دعاكم دعوة من الأرض اذا انتم تخرجون ثم اذا دعاكم دعوة فلعا تم الخروج في ذلك
الوقت ولا يعرف هذا الغير وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدر في نحو فاذا
الاسد حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او استقر ولم يقع الخبر معها في التنزيل الا مصرحا به نحو فاذا
هي حية فاذا هم خامدون وفاذا هي بيضاء فاذا هم بالساهرة واذا هم يقنطون فاذا الاسد صح كونها عند المبرد
خبرا اي فبل الحفرة الاسد ولم يصح عند الزجاج لان الزمان لا يخبر به عن الجثة ولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر
به ولا عنه فاذا قلت فاذا القتال صح خبريتها عند غير الاخفش وتقول خرجت فاذا زيد جالس او عالم فالرفع
على الخبرية واذا نصبت به فالنصب على الحالية والخبر اذ ان قبل بانها ظرف مكان والا فهو محذوف وتم يجوز ان
تقدر بها خبرا عن الجثة مع قولنا انها ان ما اذا قدرت تحذف مضافا كان يقدر في نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور
الاسد مسئلة قال العربي قد كنت اظن ان العقرب اشد شعرا من الزنبور فاذا هي هي وقالوا ايضا فاذا
هو اياها وهذا هو الوجل الذي انكره سيبويه لما سأله الكسائي وكان من خبرهما ان سيبويه قدم على البرامكة
فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما فجعل لذلك يوما فلما حضر سيبويه تقدم اليه الفراء وخلف فسأله عن مسئلة
فاجاب فيها فقال له لحظات ثم سأله ثانية وثالثة وهو يجيبه يقول له لحظات فقال له هذا سوء ادب فقبل
عليه الفراء فقال ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال لهؤلاء ابوان وليت ابين ومرتبا بين
كيف تقولون على مثال ذلك من وليت واوليت فاجابه فقال له عد النظر فقال له انت اكلمك حتى يحضر صاحبك
فحضر الكسائي فقال له انت الذي اوسألك فقال له سيبويه سل انت فسئل عن هذا المثال فقال له سيبويه
فاذا هي ولا يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القائم والقائم فقال كل ذلك
بالرفع فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصب فقال يحيى قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما

هي بيضاء فاذا هي حبة واما اذا هو اباها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن في
بلم والجر بلعل وسيبويه واصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وقد تكلم ذكر في توجيهه امور
احدها لأبي بكر بن الخطاب وهو ان اذا ظرف فيه معنى جعلت وانت فجاز ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف غير
بعيد عن الاسم بعده انتهى وهذا خطأ لان المضاف لا ينصب المضاف اليه وانما نعمل في الظروف والاحوال وانما تضاف
على ذلك عمل الى فاعل والى مفعول الخ فكان حقها ان تنصب ما يليها والثاني ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع
قال الزمخشري الا ترى انك تقول ما انت وزيد الا قائمان بالنصب فتبني ان وجه هذا على انه بغت مقطوع به او حال على زيادة ال وليس ذلك مما نحن فيه
ومن جوز نصب الحال او زعم ان اذا تعمل عمل حيث وانها رفعت عبد الله بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد
فقد اخطأ لان نصب الاسمين لان مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قبيل الثاني وبيل والثالث انه مفعول
به على الاصل فاذا هو يشبهها او فاذا هو يشبههما ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وهذا الوجه لابن مالك
ايضا ونظيره قراءة علي عليه السلام لئن اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب اي نوجد عصبة او نرى عصبة واما قوله
والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا فقيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم فما حسنة ان اضمار
القول مستسهل عندهم الرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلمع لمعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما
الا شرب الا بل ثم حذف المضاف فانفصل الشيء عن الاعلم وقال هو اشبه منا وجه النصب الخامس
انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب
اللفظ على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل قاله ابن الحاجب في اماليه
وهو وجه غريب اعني انتصاب الضمير على الحال وهو مبني على اجازة الخليل فانه اجاز لصوت صوت الحمار بالرفع صفة
لصوت بتقدير مثل واما سيبويه فقال هذا قبيح ضعيف ومن قال بالجواز انما قال اذا كان المضاف اليه
معرفة كقوله مثل حمار ان يخلفها المعبر في التنكير فتقول مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا
زهير بالنصب على الحال ومنه قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا وانما سكنت الثاء ان مع انهما منصوبان
لثقلهما بالتركيب والاعلال كما في معد يكرب وقالوا ثالث من وجهان ان يكون لغير المفاجاة فالغالب ان يكون
ظرفا للمستقبل متضمنا معنى الشرط ويختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية وقد اجتمعا في قوله تعم ثم اذا
دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وقوله ثم اذا اصابه من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون ويكون
الفعل بعدها ماضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك وقد اجتمعا في قول ابي ذؤيب والنفس راغبة اذا رغبتها
واذا تردي قليل بقنوع وانما دخلت الشرطية على الاسم في نحو اذا السماء انشقت لانه فاعل لفعل محذوف على

شريطة النفي لا مبتدأ خلافا للأخفش ولما قولك إذا أباهي بحنظلية لم ولد منها فذاك المدرع فالتقدير
إذا كان ما أهلي وقبل حنظلية فأعلا مستقر محذوف وما أهلي فاعل المحذوف وتفسيره العامل في حنظلية ويرد
أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعا وتسهيل أن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف ولا عمل إذا الجزم للأتي
كقولك استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا انتصبت خصصته فتحمل قبل وقد يخرج إذا عن كل من الظرفية والاستقبال
ومعنى الشرط وفي كل من هذه المواضع فصل الفصل الأول في خروجها عن الظرفية زعم أبو الحسن في حتى إذا جاؤها
أن إذا لم تجيء وزعم أبو الفتح في إذا وقت الواقعة الآن وفيمن نصب خافض لفظ إذا لا ومبتدأ والثانية
والمنصوبين خالان وكذا جملة ليس ومعمولها والمعوق وقت وقوع الواقعة خافض لقوم رافعة لآخرين موقوف
رجع الأرض وقال قوم في لحظ ما يكون الأمر قائما أن الأصل لحظ أوقات يكون الأمر إذا كان قائما أي وقت
قيامه ثم حذف الأوقات وناب مناب المصدر عنها ثم حذف الخبر المرفوع وهو إذا وبقيتها كان التامة وفاعلها
في الحذف ثم ناب الحال عن الخبر ولو كانت إذا على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل إذا
لحظ أوقات كون الأمير يوم الجمعة إذا نصبت اليوم لأن الزمان لا يكون محلا للزمان وقالوا في قول الحماسي
بعد غد بالهف نفسي من غد إذا راح أصحابي ولست برائح أن إذا في موضع جر بلا من غد وزعم أبو مالك أنها
مفعول بها في قوله عليه السلام لعائشة إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبى والجمهور على أن إذا لا تخرج
عن الظرفية وأن حتى في نحو حتى إذا جاؤها حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها ولا عمل له وأما إذا وقعت
فإذا الثانية بدل من الأولى والأولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسن طول الكلام وتقديره
بعد إذ الثانية إي انقسمتم أقساما وكنتم أزواجا ثلاثة وأما إذا في البيت فظرف للهف وأما التي في المثال
ففي موضع نصب لا بفعل زمانا مضافا إلى ما يكون إذا لا موجب لهذا التقييد وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف وهو مفعول
اعلم وتقديره شأنك ونحو كما تعلقت إذا بالحديث في هل أبتك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه الفصل
الثاني في خروجها عن الاستقبال ودل على ذلك على وجهين أحدهما أن يجيء للماضي كما جاءت إذا للمستقبل في قول
بعضهم وذلك كقولك لم ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وإذا رأوا تجارة
أو لهوا انفضوا إليها وقولك ومن ذا يزيد الكأس طيبا سقيت إذا تغوث النجم والثاني أن يجيء للحال وذلك بعد
القسم نحو والليل إذا يغشى والنجم إذا هوى فقيل لأنها لو كانت للاستقبال لم يكن ظرفا لفعل القسم لأنه إنشاء
لا إخبار عن قسم بأن قسم الله سبحانه قديم ولا لكون محذوف حال من الليل والنجم لأن الاستقبال والحال متنافيان
وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال المنهي والصحيح أنه لا يصح التعليق بالقسم
لأن القديم لا زمان له الآن ولا غيره بل هو سابق على الزمان وأنه لا يمتنع التعليق بكائنا مع بقاء أفعل

الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به
غدا كذا يقدرون واوضح منه ان يقال المعنى مريدا به الصيد غدا كما فسرتم في اذا قمتم الى الصلوة بارديتم مسئلة
في ناصبه اذا مذهبان احدهما انه شرطها وهو قول المحققين فيكون بمنزلة متى وحيثما واخواتهما وقول ابي البقاء
مردود بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف غير واردة لان اذا عندهم لا غير مضافة كما يقوله الجميع اذا جزمت كقوله
واذا تصبك خصاصة فتحمل والثاني انه ما في جوابها من فعل او شبهه وهو قول الاكثرين ويرد عليهم امور احدها
ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين يربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة لان الظرف عندهم من
جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامله والثاني انه في قولك اظهر بلالي اذا لست مدلا لما مضى ولا سابقا شيئا
اذا كان جائيا لان الجواب محذوف وقيد اذا كان جائيا فلا اسبقه ولا يصح ان يقال اسبق شيئا وقت مجيئه لان
الشيء انما يسبق به قبل مجيئه وهذا لازم لهم ايضا ان اجابوا بانها غير شرطية وانها معمولة لما قبلها وهو سابق
واما على القول الثاني فهي شرطية محذوف منها الجواب وعاملها اما خبر كان او نفس كان ان قلنا بدلالتها على الحدث
والثالث انه يلزمهم في نحو اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين وهو باطل عقلا
اذ الحدث الواحد المعين لم يقع بتمامه في زمانين وقصدا ان المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم فان قلت فما نا
اليوم على القول الاول وكيف يعمل العامل الواحد ظرفي زمان قلت لم نقصد كما في الوجه السابق وعمل العامل في
ظرفي زمان يجوز اذا كان لاحدهما اعم من الآخر نحو اتيتك يوم الجمعة سحر وليس بممتنع الجواز سير عليه يوم الجمعة سحر فوقع الاكرام
ونصب الثاني بفعل يسير واشد للفرزدق في متى تزدني يوما سفار تجدها اذ هم يرون المستجير المعوذا
فيوما يمتنع ان يكون بدلا من متى لعدم اقتران بحرف الشرط ولهذا يمتنع في اليوم في المثال ان يكون بدلا من اذا او
ان يكون ظرفا للجواب لاستفصاله بما من معمول وهو سفار والاجنبي فتعين انه ظرف ان لتزدني والرابع ان الجواب ورد
مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتني اليوم فاني
اكرمتك وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله وورد ايضا والصالح فيه للعمل صغر كقوله تعالى فاذا نقر في الناقور
فذلك يومئذ يوم عسير ولا يعمل القصة فيما قبل الموصول ويخرج بعضهم هذه الآية على ان اذا مبتدأ وما بعدها خبر لا
يصح الا على قول الجرمي ومن تابعه في جواز تصرف اذا وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ لان عسير اليوم ليس مسببا عن
الجبان نخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بعسير اي عسر اليوم واما قول ابي البقاء انه يكون بدلا على تقدير
لا نشارة الى النقر فمردود لانا نشير الى اتحاد السبب والمسبب لئلا يمتنع واما نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله
فهجرته الى الله ورسوله فقال على اقامة السبب مقام المسبب لشهرة المسبب فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين
قال ابو حيان وقد يعرفها بما النافية نحو واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم الا ان قالوا ومنها النافية لها

حرف الألف

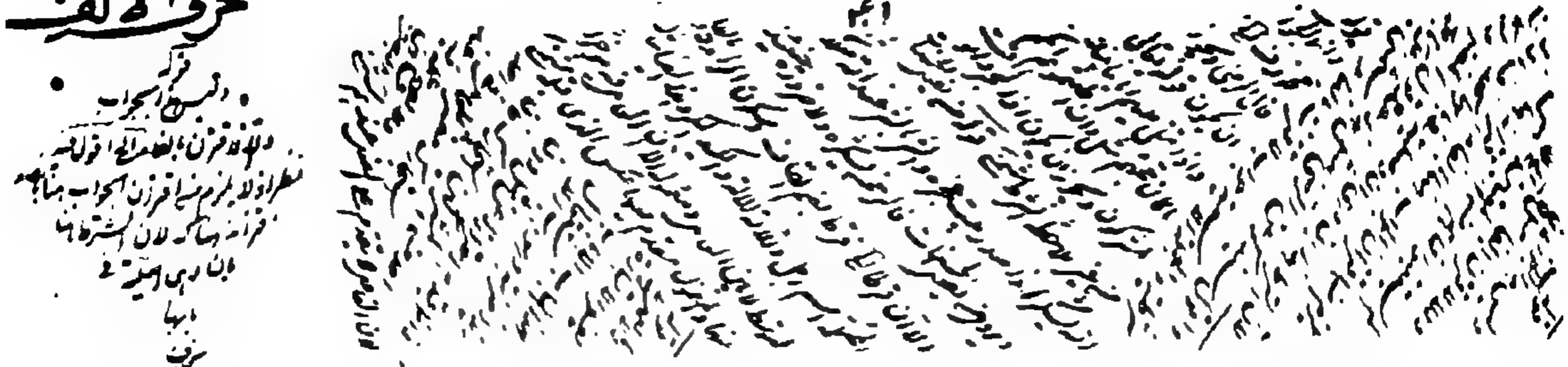

الصدانتهى وليس هذا الجواب بالاقتران بالفاء مثل وان يستعتبوا فما هم من المعتبين وانما الجواب محذوف وفاعلوا
الى الحج الباطلة وقول بعضهم انه جواب على اضمار الفاء مثل ان تزل خبرا الوصية للوالدين والاقربين مردود بان
الفاء لا يحذف في الاضطرار فكيف بالسعة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والوصية في الآية نائب عن فاعل كتب وللوالدين
متعلق بها لا بالخبر والجواب محذوف وقيل بل هو خبر الوصية والعائد محذوف اى منها بعد
منا الثانية كما عمل ما بعد لا في يوم من قوله لا يوم يزول لان لا تكرر لا يشربون مثل للمحرمين وان ذلك من التوسع
في الظروف مردود بثلثة امور احدها ان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا
والثاني ان ما لا يتصرف على الافتراض لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا في لا فقيل لها الصدر مطلقا
وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو ان لا تقم اقم وجاء بلا زاد وقوله الا ان حرفا
على الة الا انى كيده الا اكيد وقيل ان وقعت لا في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل ان والصدر
فلا وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه اذ جعل استفتاح العرب في قولهم لا بل الدهر اطعمه على التوسع
واسقاط الخافض وهو على ولم يجعله من باب زيدا ضربته لان التقدير لا اطعمه ولا هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها
فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر فهذا الباب عامل الثالث ان لا في الا يحرف ناسخ مشبه في لا رجل والحرف
الناسخ لا يتقدم معمول ما بعده ولو لم يكن نائبا لا يجوز زيدا انى اضرب فكيف وهو حرف نفى بل ابلغ من هذا
ان العامل الذى بعده مصدر وهم يطلقون القول بان المصدر لا يعمل فيما قبله وانما العامل محذوف اى اذكر
يوم او يعذبون يوم ونظيره ما اوردناه وجيها على الاكثرين ان يورد عليهم قوله ثم وقال الذين كفروا هل ندلكم
على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد فيقال لا يصح لجديد ان يعمل في اذا لان ان ولا لا
تمنعان من ذلك لان لهما الصدر وايضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف والجواب ايضا ان الجواب محذوف وما بعد
عليه بجديد اى اذا مزقتم تجددون لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مقرون بالفا نحو وما
تفعلوا من خير فالله به عليم واما ان اطعتموهم انكم لمشركون فالجملة جواب القسم محذوف سد مسده قبل الشرط بدليل
ولئن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الآية ولا ينبغى ان يقال قدرها خالية من معنى الشرط فيستغنى عن جواب
ونكون معمولة لما قبلها ومقول اوحدكم او ينبئكم لان هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت الفصل الثالث
في خروج اذا عن الشرطية ومثاله قوله ثم واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون
فاذا فيها ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفا نحو وان يمسسك الله
بخير فهو على كل شئ قدير وقول بعضهم انه على اضمار الفا لما تقدم رده وقول الاخفش الضمير توكيد لا مبتدا وان
ما بعد الجواب ظاهر التعسف وقول الاخفش جوابها محذوف ومدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة ومن ذلك قولا

التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك
انت ظالم ان فعلت فتكون النقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم اقسم وهذا ممتنع لوجهين احدهما ان القسم
لا يقبل التعليق لان الانشاء انشاء والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه فما ان جاء شيء يبطل قولك والله لاكرمنك فلا اكرمك
في المعنى فعل الاكرام لانه المسبب عن الشرط وانما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا
لان جواب والليل اذا يغشى ثابت دائما وجواب والنجم منا فمن مستمر الانتفاء فلا يمكن تشبيهها عن امر مستقبل وموصول
الشرط والثاني ان الجواب خبري فلا بد ان يعلق عليه الانشاء لتناسب حقيقتهما ايمن المختص بالقسم اسم لا حرف خلافا
للزجاج والزمانية مفرد مشتق من اليمن وضربه وصل لاجتماع يمين وهمزة قطع خلافا للكوفيين ويرد جوان
كسر همزة قطع مبتدأ ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو افلس واكلب وقول بعضهم قال فريق الفوج لما انشدتهم بعم
وفريق ليمن الله ما ندري فحذف الفعل في الدرج ويلزم الرفع بالابتداء وحذف الخبر واضافة الى اسم الله سبحانه
خلافا لابن درستويه في اجازة جر المجرور القسم ولابن مالك في اجازة اضافة الى الكعبة كالى الضمير وجوز ابن عصفور
كونه خبرا لمحذوف ومبتدأ اي قسمي ايمن الله حرف الباء الباء المفردة حرف الجر لاربعة عشر معنى اولها الالصاق
قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه ثم الالصاق حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على شيء
من جسمه او على ما يحبسه من يد او ثوب ونحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان يكون منعه من التصرف ومجازي نحو مررت
بزيد اي الصق مروري بمكان قريب من زيد وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد بدليل وانكم لتمرون عليهم
واقول ان كلام الالصاق والاستعلاء انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا الى نفس المجرور كامسكت بزيد
وصعدت على السطح فان افضى الى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد فحسب وبال الجماعة وكقوله وبان على النار الندى
والمحلق فاذا استوى النقدان في المجازية فالاكثر استعمالا اولى بالترجيح كمررت به وعليه وان كان قد جاء كما في
لتمرون عليهم مصبحين وعليها ولقد امر على اللئيم يسبني الا ان مرور بالاكثر فكان اولى بقبيله اصلا ويحمل عليه
الخلاف في المقيد في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا اهو الباء ام على الثانية التعدية وتسمى باء النقل
وهي المقابلة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد و
اذهبته ومنه اذهب الله بنورهم وقوي اذهب الله نورهم وقول المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا وانك
اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب مردود بالآية واما قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وابصارهم
فيحتمل ان يكون الفاعل ضمير البرق ولان الهمزة والباء متعاقبتان في ايجاب الفعل بزيد فما ثبت بالذهن فيهما
تولد كثرة الشد فخرج على زيادة الباء او على انها للمصاحبة فالظرف حال الفاعل اي مصاحبة للذهن او المفعول
اي ثبت الشد مصاحبا للذهن تحامل ابن مالك في معنى بنت كقول ظهير ابيت فوق الحجاب عندهم

فطبنا لهم حتى اذا انبت البقل ومن ورود بنا مع المتعدى لولا دفع الله الناس بعضهم وصككت الحجر بالحجر
دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر الثالث الاستغاثة وهى الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم وخرزت
بالقدوم قيل ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل الا بها الرابع التسبيب نحو انكم ظلمتم انفسكم
باتخاذكم العجل فتوبوا اخذنا بذنبه ومنه لعبت بزيد الاسداى بسبب لعبى اياه وقوله قد سعيت بالهم مالبنا
اى لهذا السبب مابى وسمت بعمر اسما اصحابها بجاورا بينهما وبين انا الخامس المصاحبة نحو اهبط بسلام اى معه
وقد دخلوا بالكفر الآية وقد اختلف فى الباء من قوله نعم فتسبح بحمد ربك هل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول
اى سبح حامدا لربك نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اى سبحه
بما حمد به نفسه انى لبكل تربه بحمد الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات واختلف فى نحو
اللهم بحمدك وقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف اى وبحمدك
سبحتك وقال الخطابى المعنى وبمعونتك التى هى نعمة توجب على حمدك سبحانك لا بحولى وقوتى بريد انه ما اقيم فيه
المسبب مقام السبب وقال ابن الشجرى فتسبحون بحمده هو كقولك اجببته بالتلبية اى فتجيبونه بالثناء الحامل الثناء
والباء متعلقة بحال محذوف اى معلنين بحمده والوجهان فى فسبح بحمد ربك الثانى من النظر فنحو ولقد نصركم الله
ببدر بحقنا كم بسبب الشاج البدل كقول الحماسى فلبئس يوم فوما اذار كبوا شدوا الاغارة رنانا وركبانا
وانتصاب الاغارة على المفعول لاجله الثامن المقابلة وهى الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف وكافأته
احسانه بضعف وقولهم بهذا بذاك ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدر هنا باء السبب كما قدرت فى
وكما قال الجميع فى ان يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا ولما المسبب يوجد دون السبب
تبين انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محل الباءين جمعا بين الادلة التاسع المجاوزة كعن فى نحو
تخفض بالسؤال نحو فسئل به خبيرا بدليل يسئلونك عن انبائكم وقيل لا يختص به بدليل قوله يسعى نورهم بين ايديهم
وبايمانهم وقد تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشرى هذا الباء بمنزلتها فى شققت الثوب بالسكين وردعلى
بان الغمام جعل كالآلة التى تشق بها وقال وتظهره السماء منفطرا به وتاول المصرون فسئل به على حذف
الباء للتسبيب فى نحو انما لا يكون ممنى عن لعملا ومنه بعد لانه يقتضى قولك سالت بسبب انى لجاهل وهو المسئول عنه
العاشر الاستعلاء نحو من ان تامنه بقنطار الآية بدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه ونحو اذا مروا
بهم يتغامزون بدليل وانكم لتمرون عليهم قد مضى البحث فيه وقول الاعشى يوما تراها كشبه اردية الع
العصب والعصب ضرب من برود اليمن الحادى عشر التبعيض اثبته ذلك الاصمعى والفارسى والقتيبى وابن مالك
مثل الكوفيين وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله وقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت وقوله شربن بماء الخشب

مثل ومنه وامسحوا برؤسكم والظاهر ان الباء فيهن للالصاق وقيل هي في آية الوضوء للاستعانة وان في الكلام حذفا
وقليلا فان مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه والى المزيل بالباء فالاصل امسحوا رؤسكم بالماء ونظيره بيت الكتاب
كمواج ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الاثمد يقول ان لثاتك تضرب الى سمرة فكأنك مسحتها بمسحوق
الاثمد فقلب معمولي مسح وقيل شربن انه ضمن معنى روين وبعض ذلك في بشربها ونحو قول الزمخشري في بشربها
المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل الثاني عشر القسم وهي اصل الحرف ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل
معها نحو اقسم بالله لافعلن ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم اكثر منها في غيره نحو بالله لقد
زيد اي اسلك بالله مستحلفا الثالث عشر الغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف الرابع عشر
التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع احدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورية
قالوا الجبة في نحو احسن بزيد في قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غير لفظه الى الطلب وقيل
الباء اصلها للفظ وأما اذا قيل بانه امر لفظا ومعنى وان فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معه مثلها في امر بزيد وقد
الغالبة في فاعل كفى في نحو كفى بالله شهيدا وقال الزجاج سمعت لبعض كفى بمعنى اكتف وهو من الحسبان وبعضهم
قولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب وبحسب قولهم كفى بمسند بنى لما لم يسم
احتج بالفاصل فهو مجرور لا موجب بالفاعل وما استقط من وردته وما تخرج من ثمرة فان عوض من نحو لك الحسن مسندا
فالثاني الا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز
تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسي والرماني في اجاز امرور بزيد حسن وهو بعمرو قبيح واجاز الكوفيون
اعمال في الظرف وغيره ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقا قالوا ومن مجيء فاعل كفى هذا مجردا عن الباء قول
صخر كفى الشيب والاسلام للمرء ناصيا وفي ذلك على ما اخترناه انه لا يستعمل كفى هنا بمعنى اكتف ولا يراد الباء
في فاعل كفى التي بمعنى اجزء واغنى ولا التي بمعنى وفى والاولى سعد بنا واحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن
قليلك لا يقال للقليل والثانية متعد لاثنين كفوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال فسيكفيكهم الله وفي
في المثنى زيادة الثاني في فاعل كفى المتعدية لواحد قال كفى بنا فخرا بانك منهم وبه هرا ان سبت من اهله
والمراد من انتفى عليه ذلك وهذا اما لسهو عن شرط الزيادة او لجعلهم فضلة الزيادة من قبيل الضرورة كما سبق او
لتنكير الفاعل غير مجرور بالباء وقيل بعض الممدوح وهم بطن من طي وصف للضرورة اذ فيه العدول والعلمية
كعمرو وزفر وهم مرفوع عند ان حي بتقدير وليفخر هو واهل صفة له بمعنى مستحق واللام متعلقة باهل وجوز
ابن الشجري في دهر ثلثة اوجه احدها ان يكون مبتدأ خبره اي يفتخر بك وصح الابتداء بالنكرة لانه قد وصف
باهل والثاني كونه معطوفا على فاعل كفى اي انهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنظارة ايامه هذا وجه

ثالثها وجه آخر استدل الامير على الحاجي

حرف الباء

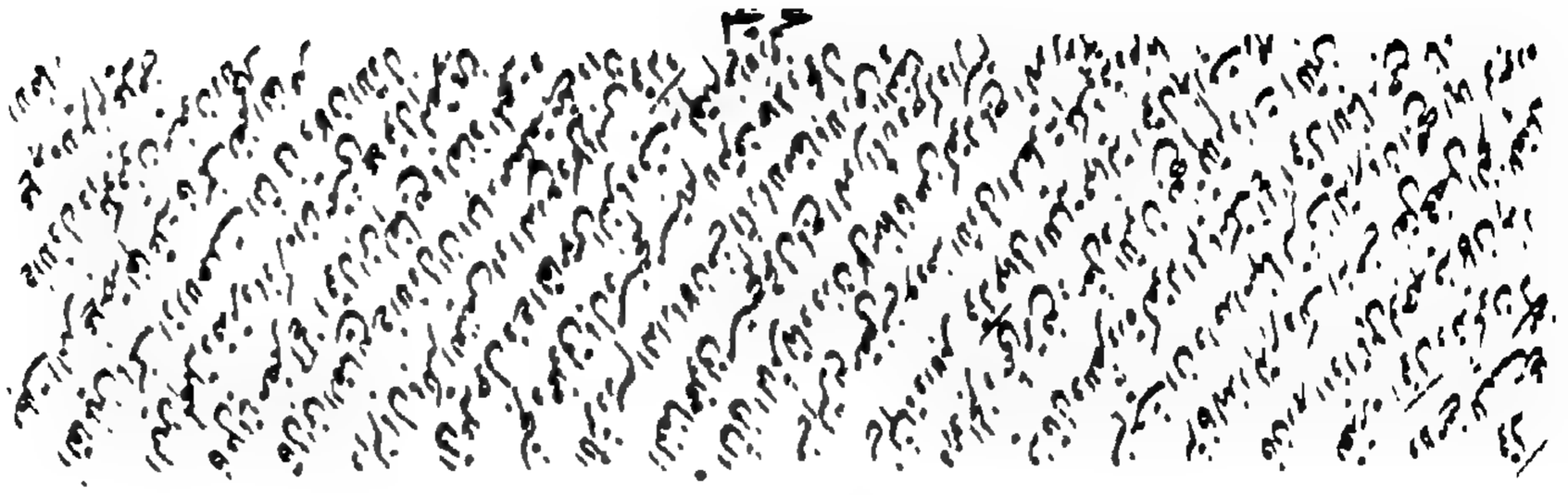

لاحذف فيه والثالث ان تجره بعد ان ترفع فخرا على تقدير كونه على كفى والباء متعلقة بفخر الازائدة وفخر
الدهر بالعطف وتقدر اهلا فخبر المحذوف وزعم الكوفيون انه منصوب بفخر بالعطف على بثلاثى وكفى بالله
هو اهلا بانك اهل انه اهل لكونك من اهله لا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه انه عطف على
المفعول المتقدم وهو بثلاثى والفاعل المتاخر وهو انك منهم منصوبا ومرفوعا وهما ضميران ومعمولاها
وما تعلق بخبرهما ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى وزعم الزجاج ان النصب بالعطف على اسم ان
وانا هل عطف على خبرها ولا معنى للبيت على تقديره والصحيح كقوله الم يأتيك والانباء تنمى مما لا
يبقى جون بانا ووقوله مهما لى الليلة مهما لبثه اودى بنعلى وسربالية وقال ابن الضائع فى الاول ان الباء
متعلقة بتنمى وان فاعل يأتى مضمر والمسئلة من باب الاعمال فان يأتيك يقتضى الفاعل وتنمى يقتضى ضميرا عائدا
على الانباء وبقتضى المفعول فتنازعا فيما الا فتح ضمير الفاعل فى الاول واعمل فى الثانى وقال ابن الحاجب فى الثانى
الباء معلقة كما تقول ذهب بعلى ولم يتعرض لشرح الفاعل وعلامة يقوى اذا قدر ضميرا فى اوكد ويصح ان يكون
التقدير اودى هواى مودای ذهب ذا هكذا جاء فى الحديث لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر
حين يشربها وهو مؤمن اى ولا يشرب هو اى الشارب اذ ليس المراد ولا يشرب الزانى والشارب مما يزاد فيه
المفعول ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهى الباء بجذع النخلة فليمدد بسبب الى السماء ومن يرد فيه بالحاد
فطفق مسحا بالسوق اى يمسح السوق مسحا ويجوز ان يكون صفة اى مسحا واقعا بالسوق وقوله نضرب بالسيف ودوجو
بالفرج الشاهد فى الثانية فما الاولى فللاستعانة وقوله صلى على غزوان والحمن وابنها سوء المحاجر لا يقرأن بالياء
وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا وبرد معنى يطمح ويقران معنى يرفين وتبركن وانبتها اقرأن بالسوء
على هذا المعنى ولا يقال قرأت بكتاب لفوات معنى التبرك فيه قاله السهيلى وقيل المراد لا تلقوا انفسكم الى
التهلكة بايديكم فحذف المفعول به واثبت الالة كما فى كتبت بالقلم او المراد بسبب ايديكم كما يقال لا تفسد الخ
بر ابك وكثرت زيادتها فى مفعول عرف ونحوه وقلت فى مفعول ما يتعدى لاثنين كقولهم بئسما تزودت فؤادك فى المنام خزيا
تسقى الضجيع ببارد بسام وقد زيدت فى مفعول كفى المتعدى لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل
سمع وقوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمدا بانا وقيل انما هى للسبب زائدة فى الفاعل من حيث
على المحل وقال المتنبى كفى بجسمى نحولا انتى رجل لولا مخاطبتى اياك لم ترنى الثالث المبتدأ وذلك فى قولهم
وهم وحنت فاذا ابن زيد وكيف بك اذا كان كذا ومنه عند سيبويه بايكم المفتون وقال ابو الحسن بايكم متعلق بما يسبق
محذوف مخبر به عن المفتون ثم اختلف فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة وقيل الباء ظرفية اى فى اى طائفة منكم
تثبيتهم من التربة ان يبدن فيها الصلة والموسوم ليس بشرط ان يأتى الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا

حرف التاء

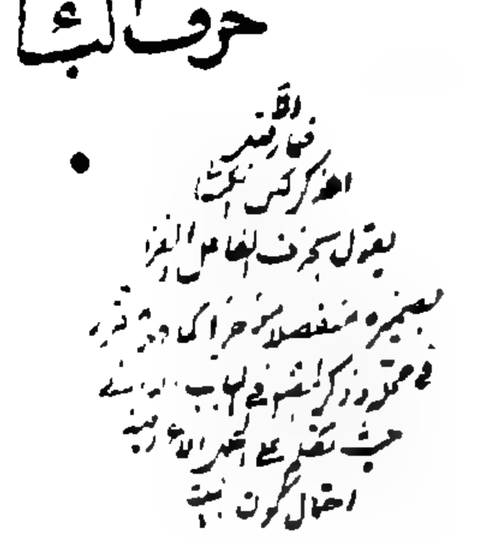

بنصب البر وقوله البين عجبا بان الفتى نصبا بعض لذى في بدية والرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فيقال نحو ليس
زيد بقائم وما الله بغافل وقولهم لا خير بخير بعده النار اذا لم يحمل على الظرفية وموجب فيتوقف على السماع وهو قول
الأخفش ومن تابعه فجعلوا منه وجزاء سيئة بمثلها وقول الحبابي ومنعكما شيء يستطاع والاولى تعليق بمثلها
بمستقر محذوف هو الخبر وشيء بمنعكما والمعنى ومنعكما بشيء ما يستطاع وقال ابن مالك في نحو بحسبك زيد
ان زيدا مبتدأ مؤخر لانه معرفة وحسبك نكرة الخامس الحال المنفي عاملها كقوله فما رجعت بخائبة ركاب حكيم
ابن المسيب منها او قوله فما انبعثت بمزهد ولا ولا كذكرك ذكر ذلك ابن مالك وخالفه ابو حيان وخرج البيتين على ان
النفي بغير خاجة خلبة وشخص من وراي مذعور ويريد بالمزود نفسه على حد قولهم رايت منه اسدا وهذا النحو
منظور في البيت الاول دون الثاني لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف اصلها وطلعت فيل
وما ربك بظلام ان قصدا لاهنا ليس المبالغة بالنفي له وليت بلبني سيف ولكن بنبال اي وما ربك بذي ظلم
لان الله لا يظلم الناس شيئا ولا يقال لعبت منه اسدا او جرا ونحو ذلك الا عند قصد المبالغة في الوصف
بالاقدام والكرم السادس التوكيد بالنفس والعين ان توكدا ولا يجمع من بعضهم بتربص بانفسهن وفيه
ادخل الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس او بالعين ان يؤكدا ولا بالمنفصل كقولهم انتم انفسكم ولان التوكيد هنا
ضائع اذ المامور بالتربص لا يذهب الوهم الى ان المامور غيرهن بخلاف قولك زارني الخليفة نفسه وانما ذكر
هنا الانفس لزيادة البعث على التربص لاشعاره بما يستكفن منه من طموح انفسهن الى الرجال تنبيه
مذهب البصريين ان احرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان احرف الجزم واحرف النصب كذلك وما اوهم
ذلك فهو عندهم اما ماول او بلا بقيله اللفظ كما قيل في ولا صلبتكم في جذوع النخل ان في ليتعدى على
لكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء واما على تضمين الفعل معنى فعل متعد بذلك الحرف كما ضمن
بعضهم شكر في قوله شكرن بماء البحر معنى روين واحسن في وقد احسن بي معنى لطف واما على شذوذ انابة كلمة عن
اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجيزون ذلك شاذا ومذهبهم اقل
تعسفا يجعل على وجهين حرف بمعنى نعم واسم وهي على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي واسم مراد فحسب ويقال
على الاول يجلبون وهو نادر وعلى الثاني فعل الامجلى من الشر الا يجل بل حرف اضراب فان تلاها جملة
كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد ونحو
يقولون بجنة بل جاءهم بالحق واما الانتقال من غرض الى اخر وهم ابن مالك اذ زعم في شرح الكافية انها
لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ومثاله قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا
ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح

ومن دخولها على الجملة قوله بل بلد ملء الفجاج قتمه اذ التقدير بل رب بلد هو موصوف بهذا الوصف قطعه وهم بعضهم
فزعم انها استعملت جارة وان تالاها مفردة فهي عاطفة ثم ان تقدمها امر او ايجاب كما ضربت بكرا بل عمرا وقام
زيد بل عمرو فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء واثبات الحكم لما بعدها وان تقدمها نفي
او نهي فهي لتقرير ما قبلها على حاله وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو والجاز
المبرد وعبد الوارث ان يكون ما قبلها معنى النفي والنهي الى ما بعدها وعلى قولهما فصح ما زيد قائما بل قاعدا ويبطل
ويختلف المعنى ومنع الكوفيون ان يعطف بها بعد غير النفي وشبهه قال هشام مخالفا ضربت زيدا بل اباك انتهى
ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته وتزاد قبلها لا لتاكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجملت
البيداء بل الشمس لونا بغض للشمس كسفا وافول وللتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ان درستويه
زيادتها بعد النفي وليس بشيء لقوله وما هجرتك بل زادني شغفا هجرا وبعد تراخى لا الى اجل بلى حرف جواب
اصله الالف وقد اجماعة الاصل بل والالف زائدة وبعض هؤلاء يقول انها للمثابثة بدليل امالة الفها
يختص بالنفي ويبطل ايجابه سواء كان مجردا نحو وزعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربي او مقرونا بالاستفهام
حقيقيا كان نحو اليس زيد بقائم فتقول بلى او توبيخا نحو ايحسبون الا نسمع سرهم ونجواهم بلى ايحسب الانسان ان لن نجمع
عظامه بلى او تقريريا نحو الست بربكم قالوا بلى لجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى ولذلك قال
ابن عباس وغيره لو قالوا نعم كفروا ووجهان نعم يصدق للمخبر بنفي او ايجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال
اليس لي عليك الف فقال بلى لزمته ولو قال نعم لم تلزمه وقال الخوف تلزمه فيهما وجروا في ذلك على مقتضى العرف
لا اللغة ونازع السهيلي جماعة في الحكي عن ابن عباس وغيره في الآية ممسكين بان الاستفهام التقريري خبر موجب ولذلك
امتنع بلى عند من جعله متصلا في قوله الست بربكم لانها لا تقع بعد الايجاب واذا ثبت انه ايجاب فنعم بعد
الايجاب تصدق له انتهى ويشكل عليهم ان بلى لا يجاب بها الا ايجاب وذلك متفق عليه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي
خلاف ذلك ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لاصحابه ارضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى
وفي صحيح مسلم في كتاب الجنائز ايسرك ان تكون لك في البر سواء قال بلى قال فذاك وفيه ايضا انه قال انت الذي لقيتني بمكة
فقال له اجيب بلى وليس لهؤلاء ان يحتجوا بذلك لانه قليل فلا يخرج عليه التنزيل واعلم ان تسمية الاستفهام ايجابا
في الآية عباعة مرادهم انه تقرير ما بعد النفي كما مر في صدر الكتاب وفي الموضح بحث واسع من هذا في باب النفي
بيد وبيدا مبدل بالميم وملوم ملازم للاضافة الى ان وصلتها وله معنى آخر غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مخفوضا
بل منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا وانما يستثنى بها في الانقطاع خاصة وعند الجديث نحو الاخوين
بيدانهم اوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بيدانهم وفي الضحايا بيد غير فقال انه كثير المال بيد انه يحتمل ان

وفي الحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بغير اعلى والشأن ان يكون بمعنى
من اجل ومنه الحديث انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد بكر وقال ابن مالك وغيره انها بمعنى
غير على حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وانشد ابو عبيد على مجيئها بمعنى من اجل قوله
عمدا فعلت ذنبا اخاف ان هلكت ان ترني من الزنين بله على ثلثمائة او جبر اسم لدع ومصدر
بمعنى الترك واسم مرادف لكيف وما بعدها منصوب على الاول ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث وفيها مضاف
على الاول والثالث واعراب على الثاني وقد روي بالاوجه الثلثة قوله بصفق السيوف وندر الجماجم صناعها
بله الاكف كانها لم تخلق وانكار ابي علي ان يرتفع ما بعدها مردود بحكاية ابي الحسن وقطرب له واذا قيل بله الزيد
او المسلمين او احمد او الهندات احتمل المصدر واسم الفعل ومن الغريب ان في البخاري في تفسير الم السجدة مقول
الله اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه فيسعمل بمن
مجرورة بمن فخارجة عن المعاني الثلثة وفسرها بعضهم بغير وموطئ ولهذا يتقوى من بعدها في الفاظ الاستثناء
حرف التاء التاء المفردة محركة في اوائل الاسماء محركة في اواخرها ومحركة في اواخر الافعال ومسكنة في اواخرها
فالمحركة في اوائل الاسماء حرف جر معناه القسم يختص بالتعجب وباسم الله وربما قالوا لوترب وترك الكعبة وربما قيل
وقال الزمخشري في وتالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل حرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها
زيادة معنى التعجب كانه يتعجب من تسهل الكيد على يده وتاتيه مع عتوهم وسوقه انتهى والمحركة في اواخرها حرف خطاب
نحو انت والمحركة في اواخر الافعال ضمير نحو قمت وقمت وقمتم ابن خروف فقال في قولهم في التكثير ان التاء
هنا علامة كالواو في اكلوني البراغيث لم يثبت في كلامهم ان هذه التاء تكون علامة ومن غريب امر التاء ان
انها تجردت عن الخطاب والتزم فيها لفظ التذكير والافراد في ارايتكما وارايتكم وارايتك وارايتكن اذ لو قالوا
ارايتما كما جمعوا بين خطابين واذا امتنعوا من اجتماعهما في علامكم فلم يقولوا كما قالوا في ما علامتي وما
غلامهم مع ان الغلام طارئ على الخطاب بالتاء وانحطاب الاشتراك لواحد فهذا اجدر وانما جاز وفي غلامكم
لان المندوب ليس مخاطبا في الحقيقة وباقي تمام القول في ارايتك في حرف الكاف انث والتاء الساكنة في اواخر
الافعال حرف وضع علامة للتانيث كقامت وذهبت والجلولي انها اسم وهو حرف لاجماعهم وعليه وفيها في الظاهر
بعدها ان يكون بدلا او مبتدا والجملة قبله خبره ويرده ان البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه وان عود
الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم قليل وان تقدم الخبر الواضح جملة قليل انهم كقوله الى
ما امة من محاربا بوه ولا كانت كليب تصاهره وربما وصلت هذه التاء بثم وبل والاكثر تحريكها معهما بالفتح حرف
الشاء ثم يقال فيها ام كقولهم في حد ثم حذف حرف عطف يقتضي ثلثة امور التشريك في الحكم والترتيب والمهلة

في كل منها الخلاف فاما البئر باب في زعم الاخفش والكوفيون انه قد يختلف عن ذلك بان تقع زائدة فلا يكون عاطفا
البئر وحملوا على ذلك قوله حتى اذا اصاف عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله
الا اليه ثم تاب عليهم ليتوبوا ان الله هو التواب الرحيم فثم اذا اصبت عاديا وخرجت الواو على الاصل
تقبل الجواب والسبب على زيادة الفاء واما الزينبات فخالف قوم في اقتضائها اياها تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم
من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدء خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ
فيه من روحه وقد ذكم وصيكم به لعلكم تعقلون ثم اتينا موسى الكتاب وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم
قد ساد قبل ذلك جده والجواب عن الآية الاولى من وجهين اوجههما ان العطف على محذوف اي من نفس
واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها الثاني ان العطف على الصلة على انا وليها بالفعل اي من نفس توحدت
اي انفردت ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذي اخرجت من ظهر ادم عليه السلام كالذر ثم خلق الحوا من ضلعه
الرابع ان خلق حواء من ادم لما لم يجر عادة بمثله جاء بثم ايذانا بتراخي رتبة غرابة الاعجاب وعظم القدرة لا التراخي
الزماني وعن اخيه الخامس ان ثم التي تجيء لاحد امرين لا التي تجيء للحكم وانه يقال للغبي ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس
اعجب اي ثم اخبرك ان الذي صنعته امس اعجب والاجوبة الثلاثة انفع من هذا الجواب لانها تصحح الترتيب والمهلة وهذا
يصحح الترتيب فقط افلا ترى ان الاخبار بين الاخبار ولكن الجواب الاخير اعم لانه يصح ان يجاب به عن الآية الاخيرة والبيت
وقد اجيب عن الآية الثانية ايضا بان ثم معطوف على الجملة الاولى لا الثانية واجاب ابن عصفور عن البيت
بان المراد ان الجد اتاه السؤدد من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم
كلا لعمري ولكن منه شيبان اكرم به علا بابن فوق حسب كما علت برسول الله عدنان واما المهملة فزعم الفارسي
انها قد تختلف بدليل قولك اعجبني ما صنعت امس اعجب الا ثم في ذلك الترتيب الا اخبار لا ترى ان بين الاخبار
وجعلوا منه ائتمالك ثم امتثا موسى الكتاب الآية وقد مر البحث في ذلك والظاهر انها فاصلة موقع الفاء
قوله كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح بعنفه الاضطراب
ولم يبرح عنه سمي هزا جرى الكوفيون ثم جرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد
مثل الشرط واستدل بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره
على الله بنصب يدركه وله ان ما التعجبية اعبد الطلب واجاز في قوله عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء
الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل ويجاب الزوائد والجزم بالعطف
على موضع فعل المعنى والنصب في العطاء ثم حكم واو الجمع فوهم بلبيه الامام وذكر ابو الثوري ان المراد اعتبار
حكمها في افادة معنى الجمع فقال النصب يقتضي ان المنهي عنه الجمع بينهما دون افراد احدهما وهذا

قراءة بعضهم خاشا لله كما يقال برائة لله من كذا وتنزيها لله وعلى هذا قراءة ابن مسعود حاشى الله
كما ذا لله ولبسا اخبارا او مجرورا كما توهم لان عطية لانها انما تجر في الاستثناء ولتنوينها في قراءة الاخرين
وبخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار وانما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها
بحاشا الحرفية وزعم بعضهم انها اسم فعل معناها انزه او برأ وحاملة على ذلك بناؤها وبرده اكثر
في بعض اللغات الثالث ان يكون للاستثناء فذهب سيبويه واكثر البصريين الى انها حرف دائما بمنزلة الا
لكنها تجر المستثنى وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء وابو عمر والشيباني
الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن
يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ وقال حاشا اباثوبان ابن ضنا على الملحاة والشتم وبرى ايضا حاشا
ابي بالباء ويحتمل ان يكون رواية الالف على لغة من قال ان اباها والفا اباها فقد بلغا في المجد غايتاها وفاعل
حاشا ضمير مستتر عائد الى مصدر الفعل المتقدم عليها او اسم فعله او البعض المفهوم من الاسم العام فاذا
قيل قام القوم حاشا زيدا فالمعنى حاشا بعضهم او القائم منهم او بعضهم زيد حتى خرج بالحال
لاحد ثلاثة معان انتهاء الغاية وهو الغالب والتعليل ومعنى الا في الاستثناء وهذا اقلها وقل من يذكره
ويستعمل على ثلاثة اوجه احدها ان يكون حرف جار بمنزلة الى في المعنى والعمل ولكنه يخالفها في ثلاثة امور احدها
ان المخفوض شرطه ان يكون احد اشياء وهو ان يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا للكوفيين والمبرد فاما قوله انت حتاني
كل فج ترجى منك انها لا تخفب فضرورة واختلف في علة المنع فقيل هي ان مجرورها لا يكون الا بعضا
او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ورد بانه قد يكون ضميرا لحاضر كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه
قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك ضرب زيدا القوم حتاهم وقيل العلة خشبة التباسها بما
ورد انها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة هم واحتى انت واكرمتهم حتى اباك بالفصل لان الضمير يتصل الا بعا
وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت مع فاد التباس ونظر بعضهم يقولون في تاكيد الضمير المنصوب ابتك انت
وفي المبدل منه ابتك اياك فلم يحصل التباس وقيل لو دخلت على الضمير لقلبت الفها ياء كما في الى وفي مع من الى فلا يحتمل ذلك والشرط
الثاني الخاص المسوغ لجرها هو ان يكون المجرور اخرا نحو اكلت السمكة حتى راسها او ملاصقا لاخر نحو سلام هي حتى
مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها او نصفها قال المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا
الزمخشري واعتذر عنه بقوله لعبت ليلة فما زلت حتى نصفها اجابة لمن قال اسهرت ليلة وهذا التمثيل لا شرط او لعل
فما زلت في ثلث الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصح به لانك انما اذا لم يكن معها ونية تقتضي الجر
ما بعدها كما في قوله الفى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها او عدد خبر كما في قوله سقى الحيا الاض

حتى امكن عربت لهم فلا زال عنها الجر محمولا احمل على الدخول فحكم في مثل ذلك ما بعد الى بعدها الذي بعد
حملا على الغالب في البلد فهذا هو الصحيح في الباب وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في وجوب
ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور فيها وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق ان العاطفة
الواو والثالث ان كلا منها قد ينفرد بحمل لا يصلح للآخر فما انفردت به الى انه يجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو وهو
غايبي كما جاء في الحديث انا لك والبك وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفة اما
الاولان فلان حتى موضوعة لافادة بعضي الفعل وما بعدها شيئا فشيئا الى الغاية والى ليست كذلك واما الثالث
فلضعف حتى في الغاية فلم يقبلها بلوازمها ابتدا الغاية ومما انفردت به حتى انه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو
سرت حتى ادخلها وذلك بعد حتى ان ادخلها وان المضمرة والفعل في تاويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت
الى ادخلها وانما قلنا ان النصب بعد حتى بان مضمرة لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون لان حتى قد ثبت انها تخفض
الاسما وما يعمل في الاسما لا يعمل في الافعال وكذا العكس ولحق الداخلة على المضارع المنصوب ثلثة معان مرادفة
الى نحو حتى ترجع البنا موسى ومرادفة كي التعليلية نحو لازمه الوفيفا تلوننكم حتى يردوكم الذين يقولون لا تنفقوا
على من عند رسول الله حتى ينفضوا وقولك اسلم حتى ادخل الجنة ويجملها ما قبلها تلو التي بمعنى حتى تفيء الى امر الله و
الا في الاستثنا وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا افعل الا ان يفعل الله حتى ان يفعل
وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك وسبقهما ابو البقا عن بعضهم وما بعدها من احد حتى يقول والظاهر
في هذه الاية خلافه وان المراد معنى الغاية بقرينة ظاهر فيما انشده ابن مالك من قوله ليس العطا من الفضول سماحة
حتى تجود وما لديك قليل وفي قوله والله لا ذهب شيخي باطلا حتى ابيد مالكا وكاهلا لان ما بعدهما ليس
غاية لما قبلهما ولا مسببا عنه وجعل ابن هشام من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما
اللذان يهودانه وينصرانه وزمن البلاد لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة حتى يكون
علة للتهويد والتنصير فتكون فيه للتعليل وللنا ان نخرجه على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك
حتى يكون ولا ينتصب الفعل بعدها الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقبالا بالنظر الى زمن التكلم فالنصب
واجب نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو زلزلوا حتى
يقول الرسول الاية فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمان نطق ذلك علينا وكذا لا
يرتفع الفعل بعدها اذا كان حالا ثم ان كانت حالية بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى ادخلها
اذا قلت ذلك وانت في حال الدخول وان كانت حالية لا حقيقة بل كانت محكية رفع وجاز نصبه اذا لم تقصد
الحكاية نحو زلزلوا حتى يقول الرسول قرئ بالرفع مقصودا حينئذ حال المتكلم ان الرسول والذين امنوا معه يقولون كذا وكذا

ولعلم انه لا يرتفع الفعل بعد حتى الا بثلثة شروط احدها ان يكون حالا او مؤولا بالحال كما مثلنا والثاني
ان يكون مستبعدا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها اما الاول
فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب
لا يتخلف وجوده ويجوز انهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها الان السير محقق فيصح ان يكون سببا
واما الثالث فهي عين الفاعل وفي عين الزمان واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا
ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه
لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك والثالث ان يكون
فضلة فلا يصح في نحو سرت حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدا بلا خبر ولا في نحو كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان
ناقصة وان قدرتها تامة او قلت سيري امس حتى ادخلها جاز الرفع الا ان علقت امس بنفس السير لا باستقر
محذوف والثاني من اوجهه ان يكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلثة اوجه احدها ان المعطوف
حتى ثلثة شروط احدها ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك من شروط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي
ولم اقف عليه لغيره والثاني اما ان يكون لما بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزأ من كل نحو اكلت
السمكة حتى راسها او كجزء نحو اعجبني الجارية حتى حديثها ويمتنع ان يقول حتى ولدها والذي يغيط لك
انها تدخل حيث يصح دخول الا استثناء ويمتنع حيث يمتنع هذا لا يجوز ضربت الرجل حتى افضلهما وانما
حتى بعضه الفاء الان الفاء الصيقة الزاي في معنى الفاء ما يتقله والثالث ان يكون غاية لما قبلها اما في
زيادة او نقص فالاول نحو مات الناس حتى الانبياء والثاني نحو زارك الناس حتى الحجامون وقد اجمعا في قوله
فهرنا كم حتى الكماة فانكم لتحشونا حتى يبيت الاصاغر الفرق الثاني انها لا تعطف الجمل وذلك لان شرط المعطوف
ان يكون جزأ مما قبلها او كجزء منه كما قدمناه وليس ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح وذهب السيرافي وقل
امرء القيس بن عابس حتى كل حبائه فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على جملة سار بهم الثالث انها
اذا عطفت على مجرور اعيد الخافض قبلها وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى بزيد ولذلك ابن
واطلق في بقية ازمانك لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بلبهم وقول الحويدرة
في الخلق حتى ما تش ذان بالاسئاد بها وهو حسن وردته ابو حيان وقال في المثال هي جارة اذ لا يتعين في تالي الجار
ان يكون بعضا او كبعض بخلاف العاطفة وهذا منعوا عجبت الجارية حتى ولدها قال وهي في البيت محتملة
واقول ان شرط الجارة التي انما يفهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا او كبعض وقد ذكر ان مالك في باب الجر
واوهم ابو حيان عليه ولا يلزم من امتناع اعجبني الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بلبهم لان اسم القوم يشمل بعضهم

الباب الأول

واسم الجار وحده لا يشمل ابنها ويظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك ان للموضع الذي يصح ان يحل فيه الى المحل حق العاطفة
تهي فيه محملة للمجاورة فصح العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره بجاز في المثل والبيت
السابقين وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن ولخصيلها واجبة لتنبيه العطف بحتى قليل والفعل
ينكره البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورأيتهم حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية
وما بعدها على اضمار عامل الثالث منه وجه حسن ان يكون حرف ابتداء اجر فما بعده الجمل اي لا يعطف
فتدخل على الجملة الاسمية كقول جرير فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وقول الفرزدق
فواعجبا حتى كليب تسبني كان ابانا ابهل او مجاشع ولا بد من تقديره محذوفا قبل حتى في هذا البيت يكون ما
بعدها غاية للرأي فواعجبا لسبة الناس حتى كليب تسبني وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع حتى
يقول الرسول وكقول حسان يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل وعلى الفعلية التي فعلها
ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم ابن مالك ان حتى هذه جارة وان ما بعدها ان مضمرة ولا اعرف له في ذلك سلفا
وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة وكذا قال في الداخلة على اذا في نحو حتى اذا فتلتم وتنازعهم انها جارة وان
اذا في موضع جرها وهذه المقالة سبقه اليها الاخفش وغيره والجمهور على خلافها وانها حرف ابتداء واذا
في موضع نصب بشرطها وجوابها والجواب في الآية محذوف اي امتحنتم او اقتسمتم فمنكم بدل منكم من يريد
الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ونظيره حذف جواب لما في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ومنهم غير
اي اقتسموا فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك واما قول ابن مالك ان فمنهم مقتصد هو الجواب فمبني على صحة مجيء
جواب لما مقرونا بالفاء ولم يثبت وزعم بعضهم ان الجواب في الآية الاولى المذكورة وهو عصيتم او صرفكم وهذا
مبني على زيادة الواو وثم ولم يثبت ذلك فقد دخلت حتى الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله
سريتهم حتى تكل مطيتهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان فمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت ولكنها
على حكاية الحال الماضية كقولك رأيت زيدا امس وهو آكل واما من نصب تكل حتى الجارة كما قدمنا ولا بد
على النصب من تقدير زمن مضاف اي الى زمان كلال مطيتهم وقد يكون الموضع صالحا لاستعمال حتى الثلاثة كقولك
اكلت السمكة حتى رأسها فلك ان تخفض على معنى الى وان تنصب على معنى الواو وان ترفع على الابتدا وقد مر في
الآخر الثلاثة قوله عمتهم بالبذل حتى غواتهم فكنت مالك ذي عمي وذي رشد وقوله حتى بغله القاها
ان بينهما فرقا من وجهين لعدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور وفي الرفع تنبيه العامل
وقطع عنه على قول البصريين واجبوا اذا قلت حتى رأسها بالرفع ان تقول ما كل وانثانى ان النصب في البيت الثاني
من وجهين لعدهما العطف والثاني اضمار العامل على شرط التفسير وفي البيت الاول من وجه واحد هو العطف

على الضمير المنصوب في عمتهم واذا قلت قام القوم حتى زيد قام جاز الرفع والخفض دون النصب كما لك في الرفع او
احدهما الابتداء والثاني العطف والثالث اضمار الفعل والجملة التي بعد حتى خبر على الاول مؤكدة على الثاني
كما انها كذلك مع الخفض واما على الثالث فتكون الجملة مفسرة وزعم بعض النحاة ان الخفض في قولك قام القوم حتى زيد
ضعيف بالخفض ولا بالعطف بل بالرفع او بالنصب باضمار فعل لانه يمتنع جعل ضربته تأكيدا لضرب القوم قال
واما الجار الخفض في حتى بعضهم لان ضمير الهاء المتصل به لا يعود على هذا الوجه ان يقدر انه للفعل ولا حمل
للجملة الواقعة بعد حتى ابتداء خلافا للزجاج وابن درستويه زعما انها في محل جر وبرد ان حتى حرف الجر لا
تتعلق عن العمل وانما تدخل على المفردات او ما في تأويلها وانها اذا وقعت قبل ان كسروها فقالوا مرض
زيد حتى انهم لا يرجون بنه والقاعدة ان حرف الجر اذا دخل على ان فتحت همزتها نحو لك بان الله هو الحق حيث
تقول حوت وفي الثاني فيهما الضم تشبيها لها بالغايات لان الاضافة الى الجملة كلا اضافة لان تمامها وهو الخبر
لا يظهر والكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعرب حيث وقرئ من حيث لا
يعلمون بالكسر تحتملها ويحتمل لغة البناء على الكسر وهي للمكان اتفاقا قال الاخفش وقد ترد للزمان والغالب كونها
في محل نصب على الظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدن حيث الفت بعلها ام قشعم وقد يقع مفعولا به
وفاقا للفارسي وعلى تأويل الله اعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المتصف بوضع الرسالة
فيه لا شيئا في المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه بالعلم لا به يعلم نفسه لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به
فان اولته بعالم جاز ان تنصبه في رأي بعضهم ولم يقع اسما لان خلافا لابن مالك ولا دليل له في قولهم اجلس حيث
استقر من انت لجواز ان حيث في المكان تقدير خبر او حتى اسما فان قيل يؤدي الى جعل المكان فاعلا
قلنا هو نظير قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة ويلزم حينئذ الاضافة
الى الجملة اسمكانت وفعلية واضافتها الى الفعلية اكثر ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث زيد ان واندر
اضافتها الى المفرد كقول بعض المولدين حيث العمائم والكتاب يقيس واندر من ذلك اضافتها الى جملة محذوف
كقولك اذا زيدة من حيث ما نفخت له اتاه برها خليل بواصله اي اذا زيدة نفخ له من حيث هبت فذلك لان المضاف
فاعل الفعل المحذوف ونفخ فلو كان نفخ مضافا اليه حيث لزم بطلان التفسير اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبله
فلا يفسر عاملا فيه قال ابو الفتح في كتاب التمام ومن اضاف حيث الى المفرد اعربها انتهى ورأيت بخط الضابط ين
اما تري حيث سهيل طالعا بفتح ثاء حيث وخفض سهيل وحيث بالضم وسهيل بالرفع اي موجود فحذف الخبر
واذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في
غابر الازمان وهذا الباب قليل عندي على مجيئها للزمان حرف الخاء المعجمة خلافا على وجهين احدهما ان

حرف جار للمستثنى ثم قيل موضعها نصب على تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة الجر والصواب عندي الأول لانها لا تتعدى الفعل الى الأسماء اي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها فاشبهت في عدم التعدي الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة والثاني ان يكون فعلا متعديا ناصبا له وفاعلها على الحد المذكور في فاعل خاشا والجملة مستأنفة او حالية على خلاف في ذلك كقولك فاتوا خلا زيدا وان شئت خفضت الا في نحو قولك لبست الا كل شيء ما خلا الا باطل وذلك لان ما هذه مصدرية فدخولها الفعلية وموضع ما خلا نصب على الحال كما بعد المصدر الصريح في نحو ارسلها العراك وقيل على الظرف على تأويلها وصلتها بالوقت فمعنى فاتوا خلا زيدا على الأول فاتوا مخالفين عن زيد وهذا الخلاف المذكور في محل ما خلا منصوبة ثابت في خاشا وعدا وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في فاتوا غير زيد وزعم الحرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير من الزائدة فان قالوا ذلك بالعباس فانما سببه لان من الأنواء قبل الخار والجر وبعد لا نحو عما قليل فيما رخم وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ وذهب الفراء

حرف الراء وهو حرف جر خلافا للكوفيين في نحو اسمته وقولهم انا اخبر عنه في قوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك فيقتل عار ممنوع بل عار خبر لمحذوف والجملة صفة للجر وانا خبر للمجرور وانه في موضع مبتدأ كما تكتب وليس معناها التقليل دائما خلافا للاكثرين ولا التكثير دائما خلافا لابن درستويه وربما جاءت للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا فمن الأول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وفي الحديث ربما ركعتين في الدنيا عارية يوم القيمة وسمع اعرابي يقول بعد انقضاء مصلى يا رب صائم لن يصوم ويا رب قائم لن يقوم وهو مما يمثل به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقال الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنس كأنها خط تمثال فقال الخر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وسمع الدليل ان الأبد والحدث والمثال مستوية للتقليل والتكثير مستويان للافتقار والابتداء ولعل منها التقليل ومن الشاذ قول الشنفرى وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل يريد النبي صلى الله عليه وآله وقول الآخر الا رب مولود وليس له اب وذي والد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي وتهم وما اراد عيسى وادم عليهما السلام والقمر وينظر في افادة التكثير كم الخبرية وفي افادتها وافادة التقليل اخرى قد علمت ما تشاء الله شيء حتى تكل وتملا وقال لبيد وكل انا سوف تدخل دهيثة بضم منها الا ما مل الا ان الغالب في قد والتصغير افادتهما التقليل وربما العكس وتنفرد رب بوجوب تصدرها ووجوب تنكير مجرورها وتعذر ان كان ظاهرا وافراده وتذكيره وتميزه بما يطابق المعنى

حرف السين

ان كان ضميرا وغلب حذف فعلا ومضى واعمالها محذوفة بعد الفا كثير وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا
وبدونهن اقل كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وقوله وابيض يستسقى الغمام بوجهه وقوله بل بلد ذى
اكام وقوله رسم دار وقفت فى طلله وبانها زائدة فى الاعراب دون المعنى فمحل مجرورها فى نحو ورب رجل صالح
عندى رفع على الابتدائية وفى نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفى رب رجل صالح الفته
رفع لو نصب كما فى قولك هذا لقيته وجواز مراعاة محله كثيرا وان لم يجر نحو مررت بزيد وعمرو والا قليلا قال
وسن كنهن سنا وسنما ذعرت بمدلج الهجير لهوض وسنو جبل بعينه وسنا اى ارتفاعا فعطف سنما
على محل سن والمعنى ذعرت بهذا الفرس ثورا او بقرة عظيمة وذعر الزجاج وموافقوه ان مجرورها لا يكون
الا فى محل نصب الصواب ما قدمناه واذا زيدت ما بعدها فانها لغالب بكفها عن العمل وان لحقتها اللام حملت
على الجملة الفعلية وان يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى كقوله ربما اوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات وقد
قوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء ومن دخولها على الاسمية قوله الا ربما الجاهل
المؤبل فيهم والعناجيح بينهن المهار وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية اصلا وان ما فى البيت نكرة موصوفة
والجاهل خبر هو محذوف والجملة صفة لها ومن دخولها على الفعل المستقبل ربما يود الذين كفروا وقيل هو مؤول
بالماضى على حد قوله تعالى ونفخ فى الصور وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض مع تجوز
عن المستقبل والدليل على صحة استقبال ما بعدها قولك ان اهلك فربما يسبك على مهذب حص البنان
وقوله يا رب قائلة غدا بالهف لم معوله وفى رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف
والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة او محركة ومع التجرد منها فهذه اثنتى عشرة والضم والفتح مع سكون الباء
وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف **حرف السين** المهملة **السين المفردة** حرف يخلص المضارع
وتخلصه للاستقبال وتنزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعا من سوف خلافا
للكوفيين ولامدة الاستقبال معا ضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس
توسيع وذلك لانها تنقل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال وقد اوضح
من عباراتهم قول الزمخشرى وغيره حرف استقبال وزعم بعضهم انها قد تاتى للاستمرار لا للاستقبال وذكر ذلك
فى قوله تعالى سيجعلون لخزين الاية واستدل عليه بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم مدعيا ان
ذلك انما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال فجاءت السين اعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى وهذا الذى قاله
لا يعرفه النحويون وما استند اليه من انها نزلت بعد قولهم غير موافق عليه قال الزمخشرى فان قلت اى فائدة فى الاخبار
بالغيوب قبل وقوعها قلت فائدتها ان المخبر بها اذا علم بها قبل وقوعها واعد لها عدتها عند الاضطرار اذا وقع انتهى ولو سلم فالا

أما استفهد من الضارع كما تقول فلان يقرئ الضيف ويصنع الجميل ترجمان فعلك طلبه والتبين وعينه
للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه
افادت انه مواقع لا محالة ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد
الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومى الى ذلك في سورة البقرة فقال في قسيكفيكهم الله
ومعنى السين ان ذلك الوعد كائن لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك انتهى
سوف ادخر للسين او اوسع منها على الخلاف وكان العلة في ذلك نظر الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى
وليس بمطرد وبيانه ان فيها سفا بحذف الوسط وسوف بحذف الاخر وسوف بحذف الاخر وقلب الوسط ياء مبالغة
في التخفيف كما قاله صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وبانها
قد تفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء سيء من لا سيما
اسم مبني لزم مثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو وتثنيته سيان وتستعمل حرفا عند الاضافة كما استعملت هنا مثل
قولهم والشر بالشر عند الله مثلان واستعملوا بتثنيته عن تثنيته سواء فلم يقولوا سواء ان الا شاذا كقوله وقربت
ان لم نقسم الحب بيننا سويين فاجعلني على حبها جلدا وتشديد يائه ودخول لا عليه ودخول الواو على الاواخر
قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو محظى الله وذكر غيره انه قد يحذف
وقد يحذف الواو كقوله فنه بالعفو والايمان لا سيما عفو وفله بره من اعظم القرب وهو عند الفارسي منصوب
على الحال فاذا قيل فما مثل لا سيما زيد فالناصب قائم ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو ولوجب تكرار لا كما تقول
رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد وعند غيره هو اسم لا التبرئة ويجوز في الاسم الذي بعد الحرف
والرفع مطلقا والنصب ايضا اذا كان نكرة وقد روي بهن ولا سيما بوم بالجر بهما وهو على الاضافة وما ذا
بينهما مثلها في امتنا الاجلين والرفع على انه خبر لمضمر محذوف وقيل ما موصولة او نكرة موصوفة بالجملة بعدها
ولا مثل الذي هو يوم او لا مثل شيء هو يوم ويضعف في نحو ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم
الطول واطلاق مثل على من يعقل وعلى الوجهين ففتح سين اعراب لانه مضاف والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد
مثل في نحو ولجئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة والفتح بناء مثلها في نحو لا رجل واما في
المعرفة في نحو ولا سيما زيد فمنع الجمهور وقال ابن الدهان ولا اعرفه وجها وجعل بعضهم بان ما كافة
وان لا سيما نزلت منزلة الا في الاستثناء وردبان المستثنى مخرج وما بعده داخل من باب الاولى
ولجيب بانه مخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا يكون استثناء منقطعا
سواء ويكون بمعنى مستو ويوصف بها المكان بمعنى انها نصف بين مكانين فالاصح حينئذ
ان يقصر

ان بفتح مع الكسر نحو مكانا سوى وهو احد الظروف الملازمة للنصب على الظرفية التي جاءت على فعل كقطع ما روى وقوع على وحده بمعنى
الفتح او بكسر او بضم وكلاهما مع القصر قد قرئ بها وهو صفة غير للمكان فيجب ان يمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء
والعدم وعلى الوسط وعلى التمام فيمد فيها مع الفتح نحو قوله تعالى في سواء الجحيم وقوله لهذا درهم سواء ويعني
القصد ويقصر مع الكسر وهو اغرب معانيها كقوله فلا صرفن سوى حد بهذ مدحي الفتى العشى وعلى
الاحزاب ذكره ابن الشجري وبمعنى مكان او غير على خلاف في ذلك يمد مع الفتح ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان
مع الكسر ويقع بهذه صفة واستثناء كما يقع غير وهو عند الزجاج وعند ابن مالك كغير في المعنى والنصب
على الحالية تقول عاشى سوالك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب على المفعولية وما جاءني احد سواك بالنصب
الرفع وهو الارجح وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازمة للنصب فلا تخرج عن ذلك الا في الضرورة
وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين وردد على من نفى ظرفيتها بورودها صلة قالوا جاء الذي سواك
والحبيب بمعنى البعد سواء خبر هو محذوفا او حالا لثبت مضمرا كما قالوا الا فعلة ما ان خبر ما كان ولا يمنع الخبرية
قولهم سواك بالمد والفتح لجواز ان يقال انها نعت لا ضافتها الى المبني كما في غير شذيبة يخبر بسوى الذي
بمعنى مستوى عن الوسط فما فوقه نحو ليسوا سواء لانها في الاصل مصدر بمعنى الاستواء وقد اجيز في قوله تعالى
سواء عليهم انذرتهم كونها خبرا عما قبلها لما بعدها او مبتدأ وما بعدها فاعل سد مسد الاول او مبتدأ على الثاني وخبر عن الثاني
وابطل ابو عمرو بن العلاء الاول بان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والثاني بان المبتدأ المشتمل على الاستفهام
يجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فان اجاب بانه مثل زيد ابن هو منعا وقلنا بل مثل كيف في بدلان انذارهم
ان لم يفد بالمفرد لم يكن خبرا لعدم تحمله ضمير سواء وامثلة شهرتها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته
فان اجاب بانه كذلك في نحو علمت ازيد قائم وقد بقي عليه استحقاق الصدارة بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام
مرادها اذا المعنى علمت ما يجاب به بقول المستفهم ازيد قائم ولما في الابتداء ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل
المتكلم ولا غيره حرف العين المهملة عدا مثل خلا فيما ذكر من القسمين وفي حكمها معا والخلاف في ذلك
ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية على وجهين احدهما ان يكون حرفا وخالف في ذلك فزعم انها لا تكون الا اسماء وتبعه
فزعم انها لا تكون الا اسماء وتبعه لنا امران احدهما قولهم نحن منتدى مائها من صبابا
واخفى الذي لولا الاسى لقضى اي لقضى علي فحذف وصل مجرورها مفعولا وقد حمل الاخفش
على ذلك ولكن لا تواعدوهن سرا اي على سراية النكاح وكذلك لا تعقدوا عقدة النكاح اي على صراطك اي الحق
انهم يقولون نزلت اعلى كحل وبشر منزلا بشر اي منزلا بشر فعدى احد الاستعلاء اما على المجرور وهو
نحو عليها او على المحل نحو او على ما بقر منه نحو واجعل على النار هدى وقوله ومات على النار الندى والمحلق وقد

ولا فرجت بي وضيق بظرفا لانها لو كانت اسما في هذه المواضع لصح حلول فوق محلها ولانها لو لزمت اسميتها لكان
لزم الحكم باسميتها في نحو نصف البيت وضم البيت وهو في البيت هذا كله يخرج اما على التعلق بمحذوف
كما قيل في اللام في سقيا لك واما على حذف مضاف اي هون علي نفسك واضم الى نفسك وقد خرج ابن مالك
على هذا قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الى قلبي فادعى ان الاصل يزيد من انفسهم ثم حذف
ثم فصل بضمير الفاعل للنصر وفاعل عن ضمير المفعول وحامله على ذلك ظنه ان الضمير لمسمى واحد وليس كذلك
فان مراده انه ما اصاحب قوما فاذكرهم الا يزيد هؤلاء القوم وجه الله لما بينهم من شنآنهم عليهم والقصيدة
في حماسة ابي تمام وليس يخرج هذا على ظاهره كما قيل في قوله قد بت اسمر سريتي وحدي ويمنعني صوت الشاجع
به يصجع والهمام لان ذلك شعر وقد يستسهل فيه مثل هذا ولا على قول ابن الانباري ان الى قد ورد اسما فقال
انصرف من البيت كما قال غلوت من علت لانه ان كان ثابتا في غالب الشذوذ ولا على قول ابن عصفور ان
في واضم البيت اغراء والمعنى خذ حبنا حلما اي عصاك الان الى لا تكون ممن يخذ عند الصبر ولان الحلم
ليس بمعنى العصا الا عند الفراء وشذوذ من المفسرين عن على ثلاثة اوجه احدها ان يكون حرفا بمعنى او جميع
ما ذكروها عشرة معان احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سوى نحو رميت عن القوس وذكروها في هذا المثال معنى غير هذا وسيأتي والثاني البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن
نفس شيئا وفي الحديث صوموا عن اهلتكم الاستعلاء نحو فما يحل عن نفسه وقول بعض العرب لاه ابن عمك
لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اي لتدين ابن عمك لا افضل في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني
وذلك لان المعروف ان بين افضلت عليه وبين ومنه قوله تعالى اني احببت حب الخير عن ذكر ربي اي قدمته علي
هي على بابها وتعلقها بمحذوف اي منصرفا عن ذكر ربي وحكى الزجاج عن ابي عبيدة ان احببت من احب البعير
احبابا اذا برك فلم يقم متعلقة به باعبت معنى الضمني وهي على حقيقتها اي لزمت عن ذكر ربي
وعلى هذا فحب الخير مفعول لاجله الرابع التعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة وجوز
ما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركي اي ما نتركها صادرين عن قولك
رأي الزمخشري وقال في ازلهما الشيطان عنها انكان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها وحقيقته
اصدر الزلة عنها ومثله وما فعلته عن امري وان كان للجنة فالمعنى نحاهما عنها والخامس مرادف بعد نحو
قليل ليصبحن نادمين يحذف الكلام عن مواضعه بدليل ان في مكان لعن من بعد مواضعه ونحو ولتركبن طبقا
عن طبق اي حالة بعد حالة وقال ابن مالك ورد عن بمعنى على السادس الظرفية واس سيرة القوم حيث يميلون
عن خيل الزناعة ولبئس الرناعة نحو الحالة قيل بدليل لا تنبئ ذكري والظاهر ان معنى وفي عن كذا حاوزه ولم يلد

فيه وفي فيه دخل فيه وفي السابع مرادف من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات
الشاهد في الأولى أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا بدليل فنقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر
وتبنا نقبل منا والثاني من مرادف الباء نحو وما ينطق عن الهوى والظاهر أنهما على حقيقتهما وأن المعنى
يصلون بقولهم عن نحوي والتاسع الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت عن القوس لأنهم يقولون أيضا
رميت بالقوس حكاهما الفراء وفيه نظر على الجزولي في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية وحكى أيضا
رميت على القوس العاشر أن يكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة وكقوله أتخرج أن نفس أنا هاجمها هذا
الذي عن بين جنبيك تدفع قال ابن خروف أراد هذا تدفع عن الذي بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول
وزيدت بعده الوجه الثاني أن يكون حرفا مصدريا وذلك أن بني تميم يقولون في نحو أعجبني أن يفعل
عن يفعل قال ذو الرمة عن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم يقال ترسمت الدار إذا تأملتها
وسجم الدمع سال وسجمته العين وكذلك يفعلون في أن المشددة فيقولون أشهد عن محمدا رسول الله وسيجيء
عضة تميم الوجه الثالث أن يكون اسما بمعنى جانب وذلك مختص في ثلثة مواضع أحدها أن يدخل عليها
من وهو كثير كقوله فلقد أراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وأمامي ويحمله عندي على أنهم من بين أيديهم
ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم فيقدر معطوفا على مجرورها من أعلى من وجرورها ومن الداخلة
على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قال وإذا قيل صدت عن يمينه فالمعنى في
جانب يمينه وذلك محتمل للأصفر والخلاف فيها فإن حيث بمن يتعين كون المقصود ما وصفا الأول الثاني
والثاني أن يدخل عليها على وذلك نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله على من يميني مرت الطير سلفا
الثالث أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضمير المسمى واحد قاله الأخفش وذلك كقول امرئ القيس
عنك مهما يصبح في حجراته وقول أبي نواس دع عنك لومي فإن اللوم إغراء وذلك لئلا يؤدي إلى تعلق
فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل وقد تقدم الجواب عن هذا ومما يدل على أنها ليست هنا اسما أنها لا يصح
حلول الجانب محلها عوض ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبدا إلا أنه مختص بالنفي وهو معرب إن
أضيف كقولهم لا أفعله عوض العائضين ومبني إن لم يضف ومبني على الضم كقبل أو على الكسر كمن
أو على الفتح كأين وسمي الزمان عوضا لأنه كلما مضى منه جزء عوض جزء آخر وقيل بل لأن الدهر في زعمهم
يعوض وختلف في قول الأعشى ربيعي لبان الذي أم تخالفنا باسم ذا لجع عوض لا تفرق فقيل ظرف للنفي
وقال ابن الكلبي قسم وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل يدل له قوله حلفت بما بات حول عوض وأيضا تكن
لدى السعير والسعير اسم لصنم كان لعنزة انتهى ولو كان اسما كما زعم لوجب بناؤه في البيت عسى وفعل

مطلقا الاحرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله يا ابتا علك اوعسا
خلافا لابي بكر ايضا حكاه عنه السيرافي او معنا الترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه وقد جمعنا في قولنا ولعل وعسى ان
تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم ويستعمل على اوجه احدها ان يرفع عسى ضميرا ان يقع وخالف
في اعرابه على اقوال احدها وهو قول الجمهور انه مثل كان زيد يقوم واستشكل بان الخبر فيها وبل المصدر والخبر
عنه ذات ولا يكون الحدث عين الذات فاجيب بامور احدها انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم اي عسى امر زيد
القيام او قبل الخبر اي عسى زيد ذا القيام ومثله ولكن البر من امن بالله اي ولكن ذا البر من امن بالله والثاني
امن بالله والثاني انه من باب زيد عدل صوم ومثله وما كان هذا القرآن ان يفترى والثالث ان ان زائدة لا مصدرية
وليس بشيء لانها قد ثبتت ولانها لا تسقط الا قليلا والقول الثاني انها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا لوقوعها
بمنزلة قرب من ان يفعل وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد والثالث انها فعل قاصر بمنزلة قرب وان وما
بعد السين في فاعلها وهو مذهب الكوفيين ويرده انه يكون حينئذ لازما ينوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا الشأن
البدل والرابع انها فعل ناقص كما يقول الجمهور وان والفعل بدل الشيء كما يقول الكوفيون وان هذا البدل سد مسد
الجزءين كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير لانفسهم واختاره ابن مالك
الاستعمال الثاني ان يسند الى ان والفعل ليكون فعلا تاما مسندا هو المفهوم من كلامهم وقال ابن مالك عنه
انها ناقصة ابدا ولكن سد ان وصلتها في هذه الحالة مسد الجزءين كما في احسب ان تتركوا اذ لم يقل
ان حسب في ذلك عن اصلها الثالث والرابع والخامس ان يأتي بعدها المضارع المجرد او المقرون بان
او الاسم المفرد نحو عسى زيد يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى يد قائما والاول قليل كقوله عسى الكرب الذي انت
فيه يكون وراءه فرج وقريب في الثالث قل كقوله اكثر في العدل سلاحا ناما لا انكرن اني عسيت صائما وقولهم في
عسى الغوير ابوس كذا قالوا والصواب انهما مثلان يضربان لكل من طمع في شيء ثم حصل على ضده والثاني
الاستعمال الاصلي والان المرجو كونه فعلا لا نفس الصائم والثاني نادر جدا كقوله عسى طي من طي بعدها
غلب الكلى والجوانح وعسى هنا من افعل ناقص بلا اشكال والثالث ان يتصل عسى او عسا وعسيا قبل
ثلثة هي لما احدها انها اجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما اجريت لعل مجراها في اقترانها بان قال ابو حيان
انما ثبت على عملها عمل كان ولكن استتر ضمير النصب مكان ضمير الرفع قال الاخفش ويرده ان ان تأتي بضمير
عن ضمير انما تثبت في المنفصل نحو ما اتاك الا انت ولا انت كانا وامثلة قوله ما ابن الزبير طالما عصبكا فالكاف ليست
من الثاني بدلا لانتفاء الامرين بل ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك والثاني ان الخبر قد يظهر مرفوعا في قوله فقلت عسانا
كاس وعلها تشكى فاتخوفها فعود والثالث انها نائبة على اعمالها عمل كان ولكن غلب الكلام فصل الخبر عنه

خبرا وبالعكس في الملبس والقاري ورد ما سنذكره في نحو قوله بانا بنا علك او عكلا الا فتقدر على اصل
وهما ان يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى ادعاهما ان الاعراب قلب والمعنى بحاله السابع عسى نبه فيها حكما
تغلب ويخرج هذا على انها ناقصة وان اسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر بتأويل مع او اذا قيل زيد
ان يقوم احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير وتمامها على تقدير خلوها منه واذا قلت عسى ان يقوم زيد
احتمل الوجهين ايضا ولكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى اللهم الا ان يقدر العامل ينازع زيدا فيحتمل الاضمار
في عسى على اعمال الثاني واذا قلت عسى ان ينصر زيد عمرا فلا يجوز كون زيد اسما لعسى لئلا يلزم الفصل بين صلة
ان ومعمولها وهو عمرو بالاجنبي وهو زيد ونظير هذا المثال قوله تعالى ان يبعثك ربك مقاما محمودا
على اسم بمعنى فوق قالوا فيه امران احدهما استعماله مجرورا من والثاني استعماله غير مضاف فالاول كقوله
من علو السطح كما يأتي من علوه ومن فوق فوقهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك ولما قوله ما رب يوم
لا ظللته ارمض من تحت واضحى من علله فالها للسكت بدليل انه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافا وعلى
اريد بالمعرفة كان مبنيا على الضم تشبيها بالغايات كما في هذا البيت اذ المراد فوقيته مطلقة
والمعنى انه يصيب الرمضاء من تحته ومن الشمس من فوقه ومثله قول الاخر يصف فرسا اقب من تحته عرض
من علو وعلى اريد بها النكرة فكان معربا كقوله كجلمود صخر حطه السيل من علو اذ المراد تشبيه الفرس في سرعة جلوده
الحط من مكان ما غال الا من علو مخصوص عل بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة في لعل واصلها
عند من زعم زيادة اللام وقيل قال الاخفش الصغير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه هما بمنزلة عسى في
المعنى وبمنزلة ان المشددة في العمل وعيل تخفض بها وتجر في لامها الفتح تخفيفا والكسر على اصل التقاء
الساكنين ويصح النصب في جوابها عند الكوفيين بمشكا بقراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب وقوله على صروف الدهر او دولاتها يدلننا اللمة من لماتها فشرح النفس من رفاهها
وسيأتي الكلام في ذلك وذكر ابن مالك في شرح العمدة ان الفعل قد يخرم بعد لعل عند سقوط الفا واشد
النفاتا منك نحو ومعتد بمثل ابن من بعد الفشا للرخم وهو غريب عند اسم للحضور الحسي نحو
فلما رآه مستقرا عنده والمعنوي نحو قال الذي عنده علم والقريب كذلك نحو عند سدرة المنتهى عند
جنة المأوى ونحو انهم عندنا لمن المصطفين الاخيار وكسر فلما اكثر من ضمها وفتحها ولا يقع الا ظرفا
او مجرورة بمن وقول العامة ذهبت الى عنده لحن وقول بعض المولدين كل عندك لابس اوى نصف
قال الحريري لحن وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فتابع ان تصرف تصرف الاسماء وان تعرب
ويحكى اصلها تنبيها على الاول قولنا عند اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك والصواب اسم لمكان الحضور
فاعلم ذلك

فانها ظرف لا مصدر بل ايضا لزمانه نحو القصر عند الصدمة الاولى وجئتك عند طلوع الشمس الثانى تعالت
عند كلمات الدين طلقا نحو لدى الحناجر لدى الباب وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم ايتهم يكفل مريم وما
كنت لديهم اذ يختصمون ولدن اذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو جئت من لدنه وقد اجمعنا فى ايتاء رحمة
من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جئ بعند فيهما او بلدن لصح ولكن ترك دفعا للتكرار وانما حسن تكرار
لدن فى وما كنت لديهم لتباعد ما بينهما ولا يصلح لدن هنا لانه ليس محل الابتداء ويفترقان من وجه آخر وهو
ان لدن لا تكون الا مضافة بخلافهما بدليل ولدنا كتاب ينطق بالحق وعندنا كتاب حفيظ وثالثة وهو ان خبرها
يمتنع كثيرا من بعضها حتى انه لم يجئ فى التنزيل منصوبا ويجر عند كثير ويجر عند لدى ممتنع ورابع وهو انهما معربان
وهى مبنية فى لغة الاكثرين وخامس وهو انهما قد يضافان الى الجملة كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب
سادس وهو انها قد لا يضاف وذلك انهم قد حكوا فى غدوة الواضعة بعدها الجر بلا اضافة والنصب على التمييز
والرفع بالابتداء كان تامة ثم اعلم ان عند امكن من لدى من وجهين احدهما انه يكون ظرفا للاعيان والمعانى تقول
القول عندى صواب وعند فلان علم ويمتنع ذلك فى لدى ذكره ابن الشجرى فى امالية مبرمان فى خواشيه والثانى
انك تقول عندى مال وان كان غائبا ولا تقول لدى مال الا اذا كان حاضرا قاله الجرجانى وابو هلال العسكرى
وابن الشجرى وزعم المعرى انه لا فرق بينهما فى عنده وقوله غير اولى وقد اغنانا هذا البحث عن عقد فصل لذلك
ولدى فى باب اللام حروف الجر غير اسم ملازم للاضافة فى المعنى ويجوز ان يقطع عنها لفظا ان فهم معناها
وتقدمت عليها كلمة ليس وقولهم لا غير لحن وبعضهم بناها على الضم عشرة لبس غيرها برفع غير على لغة الحجازى منصوبة
بفتحها على اضمار الاسم اى ليس المقبوض غيرها وليس غيرا بالفتح من غير تنوين على اضمار الاسم ايضا وحذف
المضاف اليه لفظا ونية شوذ كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر من غير تنوين اى من قبل
ومن بعده وليس غير بالضم من غير تنوين وقال المبرد والمتأخرون انها ضمنت بناء لا اعرابا وان غيرا شبهت بالغايات
كقبل وبعد لا مكانا كفوق وتحت وانما هو منزل للكل وبعض وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر وقال الزمخشرى
يحتمل الوجهين وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غيرا بالضم والتنوين وعليهما فلكونها اعرابيه لان التنوين
انما للنكرة ولا يلحق الا المعرب وانما للتعويض وكان المضاف اليه مذكورا ولا يعرف غيرا بالاضافة لشدة ابهامها
وليستعمل غير المضافة لفظا على وجهين احدهما وهو الاصل ان يكون صفة للنكرة نحو نعمل صالحا غير الذى
كنا نعمل او للمعرفة قريبة منها نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم لان المعرف الجنسى قريب من النكرة
ولان غيرا وصفت بها الصفة فضعفت بها حتى زعم ابن الشجرى انها لا تتعرف وبرده الآية الاولى والثانى
ان يكون استثناء فتعرب باعراب الاسم الذى فى ذلك الكلام فتقول جاءنى القوم غير زيد بالنصب وما جاءنى

من احد غير زيد بالنصب والرفع وقال الله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر بالرفع غير على
انه صفة للقاعدون لانهم جنس واما على انه استثناء وابدال على حد ما فعلوه الا قليل منهم وبقراءة النصب
وان حسن الوصف في غير المغضوب عليهم انما كان لاجتماع الامرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثاني مفقود
ههنا وههنا الم بالخفض صفة للمؤمنين الاخارج السبع لانه لا وجه لها الا الوصف وقرئ ما لكم من اكثره
بالجر صفة على اللفظ وبالرفع على الموضع وبالنصب على الاستثناء وهي شاذة ويحتمل قراءة الرفع الاستثناء
على انه ابدال على المحل مثل لا اله الا الله وانتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند الفارسي كانتصاب
الاسم بعد الا عندهم واختاره ابن عصفور وعلى الحالية عند الفارسي واختاره ابن مالك وعلى التشبيه بظرف
المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش ويجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت لمبني كقوله لم يمنع الشرب منها غير
ان نطقت حمامة في غصونها وقال وقوله لذ بقلبي من اتاني غيره فلعنة بحرامي فيضاحيره وذلك في البيت الاول
اقوى لانه انضم فيه الى الابهام الاضافة لمبني تضمن غير معنى الا تنبيهان الاول من مشكل التراكيب التي وقعت
فيها كلمة غير قول الحكمي غير ما اسوف على ازمن يقضي بالهم والحزن وغير ثلثا اعاريب احدها ان غير مبتدأ الاخبر له بل الما اضيف
اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى النفي والوصف بعده محفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتدا فكانه
قيل ما ما اسوف على ازمن يقضي مصابا للهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان والثاني عن الفاعل الظرف قاله ابن
وتبعه ابن مالك والثاني ان غير خبر مقدم والاصل ازمن يقضي بالهم والحزن غير ما اسوف عليه ثم قدمت غير وما
ما تعجبية ثم حذف زمن دون صفة فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكورة فاني بالاسم الظاهر مكانه قاله ابن
وتبعه ابن الحاجب فان قيل فيحذف الموصوف مع ان الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا ممتنع قلنا في
النثر وهذا شعر فيجوز فيه كقوله انا ابن دعلاء اي ابن رجل جلا الامور وقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر
اي بكفي رجل كان والثالث ان خبر لمحذوف وما اسوف مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور والمراد باسم
الفاعل والمعنى انا غير اسف على زمن هذه صفته قاله ابن الحاجب وهو ظاهر التعسف الثنبيه الثاني
من ابيات مشكل المغني قول حسان رضي الله عنه انا فلم نعدل سواه بغيره نبي سدى في ظلمة الليل هادياً قال
هو غيره فكانه قال فلم نعدل غيره بغيره والجواب ان الهاء بغيره للسوء فكانه قال لم نعدل سوا بغير السوء غيره
سواه هو نفسه على الصلوة والسلام فالمعنى فلم نعدل سواه بر حرف الفا الفا المفردة حرف مهمل
خلافا لبعض الكوفيين في قولهم انها ناصبة في نحو ما انا بالذي قائلا لك سوءا وللمبرد في قوله انها خافضة في
نحو فشلت حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا والمعطوف والصحيح ان النصب بان مضمرة كما سيأتي وان الجر
برب مضمرة كما مر وترد على ثلثة اوجه احدها ان يكون عاطفة وتفيد ثلثة امور احدها الترتيب وتوافق

معطوفا كما في قام زيد ثم عمرو وذكر ي وهو عطف مفصل على مجمل نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه ونحو
فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الآية
ونحو توضأ فغسل وجهه ثم يديه ومسح راسه ثم رجليه وقال الفراء لا يفيد الترتيب مطلقا وهذا مع قوله
ان الواو يفيد الترتيب غريب والحق بقوله اهلكناها فجاءها باسنا بياتا وهم قائلون والجيب بان المعنى
اردنا اهلاكها او بانها للترتيب الذكري وقال الجرمي لا يفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل
قوله بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد امر
الثاني التعقيب وهو في كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل
وان كانت مدة مطاولة ودخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وقال الله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فقبل الفاء في هذه الآية للتعقيب وفاء التعقيب
لا يستلزم التعقيب بلا مهلة صحة قولك ان تسلم فتدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة وقيل تقع الفاء
قارة بمعنى ثم ومنه الآية وقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
فكسونا العظام لحما فالفاء ان في خلقنا العلقة وفي فخلقنا المضغة وفي فكسونا بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها
وقال ثم بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل وزعم الاصمعي ان الصواب دخولها الواو لانه لا يجوز جلست بين
زيد ثم عمرو واجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد وقال
بعض البغداديين الاصل ما بين خذف فما دون بين كما عكس ذلك من قال انا احسن الناس ما فوقنا الى
اصله ما بين فرق فخذف بينا واقام فوقنا مقامها مثله ما يعقوب فما فوقها قال والفا ناشئة عن الى ويحتمل
على هذا القول الى ان يقال وصحت اضافة بين الى الدخول لاشتماله على مواضع اولان التقدير بين مواضع
الدخول وكون الفا للغاية بمنزلة الى غريب وقد يستدل له عند من يجيء عكس في نحو قوله وانت التي تعصب
شغبا الى بدا الى وطا في بلاد سواهما اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان ويدل على ارادة الترتيب قوله
بعده حللت بهذا حلة بعد حلة بهذا قطب الدين ابن الحاجب وهذا معنى غريب لا يخفى لمن ذكره
والامر الثالث السببية وذلك غالب في العاطفة جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه
ونحو فتلقى ادم من ربه كلمات فتاب عليه والثاني نحو لاكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون
فشاربون عليه من الحميم وقد يجيء في ذلك لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم ونحو
لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو فقلت اضربوه بعضوها فمات كذلك يحيي الله الموتى
ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري للعاطف العام الصفات ثلثة احوال احدها ان تكون

على ترتيب معناها في الوجود كقوله بالهف نابذة للحارث الضائع فلعلها ثم الثاني الذي صحح ضمنهم فثبج
الثاني ان يدل على ترتيبها في الفضائل من بعض الوجوه نحو قولك هذا الاكمل فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل
والثالث ان يدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين انتهى والبيت لكلب بن نابذة يقول
بالهف ابي على الحارث اذ صبح قومي بالغارة فغنم فاب سليما ان لا اكون لفيته فقتل فذلك لانه يريد بالهف
نفسه والثالث من اوجه الفاء ان يكون رابطة لجواب اذا وذلك حيث لا يصلح الا ان يكون شرطا وهو محصور في مسائل
احداها ان يكون الجواب جملة اسمية نحو ان يسلم زيد فنعم المولى وان يسلم بخير فهو على كل شيء قدير ونحو وان تعذبهم فانهم عبادك
وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم الثانية ان يكون فعلية كالاسمية وهي التي فعلها جامد نحو ان ترن انا
اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين ان تبدوا الصدقات فنعما هي ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا
ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الثالثة ان يكون فعلها انشائيا نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ونحو
فان شهدوا فلا تشهد معهم ونحو قل ارايتم ان اصبح ماؤكم غورا فمن ياتيكم بماء معين وانما ان الاسمية و
الانشائية تقع ونحو ان قام زيد فوالله قام ومن ونحو ان لم يتب يتب ما لم يتب عشرة رجالا والرابعة ان يكون فعلها ماضيا لفظا
ومعنا اما حقيقة نحو ان سرق فقد سرق اخ له من قبل ونحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين
وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين فلما جاء بالقميص فكبت وجوههم في النار
نزلها هذا الفعل المتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع الخامسة ان يقترن بحرف استقبال نحو ومن يرتد منكم عن دينه
فسوف يأتي الله بقوم ونحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه السادسة ان يقترن بحرف للصدر كقوله فان اهلك فكل
لهب لظاه على بكاد يلتهب التهابا لما عرف من ان رب مقتدرة وان لها الصدر انما دخلت في نحو ومن عاد فينتقم
الله منه لتقدير الفعل خبر المحذوف وفاعل الجملة اسمية وقد مر ان اذا الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وان الفاء قد تحذف في الضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
وعن المبرد انه منع ذلك حتى في الشعر وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره وعن الاخفش ان ذلك وقع
في النثر الفصيح وان منه قولهم ان ترك خير الوصية للوالدين وقد تقدم تاويله وقال ابن مالك يجوز في النثر
نادرا ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها بتشديد الواو كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك
تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو الذي يأتيني فله درهم ويدخل فافهم ما اراده المتكلم من ترتيب الجزاء
اعط الدرهم على الاثبات ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو لئن اخرجوا
لا يخرجون معهم في ابدانها بما اراده المتكلم من معنى القسم وقد قرئ بالاثبات والحذف قوله تعالى وما اصابكم
من مصيبة فبما كسبت ايديكم الثالث ان يكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها وهذا الاثبات سيبويه والاخفش

الأخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى الخوف فوجد وعند الفراء والأعلم حيث لا تجوز الجزم والا وجبا فالآية
كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم وقوله اروح مودع ام بكور انت فانظر لاي ذاك تصير وحمل عليه الزجاج هذا
فليذهبوه والنهي نحو زيد فلا تضربه وقال ابن هشام ان تراد الفا عند اصحابنا جميعا كقوله فاذا هلك فعند
ذلك فاجزعي انشد وتاول المانعون قوله خولان فانكح على ان التقدير هذه خولان فانكح وقوله انت فانظر على
ان التقدير انظر فانظر ثم حذف انظر الاول واحد فبرز ضميره وقيل انت فانظر والبيت الثالث ضرورة وانما
الزيادة فالخبر جميعه وما بينهما معترض وهذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه مثل وآباي فانهبوا وعلى هذا
فجميع بتقدير هو جميع ومن زيادتها قوله لنا الفي بيد عظيم جرمها فتركت صناحي جلدها سنبذ بذب لان الفا
لا يدخل في جواب لما خلافا لابن مالك واما قوله تعالى فلما نجيهم الى البر فمنهم مقتصد فالجواب محذوف اي انعموا
فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك واما قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم كانوا من قبل
يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فقيل جواب لما الاولى لما الثانية وجوابها وهذا اولى
لافتقاره الى الفا وقيل كفروا به جواب لهما لان الثانية تكرير للاولى وقيل جواب الاولى محذوف اي انكروه ومسئلة
الفا في نحو بل الله فاعبد جواب لا ما مقدمة عند بعضهم وفي الخاف وزائدة عند الفارسي وغيره وغاطفة
عند غيره والاصل بل تنبه فاعبد الله ثم حذف تنبه وقدم المنصوب على الفا اصلاحا للفظ كما يقدم الفا صلا
قال الجبيع في الفا في نحو اما زيدا فاضرب اذ الاصل مهما يكن من شيء فاضرب زيدا وقد مضى شرحه في حرف لما
مسئلة الفا في نحو حبث فاذا الاسد زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة وغاطفة
عند سيبويه وابي الفتح وللتبيينة المحضة كفا. الجواب عند ابي اسحق ويجب عندي ان تحمل على ذلك مثل
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك ونحو اثني فاني اكرمك انا لا يعطف الانشاء على الخبر ولا العكس ولا بين
اسقاطها لتهل دعوى زيادتها مسئلة اجب احد كم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه فذلكم
قالوا بعد الاستفهام لا فقيل لهم فهذا كرهتموه يعني والغيبة مثله فكرهوها ثم حذف المبتدا وهو هذا او
قال الفارسي التقدير فكما كرهتموه فكرهوا الغيبة وضعفه ابن الشجري بان فيه حذف الموصول وهو ومثل المصدر
دون صلتها وذلك ردي وجملة واتقوا الله عطف على لا يغتب بعضكم بعضا على التقدير الاول
وعلى فكرهوا الغيبة على تقدير الفارسي وبعد وعندي ان ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي فانهم كانهم
قالوا في الجواب لا فقيل لهم فكرهتموه فكرهوا الغيبة واتقوا الله فانه تواب عطف على فكرهوا وان لم يذكر كما في
اخين يعصرن خمرا اي عنبا فتخرن والمعنى فكما كرهتموه فكرهوا الغيبة وان لم يكن كما مذكورة كما ان ما ثانيا في
معنا فكيف نحدثنا وان لم يكن كيف مذكورة اتفق وبعد هذا يتعين ان كما ليست محذوفة قبل ان المعنى

فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب بتنكيب وقيل يكون الفاء للاستئناف كقوله لم تسأل الربع القواضي بطق
اي فهو ينطق لانها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية لنصب بعدها فلا يقول لم تكن فتكون بالرفع
اي فهو يكون خ وقوله الشعر صعب وطويل سلمه اذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه زلت به الى الحضيض قدمه ويدان
بعيد فيجمعه اي فهو يجمعه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا بد ان يجمعه والتحقيق ان الفاء في ذلك كله للعطف وان المعتمد
بالعطف الجملة لا الفعل والمعطوف عليه في هذا الشعر فوله لم يرد وانما يقدر النحوي كلمة هو ليتبين ان الفعل
ليس المعتمد بالعطف في حرف جر له عشرة معان احدها الظرفية وهي اما مكانية او زمانية وقد
اجتمعا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين
او مجازية نحو لكم في القصاص حيوة ومن المكانية ادخلت الخاتم في اصبعي والقلنسوة في راسي الا ان فيهما
قلبا الثاني المصاحبة نحو ادخلوا في امم اي معهم فخرج على قوسه في زينته والثالث التعليل نحو فذلكن
الذي لمتنني فيه لكم فيما افضتم وفي الحديث ان امراة دخلت النار في قرة حبستها الرابع الاستعلاء نحو
ولاصلبنكم في جذوع النخل قال ابن عباس صلبوا العبد في جذع نخلة وقال الخربط كان ثبابه في سرحة والخامس
مرادفة الباء كقوله يركبون الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى وليس منه قوله لم يغنوا بلدة وكم
فيخلدا قال زاعما سلمى للتعليل اي يكثرون بسبب هذا الجعل والاظهر قول الزمخشري انها للظرفية
المجازية قال لجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير مثل ولكم في القصاص حيوة والسادس
مرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم والسابع مرادفة من كقوله لا اعرض صاحبا انيابها الطلل البالي وهل يعمن
من كان في العصر الخالي وهل يعمن من كان احدث عهده ثلثين شهرا في ثلثة احوال وقال ابن جني المفيد
في عقب ثلثة احوال ولا دليل على هذا المعنى وهذا النظير اجازته حلبت له بدا بقدير جلوس ثم قمت وهو
لان يكون اصله الى زيد وقيل الاحوال جمع حال الاحوال التي في ثلث حالات نزول المطر وتعاقب الرياح ومرور
الدهر وقيل بل انا احدث عهده خمس سنين ونصف ففي يمعي مع الثامن المغايرة وهي الدلالة على مضمون
سابق وفاعل لاحق نحو فامتاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل والتاسع التعويض وهي الزائدة عوضا
من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده بالقياس
على نحو قوله فانظر بمن تثق على حمله على الظاهر وفي نظر العاشر التوكيد وهو لغير يقوض لجازه الفارسي
في الضرورة وانشد انا ابن سعد اذا اللبل دجا فخالف سواده بياضا ولجازه بعضهم في قوله تعالى وقال
اركبوا فيها حرف الفاء قل على وجهين حرف نيابة واسمية وهي على وجهين اسم فعل وستاتي واسم
مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بفعل الحرفية في لفظها ولكثرة من الحروف

في وضعها ويقال في هذه قد نبدد رهم بالسكون وقد نبدنى بالتنوين حرصا على بقاء السكون لانه الاصل
ببنوه ومغربة وهي قليل يقال قد نبددوهم بالرفع كما قال احسبهم بالرفع وقد يعبر النون كما يقال حسب
والمستعمل اسم فعل مرادف لسكفى يقال قد زيدا درهم وقد نى درهم كما يقال يكفي زيدا درهم ويكفيني درهم
وقوله قد نى من نصر الخبيبين قد يحتمل قد الاولى ان يكون مرادفا لحسب على لغة البناء وان يكون اسم فعل
واما الثانية فتحتمل الامرين وهو واضح والثنى على ان النون حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليا
ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين واما الحرفية فتختص بالفعل
المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه شيء الا بالقسم
كقوله
احالة قد والله وطان عشوة وما قائل المعروف فينا بعنف وقوله الحق قد والله بين لي عنائي بوشك
فراقهم صرف الهوى وسمع قد لعمري حين ساهم وقد والله احسنت وقد يجد بعد هذا الفعل الدليل كقول الناعمة
افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت وفيها خمسة معان احدها التوقع
وذلك مع المضارع واضح كقولك قد يقدم الغائب اليوم اذا كنت تتوقع قدومه واما مع الماضي فاثبته الاكثرون
قال الخليل يقال قد فعل القوم ينتظر الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة لان الجماعة منتظرون لذلك
بعضهم بقوله قد ركب الامير لمن ينتظر ركوبه وفي التنزيل قد سمع الله قول التي تجادلك لانها كانت تتوقع اجابة
الله سبحانه لدعائها وانكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع وقد
يتبين بما ذكرنا ان مراد المثبتين لذلك انها تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار متوقعا لا انه الان
متوقع والذي يظهر لي قولنا ثالثا وهو انها لا تفيد التوقع اصلا اما في المضارع فلان قولك يقدم الغائب
يفيد التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع له واما في الماضي فلانه لو صح اثبات
التوقع لها بمعنى انها من دخل على ما هو متوقع لصح ان يقال في لا رجل بالفتح ان لا للاستفهام لان انها
لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي يعد لاستفهام عنه من جهة شخص اخر كان المخاطب
يعتقد متوقع كذلك وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فانه قال انها تدخل على ماض متوقع
والاظهر انها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة وهذا هو الحق
الثاني تقريب الماضي من الحال نحو قد قام زيد فتحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فان قلت
فقد تقدم ان من الاحكام التي افادتها ذلك احدها انها لا تدخل على البيت وعلى
ونعم وبئس لا تمنع الحال فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل ولذلك علة اخرى وهي ان صيغهن لا
تتبدل بالزمان ولا تتصرف فاشبهن الاسم فلما قوي عندهن لولا الحباء اندا سي قد عسى فيه المشبب ام القا

ضعف هذا بضعف اشتداد طلب المحامد الثاني وجوز دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي لوقوع
حالا اما ظاهر فنحو ما لنا لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا او معتد نحو هذه
بضاعتنا ردت الينا ونحو والله ما كرحضر صديقهم وخالفهم الكوفيون والاخفش فقالوا لا يحتاج الى
لكثرة وقوعها حالا لا بدون قد والاصل عدم التقدير ولا سيما فيما كثر استعماله الثالث ذكر ابن عصفور
وهو ان القسم اذا اجيب بما جواب منفي فان كان فعلا متصرفا مثبتا فان كان قريبا من الحال جيء باللام وقد نحو والله لقد اثرك الله علينا
وان كان بعيدا جيء باللام وحدها كقوله حلفت لها والله حلفة فجرلنا مولفا ان من حديث ولا وصال
والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال اذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة الصابرين
محكوم به في الأزل وهو متصف به منذ عقل والمراد في البيت انهم ما زالوا قبل مجيئه ومقتضى كلام الزمخشري
انها في نحو والله لقد كان كذا للتوقع لا للتقريب فإنه قال في تفسير قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا في سورة
الاعراف فان قلت فما بالهم لا يكادون يسقطون هذه اللام الا مع قد وقد عندهم نحو قوله تعالى حلفوا بالله
البيت قلت لان الجملة القسمية لا تساق الا تاكيدا للجملة التي هي جوابها فكانت مظنة لمعنى التوقع
الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم انتهى ومقتضى كلام ابن مالك انها مع الماضي انما تفيد
التقريب كما ذكره ابن عصفور وان من شروط دخولها كون الفعل متوقعا كما مر فانه قال في تسهيله وقد تدخل
على فعل ماض متوقع لا تشبيه الحرف لتقربه من الحال اعني الرابع دخول لام الابتداء في نحو ان زيدا لقد قام
وذلك لان الاصل دخولها على الاسم نحو ان زيدا لقائم وانما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو ان زيدا
ليحكم بينهم واذا قرب الماضي من الحال اشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم فجاز دخولها عليه المعنى الثالث
التقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو قد
يعلم ما انتم عليه اي ان علمهم عليه هو اقل معلوم الله سبحانه وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق
وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قبل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان اريد على
ان صدق ذلك منهما قليل كان فاسدا اذ لم الكلام بما يناقض اوله والرابع التكثير قاله سيبويه في قول الهذلي
قد اترك القرن مصفرا انامله كان ثوابه مجتنبا وقال الزمخشري قد يرمي يقلب فيصيب مرارا وقد
يصاب الكثير الرمي ثم استشهد بالبيت واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض قد اشهد الغارة
الشعواء تحمل جردا معروفة اللحيين سرحوب الخامس التحقيق نحو قد افلح من زكيها وقد يعني ان بعضهم جعل قد
يعلم انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ورجع ذلك الى تاكيد الوعيد وقال غيره في ولقد
علمتم الذين اعتدوا منكم في الجملة المحاب بها القسم مثل ان واللام في الجملة الاسمية المحاب بها في اقام

التأكيد وقد مضى بفضل القول بالتقليب في الأولى والتقريب والتوقع في مثل الثانية ولكن القول لا يجيء
بينهما اظهر والشاهد من البيت حكى ابن سيده قد كنت في خير فتغر فر بنصب بغر فر وهذا غريب وأشار في التسهيل
بقوله وربما نفي بعد فنصب الجواب بعدها انتهى ومحله عندي على خلاف ما ذكر وهو ان يكون كقولك للكذاب
هو رجل صادق ثم جاء بالنصب بعده نظرا الى المعنى وان كان انما حكما بالنفي لثبوت النفي فغير مستقيم
قوله والحق بالحجاز فاستحقا وقرأ بعضهم ليس يخفف بالحق على الباطل فيه مغربا بالنصب مسئلة هل
يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد اضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر
اذ الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وقال ابو الحسن وتبعه ابن عصفور يجوز في نحو فاذا زيد فاضربه عمرو ويمتنع
بدون فا وجهه عندهما ان التزام الاسمية مع اذا فقط انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المحضة بالفعلية
فاذا اقترنت بالفاء حصل الفرق بذلك اذ لا يقترن الشرطية بها فقط على ثلاثة اوجه احدها ان تكون
ظرف زمان لا ستغرق لما مضى وهذه بفتح الفاء وتشديد الطاء مضمومة في فصيح اللغات وتخفف بالتسكين بها
ما فعلته فط والعامة تقول لا افعله طوه وهو لحن واشتقاقه من قططته اي قطعته فمعنى ما فعلته فيما انقطع
من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى مذ والى اذ المعنى مذ ان خلقت
الى الآن وعلى حركة لالتقاء الساكنين وكانت الضمة تشبيها بالغايات وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين
وقد تشبع فتصير طاوه في الضم وقد تخفف طاوه مع ضمها او اسكانها والثاني ان تكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة
الفاء ساكنة الطاء يقال قطي وقطك وقطه زيد درهم كما يقال حسبي وحسبك وحسبه درهم الا انها
مبنية لانها موضوعة على حرفين وحسب معربة والثالث ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي ويقال قطني بنون الوقاية
كما يقال يكفني ويجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظا للبناء على السكون كما يجوز في لدن ومن عن الا ان

حرف الكاف

الكاف المفردة ضمير او حرف او اسم والحرف لخمسة معان احدها التشبيه
نحو زيد كالاسد الثاني التعليل اثبت ذلك قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان يكون
الكاف مكفوفة بما الكافة نحو كما انك لا تعلم فتجاوز الله عنك والحق جوازه في المجردة من ما نحو وبكأنه لا
يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم ثم في المقرونة بما الكافة كما في المثال وفي نحو كما ربيتك صغيرا قال
الشيخ ابو حيان الظاهر انها للتعليل وبما المصدرية نحو كما ارسلنا فيكم رسولا الآية قال الاخفش اي لكي
ارسلنا فيكم رسولا منكم فاذكروني وهو ظاهر في قوله تعالى واذكروه كما هداكم واحاب بعضهم بانه من وضع
الخاص موضع العام اذ الذكر ولهذا اتبع بشكر كان في امر وهو الاحسن فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما
الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب وما ذكرناه في الآيتين من ان

ما مصدرية فالجمهور وهو الظاهر وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما انها كافة ومنع اخراج الكاف عما اتصلت
لها من عمل الجر لغير مقتض واختلف في نحو قوله وطرفا ما جئتنا فحبتنا كما يحسبوان الهوى حيث تنظرا
فقال الفارسي الاصل كما فحذف الباء وقال ابن مالك وهذا تكلف بل هي كاف التعليل وهذا الكاف
ونصب الفعل بعدها بكي في المعنى وزعم ابو محمد الاسود في كتابه المسمى بزهر الآداب ان انا علة في هذا
البيت وفي البيت الصواب اذا جئت فامنح طرفي عيشن غيرنا لكي يحسبوا البيت والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش
والكوفيون وان بعضهم قيل لكيف اصبحت فقال كخير اي على خير وقيل المعنى جيد ولم يثبت مجيء الكاف
بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وقيل في كن كما انت ان المعنى على ما انت
والخوض في هذا المثال اعار بنا احدها هذا وهو ان ما موصولة وانت مبتدأ والعائد محذوف خبره والثاني
موصولة وانت خبر محذوف مبتداه اي كالذي هو انت وقد قيل بذلك في قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم
الهة اي كالذي هو لهم الهة والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف لمجرد الجارة كما في قوله وننصر مولانا ونعلم
انه كما الناس مجرورون علة بعازم وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور كما في قولهم ما انا كانت والمعنى كن
فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وانت مبتدأ والخبر محذوف اي عليه وكائن وقد مثل
في كلامهم الحران ما كافة وزعم صاحب المستوفى ان الكاف لم تكف بما ورد عليه قوله واعلم انني واياك بعد كما
والرجل الجليل وقوله الخ ما بعد لم يجز في يوم مشهد كما سيفعم لم يخز مضاربه وانما يصح الاستدلال بما
اذا لم يثبت ان ما المصدرية توصل بالجمل الا سمية الخامس ان ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت
ثم حذف كان فانفصل الضمير وهذا بعيد بل الظاهر ان ما على هذا التقدير مصدرية تشبيهية كما
تقع كما بعد الجمل كثيرا صفة في المعنى فتكون نعتا لمصدر او حالا من اسم مذكور ويحتملهما قوله تعالى
كما بدانا اول خلق نعيده فان قدرته نعتا لمصدر فهو اما معمول لنعيده اي نعيده اول خلق اعادة مثل
ما بدانا او لنطوي اي نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل وان قدرته حالا فذو الحال المفعول
نعيده اي نعيده مماثلا للذي بدانا وقع كلمة كذلك ايضا كذلك فان قلت فكيف اجتمعت مع مثل في
قوله تعالى وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله او تاتينا اية كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم ومثل في
المعنى نعت لمصدر قال المحذوف فكان كذلك نعت لمصدر ولا يتعلق عامل واحد بمتعلقين بمعنى واحد لا
تقول ضربت زيدا عمرا ولا يكون مثل توكيدا لكذلك لانه ليس منه كما لا يكون زيد امرأ من قولك هذا زيد
يفعل كذا توكيدا لذلك ولا خبر المحذوف بتقدير الامر كذلك لما يؤدي اليه من عدم ارتباطه بما
بعده بل هو متعلق بمحذوف تقديره مثل ذلك الفعل الذي فعلوه فعلوا ما قبله قلت مثل بدل من كذلك او بيان او نصب بلا يعلمون اي لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى مثل

حرف الكاف

ممنزلتها في مثلك لا يفعل كذا ونصب فقال والكاف مبتدأ والغائب محذوف اي قاله ورده ابن الشجري
ذلك على مكي بان قال قد استوفى معموله وهو مثل وليس بشيء لان مثل اسم مفعول مطلق او مفعول به لفعل
والضمير المقدر مفعوله لقال المعنى الرابع المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل و
كما يدخل الوقت ذكره ابن الحباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو قريب جدا والخامس التاكيد وهي
الزائدة نحو ليس كمثله شيء قال الاكثرون الكاف ليس مثله شيء اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل
مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتاكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة
الجملة قالوا قال ابن جني ولانهم اذا نفوا عن الشيء نفوا عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما
هو النفي عن ذاته ولكنهم اذا نفوه عمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه وقيل الكاف في الآية غير زائدة
ثم اختلف فقيل الزائد مثل كما زيدت في قولهم امنوا مثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت هنا لنفصل الكاف
من الضمير المتصل والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت واما مثل ما امنتم
به فقد يشهد للقائل بزيادة مثل فيها قراءة ابن عباس بما امنتم به وقد تاولت قراءة الجماعة على زيادة
في الفعل المطلق اي امنوا ايمانا مثل ايمانكم بدأي بالله سبحانه او بمحمد عليه السلام او بالقرآن وقيل مثل للقرآن
وما للتوراة اي فان امنوا بكتابكم كما امنتم بكتابهم وفي الآية الاولى قول ثالث وهو ان الكاف و مثلا
كلاهما زائدة منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم وهو بمثل كما علم ذلك
من قال ضربا مثل كعصف ماكول واما الكاف الاسمية الجارة فزاد قوم المثل ولا نفع كذلك عند سيبويه
والمحققين الا في الضرورة كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في
الكلام جوز زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا
في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في فائقه فيه ان الضمير راجع للكاف من كهيئة الطير اي فنفخ في ذلك الشيء
المماثل فيصير كسائر الطير انتهى ووقع مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل مررت
بكالاسد ويتعين الحرفية في موضعين احدهما ان يكون زائدة خلافا لمن اجاز زيادة الاسماء والثاني
ان يقع هي ومخفوضها صلة كقوله ما ان يحن ومناخاف جمعا فمن الذي كالليث والغيث معا خلافا لابن مالك
في اجازته ان يكون مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا كما في قراءة بعضهم تماما على الذي احسن وهذا
تخريج للفصيح على الشاذ واما قوله وصاليان ككما يوقدن فيحتمل ان الكاف فيه حرف اكد وليما شابههما
كما قال ولا للما بهم ابداد واء وان يكونا اسمين اكد بهما وليما شابههما وان يكون الاول حرفا والثاني اسما
واما الكاف الغير الجارة فنوعان مضمر منصوب او مجرور ونحو ما وقعلت ونلت وحرف معنى لا محل له ومعناها

الخطاب وهي اللاحقة للاسم الإشارة نحو ذلك وتلك وللضمير المنفصل المنصوب في نحو إياك وإياكما وإياكم

وهذا هو الصحيح ولبعض أهل الأدب قال نحو جهلك وحمدك والنجاءك ولا رأيت بمعنى أخبرني في نحو أرأيتك هذا الذي كرمت علي فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب بهذا هو الصحيح وهو قول سيبويه وعكس ذلك الفراء فقال التاء حرف خطاب والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند إليه كما يرده صحة الاستغناء عن الكاف وإنها لم يقع قط مرفوعة وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول ويلزم أن يصح الاقتصار على المنصوب في نحو أرأيتك ما صنع لأنه المفعول الثاني ولكن الفائدة لا تتم عنده فلا يجوز الاقتصار عليه وأما أرأيتك هذا الذي كرمت علي فالمفعول الثاني محذوف أي لم كرمته علي والخبر منسوخ وقد تلحق ألفاظ الخطاب وحدها على ذلك الفارسي في قولك أرأيتك ها هنا البتة وحيث وما حسبتك أن تخبئنا لئلا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر وقيل يحتمل كونها فصلا بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كفراء في حمزة ولا تحسبن الذين كفروا إنما نملي لهم بالخطاب الكي على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون اسما مختصرا من كيف كقولك لكي تخبرني إلى أسلم وأرأيت فلانا كوفي الهيئة بمعنى أظنه رأى كيف تخلف الفاء كما قال بعضهم سواء علي زيد سوف أتاني أن يكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهي الداخلة على ما الاستفهامية في نحو فيم أنت من السؤال عن العلة كيما بمعنى لكي وعلى ما المصدرية في قولك إذا أنت لم تنفع ضرا فما يرجى الفتى كيما يضر وينفع وقيل ما كافة وعلى أن المصدر بمعنى نحو جئت كي تكرمني إذا قدرت النصب بأن الثالث أن يكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا وذلك في نحو لكيلا تأسوا وبئس صخر حلول أن محلها وأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل ومن ذلك قولك جئتك كي أكرمني وقوله تعالى كيلا يكون دولة إذا قدرت اللام فإن لم تقدر فمعنى تعليلية خاصة ويجب إضمار أن بعدها ومثله في الاحتمالين قولك أردت لكيما أن تطير فقربتني فكي إما تعليلية مؤكدة باللام أو مصدرية مؤكدة بأن ولا تظهر أن بعد كي إلا في الضرورة كقوله فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا وعن الأخفش أن كي جارة دائما وأن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة وبرده نحو لكيلا تأسوا فإن زعم أن كي تأكيد اللام كقولك ولا للماء بهم أبدا دواء رد بأن الفصيح المفسر لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين أنها ناصبة دائما وبرده فظهر كيما يقولون لمه وقول حاتم فأوقدت نارى كي يبصر ضوءها وأخرجت كلبي وهو في البيت داخله لأن لام الجر لا يفصل بين الفعل وناصبه وأجابوا الأول بأن الأصل كي يفعل ما ذا وبلزمهم كثرة الحذف وأخرج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير الجر حذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت بعزو في صحيح البخاري في تفسير حم بوميذ ناضرة في مذهب كيما يعبؤوظهره بمعنى واحد أي كيما يسجد وهو غريب جدا لاحتمل القياس عليه تلبية

حرف الكاف

اذا قبل جئتك لكرمي بالنصب فالنصب بان مضمرة وجوز ابو سعيد كون المضمر كي والاول الان امكن
في عمل النصب من غيرها فهي اقوى على التخويف بها بان تعمل مضمرة كم على وجهين خبرية بمعنى
بمعنى اي عدد وفشر كان في حسن امور الاستفهام والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير و
قول بعضهم في الدار اكرم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون ابدلت ان وصلتها من كم مردود لان
عامل البدل هو عامل المبدل منه فان قدر عامل المبدل منه مرفوعا وكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها و
قدره اهلكنا فلا دليل في المعنى على البدل اذ الصواب ان كم مفعول لاهلكنا والجملة انما معمولة للبرد على
انه علق عن العمل في اللفظ وان وصلتها مفعولا جاز وانما معترضتين بين البدل والمبدل منه لان المبدل منه
وصلتها وكذلك قول ابن عصفور في اولهم كم اهلكنا ان كم فاعل مردود بان لها الصدر وقوله ان ذلك
جاء على لغة دبير حكاها الاخفش عن بعضهم لم يقبل لكن كم عبد فيخرجها عن الصدارة خطأ عظيما اذ خرج
كلام الله سبحانه على هذه اللغة وانما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه او ضمير العلم او الملك المدلول عليه بالفعل او الجملة
كم اهلكنا على القول بان الفاعل يكون جملة انما مطلقا او بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والعمل
قلبي نحو ظهر لي القام زيد جوز ابو البقاء كون ضمير الاهلاك المفهوم من الجملة وليس هذا من المواضع التي يعود الضمير
فيها على المتأخر وتقرر في حسن امور احدها ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلاف مع
الاستفهامية الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعي
ذلك لانه مستخبر الثالث الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية نحو
الخبرية كم عبيد لي خمسون بل مئون وفي الاستفهامية كم مالك اعشرون ام ثلاثون الرابع ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع
نحو كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت فالكم ملوك بلادهم ويقسمون فيها ما يريدون وقال الفرزدق وكم عمالك يلحقون
وخالة مذ غاب قد حلبت علي عشاري فلا يكون تمييز الاستفهامية الا مفردا خلافا للكوفيين والخليل ان تمييز الخبرية
واجب الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يجوز مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج والفارسي بل يطرد
ان تجر كم بحرف جر فيجوز في التمييز وجهان النصب هو الكثير والجر خلافا لبعضهم وهو ممنوع مطلقا وجوز بالاضافة خلافا للزجاج وللخفش ان في جر تمييزها قولا الجواز والمنع والتفصيل فان جرت هي بحرف جر نحو بكم
درهم اشتريت جاز والا فلا وزعم قوم ان لغة تميم جواز نصب تمييز كم الخبرية انا كان مفردا ورووا قول الفرزدق
كم عمالك ياجرير وخالة فبيتك بالخفض على قياس تمييز كم الخبرية وبالنصب على اللغة التميمية او على تقدير
استفهامية استفهام توبيخ كما في خبرني بعد دعمالك وخالة الا لك اللاتي لم تكن بحلتي فقد نسبت وعليهما فكم مبتدأ
خبره قد حلبت واو الضمير حملا على لفظ كم وبالرفع على انه مبتدأ وان كان نكرة لكونه قد وصف بملك وبعد

محذوف فتعدل عليها بالمذكورة او ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالقديم كما حذف لك من صفة خالة
استدلالا على ما بالك الاولى والخبر فقد طلبت ولا بد من تقدير فقد طلبت احرى لان الخبر عنى في هذا الوجه
لفظا ومعنى وينظر ان يتب هنا قمت وكم على هذا الوجه ظرفا او مصدرا والتمييز محذوف اى كم وقتا او حلبة

كائن اسم مركب من كاف التشبيه واى المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب

اشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف نونا ومن وقف عليها بالحذف فاعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف
ويوافقه في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير نادرة وهو الغالب
نحو وكاين من نبي قاتل معه ربيون والاستفهام لغزى وهو نادر ولم يثبتا الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك
واستدل له بقول ابي بكر لابن مسعود رض كاين تقرء سورة الاحزاب اية فقال ثلثا وسبعين وبخالفها في
خمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح خلافا لمن زعم انها مركبة من الكاف وما الاستفهامية
ثم حذف الفها لدخول الجار عليها وسكنت ياؤها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب والثاني ان تمييزها مجرور
غالبا لتضمنها معنى من وقد يجر بها قول بعضهم وكاين رجلا رايت زعم ذلك يونس وكاين قد اتانا
رجلا الا ان اكثر العرب لا يتكلمون به الا مع من اشتهر بين اهالك فيقولون كم رجلا رايت وكاين من ابيه
وكاين من دابة ومن النصب قول الباطرد الباس بالرجاء فكاين الملمة بسببه عبد وقوله وكاين لنا فضلا عليكم
ومنة قديما ولا تدرون ما من منعم والثالث انها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى والرابع انها لا
تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور احتجا بكاين بتبع هذا الثوب والخامس ان خبرها لا يقع مفردا

كذا يرد على ثلثة اوجه احدها ان يكون كلمتين ثابتتين على اصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارية

كقولك رايت زيدا فاضلا ورايت عمرا كذا وقوله واسلمني الزمان كذا فلا طرفا ولا انسا وتدخل عليها ها التنبيه
كقوله تعالى اهكذا عرشك الثاني ان يكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها من غير عدد كقول ائمة اللغة
لبعضهم اما بمكان كذا وكذا وجد فقال بلى وحياذا فضيلا ما راعرف وكلجا في الحديث اذ يقال للعبد
اذكر يوم كذا وكذا افعلت كذا وكذا والثالث ان يكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد موافق كاين في ان
امرها التركيب والبناء والابهام والافتقار الى التمييز ويخالفها في ثلثة امور احدها انها لبسيطها الصدر تقول
كذا وكذا درهما والثاني ان تمييزها واجب النصب فلا يجوز جره بمن انفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين اجازوا
في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح وهذا قال بعضهم وهم اذا يلزمهم
بقول القائل له عندي كذا درهم مائة وبقوله كذا درهما ثلثة وبقوله كذا كذا درهما احد عشر وبقوله كذا كذا
عشر ونحو بقوله كذا وكذا درهما احد عشر وحملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذا التفاصيل

غير مستعمل

حرف الكاف

غير مسئلتي الاضافة للمبرد والاخفش وابن كيسان والفراء وابن عصفور ووهم ابن السيد فقال انها في الجميع
على اجابة ما اجازه المبرد ومن ذكر معه والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله عدا النفس بعدي بعد
بؤسا له ذا اكلا وكذا لطفا به في الجهد وزعم ابن خروف انهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن
مالك انه مسموع ولكنه قليل كلا حرف كثير عند بعض كاف التشبيه والنافية قال وانما شددت لامها لتقوية
المعنى ولذلك توهم بعضهم معنى الكلمتين وعند غيره مركبة وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج الكثر
البصريين حرف معناه الردع والزجر لا يفهم منها عندهم الا ذلك حتى انهم يجيزون ابتداء الوقف عليها والابتداء بما
وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا في سورة فاحكم بانها مكية لان فيها معنى التهديد والوعيد والكثر ما نزل ذلك
بمكة لان اكثر القرآن بها وفي نظر لذلك لزوم المكية انما يكون عند اختصاص الخطاب بالاعداء غالبا ثم لا يمنع
الاشارة الى ذلك بوقت لا يظهر معنى الزجر في كلا المسبوقة بنحو في اي صورة ما شاء ركبك يوم يقوم الناس
لرب العالمين ثم ان غلب بها ونحوها لم يعن انه عن نزل الا بالتصوير في اي صورة شاء الله وبالبعث
وعن العجلة بالقرآن نعم تقدم في الاولين حكاية نفي ذلك عن احد لطول الفصل الثالث من
وذكر العجلة وانه فان قيل اما نزل بعض الآيات من اول سورة العلق ثم نزل كلا ان الانسان ليطغى فجاء في اثناء
الكلام والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا كلها في النصف الاخير وداخل الكتاب وابو حاتم ومن وافقهما
ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها فوارد وافيها معنى ثانيا يصح عليه ان يوقف دونها ويبتدأ بها ثم اختلفوا
في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة اقوال احدها للكسائي ومتابعيه قالوا يكون بمعنى حقا والثاني لابي حاتم و
متابعيه قالوا يكون بمعنى الا الاستفتاحية والثالث للفراء ومن وافقهما قالوا يكون حرف جواب
بمنزلة اي ونعم وحملوا عليه كلا والقمر فقالوا معناه اي والقمر وقول ابي حاتم عندنا اولى من قولها لانه اكثر
مطردا فان قول النضر لا بأتي في آيتي المؤمنين والشعراء على ما سيجيء وقول الكسائي لا يأتي في نحو كلا
ان كتاب الابرار كلا ان كتاب الفجار كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لان ان لا تكسر بعد الا الاستفتاحية
ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها ولان تفسير حرف بحرف اولى من تفسير حرف باسم واما قول
مكي ان كلا على راي الكسائي اسم اذا كانت بمعنى حقا ضعيف لان اشتراك اللفظ بين الاسم والحرف قليل في
كل لغة وضعوا لتكلف دعوى علة لبنائها والا فالاصل الاعراب واذا صلح الموضع للردع ولغيره حمل الوقف عليها
والابتداء بها على احتمال القدرين والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها وذلك نحو قوله تعالى اطلع الغيب ام اتخذ عند
الرحمن عهدا كلا سنكتب ما يقول واتخذوا من دون الله آلهة كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضدا ويحتمل
نحو ويحزن وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والانعام نصيبا فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم
فلا يصل الى الله وما كان لله يصل الى شركائهم ساء ما يحكمون ويحتمل نحو ويقولون اساطير الاولين اكتتبها
فهي تملى عليه بكرة واصيلا كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ويحتمل نحو ويقول الانسان ءاذا ما مت
لسوف اخرج حيا كلا سنكتب ما يقول ونمد له من العذاب مدا ونرثه ما يقول ويأتينا فردا واتخذوا من دون الله
آلهة ليكونوا لهم عزا كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضدا ويحتمل نحو ويحزن وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث
والانعام نصيبا فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم فلا يصل الى الله وما كان لله فهو يصل الى
شركائهم ساء ما يحكمون ويحتمل نحو ويقولون اساطير الاولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة واصيلا كلا بل
ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ويحتمل نحو ويقول الانسان ءاذا ما مت لسوف اخرج حيا كلا سنكتب ما يقول
ونمد له من العذاب مدا ونرثه ما يقول ويأتينا فردا واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا سيكفرون
بعبادتهم ويكونون عليهم ضدا ويحتمل نحو ويحزن وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والانعام نصيبا فقالوا هذا لله
بزعمهم وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم فلا يصل الى الله وما كان لله فهو يصل الى شركائهم ساء ما يحكمون
ويحتمل نحو ويقولون اساطير الاولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة واصيلا كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا
يكسبون ويحتمل نحو ويقول الانسان ءاذا ما مت لسوف اخرج حيا كلا سنكتب ما يقول ونمد له من العذاب مدا
ونرثه ما يقول ويأتينا فردا واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم
ضدا ويحتمل نحو ويحزن وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والانعام نصيبا فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا
فما كان لشركائهم فلا يصل الى الله وما كان لله فهو يصل الى شركائهم ساء ما يحكمون ويحتمل نحو ويقولون
اساطير الاولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة واصيلا كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ويحتمل نحو
ويقول الانسان ءاذا ما مت لسوف اخرج حيا كلا سنكتب ما يقول ونمد له من العذاب مدا ونرثه ما يقول
ويأتينا فردا واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضدا ويحتمل
نحو ويحزن وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والانعام نصيبا فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم
فلا يصل الى الله وما كان لله فهو يصل الى شركائهم ساء ما يحكمون ويحتمل نحو ويقولون اساطير الاولين
اكتتبها فهي تملى عليه بكرة واصيلا كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ويحتمل نحو ويقول الانسان
ءاذا ما مت لسوف اخرج حيا كلا سنكتب ما يقول ونمد له من العذاب مدا ونرثه ما يقول ويأتينا فردا
واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضدا ويحتمل نحو
ويحزن وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والانعام نصيبا فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم
فلا يصل الى الله وما كان لله فهو يصل الى شركائهم ساء ما يحكمون ويحتمل نحو ويقولون اساطير الاولين
اكتتبها فهي تملى عليه بكرة واصيلا كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ويحتمل نحو ويقول الانسان
ءاذا ما مت لسوف اخرج حيا كلا سنكتب ما يقول ونمد له من العذاب مدا ونرثه ما يقول ويأتينا فردا
واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضدا ويحتمل نحو
ويحزن وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والانعام نصيبا فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم
فلا يصل الى الله وما كان لله فهو يصل الى شركائهم ساء ما يحكمون ويحتمل نحو ويقولون اساطير الاولين
اكتتبها فهي تملى عليه بكرة واصيلا كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ويحتمل نحو ويقول الانسان
ءاذا ما مت لسوف اخرج حيا كلا سنكتب ما يقول ونمد له من العذاب مدا ونرثه ما يقول ويأتينا فردا
واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضدا ويحتمل نحو
ويحزن وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والانعام نصيبا فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم
فلا يصل الى الله وما كان لله فهو يصل الى شركائهم ساء ما يحكمون ويحتمل نحو ويقولون اساطير الاولين
اكتتبها فهي تملى عليه بكرة واصيلا كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ويحتمل نحو ويقول الانسان
ءاذا ما مت لسوف اخرج حيا كلا سنكتب ما يقول ونمد له من العذاب مدا ونرثه ما يقول ويأتينا فردا

اجرى بذكرها اشهب الناس كلا الناس بالقمر وخالف الغرب جانبا وزعم ان كلا في البيت نفت مثلها في الطعنات شا
كل شاة ولبث تاكيد اول ليس قوله لبثتي لان التي بعث بازالة على الكمال الاعلى عموم الاول ومن تاكيد النكرة
بها قوله نلبث حولا كاملا لانه لا تلتقي الا على ضم وجاز القراء والزمخشري ان يقطع كل المؤكد بها عن الا
لفظا مستدلا بقراءة بعضهم اما كلا فيها وخرجها ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظروف وفيه ضعف من و
تقديم الحال على عامل الظرف وقطع كل عن الاضافة لفظا وتقديرا البصير نكرة فيجب كونه حالا والاجود ان
يقدر كلا بدلا من اسم ان وانما جاز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لان معيد للحاضر مثل قسم ثلاثا
والثالث ان لا يكون تابعا بل تاليا للعامل فتقع مضافة الى الظاهر نحو كل نفس بما كسبت رهينة
وغير مضافة نحو وكلا ضربنا له الامثال واما اوجهها الثلاثة التي باعتبارها تعمل هذه مضافة الى ضمائر
التي هنا والاول ان يضاف الى الظاهر وحكمها ان تعمل فيها جميع العوامل نحو اكرمت كل بني تميم والتي
ان يضاف الى ضمير محذوف ومقتضى كلام النحويين ان حكمها كالتي قبلها ووجهها مناسبة في امتناع التاكيد
بها وفي تذكير ابي الفتح ان تقديم كلهم في قوله تعالى كلاهما اتت احسن من تاخيره لان التقدير كلهم فلو لغوت التاكيد
العامل مع انها في المعنى منزلة منزلة ما لا يباشره فلما قدمت اشبهت المرتفعة بالابتداء في ان كلا منهما
لم يسبقها عامل في اللفظ الثالث ان يضاف الى ضمير ملفوظ به وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا الا الابتدا
نحو ان الامر كله لله فمن رفع كلا ونحوه كلهم اثبت ان الابتدا عامل معنوي ومن القليل قوله فنصد عنها
كلها وهو ناصل ولا يجب ان يكون منه قول علي عليه السلام فلما ثبتا الهدى كان كلنا على الطاعة الرحمن والحق و
اللفظ بل الاولى تقدير كلنا شانه وفصل واعلم ان لفظ كل على الافراد والتذكير وان معناها يضاف ما
يضاف البعض فان كانت مضافة الى منكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو كل
شيء فعلوه في الزبر وكل انسان الزمناه طائره وقول ابي بكر وكعب لبيك كل الامر مصيره في اهله والموت اولى
من شر اله نعله كل ابر انخوان ظالم سلامته يوما على الذحذاح محمول الاكال شيء ما خلا الله باطل وكل
نعيم لا محالة زائل وقول السموءل اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه فكل رداء يرتديه جميل ومفردا مؤنثا في قوله
تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وكل نفس ذائقة الموت ومثنى في قول الفرزدق وكل رفيق كل رحل وان هما
تعالى الفتا قومهما اتوام لخون وهذا البيت من المشكلات لفظا واعرابا ومعنى فلنشرح قوله وكل رحل
هذه زائدة وعكس جعلها في على كل قلب متكبر فمن اضاف وجعل بالجاء المهملة وتعالى اصله تعالبا فحذف
للضرورة وعكس اثبات اللام للفرزدقية فمن قال لها مستنا وخطاتا كما قال اصل ان خطا تاء فعل وفاعل او
تعالى الام الفعل وحد الغير لان الرفيقين لبسا باثنين مختلفين بل هما كثير كقوله تعالى ان طائفتان من المؤ

حرف الكاف

اختلفوا ثم حمل على اللفظ اذ قال هما اخوان كما قال فاصلحوا بينهما وجلدها اخوان خير كل وقوله وهما ما مدرك
القتالان فوهما من سببهما اذ معنا تقاوما حذف الزوائد فتوبد لاشتمال او مضوف لجلد اى تقاطعا
لقاء وملكل منهما الآخر او مفعول مطلق من باب صنع الله لان تقاطع القتال يدل على تقاومهما ومعنى السبب ان كل
الرفقا في السفر اذا استقوا رفقين فهما كالاخوين لاجتماعهما في السفر والعجز وان تقاطع كل منهما مقالة
وصوتا مذكور في قوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون وقول لبيد وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل
وصوتا في قول الآخر وكل مصيبات الزمان وجدتها سوى قرع الاحبة هينة الخطب يسري وكل مصيبة
تصيب فانها وعلى هذه الرواية فليست مما نحن فيه وهذا الذي ذكرنا من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نص عليه
ابن مالك في مرده اجيز في بعض عشرة خلافا لمن منع كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم فمثال تركن ولم يقل تركت
يدل على جواز كل رجل قام وقاموا والذي يظهر لي خلاف قولهما وان المضافة الى المفرد ان اريد بها نسبة الحكم الى
كل فرد وجب الافراد نحو كل رجل يشبعه رغيف والى المجموع وجب الجمع نحو كبت عشرة فان المراد ان كل فرد من الاعيان
حاد وان مجموع الاعيان تركن وعلى هذا فقول حاد على كل محسن فعنانا او فاعنوني بحسب المعنى الذي تريده وقد
جمع الضمير مع ارادة الحكم على كل واحد كقوله من كل كوماء كثيرا ان الوبر وعليه جاز اعتصفوني في قوله وما كل ذي
لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب ان يكون مؤتيك جمعا حذفت نونه للاضافة ويحتمل ذلك قول
فاطمة الخزاعية بكى لخوتها الخوتي لا تبعدوا ابدا وبلى والله قد بعدوا وكل ما حي وان مروا وارد والحوض الذي
وردوا وقد للتحقيق فقولها امروا فاما قولها وردوا فالضمير لاخوتها هذا ان حملت الحي على نقيض الميت وهو الظاهر
فان حملت على من ارد القبيلة فالجمع في امروا اغلب مثله في كل حزب بما لديهم فرحون وليس من ذلك قوله تعالى
كل امة برسولهم ليأخذوه لان القرآن لا يخرج على الشاذ وانما الجمع باعتبار معنى الامة وظير الجمع في قوله تعالى
امة قائمة يتلون ومثل ذلك قوله تعالى وعلى كل صامر يأتين فليس الصامر مفردا في المعنى لانه قسيم الجمع وهو
راجلا بل هو اسم جمع كالجامل والباقر او صفة لجمع محذوف اى كل نوع صامر ونظيره ولا تكونوا اول كافر به
فان كافر نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى اى اول فريق كافر به ولولا ذلك لم يقل كافرا بالافراد واشكل من
الآيتين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون ولو ظهر بها ابو حيان لم يعد الى الاعتراض بسببه
عشرة والجواب عنها ان جملة لا يسمعون مستأنفة اخبر بها عن حال المسترقين لا صفة لكل شيطان ولا حال منه
اذ لا معنى للحفظ من كل شيطان لا يسمع حتى فلا يلزم عود الضمير الى كل ولا الى ما اضيفت اليه وانما هو عائد الى
الجمع المستفاد من الكلام وان كانت كل مضافة الى معرفة فالواجب مراعاة لفظها ومراعاة معناها نحو كلهم
قائم الوقائمون وقد اجتمعا في قوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتي الرحمن عبدا لقد احصيهم وعدهم

عدا وكلهم اتيه يوم القيمة فردا والصواب ان الضمير لا يعود اليها من خبرها الا مفردا مذكرا على لفظها نحو وكلهم
الآية وقوله تعالى انما يحكم بينه ع يا عبادي كلكم جائع الا من اطعمته الحديث وقوله كل الناس يغدو فبائع
نفسه فمعتقها او موبقها كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته وكلنا اتى عبد ومن ذلك ان السمع والبصر والفؤاد كل
اولئك كان عنه مسئولا وفي الآية حذف مضاف واضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ اي ان كل افعال هذه الجوارح كان
المكلف مسئولا عنها وانما قدرنا المضاف لان السؤال عن افعال الجوارح لا عن انفسها وانما لم يقدر ضمير كان راجعا
لكل لئلا يظل مسئولا عن ضمير فيكون قد اسند الى عنه كما توهم بعضهم ويرده ان الفاعل وفاقا لا يحذف
على اعاملها واما الفصل بينهم بجملة الجواب بها القسم وليست خبرا عن كل وضمير بها راجع لمن لا لكل ومن معناها
الجمع وان قطعت عن الاضافة لفظا فقال ابو حيان يجوز مراعاة اللفظ نحو كل يعمل على شاكلته وكلا اخذنا بذنبه
ومراعاة المعنى نحو وكل كانوا ظالمين والصواب ان المفرد يكون مفردا نكرة فيجب افراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا
معرفا فيجب الجمع وان كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الافراد ولكن معنى ذلك تنبيها على احتمال المحذوف فيهما فالاول
نحو كل يعمل على شاكلته كل امن بالله كل قد علم صلوته وتسبيحه اذ التقدير كل احد والثاني نحو كل له قانتون كل
في فلك يسبحون وكل اتوه داخرين وكل كانوا ظالمين اي كلهم مستكنا الاولى قال البيانيون اذا وقعت
كل في حيز النفي كان النفي موجها الى الشمول خاصة وافاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد كقولك ما جاء كل القوم
ولم اخذ كل الدراهم ولكل الدراهم لم اخذ وقوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه
وان وقع النفي في حيزها اقتضت السلب عن كل فرد كقولك لما قال الرد والبيان ام نبيت ام قصرت الصلوة
كل ذلك لم يكن وقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع قد يشكل على قولهم في القسم الاول قوله تعالى والله لا يحب
كل مختال فخور وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت ابي النجم بانه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه وقد الشلوبين
على ابن ابي العافية اذ زعم ان بينهما فرقا والحق ما قال البيانيون والجواب عن الآية ان دلالة المفهوم انما يعول
عليها عند عدم المعارض وهو هنا موجود اذ دل الدليل على تخصيص الاستثناء والنحو مطلقا الثانية كل
في نحو كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا منصوب على الظرفية بالفعل وناصبها الفعل الذي هو جواب
في المعنى مثل قالوا في الآية وجائتها الظرفية من جهة ما فانها تحتمل الوجهين احدهما ان يكون حرفا مصدريا
والجملة بعده صلة له فلا محل لها والاصل كل وقت رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ثم انيبا عن
الزمان اي كل وقت رزق كما انيب عن المصدر الصريح في جئتك خفوق النجم والثاني ان يكون اسما نكرة بمعنى
وقت فلا يحتاج على هذا الى تقدير وقت والجملة بعده في موضع خفض على الصفة فيحتاج الى تقدير عائد
منها اي كل وقت رزقوا فيه وهذا الوجه بعيد وهو اد غاية الحذف غاية الصفة وجوبا حيث لم يرد مصرحا في شيء
نحو امثله

من امثلة هذا التركيب ومن هنا ضعف قول ابي الحسن في قوله عجبت مما فيك ان ما اسم والاصل ما فمنزلة الذي فتقدير قوله فيما ايها الرجل ان اباما موصولة والمعنى يا من هو الرجل فان هذين العائدين لم يلفظ بهما قط وهو بعد عندهم لقول سيبويه في نحو سرت طويلا وضربت زيدا كثيرا ان طويلا وكثيرا حالان من ضمير المصدر محذوفا اي سيرا طويلا وضربا كثيرا في السير والضرب فان قلت فقد قالوا ولا سيما زيد بالرفع ولم يقولوا قط ولا سيما هو قلت هي كلمة واحدة شذ لفظها بالتزام الحذف ويونس بذلك ان فيها شذوذين اخرين اطلاق ما على الواحد ممن يعقل وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة وللوجه الاول مقربا بكثرة مجيء الماضي بعد ليت نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا كلما اضاء لهم مشوا فيه وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه واني كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا اذانهم في آذانهم وشرط التوقيت شرط من حيث المعنى فمن هنا احتيج الى جملتين احديهما مرتبة على الاخرى ولا يجوز ان يكون شرطية مثلها فيما تفعل اعمل الامرين ان تلك عامة فلا تدخل عليها اداة العموم ولانها لا تزيد على الزمان على الاصح واذا قلت كلما استدعيتك فان ندائي فعلة حرف فكل منصوب بفعل مضمر على الظرف ولكن ناصبها المحذوف مدلول عليه بحرف المذكور في الجواب وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء وان ولكل ذلك على ان عصفورا قال وقوله الابدي ان كلا في ذلك مرفوعة بالابتداء وان جملتي الشرط والجزاء خبرها وان الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو كل رجل يأتيني فله درهم وقدر ابي في الكلام حذف ضمير اي كلما استدعيتك فيه فان ندائي فعلة حرف بعده لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدائه قال ابو حيان وقولهما مدفوع بانه لم يسمع كل في ذلك الا منصوبة ثم تلا الآية المذكورة واستدل قوله وقولي كلما جئتك وجئت مكانك تحملني او تسترجح وليس هذا مما البحث فيه لانه ليس فيه فاء يمتنع من العمل كلا وكلتا مفردا ان لفظا مثنيا لمعنى مضافا ابدا لفظا ومعنى الى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين اما بالحقيقة والتنصيص نحو كلتا الجنتين ونحو احدهما او كلاهما او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فان نا مشتركة بين الاثنين والجماعة او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل فان ذلك حقيقة في الواحد واشير بها الى المثنى على معنى وكلا ما ذكر على احدهما في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلا اخي وخليلي واحدي عضدا فانه ضرورة نادرة او مجازا الى الاسباب التي اضافتها الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلا ي وكلا لك حسنا واحسان الكوفيون اضافتها الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك حسنا فان الرجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اي تاركة للغزل ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقتصدا وكلا انفيهما راي ومثل ابو حيان الذلل بقول الاسود بن يعفر ان المنية والحتوف كلاهما

هو في المبنية ويقابلها سواد وليس بممتنع الجواز كون بعض الجزاء عن المبنية والحرف ويكون ما بينهما اما غير الاول
اعتراضا ثم الضواب في انشاده كلاهما يروى في المخادم اذ لا يقال ان المبنية تروى نفسها وقد سئلت قد بينا
قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان بهما الضواب فكتبت ان قد كلاهما توكيدا قبل قائمان
لانه خبر عن زيد وعمرو وان قد مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرو
فان قيل كليهما قبل قائمان وكلاهما فالوجهان وسبب مراعاة اللفظ في نحو كلاهما محبب لصلاحية ان معنا
كل منهما وقوله كلانا غني عن اخيه حيث يه ونحن اذا متنا اشد غنا بنا كيف يقال فيها كما يقال
في سوف سوف اكي تجزني الى سلم وما ثنيت مثلا كم ولظى الهيجا تضطرم وهو اسم لدخول الجار عليه بلا
تاويل في قوله على كيف تبيع الاحمرين ولابدال الاسم الصريح منه نحو كيف انت اصحيح ام سقيم والاخبار به
مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت فيا لاخبار بها تشتد الحرفية ومباشرته للفعل انما هي الفعلية
ويستعمل على وجهين احدهما ان يكون شرطا مقتضيا فعلين متفقي اللفظ والمعنى مجزومين نحو كيف
تصنع اصنع ولا يجوز كيف تخلس اذهب بالتاء ولا كيف تجلس احلس بالجزم عند البصريين لا قطرب
لمخالفتها الادوات الشرط بوجوب ملازمة جوابها لشرطها كامر وقيل يجوز مطلقا والذي هب وقطرب و
الكوفيون وقيل يجوز بشرط اقتران بما قالوا ومن ورودها شرطا قولهم كيف تشا نصورك في
الارحام كيف تشا فيبسطك في السماء كيف تشاء وجوابه في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها وهذا بالكل
على الاظهر ان هذا جوابها لوجوب مماثلة لشرطها والثاني وهو الغالب فيها ان يكون استفهاما اما
نحو كيف زيد او غيره نحو كيف تكفرون بالله الآية فانه اخرج مخرج التعجب وبقع خبرا قبل ما لا يستغني عنه
نحو كيف انت وكيف كنت ومنذ كيف ظننت زيدا وكيف اعلمه فرسك لان ثاني مفعولي ظن وثالث
مفعولي اعلم خبر ان في الاصل وحالا قبل ما يستغني عنه نحو كيف جاء زيد اي على اي حال جاء
وعندي انها ثانية في هذا النوع مفعولا مطلقا ايضا ان منكرا من فعل ذلك اذ المعنى اي فعل فعل ذلك
ولا يتجه ان يكون حالا من الفاعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد اي فكيف اذا جئنا
من كل امة بشهيد بصنيعنا ثم حذف عاملها متاخرا عنها وعن اذا كما قيل والاظهر ان يقدر بعد كيف
واذا ويقدر اذا خالية من معنى الشرط واما كيف وان يظهروا فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا
فكيف حال من عهد اما على ان يكون تاما او ناقصة وطننا بدلا منها على الحدث وجملة الشرط حال من ضمير الجمع
وعن سيبويه ان كيف ظرف وعن الاخفش انها اسم غير ظرف ودليلهما على هذا الخلاف امور واضحها ان موضعها
عند سيبويه نصب دائما وعند هما رفع على المبتدا او نصب على غير الثاني ان تقديرها عند سيبويه في اي حال او على اي حال و

عندهما

حرف اللام

وإذا وجد ما يدل على ضمير المتصل الى ضمير المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم وستقف إن شاء الله على ما يحضرك من ذلك

عندهما فقدرها في نحو كيف بدا أصحيح زيد ونحوه وفي نحو كيف جاء زيد راكبا أباه زيد ونحوه الثالث أن

الجواب المطابق عند سيبويه أن يقع على خبر ونحوه ولهذا قال رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت خبرا عافاك الله أي على

خبر فحذف الجار وبقي عمله فإن لم يجب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح أو سقيم وعندهما على العكس وقال الرماني

ما معناه لم يقل أحد إن كيف ظرف ولا يلبث أن يكون ظرفا ولا مكانا ولكنها لما كانت يفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالا

عن الأحوال العامة سميت ظرفا لأنها في تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا انتهى وهو حسن ويؤيده

الإجماع على أنه يقال في البدل كيف أنت أصحيح أم سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب تنبيه قوله أفلا ترى

إلى الأبل كيف خلقت لا يكون كيف بدلا من الأبل لأن دخول الجار على كيف شاذ على أنه لا يسمح في الى بل في على وإن

تعلقه بما قبلها فيلزم أن يعمل في الاستفهام عمل متقدم عليه لأن الجملة التي بعدها تفسر حينئذ عين

وإنما هي منصوبة بما بعد على الحال وفعل النظر معلق بها وهي وما بعدها بدل من الأبل بدل اشتمال والمعنى ألا

كيف خلقها ومثله ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ومثلها في إبدال الجملة منها كيف من اسم مفرد قوله إلى الله أشكو

بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان أي أشكو هذين الحاجتين بعد التقائهما مسيكة زعم قوم أن كيف

ثاني عاطف ومن زعم ذلك عيسى بن عمر فنكره في كتاب العلل وأنشد عليه إذا قلت ما بال المرء أنت فشانه وهات على

الأدنى فكيف الأباعد وهذا لحظ الأفق إنها بالفا وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل أن الأباعد

مجرور بإضافة مبتدأ محذوف أي فكيف حال الأباعد على حد قوله ابن حبان والله يريد الآخرة أو بتقدير فكيف الهوان

على الأباعد فحذف المبتدأ والجار أو بالعطف بالفاء ثم لحمت كيف بين العاطف والمعطوف لافادة الأولوية بالحكم

حرف اللام اللام المفردة ثلثة أقسام عاملة للجر وعاملة للجزم وغير عاملة ولتي القسم أن يكون عاملة

للنصب خلافا للكوفيين وسيأتي فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد ولعمرو إلا مع المستغاث المنادى

للبس المفتوحة نحو يا لله وأما قوله بعضهم الحمد لله بضمها فهو عارض للاتباع ومفتوحة مع كل مضمر نحو لنا

لكم ولهم إلا مع ياء المتكلم فمكسورة وإذا قيل تالك وبالي احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا

من أجله وقد أجازهما ابن جني في قوله فيا شوق ما أبقى وبالي من النوى وأوجب أن عصفور في بالي أن يكون

مستغاثا من أجله لأنه لو كان مستغاثا به لكان التقدير يا أدعو وذلك غير جائز في غير باب ظننت وشبهه

وعمل وهذا الأزم للام إلا إن خلا ما ذكره بعد ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على المضمر وبقرا وما كان الله

ليعذبهم واللام الجارة فتح اثنان وعشرون معنى أحدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو

الحمد لله والعزة لله والملك لله والأمر لله نحو ويل للمطففين وله ما في الدنيا خزي ومنه للكافرين النار

أي عذابها والثاني الاختصاص نحو الجنة للمؤمنين والحصير للمسجد والمنبر للخطيب والسرج للدابة والعنبل للعبد

ويجوز أن يكون أخوه وقولك هذا الشعر للحبيب وفي الناس من يذهب إلى أن الثالث الملك الذي له ما في السموات وما في الأرض وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المضيف الآخر ويمثل له بالأمثلة التي ذكرناها وغيرها بتقليل الاشتراك وإذا قيل هذا المال لزيد والمسجد لزم القول بأنهما للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة وأكثرهم يعتبر الرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا والخامس سبب التمليك نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا السادس التعليل كقوله ويوم عقرت للعذارى مطيتي وقوله تعالى ألم نجعل الأرض مهادا وأوتادا وقيل بما قبله أي فجعلهم كعصف مأكول لأن الفراش والحج بأنهما في مصحف أبي سيان واحد وضعف بأن جعلهم كعصف إنما كان لكفرهم وجمعهم على السبب الحرام ومثل متعلقه محذوف بتقدير أعجبني وقوله تعالى وإنه لحب الخير لشديد أي وإنه من أجل حب المال لبخيل وقوله وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية أي لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة ثم لجاءكم محمد مصدقا لما معكم لتؤمنن به فلما مصدرية فيهما واللام تعليلية وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف كما قال الأعشى عوض لا تستفزك وجهل أن ما موصولة اسمية فقلت فإن العاندي تمنحانكم رسول فالجواب أن يعلم لا يدخل على ما لفظا ولا تقديرا وإنما يدخل على الجملة التي هي صلة الموصول أو على ما يسد مسد الجملة من خبر المبتدأ أو مفعول المعلق عنه العامل أو على ما يسد مسد المفعولين من مبتدأ وخبر أو على ما يسد مسد المفعول الواحد من فاعل أو مبتدأ وما هنا ليست واحدة من هذه الأشياء لا لفظا ولا تقديرا وإنما هي اسم موصول بمعنى الذي وهو مفعول به ليعلم وقد ضعف هذا القول بأن الصلة لا يجوز حذف جزئها إلا في مواضع ليس هذا منها وقول الآخر أو كالذي خر صعقا نائل الغيث أي صعق والجواب أن الكاف ليست حرف جر وإنما هي اسم بمعنى مثل وهو مبتدأ خبره محذوف أي كمثل الذي خر صعقا نائل الغيث وقول الآخر ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بجنب غضى أزجي القلاص النواجيا أي أزجيها القلاص النواجي وقول الآخر ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بوادي الغضى تذبحني العواذل أي تذبحني العواذل إياها وقول الآخر ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة إلى جنب مصقول السويداء باتر أي إلى جنب سيف مصقول السويداء باتر وقول الآخر ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بوادي الأراك ظبي أو أحم عرار أي بوادي الأراك ظبي أو أحم عرار وقول الآخر ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بوادي الأراك هل إلي سبيل أي بوادي الأراك هل إلي سبيل وقول الآخر ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بوادي الأراك أحمرين أثيم أي بوادي الأراك أحمرين أثيم

حرف اللام

وقد ذهب الجواب محذوفا واللام متعلقة به أى ليكونن كذا لهم ضوكم ولتسمعن بالتقى عنى السابع نوكيد النفى
فى اللفظ على المعنى سواء كان أو لم يكن ناصبة من سند ما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما
كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم وتسميها اكثرهم لام الجحود ولا زم منها الحد أى النفى قال النحاس
والصواب تسميتها لام النفى لان الجحد فى اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى وعبر الشاكيد فيها
عند الكوفيين ان اصل كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة لتقوية النفى كما ادخلت الباء فى ما
بقائم لذلك عندهم انها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان حارا لم يتعلق عندهم شئ لزيادته
فكيف بغير جار ووجه عند البصريين ان الاصل ما كان فاعل الفعل ونفى وجد الفعل ابلغ من نفيه وهذا
كان قوله تعاذلاتى لا ارد وملامتى ان العواذل ليست باميرا بلغ من لا تلمنى لانه نهى عن السبب وعلى هذا فهو
حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف والتقدير ان مضمرة وجوبا وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى وان كان
لتزول منه الجبال فى قراءة غير الكسائى بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافى
على هذا غير ما ولم ولا بخلاف فاعل كان ونزول الذى يظهر لى انها لام كى وان شرطية اى وعند الله
مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل نزول الامور العظام المشبهة فى عظمها الجبال
كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل فقد يحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمعى
مقاوم ولا فرد كفرد اى فما كان جمع وقول ابى الدرداء فى الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما التاسع موافقته
الكوفيين فى ان ناصب المضارع بعد اللام هو ان مضمرة وجوبا وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى وان كان
الجبال بفتح اللام الاولى وكسر الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافى فى هذه القراءة غير الكسائى
فلها وفى قوله لم يكن الله ليغفر لهم لولا وقال النحاس المعنى من اجلهم قال ولا يعرف فى العربية لهم بمعنى على
موافقته فى نحو وضع الموازين القسط ليوم القيمة لاجلها لوقوفها الا هو ووقولهم مضى لسبيله وقبل ومنه
يا ليتنى قدمت لحياتى اى وحياتى وقيل للتعليل اى لاجل حياتى وفى الآخرة الحادى عشر ان يكون بمعنى عند كقولهم
كتبت لخمس خلون وحبل متين جئ فى قراءة الجحدرى بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم
الثانى عشر موافقته بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس وفى الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته قال فلما نفر
كانى وما لكا لطول اجتماعنا لم نبت ليلة معا الثالث عشر موافقته مع قائله بعضهم وانشد عليه هذا البيت
الرابع عشر موافقته من نحو سمعت له صراخا وقولك جئته لتنا الفضل فى الدنيا وانفك لاعم ونحو لكم ولوالديه افضل
الخامس عشر التبليغ وهى الجارة لاسم السامع لقول او ما فى معناه نحو قلت له واذنت له وشرطه السادس عشر
موافقته عن نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الخباز وقال ابن مالك وغيره

هي لام التعليل وقيل لام التبليغ والنقل عن الخطاب الى الغيبة او يكون اسلم لقول لهم محذوف اي قالوا لك اسلمنا
من المؤمنين لما سمعوا الاسلام طائفة الحوى وحيث دخلت اللام على غير المقول لمعانا وبل على بعض ما ذكرنا
نحو قالت اخرجهم لاولهم ربنا هؤلاء اضلونا ولا اقول للذين تزدري اعينكم لن يؤتيهم الله خيرا وقولهم كفرنا بما
الحشنا قلن لوجهها حسدا وبغيا انه لدميم السابع عشر الصبر وهو سمي لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وقوله فللموت تغذوا الوالدات سخالها كما الخراق الدفنى تبنى المساكن وقيل
فان يكن الموت اقعدهم فللموت ما تلد الوالدة ويحتمل ربنا انك اتيت فرعون وملاه زينة واموالا في الحيوة
الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك ويحتمل انها لام الدعاء فيكون الفعل مجزوما لا منصوبا ومثله في الدعاء
ولا تزد الظالمين الا خسارا وبين ان في خبر الاية ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا و
انكر البصريون ومن اتبعهم لهم العاقبة قال الزمخشري والتحقيق انها لام العلة وان التعليل فيها ورد على سبيل
المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الا التقاطهم ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك
لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه الداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما
الاسد لمن يشبه الاسد الثامن عشر القسم والتعجب معا ويخص باسم الله تعالى كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيدة الثامن
عشر التعجب المجرد من القسم ويستعمل في الندا كقوله يا لعمرو يا للعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله فيا لك من ليل
كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقولهم يا لك رجلا عالما وفي غير ندا كقولهم لله درة فارسا وانت
انت وقوله شباب وشيب وافتقار وثروة فلله هذا الدهر كيف يرد والعشرون التاسع ذكره ابن مالك في الكافية
ومثل له في شرحها بقولك لي فيك لائم ولي عليك ولي وفي الخلافة ومثل للاستعانة بالآية وبقولك قلت له افعل كذا او لم
يذكر في التسهيل الا في شرحه بل ذكر في شرحها ان اللام في الآية لتعليل وانما في المثال للتبليغ والاولى في
ان يمثل للتعدية بنحو ما ضربت يد العمرو وما احبك لبكر الحادي والعشرون التاكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع منها
اللام المفرضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله ومن بنات عظم صلبن بعابه لتكسير عود الدهر فالدهر كاسر
وقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا لغير لمسلم ومعاهد ولبئس منزوف لكم خلافا للمبرد ومن زائدة
بل ضمن يزوف معنى يقرب للتناسب حسابهم واختلف في اللام في نحو يريد الله ليبين لكم ونعرنا لنسلم لرب العالمين
وقول الشاعر اريد لانسى ذكرها فكانما تمثل لي ليلى بكل سبيل فقيل زائدة وقيل للتعليل ثم اختلف
هؤلاء فقيل المفعول محذوف اي يريد الله التبيين ليبين لكم وهديكم اي ليجمع لكم بين الامرين وامرنا بما
امرنا به لنسلم واريد لانسلم وقيل الخليل وسيبويه ومن تابعهما الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع
بالابتداء واللام ومابعدها خبر اي ارادة الله للتبيين وامرنا للاسلام وعلى هذا فلا مفعول للفعل

ومنها

ومنها اللام المسماة بالمقحمة وهي المتوسطة بين المتضايفين وذلك في قولهم ما بؤس للحرب والاصل ما بؤس الحرب
فلما قويت بقوية للاختصاص قالوا ما بؤس للحرب التي وصفنا الهط فاستراحوا وهل انجر ما بعدها الا بالعطف
قولان اصحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق ومن ذلك قولهم لا ابا لزيد ولا اخا له ولا غلام له
على قول سيبويه ان اسم لا مضاف لما بعد اللام واما على قول من جعل اللام ومنا بعدها صفة وجعل الاسم
بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف وعلى قول من جعلها خبرا وجعل ابا واخا على لغة من قال ان اباها وا
ابا اباها وقولهم مكره اخاك لا بطل وجعل حذف النون على وجه الشذوذ وقوله بيضك ثنتان وبيضي
مائة فاللام للاختصاص وهي متعلقة باستقر محذوفا ومنها اللام المسماة لام التقوية وهي المزيدة لتقوية
عامل ضعيف اما بتأخره نحو هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون ونحو قولهم ان كنتم للرؤيا تعبرون وبكونه فرعا في العمل
نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد فراغة للشوى ونحو ضربا لزيدا حسن واما ضاربا لعمرو فقبيل ومنه ان هذا عدوا لي
ولزوجك ونحو قوله اذا ما صنعت الزاد فالتمسي له اكيلا فاني لست آكله وحكم ضمير نظر ان عدوا واكيلا ان
كان بمعنى معاد ومؤاكل لاسببي المفعول لانهما موصوفان للشؤون وليسا مما هو بين الفعل بالتحريك والسكون
ولا محولين عما هو مختار له لان التحويل انما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة واما اللام في المنبه للتعليل
وهي متعلقة بالمنبهي في الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو وهي للاختصاص وقد اجتمع المتآخرو
الغرابة في وكنا لحكمهم شاهدين واما قوله تعالى نذيرا للبشر فان كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل فعال لما يريد
وان كان بمعنى الانذار فاللام مثلها في سقيا لزيد وسيأتي قال ابن مالك ولا تزاد لام التقوية مع عامل
متعد لاثنين لانها ان زيدت في مفعول ثان لم يتعد فضل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في احدهما لزم ترجيح
غير مرجح وهذا الاخير تم لانه اذا تقدم احدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم علم بذلك وقد قال
في فرائده من فرع ولكل جعله هو موليها باضافة كل اليه من هذا وان لمعنى الله مولى كل ذي رحمة وجهته
والضمير على هذا للمولية ولقيام الجعل كلا والضمير مفعولين فلا يستغني عن حذف ذي ورحمة لئلا يتعدى
العامل الى الضمير بظاهره معا وهذا قالوا في الهاء من قوله هذا متراقب للقرآن بدليل ان الهاء مفعول
مطلق لا ضمير القرآن وقد دخلت اللام على احد المفعولين مع تأخرها في قول لبيد اعجاز لا يعطي العطاء
مناهم ولا الله يعطي للعطاء مناها وهو شاذ لقوة العامل ومنها لام الاستغاثة عند المبرد واختاره
بدليل صحة اسقاطها وقال جماعة غيره زائدة ثم اختلفوا فقال ابن خروف متعلقة بحرف النداء المأخوذ من معنى الفعل
ورد بان معنى الحرف لا يعمل في الجرور وفيه نظر لانه قد عمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا
لدى وكرها العناب والحشف البالي وقال الاكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الضائع وابن عصفور

ملتبسة بفاعله ومصحوب كل منهما اما غير معلوم فما قبلها او معلوم ولكن استغنى به لتقوية اللبس او توكيدا
واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف ومثال المبينة للمفعول سقيا لزيد وجدعا له فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدر
ولا بفعلهما المقدر بل لانهما متعديان ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية ان قدرانه المصدر او بالتزام
الحذف ان قدرانه الفعل لان لام التقوية تصلح للسقوط وهذه لا تسقط لانها تفيد سقيا لزيد ولا جدعا اياه خلافا
لابن الحاجب في شرح المفصل ولا هي ومحفوظها صفة للمصدر فيتعلق بمحذوف استقرارا لان الفعل لا يوصف فكذا
ما اقيم مقامه وانما هي لام مبينة للمدعو له او عليه ان لم يكن معلوما من سقيا او غيره او مؤكدة للبيان ان كان
معلوما وليس تقدير المحذوف اعني كان زيد ابن عمرو صفوا لانه يتعدى بنفسه بل التقدير اراد لي زيدا ويشهد على
ان هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر انه لا يجوز في نحو سقيا له ان تنصب بدا تبعا لمحل محذوف على شرط
التفسير فلو قلنا ان المصدر الحال محل الفعل دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه فتقول ضربا زيدا
لان الضمير في المثال ليس معمولا له ولا هو من جملته واما تجويز بعضهم في قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون
الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل في سقيا
لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وفي هذا نظر لانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين فانما يريدون
بها انها متعلقة بمحذوف لتبيين ومثال المبينة للفاعل سقيا لزيد وويحا له فانهما في معنى حسن
وهلك فان دعتهما الابتداء فاللام ومجرورها خبر وعلتها الوضع والتبيين لعدم تمام الكلام فان
نبا له وويح فنصبت الاول ورفعت الثاني لم يجز لتخالف الدليل والمدلول عليه انما اللام في الاولين
واللام المحذوفة للغير واختلف في قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون هيهات
لما توعدون فقيل اللام زائدة وما فاعل وقيل الفاعل ضمير مستتر راجع الى البعث او الاخراج فاللام للتبيين
وقيل هيهات مبتدا بمعنى البعد والجار والمجرور خبر واما قوله تعالى قالت هيت لك فقرئ بها مفتوحة وتاء
وتا امامفتوحة ومكسورة ومضمومة فهيت اسم فعل ثم قيل مسماه فعل ماض اي هيأت لك فاللام متعلقة به
متعلق بمسماه الموضوع به وقيل مسماه فعل امر بمعنى اقبل وتعال فاللام للتبيين اي ارادتي لك واقبالي لك
واما من قرأها مثل جئت فهو فعل ماض بمعنى هيأت واللام متعلقة به واما من قرأ كذلك ولكن جعل
التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل ومعنى هيأت لك تهيأت لي او لاجلي لا انه فصيح بل
فلا وجه لانكار الفارسي وهذه القراءة مع شذوذها او لغاتها ويحتمل انها اصل قراءة هشام هيت بكسر
الهاء وبالتاء وفتح التاء ويكون على ابدال الهمزة منها كما في قول المتنبي لا مفاد الجناب منطقي
ملوحب لها المتنبي الى ادواحنا سبل حار ومجرور متعلق بوجب لكن فيه تعلق الفعل الظاهر في ضمير المتصل

كقولك ضربه زيد وكذلك مخافة فينبغي أن يعتد صفة في الأصل لسبلا فلما قدم عليه صاحالا منه كما أن قوله
الى أو احنا كذلك المعنى سبلا مسلوكة الى أو احنا والمخطها وجر فرب وهو أن تعد جمعا للنكرة محضا أو
ويكون للنا بامضافا اليها ويكون اثبات اللهوات الميا استعارة شبهت بشيء يبتلع الناس ويكون لقام اللمي مضافا الى
لجاوات اللموات اللفم وأما اللام العاملة للجر فنحو اللام الموصولة للطلب وحركتها الكسر وسلبه بفتحها أو
بعد الواو والفا أكثر من تحريكها نحو فلبيحبوا لي ولبؤمنوا وقد يسكن بعد ثم نحو ثم ليقضوا وفي قراءة الكوفيين
وقالون والبزي وفي ذلك رد على من قال لا تجاء من بالشعر ولا قوة في اقتضاء اللام الطلب للجزم بين كونه
الطلب لام لينفق ذو سعة من سعته او دعاء نحو ليقض علينا ربك والمنهيا كقولك لمن دنا ويك
ليعمل فلان كذا اذا لم يرد الأمر استعلاء وكذا الواو خرجت عن الطلب الى غيره كالتي يراد بها ومصحوبها الخبر نحو
من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اتعبوا سبلنا او ليحملوا خطاياكم اي فيمد ويحمل او التهديد نحو ومن
فليكفر وهذا هو معنى الأمر في اعملوا ما شئتم وانما ليكفر وانما ائتنا مم وليتمتعوا قليلا وتعلم ان اللام
من التعليل فيكون ما بعدها منصوبا والتهديد فيكون مجزوما وبتعين الثاني في اللام الثانية في قوله تعالى
من سكنها فيترجح بذلك ان يكون اللام الاولى كذلك ويؤيده ان ما بعدها فسوف عليه وانما ولنحكم اهل الانجيل
بفتح فراء يسكون اللام فهي لام الطلب لانه يقرأ يسكون الميم ومن كسر اللام وهو حمزة فهي لام التعليل لانه يفتح
الميم وهذا التعليل انما هو حظوظ على تعليل اخر متصيد من المعنى لان قوله وآتينا الانجيل فيه هدى و
نور معناه وآتينا الانجيل للهدى والنور ومثله انا زينا السما الدنيا بزينة الكواكب وحفظا لان المعنى
خلقنا الكواكب في السما الدنيا لزينة وحفظا واما متعلق بفعل مقدر موخر اي ولنحكم اهل الانجيل
بما انزل الله انزله ومثله وخلق الله السموات والأرض بالحق ولتجزى كل نفس بما كسبت وللجزاء خلقهما وقوله سبحانه
وكذلك نري ابراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين اي اريناه ذلك ونوليه نوفقه على هذين ولنجعله
للناس اي خلقناه من غير اب واذا كان مرفوع فعل الطلب فعلا مخاطبا استغني عن اللام بصيغة افعل غالبا
نحو قم واقعد ويجب اللام ان تقدم الفاعل نحو لتقم انت او الخطاب نحو لتقم زيد او كلاهما نحو ليقم زيد
ودخول اللام على فعل المتكلم قليل سواء كان المتكلم مفردا نحو قوله عليه السلام قوموا فلأصل لكم او معه غيره كقوله
وقال الذين كفروا للذين امنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم والاكثر في نحو هذا في فعل الفاعل المخاطب
حملا على فليفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم وقد يحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله فقلت
تنطل مني بقائي ومعدتي ولكن يكن للخير منك نصيب وقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من شيء
تبالا اي ليكن ولتفد والتبال الوبال لابدال الواو والمفتوحا مثل تقوى وصنع المبرد حذف اللام وبقاء عملها

في الشعر قال في البيت الثاني امر المعرف فاتلمع احتمالان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك وحذف
وحذف الياء تخفيف واجتزاء عنها بالكسرة كقوله دعاني الا بد يخطر التخاق ولما قوله على مثل اصحاب
فاخمشي لك الويل حر الوجه ويلك من بكا فهو على في جهة جاز لانه عطف على المعنى اذا خمشي وتخمشي بمعنى واحد
وهذا الذي منع المبرد في الشعر اجازه الكثير في الكلام ولكن بشرط تقدم قل وجعل منه قول العباد
الذين امنوا يقيموا الصلوة اي ليقيموها وافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع في
قليلا بعد القول الخبري كقوله قلت لبواب لديه دارها يأذن فاني حمؤها وجارها اي لتأذن فحذف
اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس لحذف ضرورة لتمكنه من ان يقول ايذنا نهى مثل وهذا تحليل
ضرورة بضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل وليس كذلك لانها بيت لا بيت مصرع فالهمزة في
البيت لا في حشوه بخلافها في نحو قوله لان اليوم ولا خله انتهى الخرق على الراقع والجمهور على ان الجزم في الامر
مثله في قولك ايتني اكرمك وقد اختلف في ذلك على ثلثة اقوال احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب
من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك والثاني للمبرد والفارسي انه بالطلب لنيابته منابها
الجازم الذي هو الشرط المقدر بعد الطلب وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما
خلاف الاصل لكن في التضمين يعتبر معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف واقع
او غير كثير ومن الثاني لان نائب الشيء يودي معناه والطلب لا يودي معنى الشرط وابطل انما للطلب لانه ان
يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من المقولة فلك عن الامتثال ولكن
التخلف واقع واجاب ابن برهان الحكم مسند للمبهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد وبانه يحتمل ان الافصاح
اكثرهم ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه فارتفع وانفصل بالفعل وباحتمال ان ليس المراد بالعباد
بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قال له الرسول قم الصلوة فاقامها وقال المبرد التقدير
لهم قيموا يقيموا والجزم في جواب امر مقدر لا في جواب قل ورده ان الجواب لا بد ان يخالف المجاب له امتثالا
الفعل والفاعل نحو ايتني اكرمك وفي الفعل نحو اسلم تدخل الجنة وفي الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتحد
ضمنا وايضا فان لام الامر للوجوب وهي للغيبة وقيل يقيموا مبني لحلوله محل اقيموا وهو مبني وليس بشيء وزعم الكوفيون
وابو الحسن ان لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد وان الاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام
للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وبقولهم اقول لان الامر معنى فحقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يبنيا
بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد يلفظون
بذلك الاصل كقولهم لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمين وكقراءة جماعة وبذلك

فلنفرجوا في الحديث بالحاظ ولا تضافكم ولا تقول للغر واخش وادرم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجمع ولان البناء يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واشتريت وطلقت واجابا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عن الزمان عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل فعليته واذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل واما اللام غير العاملة فسبع احدها لام الابتداء وفائدتها امران توكيد مضمون الجملة ولهذا زحلقوها في باب ان عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين وتخليص المضارع للحال كما قال الاكثرون واعترض بانها لو دخلت على الثاني بقولك لنعم ان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة انى ليجز ان تذهبوا بان الذهاب كان مستقبلا فلو كان يجز خالا لزم تقدم المعمول في الوجود على عامله مع انه ممتنع والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة فنزل منزلة الحاضر المشاهد وان التقدير يضطر ان تذهبوا والقصد حال وقد يجاب بان قصدكم ان تذهبوا موجود بانيا يقتضي حذف الفاعل لان ان تذهبوا على تقدير منصوب وتدخل باقفا تمني في موضعين احدهما المبتدا نحو لانتم اشد رهبة والثاني بعد ان وتدخل في هذا الباب على ثلثة باقفا الاسم نحو ان ربي لسميع الدعاء والمضارع لشبهه به نحو وان ربك ليحكم والفعل نحو وانك لعلى خلق عظيم وعلى ثلثة باختلاف اعدها الماضي الجامد نحو ان زيدا لعسى ان يقوم او لنعم الرجل قال ابو الحسن ووجه ان الجامد يشبه الاسم والجمهور والثاني الماضي المقرون بقد قال الجمهور ووجه ان قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم وخالف في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزني وقالا انما قبل ان زيدا لقد قام فهو جواب لقسم مقدر والثالث الماضي المتصرف المجرد من قد اجازه الكسائي وهشام على اضمار قد ومنعه الجمهور قالوا انما هذه لام القسم التي يتقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا القائم والصواب الكسر عندهما واختلف في دخولها في غير باب ان على شيئين احدهما خبر المبتدا المقدر نحو لقائم زيد فمقتضى كلام جماعة الجواز وفي امالي ابن الحاجب لام الابتداء يجيء معها المبتدا والثاني الفعل نحو ليقوم زيد فاجاز ذلك ابن مالك والكسائي وغيرهما ونفاه المالقي الماضي الجامد نحو لبئس ما كانوا يعملون وبعضهم المتصرف المقرون بقد نحو ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لقد كان في اخوتهم اياب والمشهور ان هذه لام القسم وقال ابو حيان في ولقد علمتم هي لام الابتداء معينة لمعنى التوكيد ويجوز ان يكون قبلها قسم مقدر وان لا يكون انتهى ويترجح على منع ذلك كله وقال ابن الحباز في شرح الايضاح لا تدخل لام الابتداء على الجملة الفعلية الا في باب ان المكسورة وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب وهو ايضا قول الزمخشري قال في تفسير والسوف يعطيك ربك فترضى ان لام الابتداء لا يدخل على المبتدا والخبر وقال في لاقسم هي لام الابتداء دخلت على مبتدا محذوف وما بعد

حرف اللام

لام القسم لانها عندهم ملازمة للنون وكذا زعم في ولسوف بعطيك ان المبتدا مقدر اي ولانت سوف يعطيك وقال ابن الحاجب اللام في ذلك لام التوكيد واما قول بعضهم انها لام الابتداء وان المبتدا بعدها فقاسه على احد امرين احدهما ان اللام مع الابتداء كثيرة مع الفعل وان مع الاسم قليلا فحذف الفعل والاسم وبقيت اللام بعدهما كذلك والثاني انها اذا دخلت على المبتدا في نحو لسوف يقوم زيد بصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ولا يخفى ما في هذين من الضعف والثالث انه يلزم اضمار ما لا يحتاج اليه الكلام انتهى وفي الوجهين الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما ولان النحويين قد وا مبتدا بعد الواو في نحو قمت واصك عينه وبعد الفاء في نحو من غادر فبئس الله منه وبعد اللام في نحو لا اقسم بيوم القيمة وكل ذلك بتقدير لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك ههنا اما الاول فقد قال ابن عصفور في ان هذا لا يجوز ان التقدير هنا لا يسوغ ان تحذف المبتدا في باب اللام ولا يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد وانما ضعف قول الزمخشري انه غير تكلف لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع لبد الحال والاستقبال وقد صرح بذلك في تفسير لسوف اخرج حيا وانظر خلع اللام عن التعريف واخلاصها للتنويص في يا افسق وقوله ان لام القسم مع المضارع لا يفارق النون ممنوع بل قد يجب اللام ويمتنع النون وذلك مع التنفيس كالآية ومع تقدم المعمولين للام والفعل نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون ومع كون الفعل للحال نحو لاقسم وانما قدر البصريون هنا مبتدا لانهم لا يجيزون لمن قصد الحال ان يقسم الا على الجملة الاسمية وقد يمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ وقد يجبان وذلك فيما بني نحو وانه لاكبر اصنامكم مسئلة اللام الابتداء الصلة ولهذا علقت العامل في نحو علمت لزيد منطلق ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو زيدا لانا اكرمه ومن ان يتقدم عليها الخبر في نحو لزيد قائم والمبتدا في نحو لقائم زيد فما قول ابي الحلبي يجوز شهرته فضل اللام زائدة وقيل للابتداء والتقدير لهي يحيوني وليس لها الصلاة في باب ان لانها متوخرة من تقديم ولهذا تسمى المزحلقة والمزحلقة وذلك لان اصل ان زيدا لقائم ان زيدا قائم فكرهوا فتتالي الكلام بتوكيدين فخروا اللام دون ان لبقاء تقدم معمول الخبر عليها وانما لم امتنع ان الاصل ان لزيدا قائم لتالي بحول مثالا للعتدين بين العامل والمعمول لانهم قد نطقوا باللام مقدمة على ان في نحو قوله لهنك من برق علي كريم ولا عتبا بحكم صلتها فضلا عن دون ان ما تعمل دليل الاول انها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعموليها ولهذا كثرت في نحو والله يعلم ان رسوله بل قد اثر هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي فغبرن بعلهم بعيش ناصب وفخال الى لاحق فستبع الاصل حكمه للا فحذفت اللام بعد ما علقت فخال وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها فهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه ودليل الثاني ان عمل ان يخطاها نحو اني في الدار لزيد وان زيدا لقائم وكذلك يخطاها عمل العامل بعدها

نحو إن زيدا طعامك لآكل وهم بدا الدين بما لك فمنع من ذلك والوارد منه في التنزيل كثير نحو إن ربهم بهم يومئذ لخبير **فصل** إن زيدا القائم او ليقوم من اللام جواب قسم مقدر لا لام الابتداء فاذا دخلت عليها علمت مثال ما فتحت همزتها وان قلت لعند قيام زيد فانها لام الابتداء وتجب كسر الهمزة وعندي ان الامرين يحتملان اذا خففت ان نحو وان كانت كبيرة وان كل نفس لما عليها لحافظ فاللام عند سيبويه والاكثرين لام الابتداء افادت مع افادتها التوكيد التنبيه وتخليص المضارع للحال الفرق بين ان المخففة من الثقيلة وان النافية ولهذا صلحت لازمة بعد ان كانت جائزة اللهم الا ان يدل دليل على قصد الاثبات كقراءة ابي وما كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا بكسر اللام اي للذي وكقوله ان كنت قاضيا بحبي يوم بينكم لوله بمنوا بوعد غير تورية وتجب زحلقها مع نفي الخبر كقولك ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة وان هو لم يعد خلاف معاند وزعم ابو علي وابو الفتح وجماعة انها لام غير لام الابتداء الجلب للفرق قال ابو الفتح قال ابو علي ظننت ان فلانا نحوي محسن حتى سمعته يقول ان اللام التي تصحب الخفيفة هي لام الابتداء فقلت له اكثر نحوي بعداد على هذا انتهى وحجة ابي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو إن زيدا لقائما وعلى منصوب الفعل المنفي عن ناصبه نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلا لما يجوز ملئن لمشددة وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان قبلها نافيا وان واستدلوا على محض اللام بقوله امسلما بان ذلابعد عرنتموما ابان لمن اعلاج سودان وعلى قولهم بقال قد علمنا ان كنت لتقول بكسر الهمزة لان النافية مكسورة دائما وكذا على قول سيبويه لان لام الابتداء تعلق العامل عن العمل اما على قول ابي علي وابي الفتح ففتح القسم لتلقي اللام ان آئتك وهي الداخلة في خبر المبتدا في نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه وقيل الاصل لهي عجوز وفي خبر ان المفتوحة كقراءة سعيد جبير الا انهم ليأكلون الطعام بفتح الهمزة وفي خبر لكن في قوله ولكنني من حبها لعميد وليس دخول اللام مقيسا بعد ان المفتوحة خلافا للمبرد ولا بعد لكن خلافا للكوفيين ولا اللام بعد ما لام الابتداء خلافا له ولهم وقيل اللام ان للابتداء على ان الاصل لكن انني فحذفت همزة ان للتخفيف ونون لكن كذلك لمقابل لجماع الامثال وعلى ان ما في قوله وما ابان لمن اعلاج سودان استفهام وتم الكلام عند ابان ثم ابتدا لمن اعلاج بتقدير هو من اعلاج ومثل ولام زيد في خبر ما النافية وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين وما زيدت فيه ايضا خبر زال في قوله وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المعنى بكل مراد وفي المفعول الثاني لارى في قول بعضهم اريك الشاتمي ونحو ذلك قيل وفي مفعول يدعو من قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه وهذا مردود لان زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان احدهما ما ذكرناه وهو انها لام ابتداء وقد بينا فساده والثاني انها لام الابتداء وهو الصحيح ثم اختلف

حرف اللام

هؤلاء هيل انها مقدمة من تأخير والاصل يدعو من لضره اقرب من نفعه فمن مفعول وضره اقرب مبتدأ وجملة والجملة صلة لمن وهذا بعيد لان لام الابتداء لم يعهد فيها التقديم عن موضعها وقيل انها في موضعها من مبتدأ وليس الموصول بخبره لان التقدير ليبئس المولى هو وهو الصحيح ثم اختلف هؤلاء في مطلوب يدعو على اقوال احدها انه المطلوب طلبا وان الوقف عليها وانها انما جاءت توكيدا ليدعو في قوله تعالى يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه وفي هذا القول دعوى خلاف الاصل من ثلاثة اوجه الاول ان الاصل عدم التوكيد والثاني ان الفصل بالتوكيد لا سيما في التوكيد اللفظي والثالث ان مطلوبه مقدم عليه وهو ذلك هو الضلال على ان ذلك موصول وما بعدها صلة وعائد والتقدير يدعو الذي هو الضلال البعيد وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين لان ذا عندهم لا يكون موصولا الا اذا وقعت بعد ما ومن الاستفهامين والثالث ان مطلوبه محذوف والاصل يدعوه والجملة حال والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوا والرابع ان مطلوبه الجملة بعده ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما ان يدعو بمعنى يقول والقول يقع على الجمل والثاني ان يدعو على بابه وملموح فيه معنى من افعال القلوب واختلف هؤلاء على قولين احدهما ان معناه يظن لان اصل معناه يدعي فكانه قيل يظن من ضره اقرب من نفعه لها ولا يصدق ذلك من اعتقد فكانه قيل يظن وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدرناه والثاني ان معناه يزعم لان الزعم معنى قول مع اعتقاد ومن امثلة اللام الواقعة في قولك لان قام زيد لقام او فانا اقوم او انت ظالم ان فعلت وكل ذلك معلن بالشرط وتأتي موجبة والاستفهام على بابها والثالث لام الجواب وهي ثلاثة اقسام لام جواب لو نحو لو تزيلوا لعذبنا لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ولام جواب لولا نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ولام جواب القسم نحو تالله لقد آثرك الله علينا وتالله لاكيدن اصنامكم وزعم ابو الفتح ان اللام بعد لو ولولا ولولما لام جواب قسم مقدر وفيه تعسف لانه لم يتقدم شيء يستغني عن تقديره ولا يتوقف عليه فاندفع نعم الاولى في ولو انهم امنوا واتقوا المثوبة من عند الله خير ان يكون اللام لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استغنت بمكان الفعلية كما في قوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب ففيه تعسف وهذا الموضع مما يدل عندي على ضعف قول ابي الفتح اذ لو كانت اللام بعد لو ابدا في جواب قسم مقدر لكثر مجيء نحو لو جاءني لانا اكرمه بكثرة ذلك في باب القسم والرابع اللام الداخلة على اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم سميت اللام المؤذنة وسمي الموطئة لانها وطئت الجواب للقسم اي مهدته نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولن الادبار ولكنها تدخل على ان وقد تدخل على غيرها كقوله لئن صلحت لبقضين لك صالح ولتجزين ذا الجزيت جميلا وعلى هذا فالاحسن في قوله تعالى لما آتيتكم من

الباب الأول

كتاب وحكمه ان لا يكون موطئا وما شرطية بل للابتداء وما موصولة لانه حمل على الاكثر ولغرما دخلت عليه
او وذلك لتشبيهها بان لانشد ابو الفتح عضضت على الان من نابي بجزة فلو عضضت على الاشر من بجزة وهو نظير دخول
الفا في فاذلم يأتوا بالشهداء فولئك عند الله هم الكاذبون شبهت اذ بان فدخلت الفاء بعلة كما تدخل في جواب
الشرط وقد يجذف مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو وان اطعتموهم انكم لمشركون وقول بعضهم ليس هنا
قسم مقدر وان الجملة الاسمية جواب الشرط على اضمار الفا كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مردود لان
ذلك خاص بالشعر وكقوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن فهذا لا يكون الا جوابا للقسم لبث موطئ
في قوله لئن كانت لدنيا علي كما ارى ستاريم من ليلى فللبث اروح وقوله لئن كان ما حدثته البوم صادقا
اصم في نهار القيظ للشمس بادیا وقوله الم يزعبك ان البين قد افاد فاقل الثواء لئن كان للرحيل غدا بل هو في ذلك كله
زائدة كما تقدمت الاشارة اليه الا الاولان فلان الشرط قد اجيب بالجملة المقرونة بالفا في البيت الاول
بالفعل المجزوم في البيت الثاني فلو كانت اللام للتوطئة لوجب ان القسم هنا هو الفصيح وخالف في ذلك الفراء
فزعم ان الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه واما الثالث فلان الجواب قد حذف مدلولا عليه بما قبل ان فلو كان
ثم قسم مقدر لزم الاجحاف بحذف جوابين والخامس لام الكي جعل والحارث وعد معنى شرحها والسادس اللام التي
لاسماء الاشارة للدلالة على البعد او على توكيده على خلاف في ذلك واصلها السكون كما في ذلك والنفا
وانما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين والسابع لام التعجب عند الخليل نحو لظرف زيد ولكرم عمرو ومعنى ما اطرفه و
ما اكرمه ذكرهما ابن الدهان في كتابه المسمى بالحمل وعندهما انها لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه بحسبه
بالاسم واما الاجوبة فتم مقدرا على ثلاثة اضرب احدها ان يكون نافيا وهو على خمسة اوجه احدها
ان يكون عاملا عمل ان وذلك اذا اريد بها نفي الحين على سبيل التنصيص وهو صحيح نثرا ونظما ويظهر نصب اسمها
اذا كان خاصا نحو لا حسب جود ممنوع وقول ابي الطيب فلا ثوب مجد غير ثوب محمد على احد الا بلوم مرفع او
او اضافة نحو لا احسن فعله مذموما واصبا نحو لا طالعا جبلا حاضر ومنكرا حسن نعت عندنا وقول
ابي الطيب فما قلبا بها على فلا اقل من نظرة ازودها ويجوز رفع اقل على ان يكون عاملا عمل ليس مخالف
لاهذان من سبعة اوجه احدها انها لا تعمل الا في النكرات والثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا فانه ينبغي
بتضمنه معنى من الاستغراقية وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربا فبني
على الفتح في نحو لا رجل ولا رجال ومنه لا ثم بك عليكم قالوا الاصل لا ثم ابا لها اهل ثم بك مقامكم وعلى الياء في نحو
لا رجلين ولا قائمين وعن المبرد ان هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا للزم الا يبنى
في نحو لا زيدان وعمران بدون ولا قائل به وعلى الكسر في نحو لا مسلمات وكان القياس وجوبه لكن شذ بنو

وهو الأرجح لانها الحركة التي يستحقها المركب فيرد على الشيرازي والزجاج اذ زعما ان اسم لا غير العامل معرب وان
نزل تنوينه للتخفيف فمثل الاجل عند الفراء الاجرم في نحو لا جرم ان لهم النار المعنى عنده لا بد من كذا او
لامحة في كذا اخافت من اوقف وقال قطرب لا ردای لیس الامر كما وصفوا ثم ابتدأ ما بعده وجر فصل الاسم و
وجب وما بعده فاعل وقال قوم لا زائدة وجرم وما بعده فعل وفاعل قال قطرب وردده الفراء بان لا لا ترد
في اول الكلام وسيأتي البحث في ذلك والثالث ان ينقاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بمكان
مرفوعا به قبل دخولها الا بها وهذا قول سيبويه وخالفه الاخفش والاكثرون ولا خلاف بين النصبين
في ان ينقاع عنها اذا كان اسمها عاملا والرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا
والخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل
فيها ولا رجل وامرأة فيها والسادس انه يجوز الغاؤها اذا تكررت نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلك في الاسم
ورفعها والمغايرة بينهما بخلاف نحو قوله ان محلا وان مرتحلا فلا محيد من النصب والسابع انه يكثر حذف
خبرها اذا علم نحو لا عليك ولا ضير فلا فوت وبهم لا تذكره ح الثاني ان يكون عاملة عمل ليس كقوله من صد عن نيرانها
البيت وانما لم يقدر فيها مهملة والرفع بالابتداء لانها ح واجبة التكرار وغير نظر لجواز تركه في الشعر ولا
تخالف ليس من ثلثة اوجه احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود الثاني ان ذكر خبرها قليل حتى ان
الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع ورده قوله تعز فلا شيء على الارض
باقيا ولا مخلد ربما قضى الله واقيا واما قوله بضربك اذ لا صاحب غير حاذل فبوبت حصنا بالكماة حصينا
فلا دليل فيه كما توهم بعضهم لاحتمال ان يكون الخبر محذوفا وغير مستثنا الثالث انها لا تعمل الا في النكرات
خلافا لابن خروف وابن الشجري وعلى ظاهر قولهما قول النابغة وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها
متراخيا وعملته في المبني قوله اذ الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا شبهه
اذا قبل لا رجل في الدار بالغني بغير كونها نافية للجنس ويقال في تاكيده بل امرأة وقيل بالرفع بغير كونها
عاملة عمل ليس وامتنع ان يكون مهملة والا لتكررت كما سبق واحتمل ان يكون لنفي الجنس وان يكون لنفي الوحدة
ويقال في توكيده على الاول بل امرأة وعلى الثاني بل رجلان او رجال وغلط كثير من الناس في زعمهم ان العامة
عمل ليس لا يكون الا نافية للوحدة لا غير ورد عليهم بنحو قوله بغير فلا شيء على الارض باقيا الا البيت واذا قيل لا
رجل ولا امرأة في الدار برفعهما احتمل كون لا الاولى عاملة في الاصل عمل ان ثم العطف لتكرارها فيكون
ما بعدها مرفوعا بالابتداء وان يكون عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فالظرف
خبر عن الاسمين ان قدرت لا الثانية تكرار اللاولى فما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة و

الثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فالظرف خبر عن احدهما وخبر الآخر محذوف وكما في قولك زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذور ان كون الخبر مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد وما بينهما من نبت ولا مصابيح بالفتح احتمل كون الفتح بناء مثلها في لا رجال وكونها علامة للخفض بالعطف ولا مهملة فان قلت بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل ليس وكونها مهملة والرفع بالعطف على المحل واما قوله وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر فظاهر الامر جواز كون اصغر واكبر معطوفين على لفظ مثقال او على محله وجواز كون لا مع الفتح بنيا ومع الرفع مهملة او عاملة عمل ليس وبقوى العطف انه لم يقرأ في سورة سبا في قوله تعالى عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة الا بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ مثقال ولكن يشكل عليه انه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب كما انك اذا قلت ما مر بنا من رجل الا في الدار كان اخبارا بثبوت مرور رجل في الدار واذا امتنع هذا تعين ان الوقف على في السماء وان ما بعدها مستانف واذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبا وان الوقف على الأرض وانه انما لم يجئ فيه الفتح اتباعا للنفل وجوز بعضهم العطف فيهما على ان لا يكون مع ما بعدها بمنزلة اسم واحد بل يخرج الى الوجه الثالث ان يكون عاطفة ولها شروط احدها ان يتقدمها اثبات كجاء زيد لا عمرو او امر كاضرب زيدا لا عمرا قال سيبويه لو قدر لا بمعنى لا ابن عمي ونعم ابن سعد ان هذا ليس من كلامهم الثاني ان لا يقترن بها ما فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا ما بعدها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو التقدم النفي وقد اجمعنا ايضا في ولا الصالين والثالث ان يعاد معها العامل فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصير في زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل لا امرأة ولا يمنع العطف بها على معمول الفعل الماضي للزجاجي حيث اجاز يقوم زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو وما منعه مسموع فمتبوع قال امرؤ القيس كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل دثارا اسم راع وحلقت ذهبت واللبون ذو ان لبن وتنوفى جبل عال والقواعل جبال صغار وقولهم ان العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لا قام زيد لا عمرو بانه لو وقف صح العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا الوجه الرابع ان يكون جوابا مناقضا لنعم وهذا محذوف الجمل تعد كثيرا يقال لعائك زيد يقول نعم الا اصل لا ان يجيء والخامس ان يكون على غير ذلك فان كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة او نكرة ولم تعمل فيهما او ما ضيا لفظا او تقديرا او حبب تكرارها مثال المعرفة لا الشمس بمنيعة لها ان تدل القمر ولا الليل بسابق النهار وانما لم ينكر في نحو لا تقل ان تفعل افعل لانه بمعنى لا ينبغي لك فحملوه على ما هو بمعناه كما

في بنذ حملا على بدع لانهما بمعنى ولولا ان الاصل في بنذ الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف في يوحل ومثال
التي لم تعمل فيها الا فيها غول ولا هم عنها ينزفون والتكرار هنا واجب بخلافه في لا لغو فيها ولا تاثيم ومثال
الفعل الماضي فلا صدق ولا صلى وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى وقول الهذلي كنت اغر
من لا شرب ولا اكل لا نطق ولا استهال وانما زال التكرار في لا شلت يداك ولا فض الله فاك وقوله ولا زال
منهلا بجرعائك القطر وقوله لا بارك الله في الغواني هل يصبن الا من يطلب لان المراد الدعاء فالفعل مستقبل
في المعنى ومثله في علم وجوب التكرار لعدم حصد المعنى الا انه ليس بدعاء قوله والله لا فعلن كذا وقول الشاعر
حسب المحبين في الدنيا عذابهم ان الله لا عذبهم بعدها سقر وشذ زال التكرار في قوله لا هم ان الحان تبع جبله
فني على ابيه ثم فعله وكان في جاء الله لعهد له وائم مرسي لا فعله زني بتخفيف النون كذا رواه يعقوب
واصله مذ ماء بالضم لانه بمعنى ضبق وروى بتشديدها والاصل ني بامراة ابيه فحذف للقصد وانا بعلى غرار الثنا
وقال ابو خراش الهذلي وهو يخاطب البيت ان تغفر اللهم تغفر جما واي عبد لك الما واما قوله تعالى فلا اقتحم
العقبة فان لا غير مكررة في المعنى لان المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشري
قال الزجاج انما جاز لان ثم كان من الذين امنوا معطوفا عليه فدخل في النفي فكانه قيل فلا اقتحم ولا امن البتة
ولو صح لجاز لا اكل زيدا وشرب قال بعضهم لا دعائية دعا عليه ان لا يفعل خيرا وقال الاخر خفيض والاصل
اقتحم العقبة ثم حذفت الهمزة وهو ضعيف وكذلك يجيء تكرارها اذا دخلت على مفرد خبرا وصفة وحالا نحو
زيد لا شاعر ولا كاتب بل عالم زيد لا صالحا ولا باكيا وشواهدها بقوة لا فارس ولا بكر وظل من يحبها لا بارد ولا
كريم وفاكهة لا مقطوعة ولا ممنوعة من شجرة مباركة لا زيتونة لا شرقية ولا غربية وان كان ما دخلت عليه
لا فعلا مضارعا لم يجب تكرارها نحو لا يحب الله الجهر بالسوء من القول قل لا اسئلكم عليه اجرا واذا لم يجب ان يتكرر
في لا نحو لك لكون الاسم المعرفة في تاويل المضارع فان لا يجيء في المضارع لحق ويخلص المضارع بها للاستقبال
عند الاكثر وحاصل الفهم ابرما لك لصحة قولك لا جاءني زيد لا يتكلم بالانفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا يصح
ان يقيد بدليل استقبال مقابلته من امتنام لا النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض نحو جئت بلا زاد ومضيت
من لا شيء وعن الكوفيين انها اسم وان الجار دخل عليها نفسها وانما تعمل خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا
ويسميها زائدة كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة للمعنى وهو المضي والانقطاع ثم
قلبه بدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة لا في نحو
من لا شيء وكذلك اذا كان بفوت بفوات معنى كما في مسئلة كان وكذلك لا المقترنة بالعاطف في نحو ما جاءني زيد
ولا عمرو ويسمونها زائدة ولبث بالثة الاثر اي انه اذا قيل ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان المراد نفي مجيء كل

على كل حال اذ ان اريد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فالاولى بلا صاد الكلام نصا في المعنى الاول نعم هي في قوة
وما يستوي الاحياء ولا الاموات لمجرد التوكيد وكذا اذا قيل لا يستوي زيد ولا عمرو شبيه باعتراض لا بين
والمجرور في نحو غضب من لا شيء وبين الناصب والمنصوب في نحو لئلا يكون للناس وبين الجازم والمجزوم في نحو
ان لا تفعل لو يقدم معمول ما بعدها عليها في نحو يوم بأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا ايمانها الا ترى ليل
على انها ليست لها الصدارة بخلاف ما اللهم الا ان يقع في جواب القسم فان الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر
وبهذا قال سيبويه في قوله البيت حب العراق الدهر اطعامه ان التقدير على حب العراق فحذف الخافض ونصب ما
بعد بوصول الفعل اليه ولم يجعله من باب زيد ضربته لان التقدير اذا اطعمه وعند هذه الجملة جواب لا لبث فان معناها
حلفت وقيل لها الصدر مطلقا وقيل لا مطلقا والصواب الاول الثاني من اوجه لا ان يكون موضوعا للطلب
الترك ويختص بالدخول على المضارع ويقتضي حزمه [illegible] سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا عدوي
وعدوكم اولياء او غائبا نحو لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء [illegible] كلما نحو لا اريك ههنا وقوله لا اعرفن
وليجدوا ريبا جوازا مدامعها وهذا النوم ما افيم فيه المقام الذي صل لا تكن ههنا فارك ومثله في الامر
فبكم غلظة اي واغلظوا عليهم ليجيء ذلك وانما عدل الى الامر بالوجدان تنبيها على انه المقصود لذاته واما الاول
فلم يقصد لذاته بل ليجيء وعكس لا يفتننكم الشيطان اي لا تفتنوا بفتنة الشيطان واختلف في لا التي من قولهم
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على قولين احدهما انها ناهية فيكون من هذا والاصل لا تتعرضوا
للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند
هذا الفعل اليه وعلى هذا فلا اصابة خاصة بالمتعرضين وفي توكيد الفعل بالنون دليل واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل
ولا تحسبن الله غافلا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها
ذلك كما قيل في قوله فجاءوا يمدون هاديات الذي يظهر الثاني انها نافية واختلف القائلون بذلك على قولين
احدهما ان الجملة صفة لفتنة ولا حاجة الى اضمار قول لان الجملة خبرية وعلى هذا فيكون دخول النون شاذا
نحو في قوله فلا الجارة الدنيا باتلحقنها بل هو في الاية اسهل لعدم الفصل وهو فيما سمعي والذي
تشبيه الثانية بلاء الناهية وعلى هذا الوجه يكون الاصابة عامة للظالم وغيره ولا خاصة بالظالمين كما
ذكره الزمخشري لانها قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف يكون مع هذا خاصة بهم والثاني ان
الفعل جواب للامر وعلى هذا فيكون التوكيد اضطرارا عن القبيل ومن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو
فاسد لان المعنى فانكم ان تتقوها لا تصب الظالم خاصة وقوله لان التقدير ان اصابتكم لا تصب الظالم خاصة
مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب الا ترى انك تقدر في اسلم ان تأتني اكرمك ان تأتني

ثم يصح الجواب في قوله ادخلوا مساكنكم الآية اذ يصح ان تدخلوا لا يحطمنكم ويصح ايضا النهي على حاله اي
هيئوا ولما الوصف فيأتي في مكانه هنا ان تكون الجملة حالا اي ادخلوا غير محطومين والتوكيد بالنون على هذا
الوجه الاول سماعي وعلى النهي قياسي ولا فرق في اقتضاء لاء الطلبية للجزم بين كونها مصيغة للنهي سواء كان
للجزم بها تقدم ام للتنزيه نحو لا تنسوا الفضل بينكم وكونها للدعاء كقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا وقوله لا شماتة
يقولون لا تبعدوهم بدفنوني وان كان البعد لا محالة وقول الآخر فلا شلل يد فكت بعمرو فانك
لن تضل ولن تضاما ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق اذا ما حرجا من دمشق فلا تعد بها ابدا ما دام فيها
الجراضم اي العظيم البطن وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا وكذا الحكم اذا اجتمعا
عن الطلب لصغيره كالتهديد في قولك لولدك او عبدك لا تطيعني ولم يصل الا التي تجزم الفعل عند لام الامر
فزيدت عليها الف خلافا لبعضهم ولا هي لا النافية والجزم بلام امر مقدرة خلافا للمبرد الثالث لا الزائدة
الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده نحو ما منعك ان لا تسجد اذ دأبهم صلوا الا تتبعن ما منعك ان لا تسجد
الآية الاخرى ما منعك ان تسجد ومنه لئلا يعلم اهل الكتاب اي ليعلموا وقوله ويلحين في اللهوان لا احبه و
للهو داع دائب غير غافل وقوله الطويل كما الخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله وذلك في رواية من
نصب الخل واما من خفضه فلا حينئذ اسم مضاف لا تريد به اللفظ وشرح هذا المعنى ان كلمة لا تكون للخل و
تكون للكرم وذلك انها اذا وقعت بعد قول القائل اعطني او هل يعطيني كانت للخل وان وقعت بعد قوله
انا منعني عطاءك او ما يجري مجراه كانت للكرم وقيل هي عين الزائدة ايضا في رواية النصب وذلك على ان يجعل اسما
مفعولا والخل بدلا منها قاله الزجاج وقال اخر لا مفعول به والخل مفعول لاجله اي لكراهية الخل نحو بينت الله لكم
ان تضلوا اي كراهية ان تضلوا وقال ابو علي في الحجة قال ابو الحسن فسرته العرب بالجود والخل وجعلوا لا حشو
انتهى وكما اختلف في لا في هذا البيت انافية ام زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل احدها قوله
لا اقسم بيوم القيمة فقيل هي نافية واختلف بم تولا على مقتضى ما علل قولين احدهما انه شيء تقدم ويعني ما حكى عنهم
كثيرا من انكار البعث فقيل لهم ليس الامر كذلك ثم استؤنف القسم فقالوا وانما صح ذلك لان القرآن من كلامه
وهذا يذكر الشيء في سورة ويذكر جوابه في اخرى نحو وقالوا آمنا به وانى لهم التناوش من مكان بعيد
وقد كفروا به من قبل وقذفا بالغيب من مكان بعيد وقيل لهم ليس الامر كذلك ثم استؤنف القسم فقالوا وانما صح ذلك لان القرآن من كلامه
وتلك مجنون والثاني ان منفيها اقسم وذلك على ان يكون اخبارا لا انشاء واختار الزجاج
ذلك انه لا يقسم بالشيء الا اعظاما له بدليل فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكانه قيل انا اعظم
الاقسام بكلا اعظام اي انه يستحق اعظاما فوق ذلك وقيل هي زائدة ايضا في رواية النصب وذلك على ان يجعل اسما
احدها انها زيدت توطيدا وتمهيدا لنفي الجواب والتقدير لا اقسم بيوم القيمة او يكون سكر ومثله فلا وربك لا

الباب الثاني

بؤمنون حتى يحكموك وقوله لا واسبك ابنة العامري لا يدعى لقومها وما فرد بقوله تعالى لا اقسم بهذا البلد لا فانه جاء مثبتا وقد خلقنا الانسان في كبد ومثله فلا اقسم بمواقع النجوم لانها لتقسم لو تعلمون التوكيد وتقوية الكلام في قوله لئلا يعلم اهل الكتاب فرد بانها لا بد لذلك صدر بل حتى وابين شيئين كما ان زيادة ما ولو كان كذلك نحو فبما رحمة من الله اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو يعد كان فاصل وذلك لان زيادة الشيء يعيد اطراحه وكون اول الكلام يعيد الاعتناء به قالوا ولهذا تقول زيد انه لفي نحو فلا اقسم برب المشارق والمغارب فلا اقسم بمواقع النجوم لوقوعها بين الفاء ومعطوفها خلافا لهذا ولجواب ابو علي بما نقل من ان القرآن كالسورة الواحدة الموضع الثاني في قوله تعالى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا قيل ان لا نافية وقيل زائدة والجميع محتمل وحاصل الاقوال في الآية ان ما خبرية بمعنى الذي منصوبة باتل وحرم ربكم صلة وعليكم متعلق بحرم هذا هو الظاهر واجاز الزجاج كون ما استفهامية منصوبة بحرم والجملة محكية باتل لانه بمعنى اقول فيجوز ان يعلق عليكم باتل ومن يجعل اعمال اول المتنازعين وهم الكوفيون وجعله على تعليقه بحرم وفي ان هنا بعد او جه احدها ان يكون في موضع نصب بدلا من ما وذلك على انها موصولة لا استفهامية اذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام الثاني ان يكون في موضع رفع خبر هو محذوف واجاز هما بعض المعربين وعليهما فلا زائدة قال الزمخشري والصواب انها نافية على القول الثاني والثالث ان يكون الاصل ابين لكم ذلك لئلا تشركوا فذلك لانهم اذا حرم عليهم ما سألوا عنه مما احله الله تعالى لهم فقد اشركوا لانهم جعلوا غير الله مبرئا له والرابع ان الاصل اوصيكم بان لا تشركوا بدليل ان وبالوالدين احسانا معطوفا واوصيكم بالوالدين وان في آخر الآية ذلكم وصيكم به وعلى هذين الوجهين فحذف الجملة وحرف الجر والخامس ان التقدير اتل عليكم ان لا تشركوا فحذف مدلولا عليه بما تقدم واجاز هذه الاوجه الثلاثة الزجاج والسادس ان الكلام قد تم عند حرم ربكم ثم ابتدئ عليكم ان لا تشركوا او ان تحسنوا بالوالدين احسانا والا تقتلوا او لا تقربوا فعليكم على هذا اسم فعل بمعنى الزموا وان في الاوجه الستة مصدرية ولا في الاوجه الاربعة الاخيرة نافية والسابع ان ان مفسرة بمعنى اي ولا ناهية والفعل مجزوم لا منصوب وكانه قيل اقول لكم لا تشركوا به شيئا واحسنوا بالوالدين احسانا وهذان الوجهان الاخيران لحاظهما ان الشرعي الموضع الثالث قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون بفتح الهمزة فقال قوم منهم الخليل والفارسي كما تقدم لا الكان عذرا لهم اي للكفار ورده الزجاج بانها نافية في قراءة الكسر فيجب ذلك في قراءة الفتح وقيل لا نافية واختلف القائلون بذلك فقال الخليل حذف المعطوف اي او انهم لا يؤمنون وقال الخليل فقول الغ ان بمعنى لعل مثل ايت السوق انك تشتري لنا شيئا وبحر الزجاج وقال انهم حملوا على قوله الفارسي فقال

ا لا يؤمنون الكفار رشوة الموفقين

التوفيق الذي في لعل نيابة الحكم بعدم ايمانهم يعني في قراءة الكسر وهذا انظر ما رجح به الزجاج كون لا غير زائدة وقد انتصر للقول الجليل بانه قال وما يدريكم يعني وكثيرا ما تأتي لعل بعد فعل الدراية نحو وما يدريك لعله يزكى وان في مصحف ابي وما يدريكم لعلها وقال فيشمل ان مؤكدة والكلام فيها حكم بكفرهم بشيء من ايمانهم والتبري منها بانها لا تؤمن والآية عذر للمؤمنين اي انكم معذورون لانكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من انهم لا يؤمنون حينئذ وقيل ان الذين حقت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو جاءتهم كل اية وقيل التقدير لانهم واللام متعلقة بمحذوف اي لانهم لا يؤمنون امتنعنا من الاتيان بها ويظهر لي ما مر غير مرة ان ما مصدرية وان ارسل بالآيات الا ان كذب بها الأولون واختاره الفارسي واعلم ان مفعول يشعركم الثاني على هذا القول محذوف اي وما يشعركم ايمانهم اذا جاءت على القول الاول بانها بمعنى لعل محذوف اي ايمانهم وعلى بقية الاقوال ان وصلتها الموضع الرابع وحرام على قرية اهلكناها انهم لا يرجعون وقيل لا زائدة والمعنى ممتنع على اهل قرية قدرنا اهلاكهم لكفرهم انهم يرجعون عن الكفر الى قيام الساعة وعلى هذا فحرام خبر مقدم وجوبا لان المخبر عنه ان وصلتها ومثله وآية لهم انا حملنا ذرياتهم مبتدأ وان وصلتها فاعل اغنى عن الخبر كما جوزوا ايا البقا لانه ليس بوصف صريح ولانه لم يعتمد على نفي واستفهام قيل نافية والاعراب على ما تقدم والمعنى ممتنع عليهم بانهم لا يرجعون الى الاخرة واما على ان حرام مبتدأ حذف خبره اي مقبول اعمالهم والمبتدأ بالنكرة لتقييدها بالمعمول واما على انه خبر لمبتدأ محذوف اي والعمل الصالح حرام عليهم وعلى الوجهين فانهم لا يرجعون تعليل على اضمار اللام والمعنى انهم لا يرجعون عما هم فيه ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه ويؤيده تمام الكلام قيل حتى في قراءة بعضهم بالكسر الموضع الخامس ما كان لبشر ان يؤتيه الله الكتاب والحكمة والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله وكونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين اربابا وقرئ في السبع برفع يأمركم ونصبه فمن نصبه قطعه عما قبله وفاعله ضمير يعود الى الرسول ويؤيد الاستيناف قراءة بعضهم ولن يأمركم ولا على هذه القراءة نافية لا غير ومن نصبه فهو معطوف على يؤتيه كان يقول كذلك ولا على هذا زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق وقيل على بابها ولم يذكر الزمخشري غيره ثم جوز في لا وجهين احدهما الزيادة والمعطوف عليه المعنى ما كان لبشر ان يصطفيه الله للدعاء الى عبادته وذلك الانداد ثم يأمر الناس بان يكون عبادا له ويأمركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين اربابا والثاني ان تكون غير زائدة وموجبه ان عيسى عليه السلام كان يمنع من عبادته عبادة الملائكة واهل الكتاب من عبادة عزير عليه فلما قالوا له اتتخذنا عزيرا قيل لهم ما كان لبشر ان يكتب الله ثم يأمر الناس بعبادته ويمنعهم عن عبادة الملائكة والانبياء هذا ملخص كلامه وانما فسر الامر بمن لا تهاله عليه السلام والا فالمنفي الامر اعم من ان يكون

والسكون والمراد الأول وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضًا لان ظهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين فلا
يستحقون ان يعبدوا وهو شريكهم في كونه مخلوقًا فكيف امرهم بعبادته والحظ في ولا بارك على الفراتين
تثنية فراء اجاز وا تقوا فتلصيبين الذين وجهها ابو الفتح على حذف الف لا تخفيفًا كما قالوا ام والله
لم يجمع بين القراءتين بان يقال لا في قراءة الجماعة زائدة لان التوكيد بالنون ما ينافي ذلك لانك اختلفت فيها في امرين
احدهما في حيثيتها وفي ذلك ثلثة مذاهب احدها انها كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما
انه في الاصل بمعنى نقص من قوله تعالى لا يلتكم من اعمالكم شيئًا فانه يقال الا يليت كما يقال الا يالت وقد
قرئ بهما ثم استعمل في النفي كان قل كذلك قال ابو ذر الخشني والثاني ان اصلها ليس بكسر الياء فقلبت الفا لانفتاحها
وانفتاح ما قبلها وابدلت السين لاما والمذهب الثاني انها كلمتان لا النافية والتاء التانيث اللفظية كما
ثمت وربت وانما وجب كسرها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور والثالث انها كلمة وبعض كلمة وذلك لان
لا النافية والتاء زائدة في اول الحين قاله ابو عبيدة وابن الطراوة واستدل ابو عبيد بانه وجدها في الامام
ومصحف عثمان مختلطة بحين في الخط ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من شيء خارج عن القياس وتشهد
للجمهور انه يوقف عليها بالتاء ولها وانها رسمت منفصلة عن الحين وان التاء قد تكسر على اصل حركة التقاء
وهو معنى قول الزمخشري وقرء بالكسر على البناء لكسر انتهى ولو كانت فعلا ماضيا لبني للمفعول
وفي ذلك ايضا ثلثة مذاهب احدها انها لا تعمل شيئًا فان وليها مرفوع فبعد احذف خبرها ومنصوب ومجرور
لفعل محذوف وهذا قول الاخفش والتقدير عنده في الآية ولات يحين مناص وعلى قراءة الرفع والجر
مناص كان لهم الثاني انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول الاخفش والثالث انها تعمل عمل
ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا بد من ذكر بعدها الا احد المعمولين والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع
واختلف في معمولها فنص الفراء على انها لا تعمل الا في لفظ الحين وهو ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسي و
جماعة الى انها تعمل في الحين وفيما رادفه وقال الزمخشري يبنى التاء على الاوخفت بنى الاحياء فتلبيه
فرقًا بين حين مناص يخفض الحين فزعم الفراء ان لا تستعمل حرفا جارا لا اسم الزمان خاصة كما ان منذ
ومذ كذلك ولقد طلبوا صلحنا ولات اوان واجيب عن البيت بجوابين احدهما انه على اضمار من الاستغراقية
ونظير بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله الا رجل جزاه الله خيرا فيمن رواه بجر رجل والثاني ان الاصل
ولات اوان صلح ثم بني المضاف لقطعه عن الاضافة وكان بناؤه على الكسر تشبيها بنزال وزنا اولانه قدر بناؤه على
السكون ثم كسر على اصل التقاء الساكنين كامس وجير ونون للضرورة وقال الزمخشري هي للمغوبض كيومئذ
ولو كان كما زعم لاعرب لان العوض ينزل منزلة المعوض منه وعن الفراء بالجواب الاول وهو واضح وبالثاني

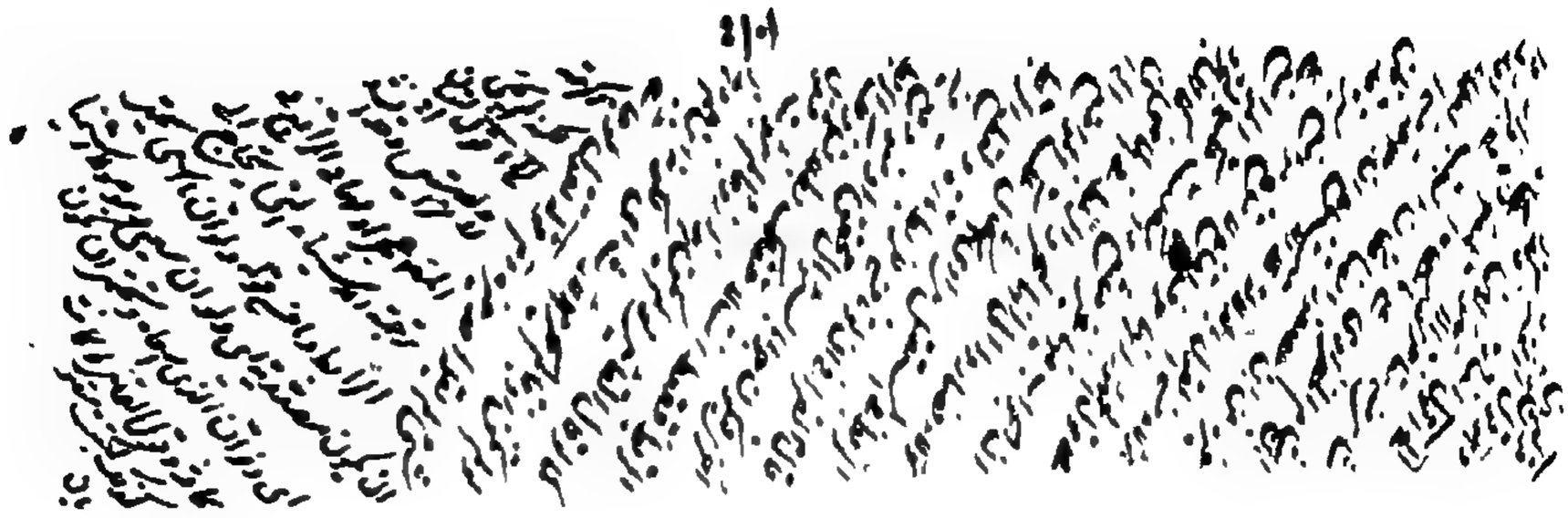

وتوجيهه ان الاصل حين مناصبهم ثم نزع الخافض اليه عن مناصبهم منزلة قطعه عن نون الاضافة والمضاف اليه
قاله الزمخشري وجعل التنوين عوضا عن المضاف اليه ثم بنى الحين لاضافته الى غير ممكن انتهى والاولى ان يقال
ان التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء وان الناس معرب وان كان قد قطع عن الاضافة بالحقيقة لكنه
ليس بزمان فهو كل وبعض لو على حمشر وجر احدها المتعلقة في نحو لوجائني اكرمته وهذا تقييد ثلثة
امور لاحدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن
الماضي وبهذا الوجه يتم ما نذكره بعد وفارقت ان فان تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا
قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس ما يتوهم المبتدئ
الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس لاكرمتك الثالث
الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه على ثلثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه
وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما
ذلك على التعليق في المستقبل ولم يدل الاجماع على امتناع ولا ثبوت وتبعه على هذا القول ابن هشام
الخضراوي وبهذا الذي قالاه كان النضر يقول اذ فهم الامتناع منها كالتبدل فان كل من سمع لو فعل فهم عدم
وقوع الفعل من غير تردد ولذا يصح في كل موضع استعملت فيه ان تقدير حرف الاستدراك اذا دخل على
الشرط صيغها لفظا او معنى تقول لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ ومنه قولهم لو انما اسعى لادنى معيشة الخ وقوله
فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس يخلد ومنه قوله تعالى ولو شاء لاتبناكل نفس هداها ولكن حق
القول مني لاملئن جهنم اي ولكن لم اشأ ذلك فحق القول مني وقوله تعالى ولو اراكم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم
في الامر ولكن الله سلم اي فلم يريكموهم كذلك وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
ثم قال لكن قومي وان كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وان هانا اذ المعنى لكنني لست من مازن بل من قوم ليسوا
في شيء من الشر وان هان وان كانوا ذوي عدد وهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله نعم وما كفر سليمان ولكن
الشياطين كفروا فلم يقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى الآية الثاني انها تفيد امتناع
الشرط وامتناع الجواب جميعا وهذا هو القول الجاري على السنة المعربين ونص عليه جماعة من النحويين وهو باطل
بمواضع كثيرة منها قوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا
ليؤمنوا ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقول
عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وبيانه ان كل شيء امتنع ثبت نقيضه فاذا امتنع ما قام ثبت قيامه
وبالعكس وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الاولى ثبوت ايمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم

الموتى وحشر كل شيء عليهم وفي الثاني نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاما يكتب الكلما
وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون سبعة أبحر مملوة مدادا وهي تمد ذلك البحر ويلزم في الأثر ثبوت المعصية
مع ثبوت الخوف وكل ذلك عكس المراد والثالث أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع
الجواب ولا على ثبوته لكن ان كان مساويا للشرط في العموم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا
لم انتفاؤه لانه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء المسبب وان كان أعم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان الضوء
موجودا فلا يلزم انتفاؤه وانما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط وهذا قول المحققين ويلخص على هذا
ان يقال ان لو تدل على ثلاثة امور عقد السببية للسببية وكونهما في الماضي وامتناع السبب فإذا قيل بين
الجزئين ارتباط مناسب فتارة لا يعقل فالنوع الأول على ثلاثة اقسام ما يوجب فيه الشرع والعقل انتفاء سببيته
الثاني في سببية الأول نحو لو شئنا لرضعناها ونحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وهذا يلزم فيه
امتناع الأول امتناع الثاني قطعا ما يوجب احدهما فيه عدم الانتفاء المذكور ونحو لو نام لانتقض وضوءه ونحو
لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني كما قدمنا وما يجوز فيه
العقل ذلك نحو لحاتم أكرمتني لكرمه فإن العقل يجوز انتفاء سببية الإكرام في المجيء ويرجحان ذلك هو الظاهر من حمل
الثاني على الأول فإنه المتبادر إلى الذهن واستصحاب الأصل وهذا النوع بدل فيه العقل على انتفاء
الملزوم لانتفاء السبب لا على الانتفاء مطلقا بدليل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق والنوع الثاني وهو
احدهما ما يراد فيه تقرير الجواب بعد الشرط وفقده ولكن مع فقده أولى وذلك كالاستدلال على عموم
تقرير عدم العصيان على كل حال وعلى ان انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى وانما يدل على انتفاء الخوف
لامرين لأحدهما ان دلالة لو على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم
المعصية لانه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى وإذا تعارض في هذا المفهوم ان قدم
مفهوم الموافقة الثاني انه لما فقدت المناسبة انتفت العلية فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية فضلا
ان عدم المعصية معلل بالمغفرة وبالمهابة والاجلال وذلك مستمر مع الخوف فيكون عدم المعصية عند
عدم الخوف مستندا الى ذلك السبب وعند الخوف مستندا اليه فقط او اليه والى الخوف معا وعلى ذلك
يتخرج ابو المعالي ان العقل يجوز بان الكلمات اذا لم تنفد مع كثرة هذه الأمور فلان لا تنفد مع قلتها
عدم بعضها اولى وكذا لو سمعوا ما استجابوا لكم لان عدم الاستجابة عند عدم السماع اولى وكذا لو
اسمعهم لتولوا فان التولي عند عدم الاسماع اولى وكذا قوله لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي اذا لامسكتم
فان الامساك عند عدم ذلك اولى والثاني ان يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لاولوية نحو لو

ردوا العاد وافهذا وامثاله يعرف شؤنه لعلة اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا القسم تحقيق
الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس المقصود وقد اتضح ان اسناد تقدير للموقوف من قال
حرف امتناع لامتناع وان العباب الجيد قول سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وقول ابن مالك حرف
يدل على انتفاء ثان لثبوت ثالث ولكن قد يقال ان في عبارة سيبويه قصورا او نقصا فاما الاشكال
فلان اللام من قوله لوقوع غيره في الظاهر لام التعليل وذلك فاسد فان عدم نفاد الكلمات ليس معللا بان في
الارض من شجرة اقلام وما بعده بل بان صفاته سبحانه لا نهاية لها والا لنفدت خشية النفاد فليس معللا
خزائن رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشح وكذا التولي وعدم الاستجابة ليس معللا بين الكلمات بل بما هم عليه من العتو
والضلال وعدم مصيرهم بسبب معللة بعدم الخوف بل بالمهابة والجواب ان نقدر اللام المتوسطة مثلها
في وجلت لها لوقتها الا هواي ان الثاني ثابت عند ثبوت الاول واما النقض فلانها لا تدل على انها داله على امتناع
شرطها والجواب انه مفهوم من قوله كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع نعم في عبارة ابن مالك نقص فانها لا تفيد
اقتضاؤها الامتناع في الماضي فاذا قيل لو جرى يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامها لثبوت الجواب
اجود العبارات شبيهة بما مثل الاول اشهر بين الناس السؤال عن معنى الاثر المروي عن عمر وقد وقع مثله في حديث
رسول الله صلى الله عليه وآله وفي كلام الصديق وقل من يتنبه لهما فالاول قوله عليه السلام في بنات آدم
انها لولم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة فان حلها له عليه السلام منتف من جهتين
كونها ربيبته في حجره وكونها ابنة اخيه من الرضاعة كما ان معصيتهم بسببه منتفية من جهتي الخاتمة والاعداد
والثاني قوله ص لما طول في صلاة الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع لو طلعت ما وجدتنا غافلين لان الواقع
عدم غفلتهم عند طلوعها وكل منهما يقتضي انهم لم يجدهم غافلين اما الاول فواضح واما الثاني فلانها
اذا لم تطلع لم يجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين الثاني لهجر الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم
خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وتوجيهه ان الجملتين يتركب منهما قياس صحيح فينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا
وهذا مستحيل والجواب منع ثلثة اوجبتا ان يرجعا الى نفي كونه قياسا وذلك باثبات احتلاف
الوسط احدهما ان التقدير لاسمعهم اسماعا نافعا ولو اسمعهم اسماعا غير نافع لتولوا الثاني ان يقدر ولو
اسمعهم على تقدير علم عدم الخير فيهم والثالث بتقدير كونه قياسا منتجا الوسط صحيح الانتاج والتقدير
لو علم الله فيهم خيرا وفقا ما لتولوا بعد ذلك الثالث من اقسام لو ان يكون حرف شرط في المستقبل لا
انها الامتناعية كقوله ولو تلتقي اصداء وما بعدتوا ومن دونه مسبا من الارض سبسب لظل صداه
وان كنت رمثا لصوت صدا ليلى يهش ويطرب وقول توبة ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني

جدل في صحة تسليم الباشا او وفاته الى الصدر من جانب العشر صابح وقوله الا ملفك الجبك الا مظهر
خلق الكرام ولو تكون عدما وقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي وليخش
الذين ان شارفوا ان يتركوا ايتاما اولنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قتل القوم
لانهم بعده اموات ومثله لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الاليم اي حتى يشارفوا رؤيته وبقاربها لان بعد
فجأتهم يغتنم وهم لا يشعرون واذا راوهم ثم جاءتهم لم يكن مجيئهم بغتة وهم لا يشعرون ويحتمل ان يحمل
الرؤية على حقيقتها وذلك على ان يكونوا بمرءى منه فلا يظنونه عذابا يخوفهم به واكسفا من السماء ساقطا
يقولوا سحاب مركوم او يعتقدونه عذابا ولا يظنونه واقعا بهم وعليهما فيكون اخذه لهم بغتة بعد رؤيته
ومن ذلك كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت اي اذا قارب حضوره واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن
لان بلوغ الاجل انقضاء العدة وانما الامساك قبله وانكر ابن الحاجب في صفته على المغربي لو للتعليق
في المستقبل قال ولهذا لا تقول لو يقوم زيد عمرو منطلق كما تقول ذلك معان وكذلك انكره مدرك الدين
ابن مالك وزعم ان انكار ذلك اكثر المحققين قال وغاية ما في ادلته من اثبت ذلك ان ما جعل شرطا للو امتنع
في نفسه او مقيد بمستقبل وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره والحوج الى الخراج لو عما
فيها من المضي انتهى وفي كلامه نظر في مواضع احدها نقله عن اكثر المحققين فانا لا نعرف من كلامهم انكار
ذلك بل كثير منهم ساكت عنه وجماعة منهم اثبتوه والثاني ان قوله وذلك لا ينافي الى آخره مقتضاه
ان الشرط ممتنع لامتناع الجواب الذي قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما ان الجواب هو الممتنع لامتناع
الشرط ولم ار احدا صرح بخلاف ذلك الا ابن الحاجب وابن الخباز فاما ابن الحاجب فانه قال في امالية كلامهم ان
الجواب امتنع لامتناع الشرط لانهم يذكرونها مع لولا مقولون لولا لحرف امتناع لوجود والممتنع مع لولا
هو الثاني قطعا فكذا يكون فيلزم في لو وغيرها هذا القول اولى لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه
لجواز ان يكون ثمة اسباب اخر يدل على هذا لو كان فيهما الهتا الا الله لفسدتا فانها مسوقة لنفي التعدد لا
بامتناع الفساد لامتناع الالهة لاندراجه في المفهوم من سببا امثال هذه الآية ولانه لا يلزم من انتفاء
الالهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الالهة لان المراد بالفساد انتظام العالم
على حالته وذلك جائز ان يفعله الاله الواحد سبحانه انتهى وهذا الذي قاله خلاف المشاهد في
مثل لو جئتني اكرمتك وخلاف ما فسروا به عبارتهم الا بدر الدين فان المعنى انقلب عليه لنصرته
او لا بخلافه والا ابن الخباز فانه من اتباع ابن الحاجب اخذ وعلى كلامه اعتمد وسبأتي البحث معه وقوله ان المقتضي
نفي التعدد لا نفي الفساد مسلم ولكن ذلك اعتراض على من قال ان لو حرف امتناع لامتناع وقد قلنا

آلبا البلاول

الكرا ولو تكو
عنيا الى الوصل لا تقتي
استحرك والراصل المال تعزل
رجوستغلا ما رجوه رجوا
رجاء وهلذ
والحق
يقتن
البلية
وبجوز
تخفيف سبحان
اللام والعدم الغيبة
ان يكون بمعنى معدوم مترلا لو تحو
عن ابن الاعرابي رجل عديم اذا عقل له ومروءة
لا ان تريد انك فهمت بعضهم قول
قال الفاضل لقد زاد الجيوة الى الجانب الذي
من البيضان اعاذنا الله من شرهم البرنس بدرة
ان بشرين الفاضلات
هنا كلوم
الحرر
قال
التقا
زان يقع
ان الفعلة تحت
ان كون عقيبة مسلوبة
للخطاب ثابتة للوصول
مقتضية للوصوف تكيف فكذلك

حرف اللام

فساده فان قال على تقدير لا اعتراض علينا فما تصنع بلو حتى في كريمتك ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
فان المراد نفي الاكرام والاسماع لانتفاء المجئ وعلم الخير فيهم لا العكس واما ابن الحاجب فانه قال في شرح المقدمة
وقد تلا قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه بقبول النحويين ان التقدير لرفعناه فلم نرفعه والصواب لم نرفعه فلم
نشأ لان نفي اللازم يوجب نفي الملزوم ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم فيلزم من وجود المشيئة وجود
الرفع ومن نفي الرفع نفي المشيئة انتهى والجواب ان الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة وهي مساوية للرفع
اي متى وجدت وجد ومتى انتفت انتفى واذا كان الملزوم واللازم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما انتفاء
الآخر الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين ان ما قاله من التأويل يمكن في بعض المواضع دون بعض فما امكن
فيه قوله تعالى ولنحشرن الذين الآية اذ لا يستحيل ان يقال لو شاء فعل فيما مضى ان نخلف وعده فعاقبهم
عليهم لكنه لم يشأ ذلك فيما مضى ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين
ونحو ذلك وكون لو بمعنى ان قليل كثير من النحويين في نحو وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهرن على الذين
كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبكم ولو اعجبتك
حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس وقول قوم اذا احاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت باطهار
واما نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ان لو شاء اصبناهم وقول كعب ثم ارى واسمع ما لو يسمع الفيل فمن القسم
الاول الامر في هذا القسمان المضارع في ذلك يراد به المضي وتحقيق ذلك ان يعلم ان خاصية لو وضع ما يلي
بواقع واضعا ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال المباين من كون معلقها غير واقع وخاصية ان تعليق
امر بامر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال فعلى هذا قوله ولو باتت باطهار يتعين
فيه معنى ان لانه اخبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله فلان جواب لو حذف ودل عليه شدوا وشدوا مستقبل
لانه جواب اذا واما احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال ولان المقصود تحقق وقوع
الظهار امتناعه واما قوله ولو بالنفي البيت وقوله ولو ان ليلى البيت فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد
مجرد الاخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الامور في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان مقصوده
الامور في المستقبل واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها والحاصل ان الشرط ان كان مستقبلا
محتملا دليل المقصود فرضا الآن او فيما مضى فهي بمعنى ان ومتى كان ماضيا او حالا او مستقبلا
الآن او فيما مضى فهي الامتناعية والثالث ان يكون حرفا مصدريا بمنزلة ان الا انها لا تنصب والاكثر وقوع
هذا بعد ود او يود نحو ود احدهم لو يعمر ومن وقوعها بعد بينما قول امثلة ما كان ضرك لو
ودنا من الفتى وهو الغيظ الحق وقول الاعشى ويبغي ان فاتوه ما جل امرهم من الناي وكان الحزم لو يحملوا وقول

امرء النفس بما قدمت اسأ عليها ومعسر على حرصا لو يسرون مغتلى واكثرهم شبث وقد لو مصدرية
والذى اثبته الفراء وابو على وابو البقاء والتبريزى وابن مالك وبقول المانعون فى نحو يود احدهم لو يعمر الف سنة
وان مفعول يود وجواب لو محذوف والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك ولاحتفاء بما فى
ذلك من المكلف وبهذا للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون عطفا بالنصب
على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم خولها على ان فى نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه
امدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على صلة محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت ان بينها وبينه
امدا بعيدا والسؤال فى فلو ان لنا كرة واجاب بانها ذكرت وان هذا من باب توكيد اللفظ بمرادف فرحت فرحا سالا
والسؤال فى الآية مدفوع من اصله لان لو فيها ليست مصدرية وفى الجواب الثانى نظر لان توكيد الموصول
قبل مجىء صلته شاذ كقراءة من قرأ على الذى والذين من قبلكم بفتح الميم والرابع ان يكون للتمنى نحو لو تاتينى فتحدثنى
فقيل معناه فلو ان لنا كرة اى فليت لنا وهذا نصب فتكون فى جوابها كما انتصب فافوز فوزا عظيما فى جواب ليت
فى ليتنى كنت معهم فافوز ولا دليل فى هذا الجواب ان يكون النصب فى نكون مثله فى الاوجها او من وراء حجاب
او يرسل رسولا وقول مسيلمة ولبئس عباءته وتقر عينى احب الى من لبس الشوف واختلف فى لو هذه فقال الجمهور
وابن هشام هى قسم برأسها لا يحتاج الى جواب الجواب الشرط ولكن قد يقع فى القسم جواب كجواب ليت وقال بعضهم
هى لو الشرطية اشربت معنى التمنى بدليل انهم جمعوا لها بين جواب بنصب كجواب ليت وقال بعضهم
قوله فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنابى ايها زير بيوا الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور وقيل
ابن مالك هى لو المصدرية اغنت عن فعل التمنى وذلك انه اورد قول الزمخشرى وقد يجىء لو فى معنى التمنى نحو لو تاتينى
فتحدثنى فقال ان اراد ان اداة الامر والاصل ورد ت لو تاتينى فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فاشبهت ليت
فى الاشعار بمعنى التمنى وكان لها جواب كجوابها فصح اوانها حرف وضع للتمنى كليت فممنوع لاستلزامه منع
الجمع بينها وبين فعل التمنى كالجمع بينه وبين ليت اسمى الخامس ان يكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا
ذكره فى التسهيل وذكر ابن هشام اللخمى وغيره لها معنى اخر وهو التقليل نحو صدقة ولو بظلف محرق
وقوله تعالى ولو على انفسكم وغير ذلك وهنا مسائل احدها ان لو خاصة بالفعل وما يليها اسم مرفوع بفعل
لمحذوف يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو فى الظاهر مبتدا ما بعده خبره
فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتنى وقول عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وقول لو غيركم علق الزبير بحبله
ادى الجوار الى بنى العوام والثانى نحو لو زيد وانه اكرمنى والثالث نحو لو خاتما من حديد والضرب فى
لو زيدا والا ما ولو ناقة وقول الا يا من الدهر دونى ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل واختلف

في فعل لو اسم يمتلكون مقبل من الأول والأصل لو يمتلكون فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير وقبل من الثالث
اي لو كنتم يمتلكون وردد بان المعهود بعد ليحذف كان ومرفوعها معا فصل الأصل لو كنتم انتم يمتلكون فحذفا
وفي نظر للجمع بين الحذف والتوكيد والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري
وقوله لو في طهية احلاما غرصوا دون الذي اناروه بي واختلف فيه فقيل محمول على ظاهره
وان الجملة الاسمية ولبيها شاذ وذا كما قيل في قوله وفها لا يفن لبيلى شفيعها وقال الفارسي هو من النوع
الأول والأصل لو شرق حلقي فيه شوشرق فحذف الفعل اولا والمبتدأ اخرا وقال المبتدي ولو قلما العبت في شوال
من السقم ما غيرت من خط كاتب فقبل الحق لانه لا يمكن ان يعتد ولو الفي قلم واقول هو على نصب قلم وفعله
وهما الصحاح والنصب اجود بقبيل ولو لا ثبت قلما كما يعتد في نحو زيدا حبت عليه والرفع بقلة بفعل دل عليه
المعنى اي ولو حصل قلم او ولو يبرى قلم كما قالوا في قوله اذا ابن ابي موسى بلال بلغته فمن رفع ابنا ان التقدير
اذا بلغ وعلى الرفع فيكون العبث صفة للقلم ومن الأولى تعليله على كل حال متعلقة بالعبث لا بغيرت
لو فوعة في حيز ماء النافية وقد يعلو بغيرت لان مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا
المسئلة الثانية يقع ان بعد لو كثيرا نحو ولو انهم امنوا ولو انهم صبروا ولو اننا كتبنا عليهم ولو انهم فعلوا
ما يوعظون به ولو اما اسعى لادنى معيشة وموضعها عند الجميع رفع فقال سيبويه الابتداء ولا يحتاج
الى الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت من بين سائر ما يتولى الاسم بالرفع بعد لو كما اختصت
غدوة بالنصب بعد لدن والحين بالنصب بعد لات وقيل على الابتداء والخبر محذوف ثم قيل يعتد ومقدما
اي ولو ثبت ايمانهم على حدة ولبيطهم انا مع حملنا وقال ابن عصفور بل يعتد بها موخرا ويشهد لذلك انها يقع
موخرا بعد اما كقوله عندي اصطبار واما انني خزع يوم النوى فلو وجدكاد يبريني وذلك لان لعل
هنا فلا يشبه ان المؤكدة اذا قدمت بالنبي بمعنى لعل فالاولى ان يعتد موخرا على الاصل اي ولو ايمانهم
ثابت وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى ان على الفاعلية والفعل مقدر بعدها اي ولو ثبت انهم امنوا
ورجح بان فيه ابقاء لو على الاختصاص بالفعل قال الزمخشري ويجب ان يكون خبرا ان فعذلك بان نحو ما
من الفعل المحذوف وردده ان الخاجب وعزاه بقيل لثعلب ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر اما انما
ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه
وهو مسلوب قوله ولو انها عصفور لطيرها مسومة تدعو عبيدا وان مما ورد ابن مالك قول الشاعر
بانت وقد جاء اسما مشتقا كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح وقد وجدت آية
في التنزيل وقع الخبر فيه اسما مشتقا ولم ينبه عليها الزمخشري كما نبه الا بن لقمان ولا ابن الخاجب

والالما منع من ذلك فلا ابن مالك ولا لما استدل به الشعر وهي قوله تعالى بوؤ لوا نهم نادوا ونحن الاعزا
ووجه ابن الخبز فيها الظرف وهي لوان عند ما ذكر امن الاولين المسئلة الثالثة لغلبة دخول لو على ما
لم يجزم ولو اريد بها معنى ان الشرطية وزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على لغة ولعبارة جماعة في الشعر منهم
ابن الشجري كقوله لو تشاء طار بنو دومعة لاحق الاطا الهضد وخصل وقوله تا مت فوادك لم اخزبك ما
احدى نشا بنى نهل بن شيبانا وقد خرج هذا على ان ضمة الاعراب سلبت تخفيفا كقراءة ابي عمرو وما يشعركم
وبشعركم وبامركم والاول على لغة من يقول شابا بالالف ثم ابدلت همزة ساكنة كما قيل العالم والخاتم
وهو توجيه قراءة ابن ذكوان منشاء بهمزة ساكنة فان الاصل منشاء بهمزة مفتوحة مفعلة من نشاء اذا
اخر ثم ابدلت الهمزة الفا ثم الالف همزة ساكنة المسئلة الرابعة جواب لو اما مضارع منفي بلم نحو لو لم
يخف الله لم يعصه او ماض مثبت ومنفي بما والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو لو نشاء لجعلناه
ومن تجرده منها لو نشاء جعلناه اجاجا والغالب على المنفي تجرده منها نحو لو نشاء ربك ما فعلوه ومن اقترانه
بها قوله لو يعطى الخيار كما افترقنا ولكن لا خيار مع اللجاج ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي
بما بها كقوله لئما والذي لو نشاء لم يخلق الثوى لئن عبت عن عبي لما غبت عن قلبي ووجود جواب لو الماضي
مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوايا لا يجد غليلا ونظيره في
الشذوذ اقتران جواب لولا بها كقول جرير ايضا لولا رجاؤك قد قتلت ولا دي قبل وقد يكون جواب الجملة
اسمية مقرونة باللام او بالفا كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ومثل هي جواب القسم
مقدرا وقول الشاعر قالت سلامة لم يكن لك عادة ان تنزل الاعداء حتى تعقدا لو كان قتل بالسلام فعلت
لكن قرنت مخافة ان وسر الولا على اوجه اربعة احدها ان يدخل على اسم فعلية لربط امتناع
الثانية بوجود الاولى نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فما قوله عليه السلام لولا ان اشق على
امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم او اجاب الا لانعكس معناها فالمانع
المشقة والموجود الامر وليس المرفوع بعد لولا فاعلا لفعل محذوف بل مبتدا لثبوتها عنه ولانها لصالة
خلافا لزاعمي ذلك بل ضمير الابتداء ثم قال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد به الكون
المقيد لم يجز ان تقول لولا زيد قائم ولا ان تحذف بل يجعل مصدره هو المبتدا فتقول لولا قيام زيد لاتبتك
او تدخل ان على المبتدا فتقول لولا ان زيدا قائم ويصيران وصلتها مبتدا محذوف الخبر وجوبا او مبتدا
لا خبر لها وفاعلا يثبت محذوفا على الخلاف السابق في فصل لو وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين
وابن مالك الى انه يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه وكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره

انما يعلم نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة ويجوز الاجزان علم وزعم ابن الشجري
ان من ذكره ولولا فضل الله عليكم وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل ولحن جماعة من الطلبة
وجوب حذف الخبر المعرى في قوله في صفة سيف يذب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا ولتبين
لاحتمال تقديره يمسك بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذف ان وارتفع الفعل او تقديره يمسكه
جملة فعلية معترضة وقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بمثل الأخفش انهم ليذكرون
الحال بعد مالا انه خبر في المعنى وعلى الابتداء والاعتراض والحال عند من قال به يجيز ايضا قول تلك المرأة
فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ
ورده انه لا رابط بينهما واذا ولى لولا مضمر فجائز ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع
قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كالخفض
الكاف الظاهر ولا يتعلق لولا بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير
مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم اتابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا لما انا كانت ولا انك كانا
وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال فاذا
عطف
على اسم ظاهر نحو لولا زيد وعمرو لم يجز لانها انما تخفض الظاهر الثاني ان يكون للتخصيص والعرض فيخص
بالمضارع او ما في تاويله نحو لولا تستغفرون الله ونحو لولا اخرتني الى اجل قريب الفرق بينهما ان التخصيص
طلب بحث وان عالج والعرض طلب بلين وتاد ب والثالث ان يكون للتوبيخ والتنديم فيختص بالماضي نحو
لولا جاؤا عليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ومنه ولولا اذ سمعتموه قلتم
الا ان الفعل اخر وقوله بعد ذلك عفا الله عنك لم اذنت لهم وطوى لولا الكلام المقتضاها الا ان الفعل اضمر
لولا عدتم وقول النحويين لولا بعد ذلك مردود اذ لم يرد ان تخصهم على ان يعد وا في المستقبل بل المراد توبيخهم
على ترك عدهم في الماضي وانما قال بعد ذلك على حكاية الحال فان كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن وقد فصلت
من الفعل باذ واذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالاول نحو لولا اذ سمعتموه قلتم فلولا اذ جاءهم بأسنا
تضرعوا والثاني نحو فلولا اذا بلغت الحلقوم وانتم حينئذ تنظرون ونحن اقرب اليه منكم ولكن
لا تبصرون وفلولا ان كنتم غير مدينين ترجعونها المعنى فهلا ترجعون الروح اذا بلغت الحلقوم ان كنتم غير
مربوبين وحالتكم انكم لشاهدون ذلك ونحن اقرب الى المحتضر منكم بعلمنا او بالملائكة ولكنكم لا
تشاهدون ذلك ولولا الثانية تكرار للاولى والى آخر الاستفهام نحو لولا اخرتني الى اجل قريب لولا
انزل اليه ملك قاله الهروي واكثرهم لا يذكره والظاهر ان الاولى للعرض وان الثانية مثل لولا جاؤا عليه

بان بعثه شهدا وذكر الفراء انها نافية تكون بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس والظاهر ان المعنى على التوبيخ اى فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجئ العذاب فنفعها ذلك وهو تفسير الاخفش والكسائى والفراء وعلى بن عيسى والنحاس وتؤيده قراءة ابى وعبد الله فهلا ويلزم من هذا المعنى النفى لان التوبيخ يقتضى عدم الوقوع وقد توهم ان الزمخشرى قائل بانها للنفى لقوله والاستثناء منقطع بمعنى لكن ويجوز كونه متصلا والجملة فى معنى النفى كانه قيل ما آمنت فلعله انما اراد ما ذكرنا وهذا قال والجملة فى معنى النفى ولم يقبل ولولا للنفى وكذا قال فى قوله اذ جاءتهم باستئناف جاز ان تقع صفة امة على النفى ولكنه جوز بلولا لتفيد انهم لم يكن لهم عذر فى ترك التضرع الا عنادهم وقسوة قلوبهم واعجابهم باعمالهم التى زينها الشيطان لهم انتهى فان احتج محتج للفراء انه قرئ بنصب قوم على اصل الاستثناء ورد على الابدال فالجواب ان الابدال يقع بعد ما هو بمعنى النفى كقوله عاف تغير الا النوى والوتد فرضى لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله وادق من هذا ان قوله فشربوا منه الا قليلا منهم لما كان شربوا منه بمعنى لم يكونوا منه بدليل قوله فمن شرب منه فليس منى ويوضح ذلك ان البدل فى غير الموجب ابعد من النصب فقد اجمعت السبعة على النصب فى الا قوم يونس فدل على ان الكلام موجب لكن فيه حصر غير الايجاب كما فى قوله تغير الا النوى والوتد شبيه ليس من اقسام لولا الواقعة فى نحو قوله لولا زيد جاءنى لاكرمتك بلى لولا ابتداء زيد جاءنى شغلنى لان هذه كلمات بمنزلة قولك لولم والجواب محذوف اى لولم يبتدأ زيد جاءنى شغلنى لزيد وقيل بل هى الامتناعية والفعل بعدها على اضمار ان على احد قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه لوما بمنزلة لولا تقول لوما زيد لاكرمتك وفى التنزيل لوما تاتينا بالملائكة وزعم المالقى انها لم تات الا للتخضيض ورده قول الشاعر لوما الاصاخة للوشاة لكان لى من بعد سخطك فى رضاك رجاء بحرف جزم لنفى المضارع وقلما صحبت لم بلد لم يولد الا وقد رفع الفعل بعدها كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليف لما يؤبون بالجارى فقيل ضرورة وقال ابن مالك لغة وزعم اللحيانى ان بعض العرب ينصبها كقراءة بعضهم لم نشرح لك صدرك فى اى يوم من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر وخرجا على ان الاصل نشرحن وبقدرنا ثم حذفت نون التاكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها وفى هذا شذوذان توكيد المنفى بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين وقال ابو الفتح الاصل يقدر بالسكون ثم المالجاورة الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد جرت العرب الساكن المجاور للمتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطاء للمجاور حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المحركة الفا كما ابدلت الهمزة الساكنة بعد الفتح فى نحو فتح ما قبلها اذ لا يقع

الف

الألف الأبعد فتحرز قال وعلى ذلك قولهم المراة والكماة بالألف وعليه خرج ابو علي قول عبد يغوث كانك لم
ترى قبلي اسيرا يمانيا فقال اصله تراءى بهمزتين بعدهما الف كقال سراقة البارقي ارى عينى ما لم ترايا ثم حذفت الالف
للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا لما ذكرنا وافيس من تحريجها ان يقول في قوله ابوه لم يقل نقلت حركة همزة ام
الى لم يقد ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا كما قيل المراة والكماة ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين
وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء قبلها كما في ولا الضالين بضم همزه وكذلك القول في المراة والكماة
قوله كان لم ترى ولكن لم يحرك الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الدال
وقد تفصل من مجزوم ما في الضرورة بالظرف كقوله هذا ولم اد الحق امرءا بانكن في الناس بدلت المراء
وقوله فاصحت مغبانها فقار ورسوما كان لم يسوا هل من الوحش يتهل وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف
يفسره ما بعده كقوله ظننت فقيرا ان تزال له فلم فان جاء الله عبرفاهب لما على ثلاثة احوال
احدها ان يحفل المضارع فحرفه ونفيه وتلبسه ما ضيا كلم الا انها تفارقها في خمسة امور احدها ان
انما لا يقترن بها شرط لا يقال ان لما يقم وفي التنزيل فلما ينجيهم اذا هم يبغون وان لم يقع الثاني ان منفيها مستمر النفي
الى الحال كقوله فان كنت ما كولا فكن خير اكل والا فادركني ولما امزق ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولما يدخل الايمان في
قلوبكم وقد يتوقع ثبوت مثل الم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما لم يكن ثم كان بل يجاب
لما لم يكن وقد يكون ومثل ازمان لك للنفي المنقطع بقوله وكنت اذ كنت الهى وحدكا لم يك شيء الهيا قبلكا
وتعبر بها فيما كثب على التوهم وذلك وهم فاحش ولا مستدار النفي بعد لما لم يجز افتراقهما في التعقيب
بخلاف لم يقل قمت فلم يقم لان معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلما يقم لان معناه ما قمت
الى الآن والثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم يقل لم يكن زيد في
العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن وقال ابن مالك لا يشترط كون منفي لما قريبا من الحال مثل عصى ابليس ربه
ولما يندم بل ذلك غالب لا لازم والرابع ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم الا ترى ان معنى بلما
يذوقوا العذاب انهم لم يذوقوه الى الان ولا يذوقونه متوقع قال الزمخشري فيه ولما يدخل الايمان في
قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد امنوا فيما بعد انتهى ولذا اجازوا لم يفعل ما
ومنعوا في لما وهذا الفرق بالنسبة الى المستقبل واما بالنسبة الى لما نفي به الماضي فهي المتوقع
وغيره ومثال المتوقع ان تقول ما اتاني فلم يقم او ولما يقم ومثال الغير المتوقع ان تقول اتيتك فلم يقم او ولما يقم
الخامس ان منفي لما جاز الحذف لدليل كقوله فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم يجبنني اي ولما ان
بدا قبل ذلك اي وجد ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم تريد ولم ادخلها فما قولك احفظ ودعتك التي

فتحرز قال وعلى ذلك قولهم المراة والكماة بالألف وعليه خرج ابو علي قول عبد يغوث كانك لم ترى قبلي اسيرا يمانيا فقال اصله تراءى بهمزتين بعدهما الف كقال سراقة البارقي ارى عينى ما لم ترايا ثم حذفت الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا لما ذكرنا وافيس من تحريجها ان يقول في قوله ابوه لم يقل نقلت حركة همزة ام الى لم يقد ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا كما قيل المراة والكماة ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء قبلها كما في ولا الضالين بضم همزه وكذلك القول في المراة والكماة قوله كان لم ترى ولكن لم يحرك الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الدال وقد تفصل من مجزوم ما في الضرورة بالظرف كقوله هذا ولم اد الحق امرءا بانكن في الناس بدلت المراء وقوله فاصحت مغبانها فقار ورسوما كان لم يسوا هل من الوحش يتهل وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله ظننت فقيرا ان تزال له فلم فان جاء الله عبرفاهب لما على ثلاثة احوال احدها ان يحفل المضارع فحرفه ونفيه وتلبسه ما ضيا كلم الا انها تفارقها في خمسة امور احدها ان انما لا يقترن بها شرط لا يقال ان لما يقم وفي التنزيل فلما ينجيهم اذا هم يبغون وان لم يقع الثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال كقوله فان كنت ما كولا فكن خير اكل والا فادركني ولما امزق ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولما يدخل الايمان في قلوبكم ولكن ربما يتوقع ثبوت مثل الم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما لم يكن ثم كان بل يجاب لما لم يكن وقد يكون ومثل ازمان لك للنفي المنقطع بقوله وكنت اذ كنت الهى وحدكا لم يك شيء الهيا قبلكا وتعبر بها فيما كثب على التوهم وذلك وهم فاحش ولا مستدار النفي بعد لما لم يجز افتراقهما في التعقيب بخلاف لم يقل قمت فلم يقم لان معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلما يقم لان معناه ما قمت الى الآن والثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم يقل لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن وقال ابن مالك لا يشترط كون منفي لما قريبا من الحال مثل عصى ابليس ربه ولما يندم بل ذلك غالب لا لازم والرابع ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم الا ترى ان معنى بلما يذوقوا العذاب انهم لم يذوقوه الى الان ولا يذوقونه متوقع قال الزمخشري فيه ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد امنوا فيما بعد انتهى ولذا اجازوا لم يفعل ما ومنعوا في لما وهذا الفرق بالنسبة الى المستقبل واما بالنسبة الى لما نفي به الماضي فهي المتوقع وغيره ومثال المتوقع ان تقول ما اتاني فلم يقم او ولما يقم ومثال الغير المتوقع ان تقول اتيتك فلم يقم او ولما يقم الخامس ان منفي لما جاز الحذف لدليل كقوله فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم يجبنني اي ولما ان بدا قبل ذلك اي وجد ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم تريد ولم ادخلها فما قولك احفظ ودعتك التي

الباب الأول

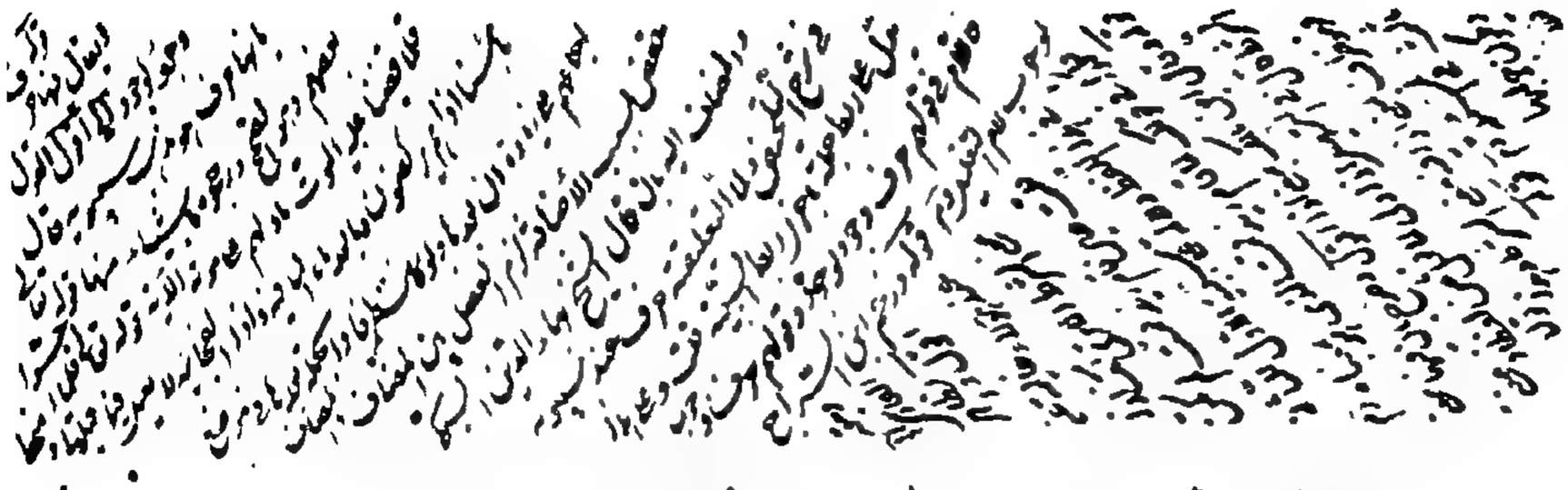

استودعتها يوم الأغارب ان وصلت وان لم تفضرنة وعلة هذه الاحكام كلها ان لن لنفي فعل وقد
فعل الشاذ من وجب لما ان يختص بالماضي فيقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود اولهما نحو لما جاءني اكرمته
ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن مالك
وتبعهم جماعة انها ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة
الى الجملة ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني اكرمتك اليوم لانها اذا افادت ظرفا كان
عاملها الجواب والواو في اليوم لا يكون في لما والجواب ان مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون
الا مستقبلا ولكن المعنى ان يثبت اني كنت قلته وكذا هنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك
ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وفعلا
مضارعا عند ابن عصفور ولما في اول فلما اذا جاءهم نصرنا في الثاني فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون
والثالث فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد والرابع ولما اذاقهم الروع وجاشة البشري يجادلنا
وهو ما قيل لنا وقيل في اية القمان الجواب محذوف اي فمنهم مقتصد وفي اية المضاجع
ان الجواب جاشة البشري على زيادة الواو وحذوف اي قيل يجادلنا ومن مشكل لما هذه قول الشاعر
اقول لعبد الله لما سقانا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فيقال ابن فعلها والجواب ان سقانا
فاعل بفعل محذوف يفسره وهاشم سقط والجواب محذوف تقديره قلت بالليل فقوله اقول وقوله
شم امر من قولك شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقانا قلت لعبد الله شم والثالث ان يكون
حرف استثناء فيدخل على الجملة الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فمن شدد الميم وعلى الماضي لفظا
نحو نشدتك الله لما فعلت اي ما اسئلك الا فعلك قال قلت لا وبالله يا ذا البردين لما غنيت نفسا او
وفيه رد لقول الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة وتاتي لما مركبة من كلمات او كلمتين فاما المركبة
من كلمات فكما تقدم في ان كلا لما وفهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد الميم بدون ان وميم لما
فمن قال الاصل لمن ما فابدلت النون ميما وادغمت فلما كثرت الميمات حذفت الاولى وهذا القول ضعيف لان
حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت واضعف منه قول اخرين الاصل لما بالتنوين بمعنى جمعا ثم حذف
التنوين اجراء للوصل مجرى الوقف لان استعمال لما في هذا المعنى بعيد وحذف التنوين من المنصرف في الوصل
ابعد واضعف من هذا قول اخر امر فعلى من اللم وهو جمعنا ولكن منع الصرف لالف التانيث ولم اثبت استعمال
هذه اللفظة واذا كان فعلى فهلا كتب بالياء وهلا اماله من قاعدة الامالة من قرا عند الامالة والجواب انها لما
الجازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا ولما يذكروا الا لهذا ما تقدم من قوله تعالى فمنهم شقي وسعيد

ثم ذكر الاشفياء والتعداء ومجازاتهم قال ولا اعرف وجها اشبه من هذا وان كانت لتفوس تتبعد
من جهة ان مثله لم يقع في التنزيل والحق ان لا يستبعد لذلك انتهى وفي تقديره نظر والاولى عندي ان يقدر
لما يوفوا اعمالهم اي انهم الى الآن لم يوفوها وسيوفونها ويجوز بحانه امران احدهما ان يعلم ليوفينهم وهو
دليل على ان التوفية لم تقع بعد وانها ستقع والثاني ان ينفي لما متوقع الثبوت كقدمنا والاهمال غير متوخى
الثبوت واما قراءة ابي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فتحتمل وجهين احدهما ان تكون مخففة من الثقيلة
كالتي في المائدة الوجه الثالث والثاني ان يكون ان نافية وكل مفعول باضمار اري ولما بمعنى الا واما قراءة الحرميين
بتشديد النون وتخفيف الميم فواضحة واما قراءة الحرميين بتخفيفهما فان في الاولى على اصلها من التشديد وقد
الاعمال وفي الثانية مخففة من الثقيلة واعملت على احد الوجهين واللام من لما فيهما لام الابتداء وقيل هي
في قراءة التخفيف الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة وليس كذلك لان تلك انما تكون عند تخفيف ان
واهمالها وما زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الالف للفصل بين الهمزتين في نحو انذرتهم وبين النونا
في نحو اضربنان ايستوهبن ولبئس موصولة بجملة القسم لانها انشائية وليس كذلك ان الصلة في المعنى جملة
الجواب وانما جملة القسم مستغنى بها لمجرد التوكيد ويستدل للنحاة ان من سكرى ليست لانتهم لعلمن نكرة
اي لعمرها الله ليطفن لانها لا تكون موصوفة وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية واما المركب من
الكلمتين فكقولهم لما رأيت اباجادها قال ادع القتال واشهد الهيجا وهو لغز يقال فيه ان جواب لما وهو
انتصب ادع وجواب الاول ان الفصل لزما ثم ادغمت النون في الميم للتقارب ووصلا بخطا للالغاز وانما
ان يكتبا منفصلين نظيره في الالغاز قوله عاف المثاني الثنا فقلنا برديه نصفا فتوكيف يكون
البرد سببا للمصافحة وجوابه ان الاصل بارد بيه ثم كتب على لفظ الالغاز وعن الثاني ان انتصابه على
الظرفية ووصلها ظرف لفي فصل بينه وبين لن للضرورة فتأمل كيف يجتمع قوله لن ادع القتال مع قوله لن اشهد
الهيجا فيجاب بان اشهد ليس معطوفا على ادع بل نصب بان مضمرة وان والفعل عطف على القتال اي لن ادع
وشهو الهيجا على حد قول مسيلمة ولبعر عبانة وتقرعينا لن حرف نصب ونفي واستقبال ولبس اصله
اصل لا فابدلت الالف نونا في لن وميما في لم خلافا للفراء لان المعرض انما هو ابدال النون الفا لا
نحو لنسفعا وليكونا ولا اصل لن الا ان تحذف الهمزة تخفيفا والالف لالتقاء الساكنين خلافا للخليل والكسائي
بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب خلافا للاخفش الصغير وامتناع زيدا يعجبني ان يضرب
خلافا للفراء ولان الموصول وصلته مفرد ولن فعل كلام تام وقول المبرد انه مبتدأ حذف خبره اي لا الفعل
مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يسد شيء مسده بخلاف نحو لولا زيد لاكرمتك وبان الكلام تام بدون المقدر وبا

قرأ
وابو جعفر ابن القعقاع
وشيبة ونافع
ابن جماز عن ابن كثير
بخلف عنه
اول قدم اسم ان
وخفف النون
والاستدلال بقراءة
نصر بن عاصم
الحفيف
وهو
ان حملا اسمها
واعرف بنا اعمال كون
ان نافية والمنصوب معمول
ولا يمنع ال تخفيف بان لن تكن الا حشو ال
وقد استفيد من هذا الكلام ان قرأ وابو جعفر
النحويين الخ اقول المراد بهما ابو عمرو بن العلاء
اصح رواية عن نافع بالتخفيف وابو الحسن محمد بن عمرة
الكوفي ابو الحسن الكرخي راجع
الاشباه والنظائر في النحو
للعلامة السيوطي
المتوفى سنة
٩١١
رحمه الله
آمين

لا الداخلة على الجملة الأسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل ولا النافية له في دعوى علم وجوب ذلك فإن لا
سيما يدل لك لا تفيد لزوما تأكيدا النفي خلافا للزمخشري في كشافه ولا تأبيده خلافا له في أنموذجه وكلاهما
دعوى بلا دليل قيل ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها بالدنيا في قلن أكلم اليوم إنسيا ولكان ذكر الأبد
في قلن يبتئوا بدا تكرارا والأصل عدمه وناقي المدعاة كانت لا كذلك وقال بعضهم إن عصفور والخجندي في قوله
لن نبرح عليه عاكفين لكم ثم لأزلت لكم خالدا خلود الجبال ولما قوله تعالى قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيرا للمجرمين
فقيل ليس منه لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب نحو يا رب لا تعذب فلانا ونحو لا
عذب الله عمرا انتهى وبرده قوله ثم لأزلت لكم خالدا أو نفي العدم بها وبلم نادر جدا كقول أبي طالب والله
لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا وقيل لبعضهم لا تبرح فقال لا نعم وخالفهم لم تقم عن
مسلم منجبة ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب أي لا أبرح حتى أدفن ثم استأنف جملة النفي وزعم بعضهم أنها قد
تجزم كقوله فلن يحيل للعين بعدك منظر وقوله لن يجب الأنذ من رحمانك من خر ساجدا دون نابك الحلقة والا
محتملا للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة لبت حرف يمني يتعلق بالمستحيل غالبا كقوله فيا ليت
لنا بعيرا يوما فنخبره بما فعل المشيب وبالممكن قليلا وحكم أن ينصب الاسم ويرفع الخبر قال الفراء وبعض أصحابنا وقد ينصبهما
كقوله يا ليت أيام الصبا رواجعا وبنى على ذلك ابن المعتز وقوله مررت بنا سحرا فقلت لها طوبالك يا
ليتني إياك طوبالك والأول عندنا محمول على حذف الخبر وتقديره أقبلت لا تكون خلافا للكسائي لعدم تقدم
أن ولو الشرطيتين ويصح بيت ابن المعتز على أنا بدا ضمير الشأن حذف عن ضعيف الرفع ويفترن بما بعد الحرفية فلا يليها
عن الأحفش إلا اسم نحو ألا بل ليتما قام زيد خلافا لابن أبي الربيع وظاهر الفراء وبني فيخرج أعمالها لفقد
الاختصاص وإهمالها لحملها على أخواتها ورووا بالوجهين قول النابغة قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
إلى حمامتنا أو نصفه فقد ويحتمل أن الرفع على أنها موصولة وأن الإشارة خبرها محذوفا أي ليت الذي
هو هذا الحمام لنا فلا يدل على الإهمال ولكنه احتمال مرجوح لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء
في صلة غير أي مع عدم طول الصلة قليل ويجوز ليتما بدا لك على الإعمال ويمتنع على إضمار فعل
على شريطة التفسير لعل حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر قال بعض أصحابنا لغة
بولس أن ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل أبا له منطلقا وتأويله عندنا على إضمار يوجد وعند
الكسائي على إضمار يكون وقد مر أن عقيلا يخفضون بها المبتدأ كقوله لعل أبي المغوار منك قريب
وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك لاحتمال أن يكون أصله لعله لأبي المغوار جوار قريب فحذف
موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفا وأدغم الأولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة

قوله أو كل الف مقصورة كذا في شرح الجزرومي

أمر الأول
محرر الوقف منه
صدقت إن كان سكون البناء
وفاقا قول الأخفش

قيل
قول
عارضه عندي
ويجوز أن يكون السكون
سكون الجزم على لغة من يجزم بمن وهي
قوله حكاها الكسائي كقول امرئ القيس
إحالة بعض العرب وأنت الذي استهام
به صدقت إن كان الأول منه بجر البيت لأنه
يجر ويجر وتأمل قوله حرف تمن يتعلق بالمستحيل
عبارة المغني قد يقال إن الكلام
قول الشاعر يا ليت أيام الصبا رواجعا
أي قول الشاعر يا ليت أيام الصبا رواجعا
أي قول الشاعر يا ليت أيام الصبا رواجعا
أي

ومن فتح فهو على لغة من يقول للمال لزيد بالفتح وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم رأيت مجوج
بنقل الأئمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم واعلم ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزل العامل منزلة
الجار الزائد نحو بحسبك درهم جامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقولك قريب هو خبر ذلك المبتدأ
ومثله لولاي لكان كذا على قول سيبويه ان كان زائدة وقول الجمهور ان الزائد لا تعمل شيئا فقيل الا
هلم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل
بل الضمير توكيد المستتر في لنا على ان لنا صفة لجيرانه ثم وصل لما ذكر وقيل بل هو معمول لكان بالحشو
فقيل على انها ناقصة ولنا الخبر وقيل بل على انها الزائدة وانها تعمل في الفاعل كما عملت فيها العامل
نحو ما ظننت عالما ويتصل بلعل ما الحرفية فتكفها عن العمل لزوال الاختصاص بها بدليل قوله
اصانت لك النار الحمار المقيدا وجوز قوم اعمالها حملا على ليت لاشتراكهما في انهما يغيران معنى الا
وكذا لو في كان وبعضهم خص لعل بذلك لشدة التشابه بينها وليت لا في انشاء واما كان فللجر مثل وأول
لمن سمع بالبصرة لعل لها عذرا وانت تلوم وهذا محتمل لتقدير ضمير الشان كما تقدم في ان من اشد النا
عذابا يوم القيامة المصورون وفيها لغات مشهورة وهما معنيان احدهما التوقع وهو رجي المحبوب والاشفاق
من المكروه نحو لعل الحبيب واصل ولعل الرقيب حاصل ويختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب
السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا والثاني التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي وعليه خرجوا
قوله لعلنا نعلم ستذكر او نخشى ومن لم يثبت في ذلك حمله على الرجاء ويصير للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما
والثالث الاستفهام اثبته الكوفيون وهذا على بها الفعل في نحو لا ادري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا
ونحو ما يدريك لعله يزكى قال الزمخشري في مذاكيرها معنى ليت من قرافا طلع انتهى وفي الايضاح
ويقترن خبرها بان كثيرا حملا على عسى كقوله لعلك يوما ان تلم ملمة وبحرف التنفيس قليلا كقوله فقولا
قولا لعلها ستمحى من ذهوة وعويل وخرج بعضهم نصب فاطلع على تقدير ان مع ابلغ كاخفض العكو
في بيت زهير بدا الى آخره لست مدركا ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا على تقدير الباء مع مدلوله
ولا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريري وفي الحديث وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر
فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وقال الشاعر وبدلت قرحا داميا بعد صحة لعل منايانا تحولن
ابوسا وانشد سيبويه اعد نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا فان اعترض بان
لعل هنا مكفوفة بما فالجواب ان شبهة الما نع ان لعل للاستقبال فلم يدخل على الماضي ولا
فرق على هذا بين كون الماضي معمولها او معمولا لما في خبرها وما يوضح بطلان قوله بثوب في الكتاب

الاولى بجوز مفرج بحرفها بيض ملمة للتسهيل والتاء
الشيخ
سهو لان ما لا تعمل
في مثل هذا التركيب
فالصواب حذف قوله ولعل لما اشارت
الى اول لعلا اخر ضد ايت
فتدبر
فيه
وفيه
الشك
المتكلم
اذا ايت وانا
وزعم بعض من حرر النحو
ان فرض الشارح بما وعند فيه
يتضمن ان الجار والمجرور
وصلة يستغنى بذكرها عن ذكر
وصفها كما في قولك جاءني الذي
عندك امس كما في ايت وامس قوله وانا
الشك في الاول والثاني
الاول
الثاني
الشك
الشك
الشك

خبر ليت هو بمنزلة لعل نحو يا ليتني قد مت لحزني يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا ليتني
كنت معهم فأفوز فوزا عظيما من مشكل يا ليت شعري مرفوعه بمرتوى بالجار قلت كفاف كان خبر ليت كله وسترك
عنى ما ارتوى الماء مرتوى واشكاله من اوجه احدها ما عدم ارتباط خبر ليت انى الظاهر ان كفافا
اسم ليت وان كان تاما مرتوا فاعلا بالخبر ولا ضمير في هذه الجملة والثاني ما عليه عن بمرتوى والثالث
ايضا عدم الماء فاعلا بارتوى وانما يقال ارتوى الشارب والجواب عن الاول ان كفافا انما هو خبر لكان
مقدم عليها وهو بمعنى كاف واسم ليت محذوف للضرورة اى فليتنا او فليته او فليت الشأن
ومثله قوله فليت دفعت هم من تعنى بأمره عن ساعد وخبرها اسم كان وكله توكيد له والجملة خبر ليت واما من شر
فيروى بالرفع عطفا على خبر ليت فجره اما محذوف بقليل كفاف من مرتوى فاعل بارتوى واما من مرتوى على
سكن للضرورة كقوله ولو ان واشن باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا ويروى بالنصب اما
على انه اسم ليت محذوف قليلا وسهل حذفها تقدم ذكرها كما سهل ذلك حذف كل وبقاء الخفض في قوله
اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا واما على العطف على اسم ليت المذكورة ان قدر
ضمير المخاطب فانما ضمير الشأن فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف ومرتوى على الوجهين مرفوع اما
لأنه خبر ليت المحذوفة ايضا لانه عطف على خبر ليت المحذوفة وعن الثاني انه ضمن مرتوى معنى كاف
لان المرتوى يكفي عن الشرب كما جاء فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة لان في يخالفون
معنى يعدلون ويخرجون وان علفته تبنا وماء باردا كفاف محذوف على وجه مر ذكره فلا اشكال وعن الثالث انه اما
على حذف مضاف اى شارب الماء واما على جعل الماء مرتويا مجازا كما جعل صاديا كما في قوله وجب هجير اليوم
الماصا باردي الما بالنصب على تقدير من كما في واختار موسى قومه سبعين رجلا فاعل ارتوى
على هذا مرتو كما تقول ما شرب الماء شاربا لكن مشددة النون حرف نصب الاسم ويرفع الخبر
وفي معناها ثلثة اقوال احدها وهو المشهور انه واحد وهو الأستدراك وفسروا ان تنبئ انها
تعمل حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام منافض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا
لكنه متحرك او ضده نحو ما هذا ابيض لكنه اسود قليل او عدما نحو ما زيد قائما لكنه شارب وقيل لا
يجوز ذلك والثاني انها مرادفة للأستدراك وقارة للتوكيد قال جماعة منهم صاحب البسيط وفسروا
الأستدراك برفع ما توهم ثبوته نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان
فنفى احدهما ربما توهم انتفاء الآخر وما قام زيد لكن عمرو اقام وذلك اذا كان بين الرجلين تلازم
او تماثل في الظن فنفي ومثلوا التوكيد بنحو ما جاءني اكرمته لكنه لم يجئ فكذب ما افاده لو من الامتناع

والثالث

والثالث انها للتوكيد دائما مثل ان وبصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن عصفور
قال في المغرب ان ولكن معناها التوكيد ولم يزد على ذلك وقال في الشرح معنى لكن التوكيد يقتضي مع
ذلك الاستدراك انتهى والصحيح على انها بسيطة وقال الفراء اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف
ونون لكن الساكنين كقوله ولك اسقني ان كان ماؤك افضل وقال ابو الكوفيين مركبة من لا وان
والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا وقد يحذف اسمها كقوله فلو كنت ضبيا عرفت
قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر اي ولكنك زنجي عظيم المشافر وما كنت من جندل الصوق قلبه ولكن من يصبر
جفونك يعشق وبيت الكتاب ولكن من لا يلم امرأ نوبه بعد نزلها به وهو اعز واولا يكون الاسم فيها من
لان الشرط لا يعمل فيما قبله ولا بد دخول اللام في خبرها خلافا للكوفيين احتجوا بقوله ولكني من حبها
لعميد ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير ثم هو محمول على زيادة اللام وعلى ان الاصل لكنني ثم حذفت
الهمزة تخفيفا ونون لكن الساكنين ولكن بسيط الا ان فتحتها صيرتها مخففة من الثقيلة وهو خراسد الا
بعما خلافا للاخفش ويونس لدخولها بعد التخفيف على الجملتين وحقيقتها اصل الوضع فان وليها
كلام فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان يستعمل بالواو نحو ولكن كانوا
الظالمين وبدونها نحو قول نهير انا بني ودفاة لا يختشى بوادره لكن وفاء في الحرب تنتظر وزعم ابن ابي الربيع
انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه وان وليها مفرد فهي عاطفة
بشرطين احدهما ان يتقدمها نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد
حتى يلكن جعلتها حرف ابتداء دخلت على الجملة فقلت لكن عمرو لم يقم واجاز الكوفيون لكن عمرو على العطف
وليس من شرط الشرط الثاني ان لا يقترن بالواو قاله الفارسي واكثر النحويين وقال قوم لا يستعمل
المفرد الا بالواو واختلف في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة
والواو عاطفة مفردا على مفردا لثاني لابن مالك ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف
بعضها على جملة صرح بجميعها قال الفارسي في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن يسوع
الله وخاتم النبيين ولكن كان رسول الله وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له
في الايجاب والنفي الا بشرطين المتقدمين فيجوز فقدهما في نحو قام زيد ولم يقم عمرو والثالث
لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة والرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو واو
عطف لازمة وسمع ما مررت برجل صالح لكن طالح بالخفض وقيل على العطف وقيل بجار مقدر اي لكن
مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره ليس كلمة دالة

الباب الأول

على نفي الحال وشفى غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله وقول الأعشى له فاقادت ما يجب لها ليس
عطاء اليوم مانعا غدا وهي فعل لا يتصرف وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه وله بقلة فعل بالفتح لانه
يخفف ولا فعل بالضم لانه لم يوجد في ناقص العين الا في هيؤ وسمع لست بضم اللام فتكون على هذه اللغة
كهيؤ وزعم ابن السراج انه حرف نفي بمنزلة ما وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة والصواب
بدليل لست ولستما ولسنا ولسن ولست ولستن ولا يلزم رفع الاسم ونصب الخبر وقيل قد يخرج عن ذلك في
مواضع احدها ان يكون حرفا ناصبا للمستثنى بمنزلة لا يكون في نحو ليس زيدا والصحيح انها ناسخة وان اسمها
ضمير راجع لبعض المفهوم مما تقدم واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ الا المنصوب وهذه المسئلة
سببت قول سيبويه النحو وذلك انه جاء الى حماد بن سلمة تمام الحديث فسمع منه قوله ليس من امبر امصيام
في امسفر الا ولو شئت لاخذت عليك بها الدليل فقال ليس ابو الدرداء فضاح به حماد لحنت يا
سيبويه انما هذه استثنا فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد ثم مضى ولزم الاخفش وغيره والثاني
ان يقترن الخبر بعد الا نحو ليس الطيب الا المسك فمن بني تميم يرفعونه حملا لها على ما في الامهال عند انتقاض
النفي كما حمل اهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك عنهم ابو عمرو بن العلا
فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك ثم ذكره فقال له ابو عمرو ويحك
ادلج الناس ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب فقال له الاحمر ارايت
الى الذي يهمك فلقناه الرفع فانه لا يرفع والى المنخل اليشكري فلقناه النصب فانه لا ينصب فبناهما وجهد بكل منهما
ان يرجع عن لغته فلم يفعل فاخبر ابا عمرو وعنده عيسى فقال لعيسى بهذا افقت الناس وخرج الفارسي لذلك
على اوجه احدها ان في ليس ضمير الشان ولو كان كما زعم لدخلت الا على اول الجملة الاسمية الواقعة خبرا
ليس الا الطيب المسك كما قيل الا ليس الا ما قضي فتم كائن وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا واجيب بان الا قد توضع
في غير موضعها مثل ان نظن الا ظنا وقوله وما اغرة الشيب الا اغترارا اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغره
اغترارا الا الشيب لان الاستثنا المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة فيقدر
بان المصدر في الايه والبيت نوعي على حذف الصفة اي الا ظنا ضعيفا والا اغترارا عظيما الثاني ان الطيب
اسمها وان خبرها محذوف اي في الوجود وان المسك بدل من اسمها الثالث انه كذلك ولكن الا لمسك
نعت للاسم ان تغير بغير نعت الجنس اي ليس بطيب غير المسك طيبا ولا بي غزا الملقب بمسلك الثالث وخبرها
وهو ان الطيب اسمها والمسك مبتدا محذوف خبره والجملة خبر ليس والتقدير الا المسك افخره وما تقدم من
نقل ابي عمرو ان ذلك لغة تميم يرد هذه التاويلات وزعم بعضهم ان قائل ذلك قدرها حرفا وافق من

حرف الميم

قوله لبئس خلق الله مثله وقوله هي الشفاء الذائي لو ظفرت بها ولبئس منها شفاء النفس مبذول الا ولا يخفى
فيهما الجواز كون لبئس فيهما شابهه الموضع الثالث ان يدخل على الجملة الفعلية او على المبتدأ والخبر
مرفوعين كما مثلنا وقد اجبنا عن ذلك الرابع ان يكون حرفا عاطفا اثبت ذلك الكوفيون و
البغداديون على خلاف بين النحاة واستدلوا بنحو قوله ابن المفرغ الا له الطالب الاشرم المغلوب
غالب فخرج على ان الغالب اسمها والخبر محذوف قال ابن مالك وهو في الاصل ضمير منفصل عائد على
الاشرم اي ليس الغالب كالمغلوب كما تقول الصديق كان زيد ثم حذف لانفصاله ومقتضى كلامه انه لولا تقديره منفصلا
لم يجز حذفه وهو ينظر حرف الميم ما يأتي على وجهين اسمية ومعرفة وكل منهما ثلثة اقسام فاما اول
الاسمية فاحدها ان يكون معرفة وهي نوعان ناقصة وهي الموصولة نحو ما عندكم ينفد وما عند الله
باق وتامة وهي نوعان عامة اي معتدة بقولك الشيء وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة
له في المعنى نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي فنعم الشيء هي والاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في
الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع وخاصة وهي التي تقدمها
ويقدر من لفظ ذلك الاسم نحو غسلته غسلا نعما ووقفته وقفا نعما اي نعم الغسل وهو نعم الوقف و
اكثرهم لا يثبت مجيء ما معرفة تامة وانبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه والثاني ان يكون
نكرة مجردة عن معنى الحرف وهي ايضا نوعان ناقصة وتامة فالناقصة هي الموصوفة ويعتد بقولك شيء
كقولهم مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك وقوله لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر سببا
وقول الآخر ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال اي ربت شيء تكرهه النفوس فحذف العائد
من الصفة الى الموصوف ويجوز ان يكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا اي فقد تكره النفوس من
الامور شيئا اي وصفا قبيحا والاصل من الامور الخ وفي هذا اتابة المفرد عن الجمع وفيه وفي الاول اتابة
الصفة غير المفردة عن الموصوف واذ الجملة بعد موصوفة له وقد قيل في قوله تعالى نعما يعظكم به ان المعنى نعم هو
شيئا يعظكم به فما نكرة تامة تميز والجملة صفة والفاعل مستتر وقيل ما معرفة موصولة فاعل نعم
والجملة صلة وقيل غير ذلك وقال سيبويه في هذا ما الذي عبد المرء شيء لئيما عبداي معد لجمع لئيما
اياه او خاضعا والتفسير الاول رأي الزمخشري وفيه ان ملحا للشخص العاقل وان قدرت ما موصولة فعائد
منها او خبر ثان او خبر لمحذوف والتامة ترتفع في ثلثة ابواب احدها التعجب نحو ما احسن زيدا المعنى شيء
حسن زيدا لجزم بذلك جميع البصريين الا الاخفش فجوزه وجوز ان يكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة
لا محل لها او ان يكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبا تقديره

قوله
تعالى
وقال قرينه هذا
ما لدي عتيد هو الشيطان
الذي قيض له اي الكافر نفسه
قوله تعالى ليقولن هذا

شئ عظيم ونحوه والثاني في باب نعم وبئس نحو عشل عشال نعما ورقة دسوقها اي نعم شيئا وفاعل نعم
التمر عند كثير من المتاخرين منهم الزمخشري وظاهر كلام سيبويه انها معرفة تامة كما مر والثالث قولهم اذا اراد
المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار عن فعل كالكتابة ان زيدا ما ان يكتب اي انه من امر كتابة اي انه مخلوق
من امر ذلك الامر هو الكتابة فما بمعنى شئ وان وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى نزلت في خلق
الانسان من عجل جعل الكثرة عجلته كانه خلق منها وزعم الخليل ان حروف وبئسما ابن ما للنكرة ويقال
عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشئ او الامر وان وصلتها مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر ان ولا يحصل
للكلام معنى طائل على هذا التقدير والثالث ان يكون نكرة منتصبة بفعل لحرف وهي نوعان احدهما الاستفهامية
ومعناها اي شئ نحو ماذا صنعت وما تلك بيمينك يا موسى قال موسى ما جئتم به السحر وذلك على قراءة ابي عمرو
السحر بمد الالف فما مبتدأ والجملة بعدها خبر والسحر بدل من ما وهذا وان كان الاستفهام وكان قبل
السحر جئتم به اما بمعنى الذي هو السحر او التي هو واما من قرأ السحر على الخبر فما موصولة والسحر خبرها وبقوله
قراءة عبد الله ما جئتم به سحر وبحذف الف ما الاستفهامية بعد اذ جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها نحو
فبم اتى وعلام وقال فبذاك ولاة السوء طال مكثهم فحتى متى في العنا المطول ودبما بقيت الفتحة لا الف
في الحذف وهو مخصوص بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم خلفتنا لهموم طارقات وذكر وعلة حذف الالف للفرق
بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكرها فانظر وبم رجع الرسل لم يقولون ما لا
يفعلون وشبت في لمتكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم يقولون بما انزل اليك ما منعك ان تسجد اذ امرتك
بتحقيق كما لا يحذف الالف في الخبر لا يثبت في الاستفهام واما قراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون فنادر
واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان فضرورة والدمان كالرمادون وزنا ومعنى ويروى
في رماد فلذلك حجة على تفسير ابن الشجري له بالحرين ومثل قول الاخر انا قتلنا بقتلانا سراتكم
اللوم فيما بكثر القتل ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه فلهذا رد الكسائي قول المفسرين
في ما غفر لي ربي انها استفهامية وانما هي مصدرية والعجب من الزمخشري اذ جوز كونها استفهامية مع
علمي من قال في فيما اغويتني ان المعنى اي شئ اغويتني بان اثبات الالف قليل شاذ واجازهو وغيره ان
يكون بعضهم الذي هو بعيد لان الذي غفر له هو الذنوب سيد ارادة الاطلاع عليها وان غفر فهو
جماعة منهم الامام فخر الدين فجمهور حمزة من اللطف لهم انها للاستفهام التعجبي اي فبأي رحمة وبركة يثبت
الالف وان حفص وحمزة لا يجيز لانها لا تكون بدلا من ما اذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقتران همزة الاستفهام
نحو ما صنعت اخبرا م شرا ولان ملاك النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا يغني عن الوصف الا في

بابي التعجب ونعم وبئس وفي نحو قولهم اني مما ان افعل على خلاف فيهن فلم يرد عطف بيان لهذا ولا بدل
الا بعد تمام المبدل منه لا توصف ولا يوصف كالضمير ولا يعطف عليه عطف البيان ولا مضاف البه الا ان سمع شيء من ذلك
واسما الشرط والموصول لا يضاف منهما غيرهما بقياس وكم في الاستفهامية عند الخليل في نحو بكم درهم
اشتريت والصحيح ان جره بمن محذوفة واذا ركب ماء الاستفهامية مع ذا لم يحذف الفها نحو لماذا جئت
لان الفها قد صارت حشوا وهذا فصل عقده لماذا اعلم انها تاتي في العربية على اوجه احدها
ان يكون ما استفهاما وذا اشارة نحو ماذا التواني ماذا الوقوف على نار وقد حمدت ناظما او
في الحرب الثاني ان يكون ما استفهاما وذا موصولة كقول لبيد ابرزه الانسان لم ماذا يحاول
انحب فيقضى ام ضلال وباطل فما مبتدا ابرزه للمرفوع منها وذا موصولة بدليل انقطاعه للجملة بعدها
وهو اوجح الوجهين في وسئلونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو اي الذي ينفقونه العفو وان
الاصل ان يجاب الاسم بالاسم والفعل بالفعل الثالث ان يكون ما ذا كلها استفهاما على التركيب
كقولك لماذا جئت وقوله ياخزي تغلب ماذا اذل بنسوتكم وهو اوجح الوجهين في الآية في قراءة غير ابي عمرو
العفو بالنصب اي ينفقون العفو الرابع ان يكون ما ذا كلها اسم جنس بمعنى شيء او موصولا بمعنى الذي على خلاف
في تخريج قول الشاعر دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني فالجمهور على ان ماذا كلها مفعول دعي ثم
اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء قال لان التركيب يجب في الاجناس
دون الموصولات وذان بن عصفور لا يكون ما ذا مفعولا لدعي لان الاستفهام له الصدر ولا العمل لان لم يرد
ان يستفهم عن معلوم منها ما هو ولا المحذوف بعينه سابقة لان علم لا محل لها بل ما استفهامية
مبتدا وذا موصول خبر وعلمت صلته والعائد محذوف دعي عن العمل بالاستفهام انتهى وتقول اذا قدرت ماذا
بمعنى الذي او بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعولا لدعي وقوله لم يرد ان يستفهم بها عن معلوم منها لازم له اذا
ماذا مبتدا وخبر ودعواه تغليط دعي مردودة بانها البتة من افعال القلوب فان قال انما اردت انه
قدر الوقف على دعي فاستأنف بما بعده رده قول الشاعر ماذا الوقوف ببيت ولكن فانها لابد ان يخالف
ما بعدها ما قبلها والمخالف هنا دعي فالمعنى دعي كذا ولكن افعلي كذا وعلى هذا فالوجه استئناف ما بعد دعي
لانه لا يتمام من في الدار فتاكرمه لكن لخبر بي عن كذا الخامس ان يكون ما ذا ملغاة وذا للاشارة كقولهم انوا
سرعان ذا ماذا بافروف آنورا بالنون اي افنادا وسرعان اصله سرع بضم الراء مخففا يقال سرع ذا خرجا اي اسرع
هذا في الخروج قال الفارسي يجوز ان يكون ذا فاعل سرع وما زائدة ويجوز ان يكون ماذا كلها اسما كما في قوله
دعي ماذا علمت السأتقيه ان يكون ما استفهاما وذا زائدة اجاز هذا جماعة منهم ابن مالك في نحو ماذا صنعت

وعلى هذا التقدير ينبغي وجوب حذف الألف في نحو لو جئت والحق بقي ان الاسم الاستراد النوع
الثاني الشرطية وهي نوعان غير زمانية نحو ما تفعلوا من خير يعلمه الله ما تنفخ من انية وقد جوز
في ومنابكم من فهمتم فتح الله على ان الاصل وما يكن ثم حذف وفصل الشرط كقوله ان العقل في اموالنا
نضيق بها ذراعا وان صبرا فصبر للصبر اي ان يكن العقل وان نحبس حبسا والارجح في الانية انها
موصولة وان لقا داخلة على الخبر لا شرطية والفا داخلة على الجواب وزمانية اثبت ذلك الفارسي وابو
البقا وابو شامة وابن برهان وابن مالك وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي
لهم مدة استقامتهم لكم ومحتمل في فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن الا ان ما هذه صيغة الاظرف فالها
من به راجعة اليها ويجوز فيها ان تكون الموصولة فاتوهن الخبر والعائد محذوف اي لاجله وقال
ابن عبد الله فيها فالظرفية لخفاء فلا افتقارا استدل ابن مالك على مجيئها للزمان وليس بقاطع
لاحتمال المصدرية للمفعول المطلق فالمعنى اي كون تكون منها طويلا او قصيرا وتما او جبر الحرفية
فاحد هما ان يكون تا فيه فان دخلت على الجملة الاسمية اعملها الحجازيون والتهاميون والتميميون عملها
بشروط معروفة نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم وعن عاصم انها رفع امهاتهم على اليمينية وندر تركيبها مع
النكرة تشبيها لها بالا كقوله وما باس لو ندعلينا بخيلة قليل على من يعرف الحق غانها وان دخلت على
الفعلية لم تعمل نحو وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله وما تنفقوا من خير فلانفسكم وما تنفقوا من خير يوف اليكم
فما فيهما شرطية بدليل الفا في الاولى والجزم في الاولى والثانية واذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور
للحال فرد عليهم ابن مالك بنحو قل ما يكون لي ان ابدله من تلقا نفسي وبانه يشترط كونه للحال استقباله
والثاني ان يكون مصدرية وهي نوعان زمانية وغيرها فغير الزمانية نحو عزيز عليه ما عنتم ودوا ما
وصفت علينهم الارض بما رحبت فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا لهم عذاب شديد بما استوا يوم الحساب
ليجزيك اجر ما سقيت لنا وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاه لهم الغنم وانما الاجر على السقي الذي هو فعله
لا على الغنم فان ذهبت تقدر اجر سقي الذي سقيت لنا فذلك تكلف لا يحوج اليه منها كانوا يكذبون
امنوا كما امن الناس وكذا حيث وقعت بكاف التشبيه وفعلين متماثلين وفي هذه الاثبات رد لقول الشلوبين
ان الفعل بعد ما هذه لا تكون خاصا فتقول اعجبني ما تفعل وانما يجيء اعجبني ما تخرج والزمانية نحو ما دام
حيا اصلها مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما ولو وصلتها كما جاء في المصدر الصريح جئتك صلوة
العصر والبك قدوم الحاج ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت واتقوا الله ما استطعتم وقوله احارثنا
ان الحليم يثوب وانى يقيم ما اقام عسيب لو كان معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان مدة ثبوتها

لا بالنيابة لكانت اسما ولم يكن مصدرا كما قال ابن السكت وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي هو ما
طر شاربه والغانيون ومنا المرد والشيب شاهين ظرفت وزيدت ان بعدها اشبهها في اللفظ بما النافية
كقوله وعدوج الغني للخير ما ان رأيته على السن خير لا يزال يزيد وبعد فالاولى في البيت تقدير ما نافية
لان زيادة ان حيث قياسية ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة ومن اثبات معنى واستعمال
لما لم يثبتا وهما كونها للزمان مجردة وكونها مصاقة وكون الذي صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره ان
ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن لان الذي لم ينبت شاربه امرد والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا الا ترى
ان الغانيتين هم الذين لم يتزوجوا الا بنات سبعة وبقية الاقسام وانما العرب محمودون عن الخطأ في الالفاظ دون
المعاني وفي البيت مع هذا العيب شذوذ ان الطلاق الغانين على المذكر وانما الاشهر استعمال المؤنث وجمع
الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولاد الفعل على المفاصلة وانما عدلت عن قولهم ظرفة الى
قولي زمانية لتشمل نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا محفوف اي كل وقت اضاء لهم
لا يسمى ظرفا ولا اشارك ما في النيابة عن الزمان خلافا لابن جني وحمل عليه قوله ما الله ما ان تهمله
ام واحدا بوجه من ان نهبان صغيرها وتبعه الزمخشري وحمل عليه ان اتاه الله الملك الا ان يصدقوا
انقلبت واوا لان يقول بنى الله وعني التعليل في البيت والاثبات ممكن وهو متفق عليه فلا معدل عنه
وزعم ابن خروف ان ما المصدرية تختص بالنفي ورد على من نقل فيها خلافا والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح
الاخفش وابو بكر باسميتها ويرجحان فيها خلافا من دعوى اشتراك الاداعي البين فان ما الموصولة الاسمية
ثابتة بالنفاق وهي موضوعة لما لا يعقل والاخفش من جملة ما لا يعقل فاذا قيل اعجبني ما ان فلنا التقدير
اعجبني الذي قام وهو يعطي معنى قولهم اعجبني قيامك ورد ذلك ان نحو جلست ما جلس زيد بدليل الامكان
ممتنع مع انه مما لا يعقل وانه يستحيل ان يسمع كثيرا نحو اعجبني ما قمت لانه عندهما الاصل وذلك غير مسموع
قبل وممكن ان قام غير مستعد وهذا خطأ بين لان لها المقدر مفعول مطلق لا مفعول به وقال ابن الشجري
النحويون تقدير الاخفش بقوله لهم وهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون فقالوا ان كان الضمير المجرور للنبي والقرآن
صح المعنى وخلت الصلة من عائد او للتكذيب بالنبي والقرآن فسد المعنى لانهم اذا كذبوا التكذيب بالقرآن
والنبي كانوا مؤمنين انتهى وهذا سهو منه ومنهم لان كذبوا ليس واقعا على التكذيب بل موكد به لانه مفعول
مطلق لا مفعول به والمفعول به محذوف ايضا اي بما كانوا يكذبون النبي والقرآن تكذيبا ونظيره قوله
يا ابانا كذا باولا بي البقالي في هذه الآية اقسام متعددة فان قال انا مصدرية وصلتها يكذبون تكذيبون
خبر كان والعائد على ما او لو مثل باسميتها فضمنت معنى لان الفصل بين ما الحرفية وصلتها وكون يكذبون

الباب الاول

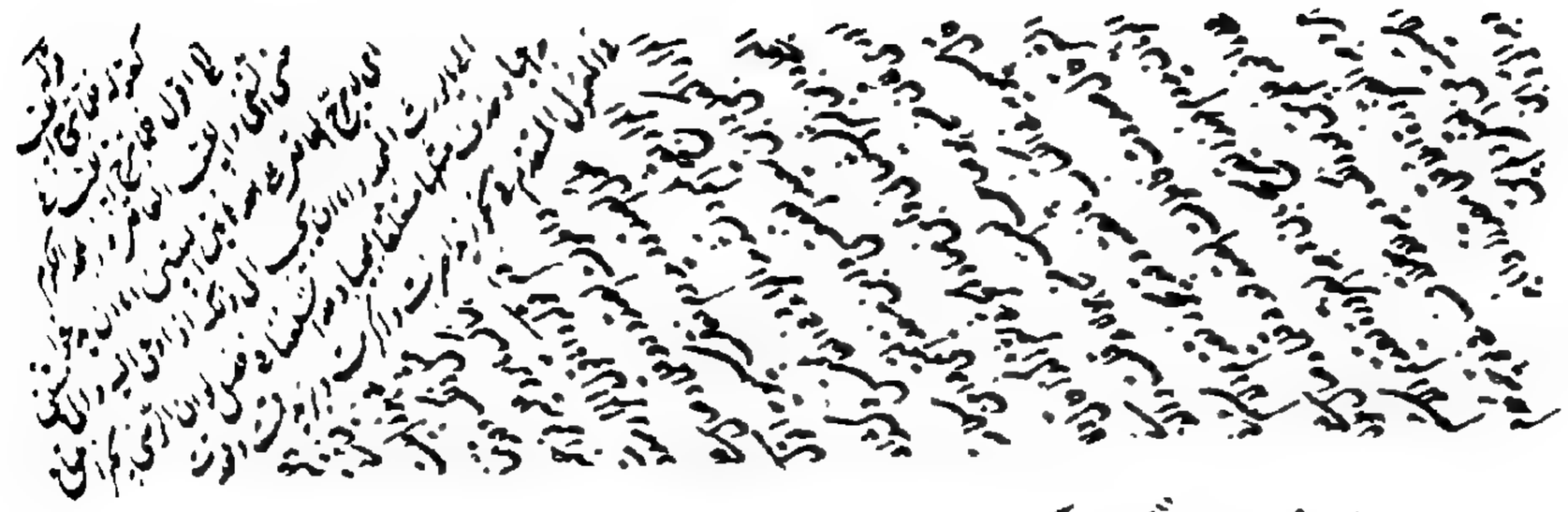

في موضع نصب لانه خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما واستغنا الموصول الاسمي عن عائد
والزمخشري غلط عكس هذه الاخيرة فاجوز مصدرية ما في واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع انها قد عاد
عليها الضمير فيه بوصلها بالفعل الجامد في قوله ليس من في الاموي بانتما بالستما اهل الحجاز والعدد
وهذا البيت رجح القول بحرفيتها اذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير الموجب لثالث ان يكون زائدة وهي نوعان
كافة وغير كافة والكافة ثلثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا يتصل الا بثلثة افعال قل وكثر وطال
وعلة ذلك شبهها بليت ولا تدخل الا على جملة فعلية صرح بفعليتها كقوله قلما يبرح اللبيب الحما يوث
المحذ اعبا او مجبا فما قول المرار صدقا فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فقال
سيبويه ضرورة وقيل وجه الضرورة ان حقها ان يليها الفعل صريحا والشاعر اولاها فعلا مقدرا لا صريحا
ان وصال مرتفع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقيل وجهها انه قدم الفاعل وردها ابن السيد بان النصب
لا يجوز تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وقيل وجهها انها ناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله فهلا
نفس ليلى شفيعها وزعم المبرد ان ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدا وزعم بعضهم ان ما مع ما بعدها الافعال مصدر به
والكافة الثانية الكافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بان واخواتها نحو انما الله اله واحد كانما يساقون
الى الموت وبي المشلوة بفعل مهيئة وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الحروف اسم بمنزلة
ضمير الشان في التفخيم والابهام وفي ان الجملة بعدها مفسرة له ومخبر بها عنه ورده بمجيء الخبر مفردا ورد بانها لا
تصلح للابتدا بها ولا للدخول ناسخ غير ان واخواتها ورده ابن الخباز في شرح الايضاح بامتناع عما ابن زيد منطلق
صحة تفسير ضمير الشان بجملة الا شتفسيرا وهذا سهو منه اذ لا تفسير ضمير الشان بالجمل غير الخبرية اللهم الا ان يخفف
من الثقيلة فانها قد يفسر بالدعلى نحو اما ان حزان الله خير وقرئ بعض السبعة والخامسة ان غضب الله عليها
على انا لا نسلم ان اسم ان المخففة ضمير الشان ويجوز هنا ان يقدر ضمير المخاطب في الاول والغائبة في
الثاني وقد قال سيبويه في ان ابهيم قد صدقت الرؤيا ان التقدير انك قد صدقت واما ان ما توعدون لات وان
ما تدعون من دونه الباطل انما عند الله موجود لكم احسنوا انما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات
واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه فما في ذلك كله اسم بالتفاق والحرف عامل ولما انما حرم عليكم
فمن نصب المشددة فما كافة ومن رفعها وهو ابو حاتم العطاردي فما اسم موصول والعائد محذوف وكذلك انما
صنعوا كيد ساحر من رفع كيد فان عاملة وما موصول لكنه محتمل للاسمي والحرفي اي ان الذي صنعوه او
ان صنيعهم ومن نصب وهو ابن مسعود والربيع بن خثيم فما كافة وجزم النحويون بان ما كافة في انما يخشى الله من
عباده العلما ولا يمتنع ان يكون بمعنى الذي والعلما خبر والعائد مستتر في يخشى والطف ما علمت حمل العقلاء كما
في قوله

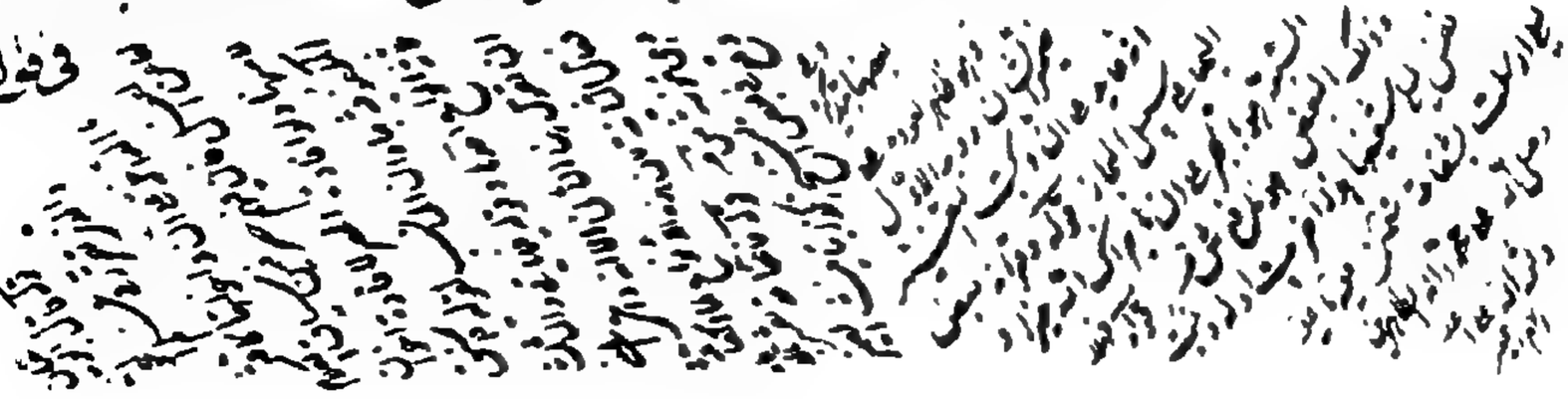

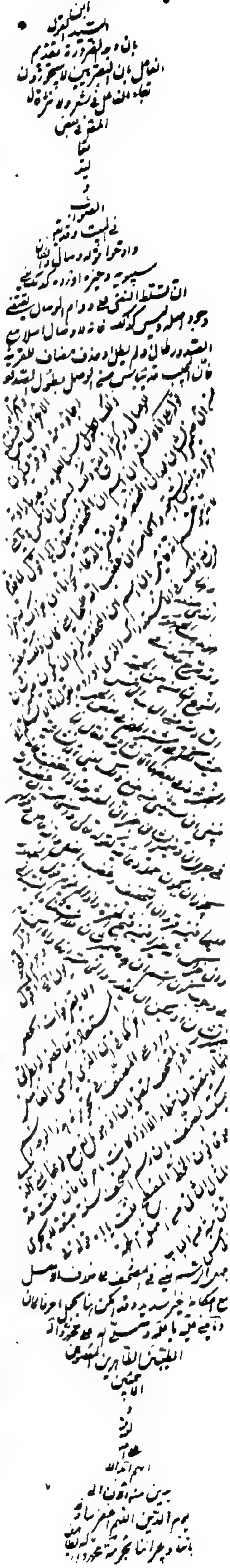

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

في قوله اوما ملكت ايمانكم فانكحوا ما طاب لكم من النساء واما قول لنا بغة الا لبيتما هذا الحمام لنا فمن نصب
الحمام وهو الارجح عند النحويين في نحو ليتما زيدا قائم فما زائدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر فان سببويه
وقد كان دؤبة الحاج ينشده رضا انتهى فعلى هذا يحتمل ان يكون ما كافة وهذا مبتدأ ويحتمل ان
يكون موصولة وهذا خبر محذوف اى ليت الذى هو هذا الحمام لنا وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع
في صلة غير اى مع عدم طول الصلة وسهل ذلك تضمنه بقاء الاعمال وزعم جماعة من الاصوليين والبيانيين
ان ماء الكافة مع ان نافية وان ذلك سبب افادتهما للحصر قالوا لان للاثبات قسما للنفي فلا يجوز ان يجتمعا
معا الى شيء واحد لتناقض ولان الحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها انما هو خلاف الواقع بالتفاق فيتعين
صرفه لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء الحصر وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين
اذ ليت ان للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام اتيانا كان مثل ان زيدا قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس قائما
ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا وليت ما للنفي بل هي مميزة لها في نحو انها في ليتما ولعلما ولكنما وكأنما
بعضهم بنى القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولا في غيرها ولا قاله نحوي غيره وانما قال الفارسي
في الشيرازيات ان العرب علملوا انما معاملة النفي ولا في فصل الضمير كقول الفرزدق وانما يدافع عن احسابها
انا او مثلي مهذا كقول الاخر قد علمت سلمى وجارتها ما قتل الفارس الا انا وقول ابي حيان لا يجوز في الضمير
المحصور بانما وان الفصل البيت الاول ضرورة واستدلاله بقوله تعالى قل انما اعظكم بواحدة انما اشكو
بثي وحزني الى الله وانما توفون اجوركم يوم القيامة وهم ان الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل الا ترى ان
المعنى ما اعظكم الا بواحدة وكذا البقية والثالث الكافة عن عمل الجر وبفصل بالحرف وظروف الاخرى احدها
رب وأكثر ما تدخل على الماضي كقوله ربما اوبت في علم رفعن ثوبي شمالات لان التكثير والتقليل
انما يكونان فيما عرف جنسه والمستقبل مجهول ومن ثم قال الزمان في ربما يود انما لان المستقبل معلوم
عند الله تعالى كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل ويقفي في الصور وقيل التقليل ربما
كان يود ويكون كان هذه شاذة وليس حذف كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر وهو يود
مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقديره كان ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي
ولهذا قال في قول ابي داود ربما الجامل المؤبل فيهم ما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدأها اى شيء
هو الجامل الثاني الكاف نحو كن كما انت وقوله كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه قيل وما جعل الناصبة
كالهمزة وقيل ما موصولة والتقدير كالذي هو المنتظم وقيل لا يكف الكاف بها وان ما في ذلك
موصولة بالجملة الاسمية الثالث الشاكقوله فلئن صرت لا تحيرا بالبما تذري وانت خطيب كرمان

وان ما الكافة احدثت مع انما معنى التقليل كما احدثت في الكاف معنى التعليل في نحو واذكروه كما هديكم والظاهر ان انما والكاف للتعليل وان ما معهما مصدرية وقد سلم ان كلا من انما والكاف يأتي للتعليل مع علم ما كقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وبكاف لا يفلح الكافرون وان التقدير اعجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب في البيت معنى الكثيرة لا التقليل الرابع من كقول ابي حية وانا لمما نضرب الكبش ضربنا لابن الشجري والظاهر انها مصدرية فان المعنى مثله في خلق الانسان من عجل وقوله وضربنا علينا والضربين من النجل فجعل الانسان والنجل مخلوقين من العجل والنجل مبالغة واما الظروف فاحدها بعد كقوله اعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المخلس المخلس بكسر اللام المختلط رطبها بيابسها وقيل انما مصدرية وهو الحق لان فيها بقاء بعد على اصلها من الاختصاص لانها للوله لكن مع فتح النون بخلاف انما بين كقولهم بينما نحن بالاراك معا اذا التي راكب علينا وقيل بينما اشذ وبين من اضافة الى الجملة اي بين اوقات نحن بالاراك والاقوال الثلاثة في بين من الالف في نحو قوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذ لحن فينا من ليس منا قال الرابع والخامس حيث واذ وبينما خلاف معنى ان الشرطية فيجزمان فعلين غير الكافة نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين احدهما في نحو قولهم اما انت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت ان كنت مطلقا فقدم المفعول للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصاص وجئ بما للتعويض وادغم النون للتقارب في العماع عند الفارسي وابن جني لا لكان والثاني نحو قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره وغير العوض يقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد وعمرو وقول مهلهل لو بابين حاجر يخطبها لزمل ما انت مخطب بلدع وقد مضى البحث في قوله انو واسرع ما نأى بأفروف وان التقدير انفا والاسرع هذا وبعد الناصب والرافع نحو ليتما زيدا قائم وبعد الجازم نحو وامما ينزغنك من الشيطان نزغ وقول الاعشى متى ما تلقني عند باب هماشم تراحي وتلقى من فواضله ندا وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة من الله عما قليل ما حظيتا بهم وقولك بما ضربته بالسيف صيقل بن بصري فطعنه نجلاء وقوله وتضرب ولا تضرب وتعلم انه كما الناس مجرومهم عليه وجارم اواسما كقوله تعالى انما الاعمال بالنيات وقول الشاعر نام الخلي فما احس رقادي والهم محتضر لدي وسادي من غير ما سقم ولكن شفني هم اراه فداصاب فؤادي وقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اي ولا مثل يوم وقوله بدارة صفة لليوم وجر المحذوف ومن رفع يوم والتقدير ولا مثل الذي هو يوم وحسن حذف الجار ما يطول الصلة بصفة يوم ثم المشهور ان ما مخفوضة وجر المحذوف وقال الاخفش ما خبر الاول مبتدأ محذوف سئ عن الاضافة من غير عوض قبل وكون جر لا معرفة وجوابه انه قد يقال ما انكرة موصوفة ويكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم ان ارتفاع الخبر ما كان مرتفعا بلا النافية و

وفي الصلتا للفارسي اذا قبل فاموا الاسبما زيد فلا مهملة وسي حال اي فاموا غير ما تلبس لزيد في الطلب
ويرده صحة دخول الواو وهي لا يدخل على الحال المفردة وعدم تكرار لا وذلك واجب مع الحال المفردة راما
من نصب فهو تمييز ثم قيل ما نكرة تامة مخفوضة بالاضافة وكانه قيل ولا مثل شيء ثم جيء بالتمييز وقال الفارسي
ما حرف كاف لسي عن الاضافة فشبهت لا فضافتي على التمرة مثلها زبدا واذا قلت لا سيما زيد جاز جر
زيد وضم واستغ نصب زيد قبل الخافض كما في قول بعضهم ما خلا زيد وما عدا عمرو بالخفض وهو نادر
وبعد اذا الشرطية نحو وامما تخافن ايمانكونوا يدركم الموت وغير جائز نحو حتى اذا الحاما
شهد عليهم سمعهم وبين المتبوع وتابعه نحو مثلا ما تعوضه قال الخليل ما حرف زائد للتوكيد عند جميع
البصريين انتهى ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود وتعوض بدل حيث ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل
وبعوضة عطف بيان على ما وقوله وربما رفع تعوضة الاكثر وعلى ان ما موصول اي الذي هو تعوضة وذلك
عند البصريين والكوفيين على حذف العايد مع علم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قيل عند الكوفيين
واختار الزمخشري كون ما استفهامية مبتدا وبعوضة خبرها والمعنى اي شيء المعوض منا فوقها في
الحقارة وزادها الاعشى مرتين في قوله اما تران خفاف النعال لنا اما كذلك لمخفي منعل وامه
ابن ابي الصلت ثلث مرات في قوله سلع ما ومثله عشرما عابل ما وعالت البقور اوهذا البيت
قال عيسى بن عمر لا ادري ما معناه ولا رايت احدا تعرض فيه قال غيره كانوا اذا اردوا الاستفهام في شيء الجد
عقدوا في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر بضمة وفتحة وهما ضربان من الشجر ثم اوقدوا
فيها النار وصعدوا بها في الجبال ودعوا اصواتهم بالدعاء قال الجاعل ابت يبقوا مسلمة ذريعتك
بين الله والمطر ومعنى عالت البقور ان النار اثقلت البقر بما حملتها من السلع والعشر وهذا فصل عند
المتدربين في ما قوله فلم اما اغنى عنه ما له وما كسب يحتمل ما الاولى النافية اي لم يغن والاستفهامية منكرة
مفعولا مطلقا والتقدير اي اغناء اغنى عنه ماله ويضعف كونه مبتدا الحذف المفعول المصرح اذ التقدير
اي اغناء اغنى عنه ماله وهو نظير زيد ضربت الا ان الهاء المحذوفة في الاية مفعول مطلق وفي المثال
مفعول به واما ما الثانية فموصولة اسمية او حرفية اي والذي كسبه او وكسبه قد يضعف الاسمية بانه
اذا قدر والذي كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال ويجاب بانه يجوز ان يراد به الولد فغي الحديث ان من
اكل الرجل من كسب ولده من كسب الا تبح نظير لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم والما وما يغني عنه ماله
اذا تردى ما اغنى عنه ماله فما بينهما محتملة للاستفهامية والنافية ويرجحها بعينها في فما اغنى عنهم سمعهم
لا ابصارهم والادرج في وما انزل على الملكين انها موصولة عطف على السحر وقيل نافية لوقوف على التحر

والارجح في لتنذر قوما انذر اباؤهم النافية بدليل وما ارسلنا اليهم من قبلك من نذير ويحتمل
الموصولة والاظهر في فاصدع بما تؤمر المصدرية وقيل موصولة قال ابن الشجري ففيه خمسة حذف وفي الاول
بما تؤمر بالصدع بحذف الباء فصار بالصدع بحذف ال امتناع لجتماعهما مع الاضافة فصار بصدع
ثم حذف المضاف كما في واسئل القرية وضاربه ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معديكرب امرتك الخير فافعل
ما امرت به فصار تؤمره ثم حذف الهاء كما حذفت في هذا الذي بعث الله رسولا وهذا اقرب الاجوبة واما
ما تنتفع من اينما شرطية ولهذا جزمت ومحلها النصب بتنتفع وانتصابها اما على انها مفعول مطلق لنصدر
مثل بلما تدعو فلقد يرى شيء ينتفع لاي ايما ينتفع لان ذلك لا يجتمع مع من ايما ولما على انها مفعول
مطلق للفعل اي لنفع ينتفع فايما مفعول ينتفع ومن زائدة وردد هذا ابو البقاء بان ما اسم المصدر لا يعمل
وهذا سهو منه فانه نقل عن صاحب هذا الوجه ان ما مصدرية بمعنى انها مفعول مطلق ولم ينقل
عنه انها مصدرية واما قوله تعالى مكناهم في الارض ما لم نمكن لكم فما محتملة للموصوفة اي شيئا لم نمكنه
لكم فحذف العائد وللمصدرية الظرفية اي مدة تمكينهم طول او انتصابها على الاول على المصدرية وقيل
على المفعولية على تضمين مكنا معنى اعطينا وفيه تكلف وما قوله تعالى فقليلا ما تؤمنون فما تحتمل
امرين احدهما الزيادة فتكون ما لمجرد تقوية الكلام مثلها في فبما رحمة فتكون حرفا باتفاق وقليلا
في معنى النفي مثله في قوله قليلا ما الاصوات الابغامها واما لافادة التقليل مثلها في اكلت كلاما ما
هذا فتكون تقليلا بعد تقليل ويكون التقليل على معناه وزعم قوم ان ما هذه اسم كما قدمنا
في فبما ولاما بعوضة والوجه الثاني النفي وقليلا نعت لمصدر محذوف او لظرف محذوف اي ايمانا قليلا
او زمانا قليلا واجاز ذلك بعضهم ورده ابو حيان بان ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها
ويسهل ذلك شيئا ما على تقدير قليلا نعتا للظرف لانهم يتوسعون في الظروف وقد قال وتحن عن فضلك
ما استغنينا والثالث انهم لا يجمعون بين مجازين وهذا لم يجز وادخلت الام لئلا يجمعوا بين حذف في
الدخول باسم المعنى بخلاف دخلت في الامر ودخلت الدار وانتصب سير على سير طويل لئلا يجمعوا بين
الحذف او الزمان فسير او بين حذف الموصوف بخلاف وسير عليه طويلا وسير عليه سير طويل او ذم طويل
والثالث ان يكون مصدرية وهي وصلتها فاعل بقليلا وقليلا حال من معمول المحذوف دل عليه المعنى
اي لعنهم الله تصنعوا قليلا ايمانهم اجازه ابن الحاجب وهو حسن معنا على غيره وقوله تعالى ومن قبل ما فرطتم
ما اما زائدة فمن صلة فرطتم واما مصدرية فقبل موصولها هي وصلتها رفع بالابتداء او جر
من قبل وردد بان الغايات لا تقع اخبارا ولا صلات ولا صفات ولا احوالا نص على ذلك سيبويه وجماعة من

ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل وقبل بنصب عطفا على ان وصلتها اى الم تعلموا اخذ ابيكم
الموثق وتقريطكم ويلزم على هذا الاعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف فان قبل ضعفا وجبنا
من بين ايديهم سدا ومن خلفهم سدا ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة قلنا ليس هذا من ذاك
كما توهم ابن مالك بل المعطوف شيئان على شيئين وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن
ما ظرفية وقيل بدل من النساء وهو بعيد ويقول الصنع ما صنعت فما موصولة او شرطية وعلى هذا فحذف
يقيد جواب فان قلت اصنع ما تصنع مستقبل الشرطية لان شرط حذف الجواب ماض وفعل الشرط وقول ما ان
ما كان زيد قائما الثانية مصدرية وكان زيد صلتها والجملة مفعول ويجوز عند من جوز اطلاق ما على احاد
من يعلم ان يقيد هنا بمعنى الذي وسعيد كان ناقصة والعائد لضميرها ويصب زيد على الخبرية ويجوز ايضا ان يكون بمعنى
الذي مع رفع زيد على ان يكون الخبر ضمير ما وحذف والمعنى ما الحسن الذي كان زيد الا ان حذف خبر كان ضعيف
وما ليس عنه قول الشاعر في صفة فرس صافن اي ثان في عقوفا حدى قوائمه الف الصفون فما يزال كأنه
مما يقوم على الثلاث كسيرا فقال كأن الظاهر رفع كسير خبر كان والجواب ان خبر يزال وهنا كما سيأتي ان كرم
وقد يلا مكنى ضعيف الصحيح كوجيء وقيل وما مصدرية وهي وصلتها خبر كان اي الف القيام على الثلاث فلا
يزال ثابتا احد قوائمه كأنه مخلوق من قيام على الثلث وقيل ما بمعنى الذي وضمير يقوم عائد اليها وكسيرا حال
الضمير وهو بمعنى مكسور وكان ومعمولاها خبر يزال اي كأنه من الجنس الذي يقوم على الثلث والمعنى الاول اولى من
يأتي على خمسة عشر وجها احدها ابتدا الغاية وهو الذي قال عليه الخفاجي ادعى جماعة ان سائر معانيها
راجعة اليه وتأتي لهذا المعنى في غير الزمان نحو من المسجد الحرام اي منه من سليمان قال الكوفيون والاخفش والمبرد
وابن درستويه وفي الزمان ايضا بدليل من اول يوم وفي الحديث فطرنا من الجمعة الى الجمعة وقال الفارسي
من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب وقيل التقدير من مضي ازمان ومن ما سبق اول يوم ورده
السهيلي لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير الزمان الذي بعض الذي بعض نحو منهم من كلم الله وعلامتها امكان سد
مسدها كقراءة ابن مسعود حتى يتفقوا بعض ما يخبون الثالث بيان الجنس وكثيرا ما يقع بعد ما ومهما وهما بهما اولى
لافراطهما مهما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من اية مهما تأتنا به من اية وهي وهي
في موضع نصب على الحال ومن وقوعها بعد غيرهما نحو يحلون فيها اساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضرا من
سندس واستبرق الشاهد في غير الاولى فان تلك للابتدا وقيل زائدة ونحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
وانكر مجيء من لبيان الجنس قوم وقالوا هي في من ذهب ومن سندس للتبعيض وفي من الاوثان للابتداء
فالمعنى فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها وهذا تكلف وفي كتاب الخصائص لابن الانباري ان بعض

الباب الأول

من الجملة

في حروف المعاني

وهي مائة وتسعة وثلاثون حرفا

وقد تقدم قوله

في الحاشية

وذكر من معانيها أن الفم خلاف الشمال

بضم الشين المعجمة وتفتح وتشدد النون

في القاموس هو معرب شمال تابع للجدي ذو ثلاثة

الصعد والمنس ست وقد اجاز بعض النحاة تثليث

الواو

في

الترشيح

وقد تقدم قوله

في الحاشية

في الفاتحة

وذكر من معانيها أن الفم خلاف الشمال

بضم الشين المعجمة وتفتح وتشدد النون

في القاموس هو معرب شمال تابع للجدي ذو ثلاثة

الصعد والمنس ست وقد اجاز بعض النحاة تثليث

الواو

الواو حرف يعطف الشيء على ما قبله ويشركه في معناه ويجامعه في وقته ويقتضي أن يكون المعطوف بها مذكورا بعد ذكر المعطوف عليه وأن يكون بينهما اتصال ولا يشترط ذلك في العاطف بالفاء وثم ولا يشترط أن يكون المعطوف عليه مفردا بل يجوز أن يكون جملة ولا يشترط أن يكون المعطوف جملة بل يجوز أن يكون مفردا ولا يشترط أن يكون المعطوف

على قول سيبويه واعلم انهم ما يحذفون كذا والظاهر ان من فيها ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كلا منهم
خلقوا من الصبر والحذف مثل خلق الانسان من عجل الحادي عشر ارفعه على نحو ونصرا من القوم وسل على التضمين
اي منعتا منهم بالنصر الثاني عشر الفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح
حتى يميز الخبيث من الطيب قال ابن مالك وغيره نظرا لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز ومنز بمعنى فصل
العلم صفة يوجب التمييز والظاهر ان من في الامرين للابتداء ومعنى عن الثالث عشر الغاية فقال سيبويه وتقول
رأيت من ذلك الموضع فجعلت غاية لرؤيتك اي محلا للابتداء والانتهاء قال وكذا اخذته من زيد وعن عمرو
مالك انها في هذا للمجاوزة والظاهر عندي انها للابتداء الا ان الاخذ ابتدأ من عنده وانتهى اليك الرابع
عشر التنصيص على العموم وهي الزائدة في نحو ما جاءني من رجل فانه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة
ولهذا يصح ان تقول بل رجلان ويمتنع ذلك بعد دخول من الخامس عشر توكيد العموم وهي الزائدة في نحو ما
جاءني من أحد او من ديار فان احدا وديارا صيغتا عموم وشرط زيادتها في الموجب ثلثة امور احدها تقدم
نفي او نهي او استفهام بهل نحو وما اسقط من ورقة الا يعلمها ما زيد في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل
ترى من فطور وتقول لا يقوم من احد ذا الفارسي الشرط كقوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها
تخفى على الناس تعلم وثانيها ان تفيد فائدة في الكلام كما في فضل منهما والثاني تنكير مجرورها والثالث كونه فاعلا او مفعولا به او مبتدأ
بتبليهما احدهما قد جمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه
من اله اذا لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض فمن زائدة في المفعول به وفي الفاعل وأصله المبتدأ الثاني
بقيد المفعولية بقولنا به هي عبارة ابن مالك فخرج بقية المفاعيل وكان وعد منع زيادتها في المفعول معه
والمفعول لاجله والمفعول فيه لانهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولكنهما معهن من ولكن لا يظهر المنع في
المفعول المطلق وعد وقد خرج عليه ابو البقاء ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وشيء في موضع المصدر
اي تفريطا مثل لا يضركم كيدهم شيئا اي ضيرا قال ولا يكون مفعولا به لان فرط يتعدى بفي وقد
عدي بها الى الكتاب قال وعلى هذا فلا حجة في الآية لمن ظن ان الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحا قلت
وكذا لا حجة فيها لو كان شيئا مفعولا به لان المراد بالكتاب اللوح المحفوظ كما في قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا
في كتاب مبين وعلى الزمخشري والسهيلي يقتضيه الثالث القياس انها لا ترد في ثاني مفعولي ظن ولا في
ثالث مفعولي اعلم لانهما في الاصل خبر وشذ قوله بعضهم ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء
بنينا نتخذ للمفعول به وحملها ابن مالك على شذوذ زيادتها في النفي لانك اذا قلت
ما كان ينبغي لاحد لك ان تتخذ زيدا في حالة كونه حاذقا لك فانت مثبت لتخذ لانه ناشيء عن اتخاذه وعلى هذا فلن

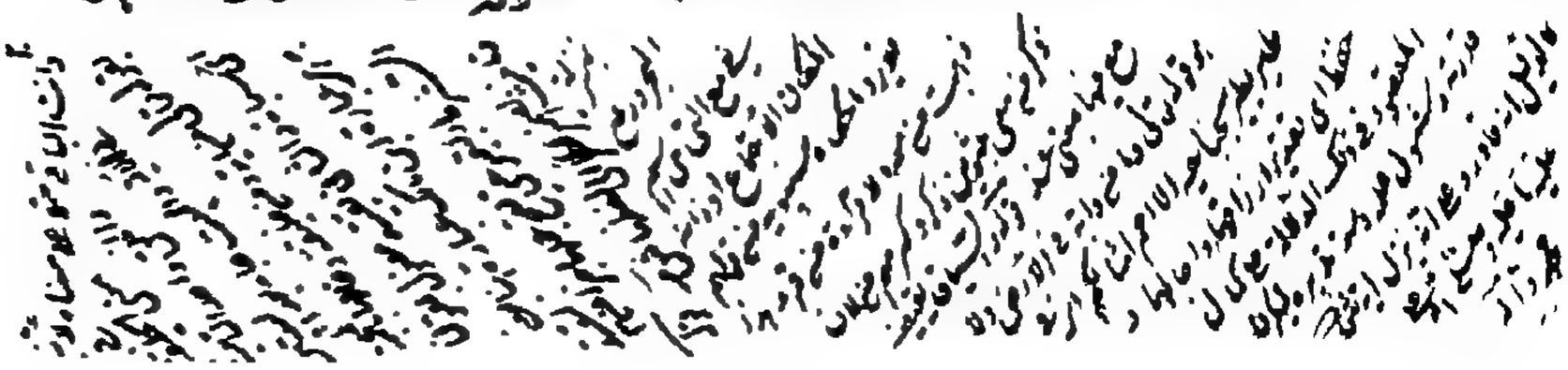

ان الملائكة اثبتوا لانفسهم الولاية الرابع اكثرهم اما الشرط فيلزمهم زيادتها في الخبر نحو ما زيد قائما والتمييز في نحو ما طاب بكر نفسا والحال في نحو ما جاءني احد راكبا وهم لا يجيزون ذلك واما قول ابي البقاء في منتسخ من اية او ننسخها نجيء بخير منها او مثلها ان من اية حال من اية او من زائدة كما في اية حالا في هذه ناقة الله لكم اية والمعنى اي شيء ننسخ قليلا او كثيرا فيخرج التمييز على شيء ان ثبت فهو شاذ اعني زيادة من في الحال وتقديم التمييز مثل ولا اسفل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا والتمييز تمييزا لا يناسب فان اية في هذه ناقة الله لكم اية بمعنى علامة لا واحدا لا سيما وتفسير اللفظ باللفظ لاجتماعهما وهو قوله قليلا او كثيرا واما ذلك مستفادا من اسم الشرط العموم لا من اية ولا شرط الاخفش واحد من الشرطين الاولين واستدل بنحو ولقد جاءك من نبا المرسلين بعضهم اكذبوكم بحلوفهم اساءوا ومن ذهب فنكفن عنكم من سيئاتكم ولم يشترط الكوفيون الاول واستدلوا بقوطم قد كان من مطر وبقول عمرو بن ابي ربيعة ترنحي ياحبها عندنا فما قال من كاشح لم يضر وخرج الكل على زيادتها ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وابن جني قراءة بعضهم اتيتكم من كتاب وحكمة بتشديد لما وقال اصله لمن ما ثم ادغم ثم حذف ميم وجر المخشري في وما انزلنا على قومه الا يكون المعنى ومن الذي كنا منزلين يجوز زيادتها مع المعرفة وقال الفارسي وننزل من السماء من جبال فيها من برد ويجوز كون من ومن الاخيرين زائدتين بخوف الزيادة في الايجاب قال المخالف النكرة قد كان هواي كائن من جنس المطر وفيما قال هواي كائن من جنس الكائنة وانه من اشد الناس اي انا لشان ولقد جاءك هواي جاء من الخبر كائنا من نبا المرسلين ثم حذف او ولقد جاءك نبا من نبا المرسلين فحذف الموصوف وهذا ضعيف في العربية لان الصفة غير مفردة فالاحسن تخريج التمييز على ما اختلف في من الداخلة على قبل وبعد فقال الجمهور لابتداء الغاية ورد بانها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر واجيب بانها غير متأصلة في الظرفية وانما هما في الاصل اسمان للزمان اي مبعى جئت قبل ذلك جئت فمن ابتدائية لتضمنها ما يتم به الكلام وزعم ابن مالك انها زائدة وقولها مبني على قول الاخفش في عدم اشتراط لزيادتها مسألة كلما اراد وا ان يخرجوا منها من غم من الاولى للابتداء والثانية للتعليل وتعلقها بما اراد وا او يخرجوا والا بدل اشتمال واعيد الجار وحذف الضمير اي من غم فيها مسألة ما نبت الارض من بقلها ان الاولى للابتداء والثانية زائدة فالمجرور بدل بعض واعيد الجار واما البيان الجنس فلظرف حال والمنبت محذوف اي مما نبته كائنا من هذا الجنس مسألة ومن اظلم ممن كتم شهادة عنده من الله من الاولى مثلها في زيد افضل من عمرو ومن الثانية للابتداء على انها متعلقة باستقر مقدما وبالاستقرار الذي تعلقت به عند اي شهادة حاصلة من اخر الله تبارك وتعالى او بمعنى عن على انها متعلقة بكتم على جعل كتمانه عن الاداء الذي اوجبه الله كتمانه عنه

وحق لان كم لا تبعدي بمن مسئلة النساء الرجال شهوة من دون الفشام لا تبذلوا الطرف لشهوة
اي شهوة مبتدأ من دون خبر قبل او للمقابلة كخذ هذا من دون هذا اي اجعله عوضا منه وهذا يرجح
معنى البدل الذي تعتقده ويرده انه لا يصح التفريع بهو بالعوض مكانها هنا مسئلة ما يود الذين كفروا
من اهل الكتاب الا يردها من ثلث مرات الاولى للتبيين لان الكافرين نوعان كتابيون ومشركون والثانية
والثالثة لابتداء الغاية مسئلة لا كلون من شجر من زقوم ويوم يحشر من كل امة فوجا ممن يكذب
الاولى فيهما للابتداء والثانية للتبيين مسئلة ينودى من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة
من الشجرة من فيهما للابتداء ومجرور الثانية بدل من مجرور الاولى بدل اشتمال لان الشجرة كانت
بالشاطئ من على خمسة اوجه شرطية نحو من يعمل سوءا يجز به واستفهامية نحو من يعشنا من رقدنا في
يا موسى واذا قبل من يعمل هذا لا يرد فيه من الاستفهامية اشتراك بمعنى النفي ومنه من يغفر الذنوب
الا الله ولا يتفيد جواز ذلك بان يقدر بعدها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا الذي يشفع عنده الا
باذنه واذا قبل من ذا اقبل فمن مبتدأ وذا خبر موصول والعائد محذوف صحيح على قول الكوفيين في ذا
الاسم كون ذا زائدة ومن مفعوله وظاهر كلام جماعة انه يجوز في من ذا البيت ان يكون من وذا مركبين
كما في قولك ماذا صنعت وضع ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه وتعقب في اماليه وغيرها وحصلوا في
ماذا الان ما اكثر ابها ما لحن ان تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف
الاصل وانما دل عليه الدليل مع ما وهو موطن لم ذا حبث باثبات الالف وموصولة نحو الم تر ان الله يسجد له من في
السموات ومن في الارض ونكرة موصوفة ولهذا دخلت عليها من في نحو فوله ربت من انضج غيظا قلبه قد تمنى
موللم يطع وصفت بالنكرة في قوله من ربت بمعجلات نحو احسانا فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد اياتا
ويروى بر فع غير فيحتمل ان من على حالها ويحتمل الموصولية وعليهما فالتقدير من هو غيرنا والجملة صفة او صلة
الفرزدقي اني واياك اذ حلتا بر حلنا كمن بوادبه بعد المحل مطوي اي كشخص مطوي بواديه وزعم الكسائي انها
تكون نكرة الا في موضع جر النكرات وردبه البيتين فحرجهما على الزيادة وفي ذلك شيء لم يثبت كما يأتي
وقال الله تعالى ومن الناس من يقول امنا فجوز جماعة بانها موصولة وهو بعيد لقلة استعمالها والجزوم بانها موصولة
وقال الزمخشري اذ قدرت الى الناس للعهد فموصولة مثل ومنهم الذين يؤذون النبي وللجنس فموصوفة مثل من
المؤمنين رجال ويحتاج الى تأمل تبليهما ما الاولى نحو قوله من بكر مني اكرمه فيحتمل ان الموصوفة
شرطية جزمت الفعلين او موصولة او موصوفة رفعتهما او استفهامية رفعت الاول وجزمت الثاني لا نحو
بغير الفاء ومن فيهن مبتدأ وخبر الاستفهامية الجملة الاولى والموصوفة والموصولة الجملة الثانية والشرطية الاولى

او الثانية على خلاف في ذلك وسنقول من زارني زرته فلا نحسن الاستثناء بحسب ما عدا الثاني وفي
من قسمان احدهما ان تاتي نكرة تامة وذلك عند ابي علي في قوله ونعم من هو في سرو اعلان فزعم ان
الفاعل مستتر ومن تمييز وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدا خبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف وقال غيره
من موصولة فاعل وقوله هو مبتدا خبره هو او خبر محذوف على حد قوله وشعري شعري والظرف متعلق بالمحذوف
لانه في معنى الفعل اي ونعم من هو ثابت في حالتي السر والعلانية قلت ويحتاج الى تقييد وهو ان يكون
مخصوصا بالمدح الثاني التركيب وذلك فيما زعم الكسائي انها ترد زائدة كما وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في ان
الاسماء ترد وانشد عليه فكفى بنا فضلا على من غيرنا فيمن خفض غيرا وقوله ياشا من قنص لمن حلت له فيمن رفع
بمن دون ما وهو خلاف المشهور وقوله ان الزبير رسمنا المجد قد علمت ذاك القبائل والعرون من عدا ولنا انها
في الاولين نكرة موصوفة اي على قوم غيرنا ويا شا انت اقنص وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة وعدا اما مضاف
لمن على انه اسم وضع موضع المصدر وهو العدا اي والآثرون قوم معدودين واما معرفا بعد محذوفا وصلة او
صفة لمن وبدل من الآثرون مهما اسم لعوا الضمير لها في مهما تاتنا به من آية لنسحر بها وقال
الفخري وغيره عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ وعلى المعنى اثنى والاولى ان يعود ضمير بها على
الآية وزعم السهيلي انها تاتي حرف دليل قوله انهبر ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خلها تخفى على الناس
تعلم قال فهي هنا حرف بمنزلة ان بدليل انها لا محل لها وتبعه ابن عصفور واستدل بقوله فدا وبيت كل ما قفى وصاب
مهما تصب افقا من بارق تشم قال اذ لا يكون مبتدا لعدم رابط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولا مقدما
لفعل الشرط مفعوله ولا سبيل الى غيرهما فتعين ظرفا لا موضعا لها والجواب انها في الاول ما لم تكن وخليقة
اسمها ومن زائدة لان الشرط غير موجب عندي على واما مبتدا واسم يكن ضمير راجع اليها والظرف خبر واثبت
ضميرها لانها الخليقة في المعنى ومثله ملحات حاجتك فيمن يضح حاجتك ومن خليقة بتذكير الضمير كقوله
لما نسجتها من جنوب وشمال وفي الثاني مفعول نصب وافق ظرف ومن بارق تفسير لمهما او متعلق بتصب وضمنها التبعيض والمعنى
اي شيء تصب في افق من البوارق تشم وقال بعضهم مهما ظرف زمان والمعنى اي وقت تصب بارقا من افق فقلب الكلام
او في افق بارق فزاد من واستعمل افقا ظرفا انتهى وسيجيء ان مهما لا تستعمل ظرفا وهي بسيطة لا مركبة من ما ومثما
الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الفها من الف الاولى هاء للتكرار خلافا لزاعم ذلك
وفيها ثلثة معان احدها ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط ومنه الآية وهذا فسرت بقوله تعالى
من آية وهي فيها اما مبتدا او منصوب على الاشتغال فيقدر لها عامل متعد كما في زيدا مررت به متاخرا عنها
لان لها الصدر اي مما تحضرنا تاتنا به التي الزمان والشرط فيكون ظرفا لفعل الشرط ذكره ابن مالك وزعم ان النحويين

اهملوه

اهلا وانشد لحاتم وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك لا منتهى الذم اجمعا وابيانا الخ ورد بان في ذلك
لجواز كونها للمصدر بمعنى اي لعطا كثيرا او قليلا وهذه المقالة سبق اليها ابن مالك غيره وشدد النكير
على من قال بها فقال هذه الكلمة في عداد الكلمات التي تحرفها من لا يدري في علم العربية فيضعها غير موضعها
يظنها بمعنى شيء ويقول مما جشمني اعطيتك وهذا من وضعه ليس من كلام واضع العربية ثم يذهب فيفسرها
الا به فيلحد في ايات الله اسمى والقول بذلك في الآية ممتنع ولو صح ثبوته في غيرها لتعين تفسيرها بمن اتباعا لما
ذكره جماعة منهم ابن مالك واستدلوا على ما يقوله مهما لي الليلة مهما ليلة ودى بغلى وسرباله فزعموا ان مهما مبتدا
والخبر واعبت الجملة توكيدا ولودى بمعنى هلك وبغلاى فاعل والباز انده مثلها في كهى بالله شهيدا
دليل في البيت لاحتمال ان التقدير ملازم فعل بمعنى اكفف ثم استانف استفهاما ما وحذف منه من الشكل
قول الشاطبي رحمه الله ومهما تصلها او بدا ن برائه ويقول فيه لا يجوز في مهما ان تكون مفعولا بتصل لاستفاء
مفعوله ولا مبتدا لعدم الرابط فان قيل قد مها واقعة على برائه ليكون ضمير تصلها راجعا الى البراءة وحينئذ مبتدا
او مفعولا لمحذوف يفسره تصل قلنا اسم الشرط عام وبرائه اسم خاص فضمير ها كذلك فلا يرجع الى العام وبالوجه الذي
بطل به ابتداء مهما يبطل كونها مشتغلا عنها العامل بالضمير وهذه بحالها في قوله ومهما تصلها مع او اخر
سورة فمهما هناك واقعة على البسملة التي في اول كل سورة فيصح فيها الابتدا والنصب بفعل يفسره تصل
اي واي بسملة تصل تصلها والظرفية بمعنى واي وقت تصل البسملة على القول بجواز ظرفيتها واما هنا فتعين
كونها ظرفا للفعل بعدها اي واي وقت تصل برائه او مفعولا بمحذوف عامله اي ومهما تفعل وتكون تصل بدلا
تفصيليا من ذلك الفعل واما ضمير تصلها فلك ان تعيده على اسم مظهر يشمله محذوفا اي ومهما تفعل في برائه تصلها او
بدلا بها وحذف بها ولما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر برائه تبيانا له اما على انه بدل اشتمال او على اضمار اعني ولك ان
تعيده على ما بعده وهو برائه اما على انه بدل اضراب مثل بل ليته زيدا فمفعول بدا ن محذوف وعلى ان الفعل بتاء
واعمل الثاني مستغنيا فيه باسقاط الباء واضمر الفضلة في الاول على حد قوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبا
فكن في الغيب احفظ للود مع اسم بدليل التنوين في فوظهر معا وخول الجار في حكايته بسيبويه اذهبت من معمر وقرائه
بعضهم هذا ذكر من معي وشكين عيشه لغة غنم وربيعا ضرورة خلافا لسيبويه واسمية بلح باقية وقول النحاة
انها حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفا وبلح ثلاثة معان احدها موضع الاجتماع وهذا
مخبر بها عن الذوات نحو والله حكم والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر والثالث مرادف عند وعليه القراءة وحكاية
سيبويه السابقتان ومفردة فتكون حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا بها في نحو قوله اصفوا بني حرب واهوا نا معا
وقيل هي حال والخبر محذوف وهي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول الفراء انها قلت جاءا

احتمل ان فصلهما في وقف واحد او وقفين واذا قلت جاءاه معًا فالوقف واحد انتهى وفيه نظر وقد جاء بينهما
من قال كنت ونحي كنا لعدة مرحمعًا وتراهي معا وتستعمل معًا للجماعة كما تستعمل للاثنين قال اذا احنت
الاولى سجن لها معًا وقال الخليل وافنا رجائي فباد وامعا فصبح قلبي به مستفزا مني على خمس او حبر
اسلم ستنها حتى مضى اقتسوا سم شرط كقوله متى اضع العمامة تعرفوني واسم مرادف للوسط تعرفوني
من اوفى وذلك في لغة هذيل يقولون اخرجها متى كمراي منزفوال ساعدة الحبل برقا متى جاب له رجل اي
سحاب حاب اي ثقيل المشي لرطوبة واختلف في قول بعضهم موضعه متى كمى وقال ابن سيده بمعنى في
وقال غيره بمعنى وسط وكذلك اختلفوا في قول ابي ذؤيب يصف السحاب شربن بماء البحر ثم رفعن متى لجج خضر
لهن نئيج فقيل بمعنى من وقال ابن سيده بمعنى وسط مذ ومنذ ظرفا زمان لغتان احديهما ان يليهما اسمان
مجروران فيقال هما اسمان مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من ان كان الزمان ماضيًا وبمعنى في ان كان حاضرًا
وبمعنى من والى جميعًا ان كان معدودا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة او مذ يومنا او مذ ثلثة ايام
والكثير العرب على وجوب رفعهما للحاضر وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره وفي
الكثير في مذ قوله وسبع عفت آثاره منذ ازمان ومن القليل في مذ قوله اقوين من حجج ومذ دهر والحالة
الثانية ان يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومذ يومان فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدا ان و
ما بعدهما خبر ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا وقال الاخفش
والزجاج والزجاجي ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين بغضهما الفية مذ يومان
يومان او لخصاصة فيه من التعسف فقال اكثر الكوفيين ظرفان مضافان لجملة محذوف فعلها وبقي فاعلها والاصل
يومان ولخ واختاره السهيلي وابن مالك وقال بعض الكوفيين خبر لمحذوف وتقدير ما رايته من الزمان الذي هو يومان
بناء على ان مذ مركبة من كلمتين من وذ والحالة الثالثة ان يليهما الجمل الفعلية او الاسمية كقوله
ما زال مذ عقدت يداه ازاره وقوله وما زلت ابغي المال مذنا نافع والمشهور انهما حينئذ ظرفان مضافان فيضاف
الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدا ان فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر والاصل
مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم ذال منذ عند ملاقاة الساكن نحو منذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا لان
بعضهم يقول منذ من طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن مالك هما اصلان لانه لا تصرف في الحرف ولا بشهه ورد
بخفتهم ان كان ولكن ندر فقط وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ اسكن فحذفت النون
النون المفردة باقي على اربعة اوجه احدها نون التاكيد والثاني خفيفة وثقيلة وقد اجتمعا في ليسجنن
وليكونا وهما اصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل ومعناها التوكيد وقال الخليل

التوكيد بالثقيلة ابلغ ويختصان بالفعل ولما قولهم قاتلن احضروا الشهود وضربونه سوى بينهما شبهه بالوصف
بالفعل ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقا ولو كان دعاء كقوله فان لن يسكنه علينا الا افضل في التحنن وقد
كعنى الفعل الماضي وشذ قوله فاحرى بطول حزن واحريا ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا وشذ قوله دامن
لوحمت بهما ولا لم يك للصبابة جانحا والذي سهل انه بمعنى افعل ولما المضارع فان كان حالا لم يؤكد
بهما وان كان مستقبلا اكد بهما وجوبا في نحو وتالله لاكيدن اصنامكم وقريبا من الوجوب بعد ما النافية
تحاشى وامايزغنك من الشيطان وذكر ابن جني انه قرئ فاما ترين بنيا ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله
لم يوفون بالجار فيها ساكنة ذان ترك نون التاكيد واثبات نون الرفع مع الجازم وجوازا كثيرا بعد الطلب نحو
ولا تحسبن الله غافلا وقليلا في مواضع كقوله ومن غضة ما ينبتن شكيرها التاني المنون ومنونن اكده
ساكنة بلحق الاخر لغير توكيد فخرج نون حسن لانها اصل ونون ضيفن للطفيلي لانها متحركة ونون منكسر
لانها غير اخر ونون نحو لنسفعا لانها للتوكيد وافاد حذف تنوين الممكن وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف
بقيا له على اصله وانه لشبه الحرف فبني ولا الفعل فمنع الصرف ويسمى تنوين الامكنة ايضا وتنوين الصرف
وذلك كزيد ورجل وصه ومه ايا وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في
نائب اسم الفعل بالسماع كصه ومه ايه وفي العلم المحتوم بويه بقياس نحو حائنى سيبويه وسيبويه اخر واما تنوين
رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين
بعينه مع زوال التنكير وتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جعل في مقابلة النون في مسلمين وقيل هو عوض
من الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر لان الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني وقيل
هو تنوين التمكن ورد به شبهه مع المشبه به كعرفات كما تبقى نون مسلمين مشبه به وتنوين التمكين الجامع العلتين
ولهذا لو سمي بمسلمة وعرفة زال التنوينان وزعم الزمخشري ان عرفات مصروف لان تاءه ليست للتانيث وانما هي في
الالف للجمع قال ولا يصح ان يقدر فيها غيرها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث باقية في ذلك كالا يقدر التاء
في بنت مع ان التاء في بنت المذكورة مبدلة من الواو ولكن لاختصاصها بالمؤنث باقية في ذلك وقال ابن مالك
اعتبارا بما نحو عرفات في منع الصرف اولى من اعتبارا بما نحو عرفة ومسلمة لانها التانيث معربة ولانها علامة لا
يتغير في وصل ولا وقف وتنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف اصلي او زايد او مضافا اليه مفردا او جملة
فالاول كجواري وغواش فانه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور ولا عوض من ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة
خلافا للمبرد اذ لو صح العوض عن حركات نحو جبلي ولا هو تنوين التمكن والاسم منصرف خلافا للاخفش وقوله
لما حذفت التاء النحي الجمع ياء وزان الاعادي كسلام وكلام مصروف مردود لان حذفها عارض للتخفيف وهو منوي

الباب الاول

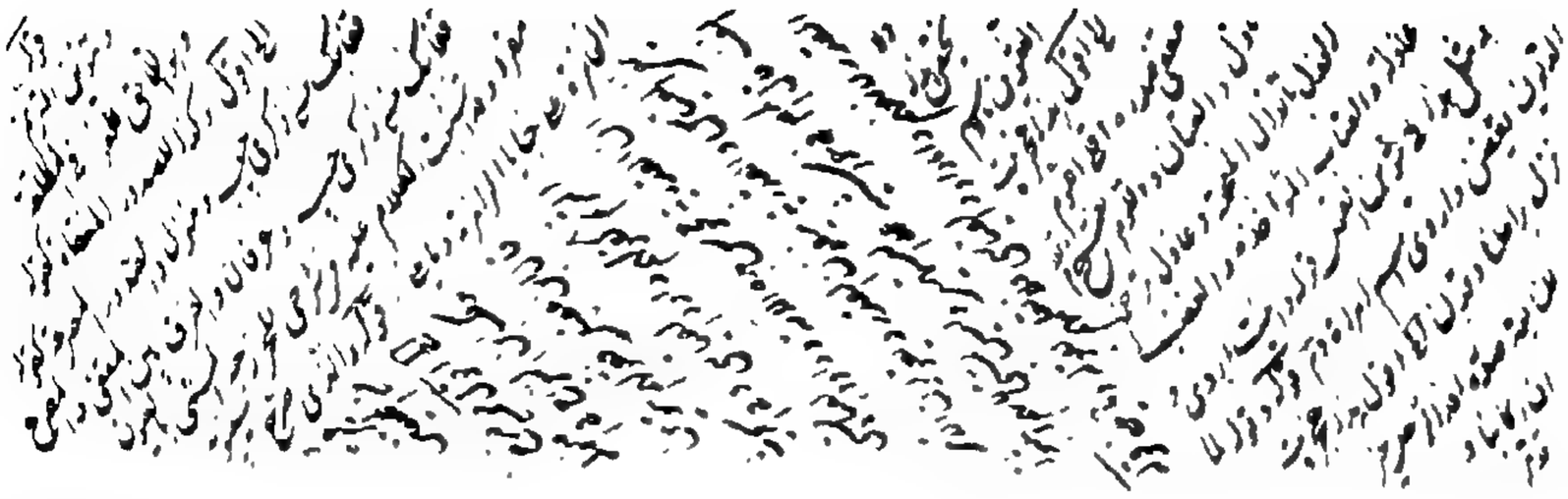

بدليل ان الحرف الذي نبني اخر المجرور بحسب العوامل وقد وافق على انه لو سمي بكيف امرأة ثم سكن تخفيفا
لم يخرج عنه كما جاز في فخذ وانه اذا قيل في جبال علما لرجل جبل بالنقل لم ينصرف وانصرف اقدم علما
لرجل لان حركة الكف وهمزة جبال منويا الثبوت وهذا لم يغلب بالجبل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
والنا كجمل فان تنوينه عوض من الف جنادل في الرباعي والذي يظهر لي خلافه وانه تنوين الصرف لهذا
مجرى بالكسرة وليس من هذا القبيل الذي هو علم الجمع كذهاب البنا من نحو جوار وغواش والثالث تنوين كل
اذا قطعا عن الاضافة نحو وكل اضربن له الامثال فصلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال
الاضافة اليه كما كانت تعارضه في الرابع للاحق لاذ في مثل وانشق السما فهي يومئذ واهية والاصل فيه يوم اذ
انشق واهيه ثم حذف الجملة المضاف اليها للعلم بها وجي بالتنوين عوضا عنها وكسرت الذال لالتقا كثر في
الاخف التنوين تنوين التمكين والكسرة اعراب المضاف اليه وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا
من حروف الاطلاق وهو الالف في الواو واليا وذلك في انشاد بني تميم وظاهر قولهم ان تنوين محصل للترنم
فصريح بذلك ابن يعيش كما تقدم والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين اندمج به لقطع الترنم وان الترنم
وهو النفخ يحصل بحروف الاطلاق لطولها لمد الصوت بها فاذا انشد ولم يترنم لحقها وامكن في مكانها والف
هذا التنوين بالاسم بدليل قوله وقولي ان اصبح هذا صابرا بن وقوله لما نزلوا نزالنا وكان قتلى وزاد الاخفش
والعرب يضعون تنوينا سادسا سموا الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة كقول رويشد الطائي
المخرفن وسمي غالبا لمجاوزته حد الوزن وسمي الاخفش الحكمة التي قبله غلوا وفائدة الفرق بين الوقف
الوصل وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن قال
وانما سمي المغني مغنيا لانه يغني صوته اي يحمل صوته عنه والاصل عنده مغنن بثلث نونات فابدلت
الاخيرة ياء تخفيفا وانكر الزجاج والفارسي اثبوت هذا التنوين البتة لانه يكسر الوزن وقال لعل الشاعر كان
يريد ان في اخر كل بيت وضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع ان النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك
وزعم ابو الحجاج بن معزون ان ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنم اند نون عوضت من المد وليس بتنوين
وزعم ابن مالك في الخفاف ان تسميته للاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنوينا مجاز اوانما هو نون
اخرى زائدة وهذا الاخص بالاسم ويجامع الالف واللام ويثبت في الوقف فزاد بعضهم نونا وهو نون
الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله يوم دخلت الخدر خدر عنيزة وللمنادى المضموم كقوله سلام الله
يا مطر عليها وبقوله لقولي في الثاني دون الاولان الاول تنوين التمكين لان الضرورة اباحت الصرف واما
الثاني فليس تنوين تمكين لان الاسم مبني على الضم تأسيسا وهو التنوين الذي كقول بعضهم هؤلا قوما حكما

بهامشنا:

ابو زيد ونحاة مدينة مجرد تكثير اللفظ كما قيل في الف بغثري فقال ابن مالك الصحيح ان هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون
ضيفن وليس بتنوين وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سيبويه تنوين فهذا دليل منه على انه ممكن في الوصل دون الوقف
ونون ضيفن ليست كذلك وذكر ابن الحباب في شرح الجزولية ان اقسام التنوين عشرة وجعل كلا من تنوين المنادى
وتنوين صه ومه الا ينصرف وشبهه برابعه قال في العاشر تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بقولك لمن يتكلم
المسمى به وهذا اعتراف منه بانه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية حكي بعدها الثالث نون الاناث
اسم في نحو النسوة بدلا من خلافا للمازني وحرف في نحو هند بدلا من النسوة في لغة من قال الكلو في الباء عند خلافا لمن زعم
انها اسم وما بعدها بدل منها او مبتدأ موخر والجملة قبله خبره الرابع نون الوقاية ويسمى نون العماد ايضا وتلحق
ياء المتكلم المنصوب بواحد من ثلثة افعال هذا الفعل منصفا فكان نحو اكرمني واعطاني ومدا نحو عساني وفاموا ما خلا وما عدا
وحاشا ان قدرت افعالا واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسبني فضرورة ونحو ما زيدني يحبونها الفا والادغام
الغالب نونان واحدة وقد قرئ بهن في السبعة وعلى الاجود وقيل النون الباقية نون الرفع وقيل نون الوقاية وهو
هو الصحيح الثاني اسم الفعل نحو دراكني وشتاكني وعليكني بمعنى ادركني واتركني والزمني الثالث الحرف نحو انني وكاني
الحذف مع ان وان وكان ولكن وغالبا الحذف مع لعل وقليلا مع ليت وقد يلحق ايضا قبل الباء المخفوضة من وعن الا
في القرآن وقبل المضاف اليها الدال او قد او قط الا في قليل من الكلام وقد يلحق في غير ذلك شذوذا كقولهم
بجلني بمعنى بجلي اي وحسبي في قوله اسلمني الى قومي شراعي يريد سراحي وزعم قوم ان الذي في مسلمني ونحو تنوين لا نون
وبني ذلك على قوله في ضاربي ان الباء منصوبة ويرده قول الشاعر وليس الموافيني ليرفدخانبا وفي الحديث عن
الدجال اخوفني عليكم والتنوين لا يجامع الالف واللام ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف وفي الصحاح انه يقال
بجلي ولا يقال بجلني وليس كل نعم بفتح النون والعين وكأنه تكسرها وبها قرأ الكسائي وبعضهم يسكن العين
تخفيفا وبها قرأ ابن مسعود وبعضهم بكسر النون اتباعا لكسرة العين تنزيلا لها منزلة الفعل في قولك نعم وشهد
بكسرتين كأن لها منزلة الفعل في الامالة والفارسي لم يطلع على هذه القراءة واجازها ابو الحسن وفي
تصديق وعد واعلام فالاول بعد الخبر كقام زيد وما قام زيد والثاني بعد فعل لا ينفعل وما في معناه
نحو هل يفعل وهل لم يفعل وبعد الاستفهام في نحو هل يعطين ويحتمل ان يفسر هذا بالمعنى الثالث و
الثالث للتعيين بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد ونحو وهل بعد نعم وعد بكم حقا ان لنا لاجرا قيل
وبعد المقرب انها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما يأتي قبل وبعد التوكيد اذا وقعت صدر نحو نعم هذه
الحق انها في ذلك حرف اعلام وانها جواب يسوال المقدر ولم يذكر سيبويه معنى الاعلام البتة قال واما نعم
بعده ويصدق واما بلى فيوجب بها بعد النفي وكأنه راى انه اذا قيل هل قام زيد فقيل نعم فمعناه اصدق ما بعد

الا ستفهما والاولى ما ذكرناه من انها للاعلام اذ لا يصح ان يقول العاقل ذلك صدقت لانه انشاء لا خبر و
اعلم انه اذا قيل قام زيد فقلت بلى تقرر نعم وتكذيبه لكن يمتنع دخول بلى لعدم النفى واذا قيل ما قام زيد فقلت
نعم وتكذيبه بلى وصار زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربى يمتنع دخول لا لانها لنفى الاثبات
لا لنفى النفى واذا قيل اقام زيد فهو مثل ما قام زيد اعنى انك تقول ان اثبت القيام نعم وان نفيته لم
يمتنع دخول بلى واذا قيل لم يقم زيد فهو مثل لم يقم زيد فتقول ان اثبت القيام بلى ويمتنع دخول لا
وان نفيته قلت نعم قال الله تعالى الست بربكم قالوا بلى الست بربكم قالوا بلى ولم تؤمن قال بلى وعن ابن عباس
انه لو قيل نعم فى جواب الست بربكم كان كافرا والحاصل ان بلى لاباى الاعجاب ونعم لاباى الا بعد نفى وان لا لاباى الا
ايجاب وان نعم تاتى بعدهما وانما جاز بلى قد جاءتك آياتى مع انه لم يتقدم اداة نفى لان لو ان تشهد انى
بدل على نفى هذا بتاويل الجواب بلى قد هديتك بمجئ الآيات اى فدار شدتك بذلك مثل واما تمود
فهديناهم وقال سيبويه فى باب النعت فى مناظرة جرت بينه وبين النحويين فقال له الست تقول كذا فانه لا يجد
بدا من ان يقول نعم فيقال له افلست تفعل كذا فانه قائل نعم فزعم ابن الطراوة ان ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين
والمتاخرين منهم الشلوبين اذا كان قبل النفى استفهاما فان كان على حقيقته فجوابه بجواب النفى المجرد وان
كان مرادا به التقرير فالاكثر ان يجاب بما يجاب به النفى رعيا للفظ ويجوز عند امن اللبس ان يجاب بما يجاب به
الايجاب رعيا للمعنى الا ترى انه لا يجوز بعده دخول احد ولا الاستثناء المفرغ لا يقال ليس احد فى الدار
ولا البتة فى الدار الا زيد وعلى ذلك قول الانصارى للنبى وقد قال لهم الستم ترون لم ذلك نعم وقول احد بنى
الليل يجمع ام عمرو واباها فذلك بنا تدان نعم وارى الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علانى وعلى ذلك
كلام سيبويه والمحققين وقال ابن عصفور اجرت العرب التقدير فى الجواب مجرى النفى المحض وان كان ايجابا
فى المعنى فاذا قيل الم اعطك درهما قيل فى تقييد بلى نعم وفى تكذيبه بلى وذلك لان المقرر قد يوافقك فيما تدعيه
وقد يخالفك فاذا قيل نعم لم يعلم هل اراد نعم لم تعطنى على اللفظ او نعم اعطيتنى على المعنى فلذلك اجابوه
على اللفظ ولم يلتفتوا الى المعنى واما نعم فى بيت حجد فجواب لغير مذكور وهو ما قدره فى اعتقاده من ان
الليل يجمع ام عمرو وابان ذلك ليس من اللبس لعلم ان كل احد يعلم ان الليل يجمع ام عمرو وابا وهو جواب لقولهم
ارى الهلال البيت وقد مر عليه قلت او لقوله فذلك بنا تدان وهو احسن قال واما قول الانصارى فجاز لوقوع
اللبس لانه قد علم انهم يريدون نعم نعترف لهم ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير انتهى و
يخرج على هذا انه لو جيب الست بربكم بنعم لم يكف فى الاقرار لان الله شجا وجب فى الاقرار ما يتعلق بالربوبية
العبا التى لا يحتمل غير المعنى المراد من المقر وبهذا لا يدخل فى الاسلام بقول لا اله الا الله برفع الاحتمال له

الوحدة

الوحدة ولعل ابن عباس رضي انما قال انهم لو قالوا نعم لكن اقرارا كافيا مجوز الشلوبين ان يكون مراده انهم لو قالوا
نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الافصح لكان كفرا اذ الاصل تطابق الجواب والسؤال لفظا وفيه نظر لان التكفير
لا يكون بالاحتمال حرف الهاء الهاء المفردة على خمسة اوجه احدها ان يكون ضمير الغائب ويستعمل
في موضعي الجر والنصب نحو قال لصاحبه وهو يحاوره والثاني ان يكون حرف للغيبة وهي الهاء في اما فالتحقيق
انها حرف مجرد معنى الغيبة وان الضمير ما بعدها والثالث هاء السكت وهي اللاحقة لبنات حركة او حرف نحو
ماهيه نحو فيهنا وواريه واصلها ان يوقف عليها ورب ما وصلت بنية الوقف والرابع المبدلة من همزة
الاستفهام كقوله والخيل صوالحها فقلن نعم هذا الذي صح المودة غيرنا وحفانا والتحقيق ان لا بعد
لانها لتبيت ناصا على ان بعضهم زعم ان الاصل هذا فحذف الالف والخامس هاء التانيث نحو رحمة في
الوقف وهو قول الكوفيين وزعموا انها الاصل وان التا في الوصل بدل منها وعكس ذلك البصريون والتحقيق
انها لا بعد ولو قلنا بقول الكوفيين لانها جزء كلمة لادلتها على ثلاثة اوجه احدها ان يكون اسما للفعل
وهو حده ويجوز مد الفها ويسمى ان يلحق الخطاب بدئها ويجوز في الممدودة ان يستغنى عن الالف بتصيير
همزتها نصب الكاف فيقال هاء للمذكر بالفتح وهاء للمؤنث وهاؤما وهاؤم وهاؤن وهاء وهاؤما وهاؤن
كتابيه والثاني ان يكون ضمير المؤنث ويستعمل مجرورة الموضع ومنصوبة نحو فاكرمها وتقولها والثالث
ان يكون للتنبيه فيدخل على اربعة اصناف الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو هذا بخلاف ثم وهنا بالبعيد
وهنالك والثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم اشارة نحو هانتم اولاء وقيل انما كانت داخلة على الاسماء في
قولهم في نحو هانتم اولاء فاجيب بانها اعيدت توكيدا والثالث نعتا في النداء نحو يا ايها الرجل فيمن
هذا واجيب بانه على انه المقصود بالنداء قبل والمعوض عما يضاف اليه اي ويجوز في هذا في لغة بني اسد
حذف الفها وان يضمها وها اتباعا وعليه قرا ابن عامر اية الثقلان اية الساحر اية المؤمنون بضم الهاء
في الوصل والرابع اسم الله تعالى في القسم بحذف الحرف يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع
الفها وحذفها هل حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي دون التصور ودون التصديق السلبي فيمتنع
نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ونحو هل زيد قائم ام عمرو اذا اريد
المقابلة وهل لم يقم زيد ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق ام المنقطعة وعكسها ام المتصلة
اسماء الاستفهام فان من لطلب التصور لا غير واعم من الجميع فانها مشتركة بين الطلبين ويفترقان من الهمزة
من عشرة اوجه احدها اختصاصها بالتصديق والثاني اختصاصها بالايجاب يقولك هل قام زيد فيمتنع هل لم
يقم زيد بخلاف الهمزة نحو الم نشرح لك صدرك الم نهلك الاولين الم نجعل كيدهم والثالث

تختصبها المضارع بالاستقبال نحو هل يسافر بخلاف الهمزة نحو أتظنه قائما وأما قول ابن سيده في شرح الجمل
يكون الفعل المستفهم عنه الآن مستقبلا فمهمول الله سبحانه وهل وعدتم ما وعدربكم حقا وقال ابن هرمة فهن مبلغ
الاحلاء عني بسلمى وذبيان هل اقتمم كل مقسم والرابع الخامس والثامن انها لا تدخل على الشرط ولا على ان ولا على اما
بعده فصل في الاختيار خلافا لهمزة بدليل افان مت فهم الخالدون ان ذكرت انك لانت يوسف لنؤمنا واحد
نتبعه والسابع والثامن انها تقع بعد العاطف لا قبله وبعد ثم نحو وهل هلك الا القوم الفاسقون وفي
الحديث وهل تزلق الناعقيل من زلق وقال لبيد تعرى هل ثم هل انتهم ويحولن دونه الحمام وقال العاهل التغلبي
الاعمى والبصير هل يستوي الظلمات والنور التاسع ان يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على
بعدها الا في نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والثاني في قوله الا هل اخو عيش نبيل بدائم وصح العطف في قوله
ان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول اذ لا يعطف الانشاء على الخبر قلت قد مر لك في صدر
الكتاب ان للهمزة ثانيا تمثل ذلك مثل افصفيكم ربكم بالبنين الا ترى ان الواقع انه سبحانه لم يصفهم بذلك
قلت انما مر انها للانكار على مدعي ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لانها للنفي ابتداء ولهذا لا يجوز قام القوم
كما يجوز هل قام الا زيد وهل على الرسول الا البلاغ المبين هل ينظرون الا الساعة وقد يكون الانكار
لوقوع الفعل على العكس من هذا وذلك اذا كان بمعنى ما كان ينبغي لك ان تفعل نحو اتضرب زيدا وهو اخوك
ويتلخص ان الانكار على ثلثة اوجه انكار على من ادعى وقوع الشيء ويلزم من هذا النفي وانكار على من اوقع الشيء
ويختصان بالهمزة وانكار لوقوع الشيء وهذا هو معنى النفي وهو الذي تفرد به هل عن الهمزة العاشر انها تاتي
بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر جماعة منهم من عد سيبويه
والكسائي والفراء والمبرد قال في مقتضبه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد فيكون بمنزلة قد نحو قوله تعالى
هل اتى على الانسان انتهى وبالغ الزمخشري فزعم انها ابدا بمعنى قد وان الاستفهام انما هو مستفاد من همزة
مقدرة معها ونقله في المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه ان هل بمعنى قد لانهم تركوا الالف قبلها
لانها لا تقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله سائل فوارس يربوع بشدتنا اهل رأونا بسفح
القاع ذي الاكم انتهى ولو كان كما ذكر لم تدخل الا على الفعل كقد وبثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه في
باب ام المتصلة ولكن فيه ايضا ما ينازع الغير فانه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلام ما نصه وهل وهي للاستفهام
لم يزد على ذلك وقال الزمخشري في كشافه هل اتى اي قد اتى لاجل معنى التقرير والتقريب جميعا اي اني على الاول
قبل زمانك قريبا طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئا مذكورا بل شيئا منسيا نطفة في الاصلاب
والمراد بالانسان الجنس بدليل انا خلقنا الانسان من نطفة انتهى ومنها غيره بقيد خاصة ولم يحملوا قد على

التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكانهم قبل القوم يتوقعون الخبر عن مجيء الحمى وهو ادم عقال والحين زمن كونه طبنا وفي اسهيل بن مالك انه يتعين مراد فهل لعلك اذا دخلت عليها الحمى بعني كلي في البيت وفهموا منه انه لا يتعين لذلك اذا لم يدخل عليها بل قد يأتي لذلك كما في الآية يموت الا بالي لترق عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا ان هل لا تأتي بمعنى قد اصلا وهذا هو الصواب عندي اذ لا ممسك لمن اثبت ذلك الا احد ثلثة امور احدها تفسير ابن عباس رض ولعله انما اراد ان الاستفهام في الآية للتقرير وليس باستفهام حقيقي وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين وقال بعضهم هل هنا للاستفهام التقريري على المقرين من انكر البعث وقد علم انهم يقولون نعم قد مضى دهر طويل لا انسان فيه فيقال لهم فالذي احدث الناس بعد ان لم يكونوا كيف يمتنع عليهم احياؤهم بعد موتهم وهو معنى قوله تعالى ولقد علمتم النشأة الاولى فلولا تذكرون اي فهلا تذكرون فتعلمون ان من انشأ شيئا بعد ان لم يكن قادر على اعادته بعد عدمه انتهى وقال الزمخشري مثل ذلك الا انه فسر الحين بمائتي سنة من الدهر كان نطفا ثم علقا ثم مضغا الى ان صار شيئا مذكورا وكذا قال الزجاج الا انه حمل الانسان على ادم فقال المعنى اتى على الانسان حين من الدهر كان فيه ترابا وطينا الى ان نفخ فيه الروح انتهى وقال بعضهم لم يكون هل للاستفهام التقريري وانما ذلك من خصائص الهمزة وليس كما قال وذكر جماعة من النحويين ان هل يكون بمنزلة ان في افادة التاكيد والتحقيق وحملوا على ذلك هل في ذلك قسم لذي حجر وقد وقوه جوابا للقسم وهو بعيد والدليل الثاني قول سيبويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك والثالث دخول الهمزة عليها في البيت والحق لا يدخل على مثله في المعنى وقد اثبت عن الخبر ان الرواية الصحيحة ام هل وام هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل بقلب من ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ فيمكن تخريجه على انه من الجمع بين الحرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد كقولهم لا لما بهم ابدا دواء بل الذي في ذلك البيت اسهل لاختلاف اللفظين وكون احدهما على حرف فمن قوله فاصبح لا يسأل عنا به هوقر وقوعه بعد ان يكون اسما وهو الغالب واحرفا في نحو زيد هو الفاضل اذا اعرب فصلا وقلنا لا موضع له من الاعراب وقيل هي مع القول بذلك اسما كما قال الاخفش في نحو صرت الى ان ما لا محل لها وكما في الف اللام في نحو الضارب اذا قدرناها اسما حرف الواو والمفرد اسمي مجموعا ذكر من اقسامها الى عشر الاول العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشيء على صاحبه نحو فنجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو وكذلك نوحي اليك والى الذين من قبلك وقد اجتمع هذان في ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى ومثل هذا اذا قلت قام زيد وعمرو ولعما ثلثتهما قال ابن مالك وكونها للمعية راجح والترتيب كثير وله مكة قليل انتهى ويجوز ان يكون بين متعاطفيها تراخ

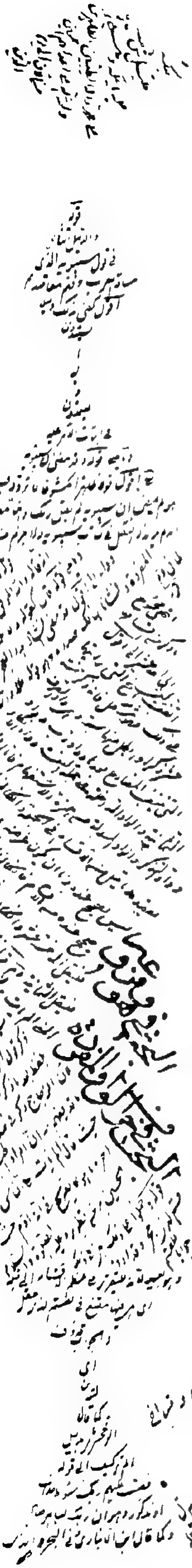

او نزاح نحو افاراته البلد فجاعلوه من المرسلين فان رده بعد القائه في اليم لا ورسلا على راس اربعين
سنة وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع المقيد
قول الشراح ان النحويين واللغويين اجمعوا على انها لا تفيد الترتيب مردود بل قال بافادتها اياه قطرب والربعي
الفراء والمفضل وابو عمرو الزاهد وهشام والشافعي ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية انها للمعية
تنفرد عن سائر حروف العطف بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعنى الثالث السابق والثاني اقترانه
بما نحو اما شاكرا واما كفورا والثالث افتقارها بلا ان سبقت بنفي او بما فصل المعية نحو ما قام زيد
لا عمرو لتفيد ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ومنزوعها اموالكم واولادكم بالتي تقربكم
عندنا زلفى والعطف حق من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور انه من عطف المفردات و
اذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد لا عمرو واما جاءني لا زيد لا عمرو فلانتفاء
واما جاز قوله فاذهب فطالما فتى في الناس حزنه من حنف ظلم ربع ولا صيل لان المعنى فتى احزنه مثل شيء يهلك
الا الفوه الفاسقون ولا يجوز نحو ما اختصم زيد لا عمرو لانه للمعية لا غير واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا
الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فالثانية والرابعة والخامسة زوائد
لا من اللبس والرابع افتقارها بلكن نحو ولكن رسول الله والخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاخفش
الربط كمررت برجل قائم زيد لا نحو زيد قام عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا ولغا
والسادس عطف العقد على الشيء نحو احد وعشرون والسابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع متعلقاتها نحو
على ربعي مسبوء باد والثامن عطف ما حصر التثنية والجمع نحو قول الفرزدق ان الزبير لا زبير مثلها فاعلم
مثل محمد ومحمد وقولك في نواس اقتنيها يوما ويوما وثالثا ويوما اله يوم الرجل خامس وهذا البيت يتنازع
عنه اهل الادب فيقولون كرافاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الرجل خامس ليرفع
فيكون يوم الرجل هو الثامن بالنسبة الى اول يوم والتاسع عطف ما لا يستغني عنه كاختصم زيد وعمرو
زيد وعمرو وهذا من اقوى الادلة على عدم افادتها الترتيب ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو وهذا كان الصحيح
نقل الصواب بين الدخول نحو كل لا تخف ولا تحزن بين النفي بين نواحي الدخول فهو كقولك جلست بين الزيدين
فالعمرين وبان الدخول مشتمل على اماكن وتشاركها في هذا الحكم ام المتصلة وتستثنى من هذا الحكم العطف
بام المتصلة فنحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغني عنه والعاشر والحادي عشر عطف العام
على الخاص وبالعكس فالاول نحو رب اغفر لي ولوالدي لمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني
نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الآية وتشاركها في هذا الحكم الاخير حتى كما في النا

حتى الأنبيا وقدم الحاج حتى المشاة فانها غاطفة خاص على عام والثاني عشر عطف عامل خاص على عامل آخر يجمعهما معنى واحد كقوله وزجر الحادي فاجبن الفؤادا اي وكمل الصبر والجامع بينهما التحسين ولولا هذا التقييد لورد اشتراء صدهم فضة او التقييد فذهب الثمن عينا والثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله ونحو اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ونحو عفوا لا امنا وقوله لسلبني منكم ذو الأحلام والنهي وقول الشاعر والفي قولها كذبا ومينا وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا فلا عطف ولا تاكيد وسلك ان تفرد الاحلام في الحديث جمع حلم بضمتين والمعنى ليلني البالغون العقلا وزعم ابن مالك ان ذلك قد يأتي في الواو من نوعين خطيئاتنا واثامنا والرابع عشر عطف المقدر على منبوء غير للصرف كقوله علينا وعلى عباد الله السلم والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم فيمن خفض الرجل وفيه بحث سيأتي شذ بعضهم زعم قوم ان الواو قد تخرج عن افادة مطلق الجمع وذلك على اوجه احدها ان تستعمل بمعنى او وذلك على ثلثة اوجه احدها ان يكون بمعنى او في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وبالسوء من ذكره ذلك ابن مالك في التحفة والصواب انها في ذلك على معناها الاصلي اذ الانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ولو كانت او هي الفاصلة في التقسيم لكان استعمالها فيه اكثر من استعمال الواو والثاني ان يكون بمعنى او في الاباحة والتخيير قاله الزمخشري وزعم انه يقال جالس الحسن وابن سيرين اي احدهما وانه لهذا افتقر الى عشرة كاملة بعدد كرثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة الاباحة والتخيير من كلام الخوبين انه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان امرا بالجمع لكل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو والثالث ان يكون بمعنى الى التخيير قال بعضهم في قوله فقالوا انا نختار الصبر لبكا فقلت البكا اشفى اذن لغليلي قال معناه او البكا اذ لا يجتمع مع الصبر بقول يحتمل ان الاصل فلختر من الصبر البكا احدهما ثم حذف من كما في واختار موسى قومه وتؤيده ان انا على القالي وقد بمن وقال الشاطبي في باب البسملة وصل واسكن واسكتا فقالوا اشار حوا كلا من المراد التخيير ثم قال محققوهم ليس ذلك من قبل الواو بل من جهة ان المعنى وصل ان شئت واسكت ان شئت قال ابو شامة وزعم بعضهم ان الواو وبأي للتخيير مجازا والثاني ان تكون بمعنى باء الجر كقولهم انت اعلم ومالك وعبت الشاة شاة ودرهما قاله الجماعة وهو ظاهر والثالث ان يكون بمعنى لام التعليل قال الخليل وحمل عليه الواو الداخلة على الافعال المنصوبة في قوله تعالى او يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير وتعلم الذين يجادلون ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين الا لئلا نرد ولا نكذب وقال الصفوان ان الواو فيهن للمعية كما سيأتي الثاني والثالث من اقسام الواو وان يرتفع ما بعدها احدهما واو الاستيناف نحو لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء ونحو لا ناكل السمك ونشرب اللبن فيمن رفع ونحو ومن

يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون فيمن رفع ابيه يخو واتقوا الله ويعلمكم الله اذ لو كان واو
العطف لا تنصب يفتر ولا تنصب او تجزم تشرب او تجزم تذكروا الاخرون وللزم عطف الخبر على الامر وقال الشاعر على
الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد وهذا ممتنع للاستيناف لان العطف يجعله بمنزلة
في النفي فيلزم التناقض وكذلك قولهم دعني ولا اعود لان لو نصب لكان المعنى لتجمع بترك كل معصية وترك
لما نهاني عنه وهذا باطل لان طلب ترك العقوبة انما هو في الحال فاذا انتفت ترك المنهي عنه في الحال لتحصل
المؤدب ولو جزم فاما بالعطف فلم يتقدم جازم او بدلا على ان تقدير انه يريده ان المقتضي لترك اتيانه
انما هو الخبر عن نفي العود لا نهيه نفسه عن العود اذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود بخلاف العود الى الخبا
بعد وبوضحه انك تقول انا انتهاه وهو يفعل ولا تقول انا لا افعل وانا افعل معا والثانية واو الحال
الداخلة على الجملة الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتداء ويقدر بها سبق ولا قد ذي
باذ ولا يريد من انها بمعنى اذ لان الحرف لا يراد في الحرف لا سيما وما بعدها فيدل على الفعل السابق كما ان اذ كذلك
ولم يقدروها باذ لانها لا تدخل على الجملة الاسمية ومنه ابو البقاء في قوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم
فقال الواو للحال وقيل بمعنى اذ وسيقت الى ذلك مكي وزاد عليه فقال الواو للابتداء او قيل للحال وقيل
اذا انتهى والثانية بمعنى احد فمن اراد بالابتداء الاستيناف فقولها سواء ومن امثلتها داخلة على الجملة الفعلية
قوله تأبى وحال الرشد والغي ولم يكثر القتلى بها حين سلت ولو قدر للعطف لانقلب المعنى ذما وقد سبق
بجملة حالية احتملت عند من يجيز بعد الحال العاطفة والابتدائية نحو هبط بعضكم لبعض عدو ولكم في
مستقر ومتاع الرابع والخامس واو ان ينتصب ما بعدهما وهما واو المفعول معه كسرت والنيل وليس لنصب
خلافا للجرجاني ولم تات في التنزيل بيقين فما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع
الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ان يكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركائكم
او جملة على جملة بتقدير فعل واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة ومن جوز التقديم في الوجهين ان جمع لا تعلق له بالذوات
بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل جمع كيده والذي جمع مالا وبقرا فاجمعوا بالوصل
فلا اشكال وبقراءة قطع في الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه
على اسم صريح او مؤول كقوله ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف والثاني شرطه ان يتقدم
الواو نفي او طلب ويسمى الكوفيون هذه واو الصرف وليس النصب بها خلافا لهم ومثالها ولما يعلم الله الذين
جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله والحق ان هذه الواو العطف كما في
الخامس والسابع واو ان يجزم ما بعدهما وهما واو القسم ولا تدخل الا على مظهر ولا تتعلق الا بمحذوف نحو

والقرآن الحكيم فان ثلثها واولها مخ والنين والزيتون فالتالية واو العطف والاحتاج كل من الاسمين الى
جواب وقد ورد كقوله وليل كموج البحر خي سدوله ولا تدخل الا على منكر ولا يتعلق الا بمؤخر والعطف واو
العطف وان الجر بمحذوف خافوا للكونين والبرد وحجتهم فتاح القضاء بها كقول وبيوت وثقوا الا عمال
خاوي المخترق واجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة ان واو العطف لا تدخل
عليها كما تدخل على واو القسم قال وانتملو لا تمزة ملحبة والثامن واو دخلها كخروجها وهي الزائدة اثنيها
الكوفيون والاخفش وجماعة حمل على ذلك حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها بدليل الآية الاخرى وقيل هي عاطفة
والزائدة الواو في صفاتهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف اي كان كيت وكيت وكذا البحث في
فلما اسلما وتله للجبين وناديناه ان يا ابرهيم الاولى والثانية زائدة على القول الاول وهما عاطفتان
والجواب محذوف على القول الثاني والزائدة ظاهر في قوله فما نال من اسمى بخير عظم حفاظا وبتوفي من سفاهته
كسري وقوله ولقد مقتك في المجالس كلها فاذا وانت بغيض من بغيضي والتاسع واو الثمانية ذكرها جماعة
من الادباء كالحريري ومن النحويين الضعفا كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي ونقلوا ان العرب اذا عدت قالوا
سبعة وثمانية ابدا ما بان السبعة عقد تام وان ما بعده عد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات احدها قوله
ثلثة رابعهم كلبهم الى قوله سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي في ذلك العطف جملة على جملة اذ التقدير هم سبعة ثم قيل
الجمع كلامهم وقيل العطف من كلام الله تعالى والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم ان هذا يضعف بهذه المقالة
كما ان رجما بالغيب تكذيب لتلك المقالة وبقول ابن عباس حين خانت الواو انقطع العدد اي لم يبق عده عاد
يلتفت اليها فان قلت اذا كان المراد التصديق فما وجه مجيئه قال بي اعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل قلت وجه الجملة
الاولى توكيد صحة التصديق باثبات علم المصدق ووجه الثانية الاشارة الى ان القائلين بتلك المقالة الصائبة
قليل او ان الذي قالها منهم عن يقين قليل ولما كان التصديق في الآية خفيا لا يتجاسر الا من عسى ان يعلم قال ابن عباس
ذلك وبهذا كان يقول انا من ذلك القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي واو الحال وعلى هذا فقد التقدير
اسلما شارفا اي هما على الاسلام ما يحمل في الحال ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا كان مغنيا
ممتنع وبهذا رد واعلى المبرد قوله في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف اي
واذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم الثامنة ابواب الزمر وقيل فتحت في ابواب النار لان ابوابها سبعة وفتحت في ابواب الجنة
اذ ابوابها ثمانية واقول لو كان لواو الثامنة حقيقة لم يكن الا بمنها اذ ليس فيها ذكر عدد البشر وانما فيها ذكر
الابواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليها بل على جملة هو فيها وقد مر ان الواو في فتحت
مفتحة عند قوم وعاطفة عند الخرين وقيل هي واو الحال اي جاؤها مفتحة ابوابها كما صرح بمفتحة حالا في حبات

عمرو الثاني ان يكون للتذكر كرجل اول جلا وقد مضى ان التحقيق ان لا يعد هذا الثالث ان يكون ضمير الشين نحو
الوتد اقاما وقال الماز ني هي حرف والضمير مستتر الرابع ان يكون علامة الاثنين كقولك الفتاءان عندك فقما
وقوله وقد اسلما بعد جميع وعليه قول المثنى وردى ومار ميتا بذا فحضنا سهم بعيد والتهام بن مطر الخامس
الالف الكافة كقوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا الخرق فينا سوقه لين ضعف وقيل الالف بعض ما
الكافة وقيل اشباع وبين مصنفه الى الجملة ويؤيده انها قد اضيفت الى المفرد في قوله بينا نعنى المكارم وعمر
مما اتبح لمجرى سلفه قياس ان يكون فاصلة بين ظهرت بين نحو ما ذا تمر وخطا الخامس الا ولجب الا فرق بين كون الضمير
الثاني مخففا ومسهلة الثالث ان يكون فاصلة بين النونين نون النسوة ونون التاكيد نحو اخشين بنا ومندوب الثاني
ان يكون متصلا بالمنادى المستغاث او المتعجب منه او المندوب كقوله يا بؤسا لزيد الامل نيل عز وغنى بعد فقر وهوان او قوله يا عجبا
لهذا الفيل لفقره وقوله حملت امرا عظيما فاصطلت له وقمت فيه يا لله يا لعمر الثالث ان يكون بدلا من نون ساكنة وهي
اما نون التاكيد او تنوين المنصوب فالاول نحو لنسفعا ولنكونا وقوله لا تعبد الشيطان والله فاعبدا ويحتمل ان
يكون من باب ناصر سي اضرب عنقه والثاني كاب زيدا في لغة غير ربيعة ولا يجوز ان يعد الالف المبدلة من نون اذا او لا الف
كفتى ولا الف الاثنين كالفتيين ولا الف الحاق كالف ارطى ولا الف الاطلاق كالالف في قوله من طلل كالا يحى
الهجا ولا الف التثنية كالزيدان ولا الف الاشباع الواقع في الحكاية نحو منا او في غير هما في الضرورة كقوله اعوذ بالله من
العقرابات ولا الالف التي تبين بها الحركة في الوقف وهي الف انا عند البصريين ولا الف الضمير نحو ذيا والذي فيما
انها لا تثبت في الدرج حرف ثالثها الياء المفردة على ثلثة اوجه ذلك انها تكون ضمير المؤنثة نحو قومي وقال
الخوفش والمازني هي حرف تانيث وانها تكون ضمير المؤنث والفاعل مستتر وحرف انكار نحو انت بذكار ولا حرف تذكار نحو
قد مر وقد تقدم البحث فيهما والصواب ان الضمير اكما لا بعد ياء التصغير وياء المضاعفة وياء الاطلاق وياء الاشباع نحو
لانها اجزاء للكلمة لا كلمات ياحرف موضوع لنداء البعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل
هي مشتركة بين القريب والبعيد قيل بينها وبين المتوسط وهي اكثر احرف النداء استعمالا هذا الاصل وقد يعدل عنه
نحو يوسف اعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث بها الا بها ولا المندوب لانها او ابو او
ليس بمنادى بها وبخواتها الحرف ولا بهن اسم لا دعو مستحقه لضمير الفاعل خلافا لزاعمي ذلك بايا دعوقر وقول ابن الطراوة
النداء انشاء ادعوه بمعول لمقدر انشاكبعت واشتمت واذا ولى ايا ما لا يمكن كالفعل في الايا اسجد وقوله
يا اسقيا فبل غارة سنحال والحرف في نحو يا ليتني كنت معهم يا ركابستخر الدنيا عاتبة والتنبيه في الجملة الاسمية كقوله
يا لعنة الله والاقوام كلهم والصاب على سمعان من جار فقيل له للنداء والمنادى محذوف وقيل لمجرد التنبيه لئلا يلزم
الاخبار في الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها كهذا البيت او امر نحو الايا اسجدوا فهي للنداء كثيرة وقيل للنداء قليلها
ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا والا فهي للتنبيه والله تعالى اعلم قد تم الباب بعون

الباب الثانی فی الکتاب فی تفسیر الجملة وذکر اقسامها واحکامها شرح

الجملة وبیان ان الکلام اخص منها لان مدلولها الکلام هو القول المفید بالقصد والمراد بالمفید ما دل
علی معنی یحسن السکوت علیه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله کقام زید والمبتدا وخبره کزید قائم وما کان بمنزلة
احدهما نحو ضرب اللص والقائم الزیدان وکان زید قائما وظننته قائما وبهذا یظهر لک انها لیست مرادفة لما
یتوهمه کثیر من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الکلام قال ویسمی الجملة والصواب
انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم یقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وکل ذلک
مفید فلیس کلاما وهذا [illegible] یرتضی ذلک وصحح قول ابن مالک نحو قوله تعالی ثم بدلنا مکان السیئة الحسنة حتی
عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فاخذناهم بغتة وهم لا یشعرون ولو ان اهل القری امنوا واتقوا لفتحنا
علیهم برکات من السماء والارض ولکن کذبوا فاخذناهم بما کانوا یکسبون افامن اهل القری ان یاتیهم باسنا بیاتا
وهم نائمون ان الزمخشری حکم بجواز الاعتراض بسبع جمل اذ زعم ان فمن معطوف علی فاخذناهم ورد علیه من ظن ان
الجملة والکلام مترادفان فقال انما اعترض باربع جمل وزعم ان من عند ولو ان الی والارض جملة لان الفائدة
تتم بدونه وبعد ففی القولین نظر اما قول ابن مالک فانه کان من حقه ان یعد هنا ثمانی جمل احدها وهم لا یشعرون
واربعة فی حیز لو وهی امنوا واتقوا وفتحنا والمرکبة من ان وصلتها مع ثبت مقدرا وهو ثابت مقدرا علی الخلاف
فی انها فعلیة او اسمیة والسادسة ولکن کذبوا والسابعة فاخذناهم والثامنة بما کانوا یکسبون فان قلت لعله
بنی ذلک علی ما اختاره من سببویه من کون ان وصلتها مبتدا لا خبر له وذلک لطول الکلام وعزبان الاسناد
فی ضمنه قلت انما مراده ان یبین ما لزم علی اعراب الزمخشری لا ان الزمخشری یری ان وصلتها هنا فاعل ثبت واما
قول المعترض فلانه کان من حقه ان یعد هنا ثلث جمل وذلک لانه لا یعدهم لا یشعرون جملة لانها حال من ضمیر یعلمها
ولیست مستقلة بالاسناد ویعد لو وما فی حیزها جملة واحدة فضلا ان قد تدخل لو ثبت ان اهل القری امنوا واتقوا
او اسمیة ان قدر ولو امنهم وتقویهم ثابتان ویعد ولکن کذبوا جملة وفاخذناهم بما کانوا یکسبون کلمة واحدة
وهذا هو التحقیق ولا یتاتی ذلک ما قدمناه فی تفسیر الجملة لان الکلام هنا لیس فی مطلق الجملة بل فی الجملة بقید
کونها جملة اعترض وذلک لا یکون الا کلاما تاما انقسمت الجملة الی اسمیة وفعلیة وظرفیة فالاسمیة الی صدرها
اسم کزید قائم وهیهات العقیق وقائم الزیدان عند من جوزه وهم الاخفش والکوفیون والفعلیة التی صدرها فعل
کقام زید وضرب اللص وکان زید قائما وظننته قائما ویقوم زید ویوم والظرفیة المصدرة بظرف ومجرور نحو عندک
زید وفی الدار زید اذا قدرت زیدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدا اخبر عنه
بهما ومثل الزمخشری لذلک بنحو الدار من قولک زید فی الدار وهو مبنی علی ان الاستقرار المقدر فعلا او اسما علی

الباب الثانی فی انقسام الجملة الی اسمیة وفعلیة وظرفیة

اندحذف وصله وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه وزاد الزمخشري وغيره في الجملة الشرطية والصلة

من قبيل الفعلية لما اشتبهت به من حيث صدرها بما يختص بالفعل والمراد بصدر الجملة المسند او المسند اليه بما تقدم عليهما من الحرف

فالجملة من نحو ما قام الا زيد ان زيدا خرج ولعل انا ان منطلق وما زيد قائما اسمية ومن نحو قام زيد وان قام زيد

قام زيد وهلا قمت ضعيفة والمعتبر ايضا ما هو صدر في الاصل فالجملة من نحو خا بزيد ومن نحو فتى اتاك الله ان يكرمك

ومن نحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ومن نحو خاشعا ابصارهم يخرجون فعلية لان هذه الاسماء في تاويل الفعل

وكذا الجملة من نحو ياعبد الله ونحو ان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها لكم والليل اذا يغشى

لان صدورها في الاصل افعال والتقدير ادع عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام وامر بالليل

فباب ملتبس على السؤل عنه ان يفصل فيه حتما للملا اسمية والفعلية لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين

ولذلك امثلة احدها صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في العامل

اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدرة من تاخير وما بعد اذا مبتدا لانها لا تعمل ما بعدها فيما قبلها

البتة بخلاف ذلك فتولك يوم لي فان زيدا نائم مسافر وعكسه قولك يوم لي فانا نائم اذا قدرت الفاء

زائدة وبين مضافه الى الجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضافا الى جملة اسمية وان جعلنا

العامل فيه اذا فعل الشرط ولذا غير مضاف فصدر الكلام جملة قدم ظرفها كما في قولك متى يقوم فانا اقوم الثاني

افي الدار زيد ولعند اعمرو فانا ان قدرنا الظروف مبتدا او موضعا مبتدا محذوف تقديره كائن او مستقر

فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وان قدرناه فاعلا باستقر فعلية

او بالظرف فظرفيه الثالث نحو يوم ان في نحو ما رايته منذ يومان فان تقديره عند الاخفش والزجاج

وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية لاحل لها او

خبر على الاول ومبتدا على الثاني وقال الكسائي وجماعة المعنى منذ كان يومان فظرف لما قبلها وما

بعدها جملة فعلية حذف فعلها وهي في محل خفض وقال الخرون المعنى من الزمن الذي هو يومان ومنذ مركبة

من حرف الابتداء وذي الطائية واقعة على الزمن وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدأها ولا محل لها

لانها صلة الرابع مذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها عند الاخفش

ومبتدأها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت ما اذا صنعت فعلى

التقدير الاول الجملة محلها وعلى الثاني يحتمل الاسمية بان تقدر مذا مبتدا والفعلية بان تقدر مفعولا

لفعل محذوف على شريطة التفسير يكون تقديره بعد مذا الان الاستفهام له الصدر الخامس نحو ابزيدا

فالارجح تقدير بشر فعلا لبقاء محذوف فاو الجملة فعلية ويجب تقديره مبتدا وتقدير الاسمية في انم تخلفوا حج

منفي البشر هذا ونقل المعادلتها للاسمية وهي لم تخل الخالقون وتقدير الفعلية في قولك فضلت الخ
ش لم عاد في حلم اكثر بحثا من تقديرها في البشر هذا ونقل المعادلتها الفعلية الذي يخوفا ما الخ
فان لا لف ان قدرت حرف تثنية كما ان التاء حرف تانيث في قامت هند او اسما والخوالف بدل منها فالجملة
فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدا فالجملة اسمية فقدم خبرها السابع نعم الرجل زيد فان قدرت نعم الرجل
خبرا عن زيد فاسمية كما في زيد نعم الرجل وان قدر زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن جملة البسملة
فان قدر ابتدائي باسم الله فاسمية وهو قول البصريين وابدء باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو الاشهر
غير الا انه يقتضي الفعل موخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبتدا له فيقدر باسم الله اقرا باسم الله احل باسم الله
ارتحل ويؤيد الحديث بسملة بني في صعب حين التاسع قولهم ما اجمل ما جئت حاجتا فانه يروى برفع حاجتك الجملة
فعلية ونصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار يعمل على الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما
مبتدا واسمها ضمير ما وانت جملة على معنى ما وحاجتك خبرها ويظهر هذه ما في قولك ما انت وموسى فيها
ايضا تحمل الرفع والنصب الا ان الرفع على الابتداء والخبرية على خلاف بينهما والاخفش وذلك اذا قدرت موسى عطفا
على انت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا معه فلا بد من تقدير فعل اي ما تكون او ما تصنع
ويظهر ما هذه في الوجهين على اختلاف التقديرين كيف في نحو كيف انت وموالا انها لا تكون مبتدا ولا مفعولا به
فليس للرفع الا توجيه واحد واما النصب فيجوز كونه على الخبرية او الحالية العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وقام زيد
والارجح الفعلية للتناسب وفي لك الازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما يرجح فيه الفعلية
نحو موسى اكرم من نحو زيد ليقم وعمرو فلا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل واما نحو زيد قام فالجملة آسمية
لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير
الكوفيون على التقديم والتاخير فان قلت زيد قام وعمرو قعد عنده فالاولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة لهما
والتسوية عند الجميع وقسمنا الجملة الى الصغرى والكبرى كما هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام ابوه وزيد ابو
قائم والصغرى هي المبنية على المبتدا كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو زيد
ابو غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام ومثله لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن
انا هو الله ربي ففيها ايضا ثلث مبتدآت اذا لم يقدر هو ضمير الشان فيها ولفظ الجلالة بدلا منه وعطف بيان عليه
كما يلزم بما بن الحاجب بل الضمير الشان وهو الظاهر ثم حذف همزة انا حذفا اعتباطيا وقبل حذفا قياسيا
بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا ننبيهات الاول ما اشرت به الجملة
الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة بالمبتدا تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا

يقوم

في الجمل التي لا محل لها

يقوم ابوه الثاني اما قلت صغرى وكبرى موافقتها لهم انما الوجه استعمال فعلى افعل من بال اوبالا ضئا ولذلك
لحن من قال كان صغرى وكبرى من فوائها حصباء درعلى ارض من الذهب وقول بعضهم ان من زائدة وانهما
مضافان على هذا قوله بين ذراعي جبهة الاسد يرده ان الصحيح ان من لا تقع في الايجاب ولا معه تعريف المجرد ولكن
وبما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال اذا غاب عنكم اسوأ العبرين
كنتم كراما وانتم ما اقام الانام اي لئام على هذا يخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة
كبرى وفاصلة صغرى وقد يحمل الكلام الكبرى وغيرها وهذا النوع امثلة احدها ما لا يحتاج انا نبك بل ان يحتمل ابناء
ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل وانهم انهم غدة وكلهم ابن يوم الفسيل وما
ويؤيده ان اصل الخبر الافراد وان الهمزة بدل الالف من اسيلك ذلك ممتنع على ما تقدم انقلابها من همزة الثاني
محذوفا في الدار ان يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الثالث نحو انما انت سير ان يحتمل تقدير تشير
تقديرا بين وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها الرابع زيد قائم ابوه ان يحتمل ان يكون ابو
مبتدأ وان يكون فاعلا بقائم شبه بعين في قوله الا عمرو لي مستطاع رجوعه تقدير رجوعه مبتدأ
ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على انها صفة لا في محل رفع على انها خبر لان الا التي للتنبيه لا خبر لها
سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل لا ما كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك
حملا على معناه وهو انتفى ما ذكر وكذلك يمتنع تقدير مستطاع حبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع ان يضمر
مستطاع صفة على المحل او تقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع رفع على انها صفة على المحل لجواز الا امر
ليست في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه وخالف في المسئلتين المازني والمبرد فنصبا
الكبرى على الذات وجر والى ذات وجهين ذات الوجهين هي سمة الصدغ فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه وكذا لو
ويمتنع ان يراد عكس ذلك نحو ظننت زيدا ابوه قائم بناء على ما قدمنا وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم ومثل على ما
نحو ظننت زيدا يقوم ابوه **الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي سبع** وبدأنا بها لانها لا محل لها مردود
الاصل في الجمل ان تكون لا ولى الابتدائية وتسمى ايضا المستأنفة وهو واضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة
بالمبتدأ ولو كان لها محل لم تكن الجملة المستأنفة غير احدها الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنه
الجمل المفتتح بها السور الثاني الجملة المنقطعة مما قبلها نحو مات فلان رحمه الله وقوله تعالى قل سأتلو عليكم منه
ذكرا انا مكنا له في الارض ومنه جملة العامل الملغى لتأخر نحو زيد قائم اظن فاما العامل الملغى لتوسطه نحو
زيد اظن قائم فجملته ايضا لا محل لها الا انها من باب جمل الاعتراض وبحث البيانيون الاستينافية بما كان جوابا
لسؤال مقدر نحو قوله تعالى هل اتيك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام

الجملة المستأنفة

فان جملة القول الثاني جواب لسؤال مقدر تقديره فما ذا قال الحكم لهذا فصلت عن الاولى فلم يعطف عليها
وفي قوله تعالى سلام قوم منكرون تحملان احد خبر الاولى ومبتدأ الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون
ومثله في استئنافا جملة القول الثاني وبنتهم عن ضيف ابرهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال انا منكم
وجلون وقد استوفت جملة القول في قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام
من الاستئناف البياني ايضا قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال
تقديره اصدقوا ام كذبوا ومثله يسئل فيها بالغدو والآصال رجال فيمن في قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال
ما قد يخيل له امثلة كثيرة احدها الا بسملة من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الاعلى
فان الذهن يتبادر الى انه صفة لكل شيطان او حال مقدرة منه وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان
لا يسمع وانما هي استئناف نحوي ولا يكون استئنافا بيانيا لفقدان المعنى ايضا وقيل يحتمل ان الاصل لئلا يسمعوا فحذف
اللام كما في جئتك ان تكرمني ثم حذف ان فارتفع الفعل كما في قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى فمن رفع احضر
واستضعف النحشري الجمع بين الحذفين فان قلت اجعلها حالا مقدرة اي وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا
عدم سمعه اي بعد الحفظ قلت الذي يقتضيه وجود معنى الحال هو صاحبها كالمرور به في قولك مررت برجل معه صقر صائدا
به غدا اي مقدرا حال المرور بان يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السمع ولا يريدونه اذا تأملت
ما يقرؤون وما يعلنون بعد قوله فلا يحزنك قولهم فانه ربما تنادر الذهن الى انه محكي بالقول وليس كذلك لان
ذلك ليس مقولا لهم الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم مهيء كالتي قبلها وفي حمل القراء للسبعة على ان
الوقف على قولهم في الاثنين والتعب والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف قط بعد الرابع ثم يعيده بعد قوله الم
تر واكيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده لان اعادة الخلق لم يقع بعد فيقر في البرهة بها ويؤيد الاستئناف قوله تعالى
على عقبيك لك قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدء الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة الخامس زعم ابو حاتم
ان من ذلك نثر الارض فقال الوقف على ذلولا جيد ثم يبتدئ بنثر الارض على الاستئناف ورده ابو البقاء
بان ولا انما يعطف على النفي وبانها لو اثارت الارض كانت ذلولا ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل لا
ولا بل ضعيف والثاني ان ابا حاتم زعم ان ذلك من عجائب هذه البقرة وانما وجه الوجه ان الخبر لو بات بان ذلك
من عجائبها وبانهم انما كلفوا اياما موجودا لا بامر خارق للعادة وبانه كان يجب تكرار لا في لا ذلول اذ لا يقال
مررت برجل لا شاعر ولا كاتب لانه قد تكرر بقوله ولا تسقي الحرث لان ذلك واقع بعد الاستئناف
على زعمه الثامن قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره وهو نوعان احدهما ما اذا حمل على الاستئناف ولجئ الى تقدير
جزء يكون معه كلاما مما نحن فيه من قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة ورد ذلك

في الجمل التي لا محل لها من الإعراب

كثيرة جدا نحو الجملة المبينة وما بعدها في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قال الزمخشري الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفة على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز أن يكون لا يألونكم وقد بابت في محل النصب على الحال من ضمير بطانة أي بطانة غير مألوكم وقد بابت بعضائهم وضع الواحد هذا الوجه لعدم جواز العطف بين الجملتين وفصل لا يألونكم خبالا بين الحال وصاحبها بوجه ليس بظاهر لأن الذي يظهر أن الصفة إذا وقعت بغير عاطف وإن كانت جملة كما في الخبر نحو أرحم من علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان أو حصل لها ما في تفسيرها الأبدية سهو فإنه سئل ما الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة وأجاب بأن محط النهي هو من دونكم لا بطانة فقدم ليلي الفعل الثلاثة كما ذكر ويظهر هذا أن باديا في سورة الأنبياء كلمة وتبرأ بعد قوله ويقطعون أمرهم بينهم وإنما هي في سؤال المؤمنين وترك تغييرها هناك وتبعه على ذلك السهو جماعة الخضاء من تفسير وإعراب الشاذ من الجمل ما لم يرد في القرآن خلافا لأبي إسحاق في أن منها قول العرب أقائم الزيدان أم قاعدان فإن أصله أمثلة أحدهما فذهب الفراء وقوم من قبله إلى أن قام زيد أقام وذلك لأن المبرد أنكر على أضمار الفاء وسيبويه أنه سوغ من بعدهم وأن الأصل أفهما إن قام زيد وأن جواب الشرط محذوف وهو يدل الذي أمامهم في مثل ذلك لكون الشرط ماضيا وابتنى على هذا أن مسلمان أحدهما أنه هل يجوز زيدا إن أتاني أضرب بالنصب فسيبويه يجوز ذلك كما يجوز زيدا أكرم إن أتاني والقياس أن المبرد يمنعه لأنه في سياق إذا وإذا الشرط فلا يتقدم على الشرط فلا يتقدم معموله والثاني أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف عليه ما يخبر فعلا عن قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل الجزم بالعطف على محل الفعل وما بعد إلا في المفرغ وما بعد ما النافية وما بعدها فيما رأيته من ذلك قال الشيرازي في موضع نصب على الحال وليس بشيء لعدم الرابط قال الجمهور مستأنفة جوابا لسؤال تقديره عند من قدر ما بدا أما ذلك عند من قدر خبرا ما بينك وبين لقائه إلا ثلاث جمعا قال الأستاذ أبو علي لا يكون وحلا وعدا وعاشا قال الشيرازي إذا المعنى قام القوم خالين عن زيد دون الاستثناء وأوجب ابن عصفور فإن قلت جاءني الذي يسوء زيدا فالجملة صفة ولا يمتنع عند أن يقال جاءني الذي يسوء زيدا على الحال الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية كقولي وحتى جهده يقول لا يملك إلا أن قال ارحلوني الهم وعن الزجاج وابن درستويه أنها في موضع جر بحتى وقد تقدم الجملة الثانية المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا وقد وقعت في مواضع أحدها بين الفعل ومرفوعه كقوله شجاك الظعن ترجو الظاعنينا ويروى بنصب الرجع على أنه مفعول ثان وشجاك مفعوله الثاني وضمير مستتر راجع إليه وقد أدركني والحوادث جمة أستة قوم لا أضمامة ولا عزل وبين الظن في قوله لم يأتك والأنباء تنمي بما لاقت لتوبخ بذلك على أن الباء زائدة في الفاعل ويحتمل أن يأتي وتنمي تنازعا فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول فاعترض ولا يأتي

ولكن المعنى على الاول وجه اذ المعنى الابناء من شانها ان تمشي هذا وبعيره الثاني بينه وبين معشوقته كفوله ولبث والدهر
ذو تبدل هبنقا بالصبا الشمال والثالث بين المبتدا وخبره كقولهم من ابوك بشر الفتى بواد لكي تملله
وتوابع ومنه الاعتراض جملة الفعل الملغى في نحو زيد اظن قائم وجملة الاختصاص في نحو قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث
وقول الشاعر نحن بنات طارق نمشي على النمارق واما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله وبي كان موسى فلصحتها
لافاعليتها فالجملة والرابع بينهما اصلها المبتدا والخبر كقوله واني لراه تطرة مثل التي لعلى ان شطت نواها
ان تزورني وذلك على تقدير انه خبر لعلى وتقدير الصلة محذوفة اي التي اقول لعلى وكقوله لعلك والموعود
لقاؤه بدل اشتمال ثلاث الفلوص بدا وقوله يا ليت شعري والمنى لا ينفعها اعد ذنوبا واثري مجمع اذ اقبل بان جملة
خبر على تاويل شعري بمشعوري لتكون الجملة نفس المبتدا فلا تحتاج الى رابط واما اذا اقبل بان الخبر محذوف
او ان ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتني اشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وقول الحماسي
ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان وقال ابن همر ان سليمى والله يكلؤها ما ظننت بشيء ما كان يزينها
قول رؤبة اني وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وقول الكثير واني وتهيابي بعزة بعد ما تخليت مما بيننا و
لكالمرتجي ظل الغمامة كلما تبوأ منها للمقيل اضمحلت قال ابو علي هيابي بعزة جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وقال
ابو الفتح يجوز ان يكون الواو للقسم كقوله واني وحبك لصنين بك فتكون الباء متعلقة بالهيام لا بخبر محذوف
الخامس بين الشرط وجوابه بنحو اذا ابدلنا ابة مكان ابة والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر ويحون لم
ولن تفعلوا فاتقوا النار ونحو ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فلا تتبعوا الهوى فالجملة من اسم الله
الظاهر ان الجواب فالله فوضع ظاهرا موضع ضمير الشرط كانه هو الاان وهنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب
المطابقة نص عليه الاخفش وهو الحق واما قول ابن عصفور ان تثنية الضمير في الشرط شاذة فباطل كما في قوله
ذلك ثم ان فؤاد الضمير في والله ورسوله احق ان يرضوه وفيه ثلثة اوجه احدها ان احق خبر عنهما وسهل افراده
امر ان معنوي وهو ان ارضاء الله سبحانه ارضاء لرسوله وبالعكس ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله ولفظي وهو ان يقال
افراد احق لوجود ذلك ان اسم التفضيل المجرد من ال والاضافة واجب الافراد نحو ليوسف واخوته احب الى ابينا منا
وابنا وكرر ان ان كان واجبا الى قوله احب اليكم والثاني ان احق خبر عن اسم الله سبحانه وحذف مثله خبرا عن اسم
او بالعكس والثالث ان يرضوه ليس في موضع جر او نصب بل يرضوه في موضع رفع بدلا من اعدلوا الاية
وحذف من الاخر مثل ذلك والمعنى وارضاء الله وارضاء رسوله احق من ارضاء غيرهما والناس بين القسم وجوابه
كقوله لعمري وما عمري علي بهين لقد نطقت بطلا على الاقارع وقوله تعالى فالحق والحق اقول لاملان جهنم
الاية اقسم بالحق لاملان واقول الحق وقدم مفعولها فنصب الحق الاول بعد اسقاط الخافض بافضى فالحق

في الجملة التي لا محل لها

الثاني بأقوال أحدها أن الحق قدم مفعولا للاختصاص وفي رفعها بالابتداء فالحق مبتدأ والحق قوله وأجمعين على تقدير والواو للقسم في الأول وتقديره الثاني توكيد كقولك والله لأفعلن وقال الزمخشري جر الثاني على المتبع وأقول الحق هذا اللفظ في عمل القول في لفظ واو القسم مجرورها على سبيل الحكاية قال وهو وجه حسن وهو جائز في الرفع والنصب انتهى وقرئ برفع الأول ونصب الثاني قيل أي فالحق مني قسمي أو فالحق أنا والأول أولى من ذلك قوله لأملأن جهنم بواقع النجوم الآية والسابع بين الموصوف وصفته كالآية فإن فيها اعتراضين بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم جملة لو يعلمون واعتراضا بين أقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو إنه لقرآن كريم بالكلام الذي بينهما وأما قول ابن عطية ليس فيها إلا اعتراض واحد وهو لو يعلمون لأن إنه لقسم عظيم لو كسلا اعتراض فمردود وكان التوكيد الاعتراض لا بيانا فيها وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض والثامن بين الموصول وصلته كقوله ذلك الذي يبشر الله عباده الآية بمثله قوله وإني لأرى نظرة البيت ودل على أن مثل الصلة الواقعة بينهما وبها خبر لعل محذوف أي لعلي أفعل ذلك والتاسع بين جزاء الصلة منفيا والذين كسبوا السيئات الآية بمثلها وترهقهم ذلة الآيات فإن جملة ترهقهم ذلة معطوفة على كسبوا السيئات فهي من الصلة وبينهما اعتراض به قد جزائهم وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر قوله ما بين عصفوه وهو بعيد لأن الظاهر أن ترهقهم لما بات به للتعريف النهد وعطف على صلة ما جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات ثم إنه ليس متعينا جواز أن يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الآية اعتراض فيجيء أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وإن يكون الخبر كأنما أغشيت فلا اعتراض مثلث حمل أولئك أصحاب النار فالاعتراض بأربع ويحتمل وهو الأظهر أن ليس مبتدأ بل معطوف على الذين الأول أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادة وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك ونظيرها في المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا السيئات إلا ما كانوا يعملون وفي اللفظ قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الأخفش وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين ومما يرجح هذا الوجه أن الباء في مثلها مقحمة بالجزاء فإذا كان جزاء سيئة مبتدأ حذف الخبر أي فلهم جزاء سيئة بمثلها قاله أبو البقاء أو هم الحسنى وهو أحسن لاستغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدأها وهو الذين على ما اخترناه يكون جزاء عطفا على الحسنى فلا يحتاج إلى تقدير آخر وأما قول أبي الحسن وابن كيسان أن مثلها هو الخبر وأن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في خبر المبتدأ في بحسبك درهم فرد وعند الجمهور وقد يؤيد قولهما وجزاء سيئة سيئة مثلها والعائد بين المعطوف بين كقولهم هذا غلام والله زيد لا إخالك علم الزيد وقيل الخ هو الاسم والظرف الخبر وأن الاخ جاء على لغة القصر كقولهم مكره أخاك لا بطل وهو كقولك لا على الشجاع ولا على عشرة بالجاد والمجد

كقولك اشتر شيئا بما في الف درهم الثاني عشر بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله كان وقد ذكرت حول كمثل
اثاثه فيها حمامات مثول كذا قال قوم ويمكن ان يكون هذه الجملة حالية فقد ثبت على صاحبها وبلوسم كان على الحال
في قوله كان قلوب الطير رطبا يابسا لدى وكرها العناب والحشف الباب الثالث عشر بين الحرف وتوكيده كقوله
وهل ينفع شيبا ليت شبابا بوؤ فاستراح الرابع عشر بين حرف النفي والفعل كقوله وما ادري وسوف
لخال ادري اقول الحصن ام نسا وهذا الاعتراض في اثناء اعتراض اخر فان سوف وما بعدها اعتراض بين ادري و
جملة الاستفهام الخامس عشر بين قد والفعل كقوله اخالد قد والله اوطأت عشوة السادس عشر بين حرف النفي و
منفيه كقوله ولا ارها تزال ظالمة وقوله فلا قرابي بها ولا ذمم السابع عشر بين جملتين مستقلتين نحو
فانوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم انى شئتم فان نساءكم
حرث لكم تفسير لقوله من حيث امركم الله اي ان المأتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث دلالة على ان الغرض الاصلي
في الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الاية الاعتراض باكثر من جملة ومثلها في ذلك قوله
ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك وقوله تعالى
رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فتقبلها ربها وضعف ان
الجملتان المصدرتان بالني من قولها وما بينهما اعتراض والمعنى وليس الذكر الذي طلبت كالانثى التي وهبت لها فان
قال الزمخشري هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم انتهى وفي هذه النظر لان الذي
في الاية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة لا اعتراض واحد بجملتين وقد يعترض باكثر من جملتين كقوله لعمر الرزايا
او توا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون ان تضلوا السبيل والله اعلم باعدائكم وكفى بالله وليا وكفى
بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون الكلم ان قدر من الذين هادوا ابانا للذين اوتوا مخصصا لهم اذ كان
اللفظ عاما في المهيع والنضاء والمراد اليهود وبيانا لاعدائكم والمعترض به على هذا التقدير جملتان وعلى التقدير
الاول ثلث وهي والله اعلم وكفى بالله مرتين واما تشترون الضلالة ويريدون فجملتان تفسير لمقدار المعنى الزمر
الى فضة الذين اوتوا وان علقت من منصرف مثل ونضره من القوم او بمحذوف على ان يحرفون صفة لمبتدأ
محذوف اي قوم يحرفون كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق فلا اعتراض البتة وقدم ان الزمخشري اخطأ
في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة واحدة وذلك
قال في قول الشاعر اني ولا كفران لله ايه لنفسي قد طالبت غير منيل ان انه وهي مصدر اويت له اذا رحمته وقيت
الا ينتصب اويت محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين قال وانما انتصبنا باسم لا اي ولا كفر الله ورحمة مني لنفسي
ولزم من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين اجازه ولا اطاع جبلا اجروه في ذلك مجرى

كما اجرى مجراه في الاعراب وعلى قولهم يخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت وما على قول النضر بن
منجب بتنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين وقد اعترض ابن مالك قول ابي علي بقوله تعالى وما ارسلنا
الا رجالا نوحي اليهم فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر ويقولان هم لعمرك والخطوب مغير
وفي طول المعاشرة التقالي لقد بالت مظعن ام اوفى ولكن ام اوفى لا تبالي وقد يجاب عن الآية بان جملة الا
دليل الجواب عند الاكثرين ونفي عند قوم فهي معمولة لمحذوف تقديره لسنا مستغنين عن ارسالهم
اي ارسلناهم بالبينات لانه لا يستثنى باداة واحدة شيئان ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا اذا كان مستثنى نحو
ما قام الا زيد احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيد افاضل مسئلة كثيرا ما يثبت المعترضون بالحالية فيما
منها امور احدها انها تكون غير خبرية كالامرية في قولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم قل ان الهدى هدى الله ان يؤتى احد
مثل ما اوتيتم كذا مثل ابن مالك وغيره بناء على ان يؤتى احد متعلق بتؤمنوا وان المعنى ولا تظهروا ايمانكم
بان احدا يؤتى من كتب الله مثل ما اوتيتم وبان ذلك لاحد يحاجونكم عند الله يوم القيمة بالحق وغلبتكم الا لاجل
دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فان ذلك يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى
الاسلام ومعنى الاعتراض ان الهدى هدى الله فاذا اقدره لاحد لم يضره مكركم والآية تحتمله لغير ذلك وانى يكون
الكلام قد تم عند الاستثناء والمراد ولا تظهروا الايمان الكاذب الذي تواطئونه وجه النهار وتفضحون انفسكم الا
لمن كان منكم ثم اسلم وذلك لان اسلامهم كان اغيظ لهم ورجوعهم الى الكفر كان عندهم اوقع وعلى هذا ان يؤتى
من كلام الله وهو معلق بمحذوف هو خبر اي لكراهية ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم هذا الكيد وهذا الوجه ارجح لوجهين
احدهما انه الموافق لقراءة ابن كثير ءان يؤتى بهمزتين اي لكراهية ان يؤتى فعلم ذلك والثاني ان في الوجه الاول
عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة انفا وكالدعاء في قوله ان الثامنين وبلغتهما
قد لوجب سعي الى ترجمان وقوله ان سليمى والله يكلؤها ما لنتب شيء ما كان بزرقها وكالتهمة في قوله اني وسفار
البيت وكالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله ما يكرهون البنات سبحانه ولهم ما يشتهون كذا مثل بعضهم وكالاستثناء
في قوله تعالى فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا كذا مثل ابن مالك فلما الاولى فلان قبل
اذا قد لهم جزاء وما مبتدأ والواو للاستئناف او العاطفة جملة على جملة وقد الكلام الجديد كقولك لعبدك
عندي ما تختار تريد بذلك ايعاده او التهكم به على ان الكلام لمتعدد كقولك لعبدك اصنع ما شئت بل اذا
قد لهم جزاء معطوفا على الله وما معطوف عليه على البنات وذلك ممتنع في الظاهر اذ لا يتعلق فعل المضمر المتصل الا
في باب ظن وفقد وعدم نحو فلا تحسبنهم بمفازة فيمن ضم التاء ونحو زيدا ضربته اذا استغنى فالنحو نحو زيد ضربته
ضرب نفسه فيما يصح في الآية العطف المذكور اذ قد ران الاصل ولا تحسبنهم ثم حذف المضاف وذلك تكلف ومن

ومن العجب اقرار الزمخشري والخوفي مذهبوا العطف المذكور ولم يعتدوا المضاف المحذوف ولا يصح العطف الا به
واما الثانية فنص هو وغيره على ان الاستفهام فيها بمعنى النفي فالجملة خبرية وقد فهم فيما اوردته من ان
نقض طلبيته ان الحالية لا تكون الا ان تكون خبرية وذلك بالاجماع وما قول بعضهم في قول القائل اطلب و
لا تضجر من طلب ان الواو للحال وان لا ناهية فخطأ وانما هي عاطفة اما مصدر يسبك من ان والفعل على مصدر
متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر وجملة على حاله وعلى القول ففتحة نصب اعرابا ولا نافية والعطف
مثله في قولك ايتني ولا اجفوك بالنصب وقوله فقلت ادع وادعو ان ادعي لصوت ان بنادي داعيا على الثاني
فالفتحة للتركيب والاصل فلا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذف للضرورة ولا ناهية وعطف النهي على
الامر مثله في قوله ولعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا الثاني ان يجوز تقييدها بدليل الاستقبال كالتنفيس
في قوله وسوف اخال ادبر واما قول الحوفي في اني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة حالية فمردود وكان وان
يفعلوا كالشرط فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض قال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال الا تقاتلوا
ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر او كنتم مرضى ان تضعوا اسلحتكم اني اخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم
فكيف تتقون ان كفرتم يوما فالا ان كنتم غير مهديين ترجعون تاوا نما جان لا ضربن ان ذهب وان مكث ان المضارع
على كل حال فلا يصح ان يشترط به وجود الشيء وعدم الشيء الثالثة يجوز اقترانه بالفاء كقوله واعلموا انما
ينفعكم ان تسيء فبئي كل ما قدروا وجملة فانتظروا بها في قول من مضى وجملة فنادى الا ربنا تكذبان الفاصلة
بين فاذا انشقت الثما فكانت وردة كالدهان وبين الجواب وهو فمومئذ لا يسئل عن ذنبه انس ولا جان والفاء
بين ومن دونهما جنتان وبين فيهن خيرات حسان وبين صفتهما وهي مدهامتان في الاولى وحور مقصورات في الخيام
في الثانية ويحتمل ان تقدر مبتدأ فتكون الجملة اما صفة واما مستانفة الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها
بالمضارع المثبت كقول المثبتي يا خادلي غيرها والحسني وحدها فقبل افقدها فقابلا لها على فلا اقل من
نظرة ان فقدها قوله افقدها على اضمار ان وقوله اقل يروى بالرفع والنصب تنبيه للبيتين في الاعتراض وسطا لا
مخالفة اصطلاح النحويين والمخشري يستعمل بعضها كقوله في وبخ له مسلمو يجوز ان يكون حالا من ما عمل فيه
او من مفعوله لاشتمالها على ضميرهما وان تكون معطوفة على يعبد وان تكون اعتراضية مؤكدة اي ومن حالنا انا له
التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه ان لا اعتراض الا ما يقوله النحويون
وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين الجملة الثانية التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة الحقيقة ما
تلته وسنذكرها امثلة توضيحها احدها واسرا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الا
مفسرة للنجوى وهل هنا للنفي ويجوز ان يكون بدلا منها ان قلنا ان ما فيه معنى القول يعمل في الجمل وهو قول

الكوفيين وان تكون معمولة لقول محذوف وهو حال مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم الثالث
ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون خلقه وما بعده تفسير لمثل ادم لا
باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد وجد من طين ثم كون بل باعتبار المعنى اى ان شان عيسى
كشان ادم فى الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين الابوين والثالث هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب
اليم تؤمنون بالله فجملة تؤمنون تفسير للتجارة وقيل مستانفة معناها الطلب لهم ان يديموا على ايمانهم
بالجزم كقولهم اتق الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه اى ليتق الله وليفعل يثب وعلى الاول فالجزم فى جواب الاستفهام
تنزيلا للسبب الذى هو الدلالة المنزلة من المسبب وهو الامتثال الرابع ولما بانكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم
البأساء والضراء وزلزلوا وجوز ابو البقاء كونها حالية على اضمار قد والحال الاتية من المضاف اليه فى
مثل هذا الخامس حتى اذا جاءوك يجادلونك يقول الذين كفروا ان قدرت اذا غير شرطية فجملة القول تفسير
ليجادلونك والا فهى جواب اذا وعليهما فيجادلونك حال بتقييد المضى ثلثة اقسام مجردة عن حرف
النفى كما فى الامثلة السابقة ومقرونة باى كقولك وتزميني الطوف اى انت مذنب ومقرونة بان
نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل ان له بقدما قبل ان السادس
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين فجملة ليسجننه قيل مفسرة للضمير فى بدا الراجع الى
البدا المفهوم منه والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم
انشائيا لان المفسر هنا انما هو المعنى المحصل من الجواب وهو خبرى وذلك المعنى هو سجنه عند هذا هو البدا
الذى بدا لهم ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بمفسرها ويقع ذلك فى موضعين احدهما
ان يكون المفسر انشائيا ايضا نحو احسن الى زيد اعط الفقير دينارا والثانى ان يكون مفردا مؤولا بمفرد نحو
نحو استروا النجوى الذين ظلموا وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام يراد به النفى بتفسير الما اقتضاه المقام
واوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ لا ان التفسير اوجب ذلك ونحو ما يغنى عن زيد كلام والله
لافعلن كذا ويجوز ان يكون ليسجننه جوابا للسبب الان افعال القلوب لما فادتها التحقيق تجاب بما يجاب به
القسم قال ولقد علمت لتاتين منتهى وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك
فى كل جملة نحو يعجبنى يقوم وقال الفراء وجماعة جوازه مشروط بكون المسند اليها قلبيا بافادة انها بادئ
معلقة نحو ظهر لى اقام زيد وعلم هل عند عمرو خير فظهر لان اداة التعليق بان تكون ما نفيا او استفهاما
ان تكون محوجة وكيف تعلق العلم عما هو منكر الجزاء وبعد فمدعى ان المسئلة سماعية ولكن مع الاستفهام
خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الاخرى ان المعنى ظهر لى

جواب القسم ونداء جواب قول القائل ذلك وكذا في علم اصدع عمرو وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض
اقول هو الشيء والعلم بوجوبه للاستفهام المقتضي للجهل به فان قلت ليس هذا مما يضاف الى
الجمل قلت قد مضى لنا عن قريب ان الجملة التي يراد بها اللفظ محكم لها حكم المفردات السابع واذا قيل
لهم لا تفسدوا في الارض زعم ابن عصفور ان البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهي
مفسرة لذلك المضمر وقيل الظرف نائب الفاعل فالجملة في محل نصب وردّ بانه لا يتم الفائدة بالظرف و
عدمه في قولك ضرب امس ان وعد الله حق والصواب ان نائب الجملة لانها كانت محل حذف الفاعل منصوبة
بالقول فكيف تنقلب مفسرة والمفعول به متعين للنيابة وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا
جوابه ان التي يراد بها لفظها محكم لها حكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز
من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا لم يحتج الجزء الى رابط في نحو قولي لا اله الا الله كما لا
يحتاج اليه الخبر المفرد الجامد الثامن وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة واجر عظيم
لان وعد يتعدى الى الاثنين وليس الثاني هنا لهم مغفرة لان ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة بل هو
محذوف والجملة مفسرة له وتقديره ملجرا عظيما او الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير اقامة السبب مقام
المسبب اذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والاجر وفي قولي في الضابط لفضلة احترزت بذلك عن
الجملة المفسرة لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد بها وهنا موضع بالاجماع لانها لم تقع في الحال
او في الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سيأتي وهذا ينبغي
اهماله ولا بد منه مسئلة قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين فزعم انها تجب
ما تفسره فمن نحو زيدا ضربته لا محل لها ومن نحو انا كل شيء خلقناه بقدر نحو زيد الخبز باكله نصب الخبز
في محل رفع وهذا يظهر الرفع اذا قلت اكله وقال فمن نحن نؤمنه ريب وهو من فظهر الجزم وكان الجملة
المفسرة عند عطف بيان او بدل لم يثبت الجهتين وقوع البيان والبدل جملة وقد ثبت ان جملة الاشتغال
ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل فيها تفسير وبما ثبت جواز حذف المعطوف عليه
عطف البيان او اختلف في المبدل منه وفي البغداديات ما يدل على ان الجزم في ذلك باداة شرط مقدرة
فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله لا تخرجي ان منفسا اهلك مجزومان
في التقدير وان الجزم الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه برأسه على تكرير ان اي ان
منفسا ان اهلكه وسلغ اضمار ان وان لم يجز اضمار الام الا في ضرورة لانشاء هم فيها بدليل الا تمام
بالاسم ولان تقدمها مفعولا للام المقدرة عليها ولهذا اجاز سيبويه بمن مر امر به ومنع من يضرب ان اخوه يقول

في الجمل التي لا محل لها

في الجملة المجاب بها القسم

وقال قسم قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض انه اسهل من اضمار رب بعد الواو وبعد شئ يكون صفيقا ثم يحسن للكثرة كما في ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن في نحو ضربه اني وضربت قومك فاستغنى بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو ان يدا ظلمته فانما عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة بثاني مفعولي ظننت المذكورة **الجملة الرابعة المجاب بها القسم** نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ونحو تالله لاكيدن اصنامكم ومنه لينبذن في الحطمة ولقد كانوا عاهدوا الله يقتدلك ولما اشبه القسم وما يحتمل جواب القسم وان منكم الا واردها وذلك بان تقدم الواو عاطفة على ثم لنحن اعلم به فانه وما قبله لجوبة لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم وهذا مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو تقتضيه وهو جواب قسم والواو هي المحتملة لذلك لانها عطفت وتوهم ابو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة وهو ان الواو وحرف قسم فرد عليه بانه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بان ولان سلم ما يقوله ابو حيان فليس بصحيح لان الجواب مثبت بدخول الاول وسلم انه منفي فقد قال الله تعم ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده ستنبيه من امثلة جواب القسم ما لجئتنا لتحلفن لنا بالله الى يوم القيمة ان لكم لما تحكمون ونحو واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله واذ اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم وذلك لان اخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله الكثيرون ومنهم الزجاج وهو ضعيف واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب ليبيننه للناس ولا يكتمونه وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما التقدير بان لا تعبدوا الا الله وبان لا تسفكوا ثم حذف الجار ثم ان فارتفع الفعل وجوز الفراء ان يكون الاصل النهي ثم اخرج مخرج الخبر وبويد ان بعده وقولوا وامنوا واتوا ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق

تعش فان عاهدتني لا تخوني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان فجملة النفي اما جواب لعاهدتني كما قال ابن مالك محزنا عاهدته ليوافقن فكان لكن اغرنه تخلفا فلا محل لها او حال من الفاعل او المفعول او كليهما فتحلها النصب والمعنى شاهد للحالية وقد يخلو للحالية بقوله ايضا الم تر اني عاهد ربي وانني لبين رتاج قائم ومقام على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام وذلك انه عطف خارجا على محل جملة لا اشتم فكانه قال حلفت غير شاتم ولا خارجا والذي عليه المحققون ان خارجا مفعول مطلق والاصل ولا اخرج خروجا ثم حذف الفعل واناب الوصف عن المصدر كما عكس في ان اصح ما قيل فيه عوذا الان الى ما ذكرته انه حلف بين باب الكعبة وبين مقام ابرهيم بانه لا يشتم مسلما في المستقبل ولا اشكال بوفاء لانه حلف في حال انتفائه بمنذ ونحوه الى صفير على شيء آخر **مسألة** قال ثعلب لا تقع جملة القسم جزاء قبل في تعليله لان نحو لا فعلن لا محل له فاذا بني على مبتدا فقبل ان يبدل فعلن صار له موضع وليس بشئ لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم مرادا

الباب الثانى

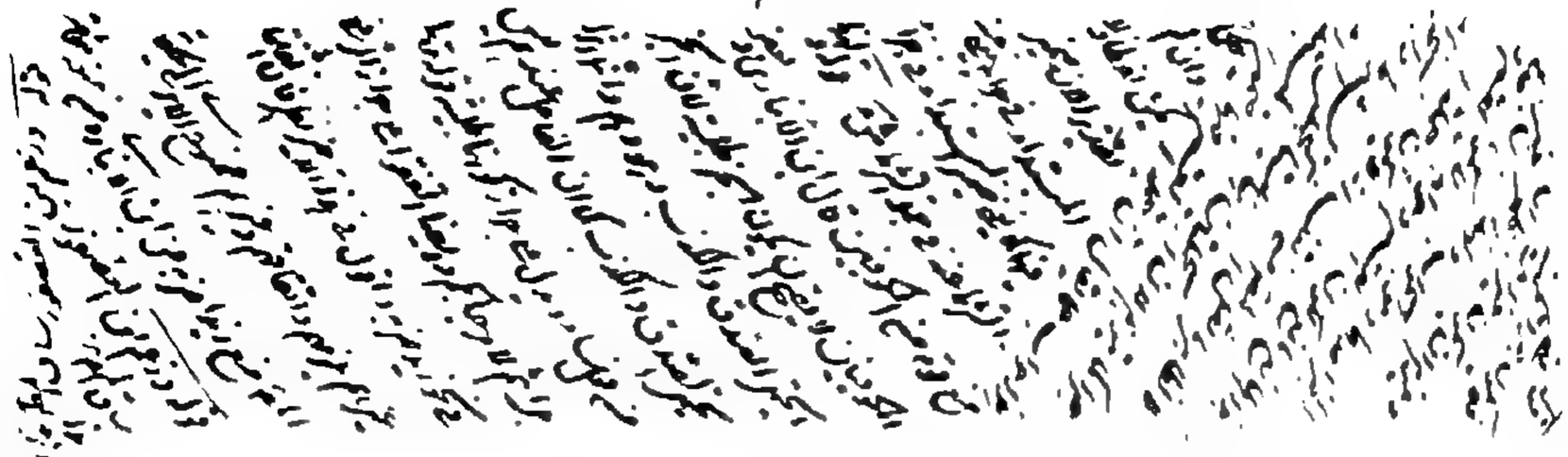

ان القسم يجوز ان لا يكون فان خبرا اذ لا تنفك احدهما عن الاخرى وعللنا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك
قال زيد اقسم لاضربن وانما المانع عنده انما تكون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملتين ههنا ليستا
كجملتى الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشئ من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة
واما كون الجملة القسمية انشائية والجملة الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب فلهذا منع قوم من
الكوفيين منهم ابن الانبارى ان يقال زيد اضربه وزيد هل جاءك وعندى ان كلا من المعللين ملغى اما
الاول فلان الحاجبى من شرطه ان يقال انما صار نابئا عن الجملة الواحدة وان لم يكن بينهما عموم وزعم ابن عصفور ان الاسم
قد جاء يوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم قال فما موصولة لانا
والا للزم دخول اللام على اللام انتهى وليس بشئ لان امتناع دخول اللام على اللام انما هو لامر لفظى وهو ثقل
والفاصل يزيله ولو كان زائدا ولهذا اكتفى بالالف فاصلة بين النونات فى اذهبنا وبين الظرفين فى
انتظرتهم وان كانت زائدة وكان الجيد ان يقال ليوفينهم وان منكم لمن ليطئن فان قيل يحتمل ان الموصوف اى القوم
ليطئن قلنا وكذا ما فى الآية اى لقوم ليوفينهم ثم انه لا يمنع صفة الا ما يقع صلة فلا يستدل به وان قدر
صفة فان قيل فاجعلوا الجملة القسمية انشائية قلت حينئذ لا تنها غير مقصودة وانما المقصود جملة الجواب وهى خبرية
ولم يثبت بجملة القسم الا مجرد التوكيد لا للتاسيس واما الثانى فلان الخبر الذى شرطه احتمال الصدق والكذب
الخبر الذى هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدا للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من
صفات الكلام وعلى جواز ان يقال زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك ان الكسائى رد بما سمعه من ثعلب وهو قوله تعالى
والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم فى الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين
جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وقوله حشت فصلت اللذ حشيت لبانتين اسمى وعندى لما استدل به
تاويل لطيف وهو ان المبتدا فى ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزلة منزل الجواب فاذا قدر مثله قسم كان
الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه بجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر مثله ونظيره فى الاستغناء
بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة عن جواب الشرط قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين
والله ليمسن لئن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن بشهادته وقع لمكى والبقاء وهم فى جملة الجواب فاعرابها اعرابا يقتضى ان لها
موضعا من الاعراب فلما مكى فقال فى قوله تعالى كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم ان ليجمعنكم بدل من الرحمة قد
سبقه الى هذا الاعراب غيره ولكنه زعم ان اللام بمعنى ان المصدرية وان من ذلك ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات
ليسجننه اى ان يسجنوه ولم يثبت مجئ اللام مصدرية وغلط مكى فجاز البدل لبدل مع قوله لان اللام لا تجوا القسم
والصواب انها لام الجواب وانها منقطعة مما قبلها ان قدر قسم او مستقلة بنفسها ان جرى بدا مجرى

اقسم

اعلم كما اجرى علم في قوله ولقد علمت لتانين منتبي واما ابو البقاء فانه قال فيما اتيتكم من كتاب وحكمة الاولى
من فتح اللام ففي ما وجهان احدهما انها موصولة مبتدأ والخبر اما من كتاب اي الذي اتيتكموه من الكتاب والثاني
بدل اللام جواب القسم ان اخذ الميثاق قسم وجوابكم عطف على اتيتكم والاصل ثم جاءكم به فحذف وغلب ما او الا
مصدرية ثم نابت الظاهر عن المضمر والعائد ضمير مستتر الذي يتعلق به مع والثاني انها شرطية واللام موطئة
وموضع ما نصب بآتيتكم والمفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من اجله وفي ما نسخ انتهى ملخصا وفيه امور احدها
ان من لجاز ان لا تكون من كتاب خبرا فيلزم الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة لان ثم جاءكم عطف على الصلة
الثاني ان يجوز فيه كون اتيتكموه من خبر ما مع تقديره اياه جوابا لاخذ الميثاق يقتضي ان له موضعا وانه لا موضع له وهو
اما كان حقه ان يقدر جوابا للقسم محذوف ويقدر الجملتين خبرا وقد يقال انما اراد بقوله اللام جواب القسم
لان اخذ الميثاق قسم ان اخذ الميثاق قسم دال على جملة قسم معتمدة ومجموع الجملتين الخبر وانما سمي اتيتكموه من جزء الخبر
لانه الدال على المعنى المقصود بالاصالة لانه وحده هو الخبر بالحقيقة وانه لا قسم معتمد بل اخذ الله ميثاقا
النبيين هو جملة القسم وقد يقال للواو هذا لم احضر الدليل فيما ذكر للاتفاق على ان وجود المضارع مفتوحا
بلام مفتوحة ما بعدها مؤكدة دليل قاطع على القسم وان لم يذكر معه اخذ الميثاق ونحوه والثالث ان يجوز
كون العائد ضمير مستتر يقتضي عود ضمير مفرد الى شيئين معا فانه عائد الى الموصول والرابع انه جوز حذف العائد
المجرور مع ان الموصول غير مجرور وقد ان قيل اكتفى بكلمة من الثانية فتكون كقوله ولون ما غلبت لين فوارسها
فان استدل به للاول الخبر لقلنا قد جوز على هذا الوجه عود الضمير المذكورة الى الرسول لا الى ما الخامس انه ضمن
اتيتكم معنى تاتنا والمراد هو قول مسيلمة زعم الاخفش في قوله اذا قال قدني قلت بالله حلفة لتغني عني ذا انا
اجمعا ان لتغني جواب القسم وكذا قال في ولتنصرنه انتهى الذين لا يؤمنون بالاخرة لان مثله وكذلك جعلنا
لكل نبي عدوا الا بتدلبس فيما يكون ولتنصرنه معطوف على لتؤمنن بالصلة خلافا قوله لان الجواب لا يكون الا جملة ولا لك
وما بعدها في تاويل المفرد واما ما اسند اليه فتعلق اللام فيه محذوف اي لتشرن لتغني عني وضلنا ذلك لتنصرنه
الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا جازم ولم يقترن بالفاء الا بادا الفجائية فالاولى نحو
لو ولولا ولو ما ولما وكيف حالك نحو ان قمت اقم وان قمت ما اقوم فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثانية
فلان الحكم في موضعه بالجزم للفعل فالجملة باسرها بالجملة الخامسة الواقعة صلة لاسم او حرف الاول نحو
جاء الذي قام ابوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها ويلغى عن بعضهم انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا
ان الموصول وصلته في موضع كذا مجيبا بانهما كلمة واحدة ولحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول
في نحو ليقيم ايهم في الدار ولاكرم ايهم هو افضل وفي التنزيل ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وقرئ
الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا جازم ولم يقترن بالفاء الا بادا الفجائية فالاولى نحو
لو ولولا ولو ما ولما وكيف حالك نحو ان قمت اقم وان قمت ما اقوم فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثانية
فلان الحكم في موضعه بالجزم للفعل فالجملة باسرها بالجملة الخامسة الواقعة صلة لاسم او حرف الاول نحو
جاء الذي قام ابوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها ويلغى عن بعضهم انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا
ان الموصول وصلته في موضع كذا مجيبا بانهما كلمة واحدة ولحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول
في نحو ليقيم ايهم في الدار ولاكرم ايهم هو افضل وفي التنزيل ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وقرئ

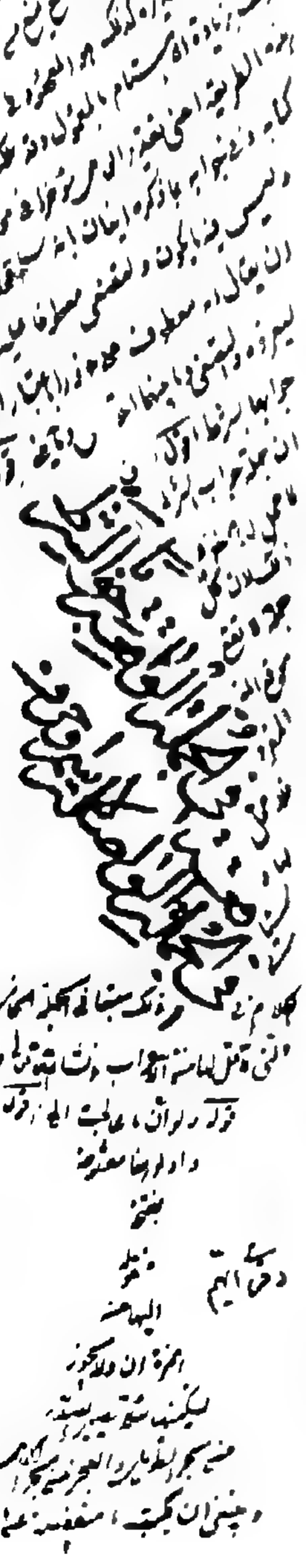

وفي انهم اشد بالنصب وفي وسلم على انهم افضل الخفض وقال الطائي فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا وقال
العقيلي نحن اللذون صبحوا الصباحا وقال الهذلي هم الآلون فكوا الغل عني والثاني نحو اعجبني ان تمشي وما
اذا قلنا بحرفية المصدرية وفي هذا النوع قال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له
لا لفظا ولا محلا واما قول ابي البقاء في عما كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وحكم ذلك بان
يكذبون في موضع نصب خبر كان فظاهره متناقض ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون
لا منها ومن كان بناء على قول ابي العباس والي بكر وابي علي وابي الفتح واخرين ان كان الناقصة لا مصدرها

الجملة التاسعة التي لها محل من الاعراب

الجملة التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال الجملة التي
لها محل من الاعراب وهي ايضا تسع الجملة الاولى الواقعة خبرا وموضعها رفع في باب المبتدا وان
ونصب في باب كاد وكان واختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جائك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا رفع على
الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بفعل مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا يكون خبرا وقد مر ابطاله

الجملة الثانية الواقعة خبرا

الثانية الواقعة خبرا وموضعها نصب نحو لا تمتن تستكثر ونحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى قالوا
انؤمن لك واتبعك الارذلون ومنها ما يتبعهم من نكرة موصوفة نحو مر بهم رجل يلعبون فجملة اسمعوه
حال من مفعول بها تنبيه او من فاعله وقوي مجيئها حالا ان الذكر مختص بصفة مع انه قد سبق بالنفي فالحال على
الاول مثلها في قولك ما لقيت الا زيدا عمرو مصعدا الا محدرين وعلى الثاني مثلها في قولك ما لقي
الا زيدا عمرو راكبا الا ضاحكا واما وهم يلعبون فحال من فاعل اسمعوه فالحال متداخلة
من فاعل يلعبون وهذا من التداخل ايضا او من فاعل اسمعوه فتكون من التعدد لا من التداخل ومن مثل
الحالية ايضا قوله عليه الصلوة والسلام افرض ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو من اقوى الادلة على
انتصاب قائما في ضربي زيدا قائما على الحال لا على انه خبر لكان محذوفة اذ لا يقترن الخبر بالواو وقولك
ما تكلم فلان الا قال خبرا كما تقول ما تكلم فلان الا قائما خبرا وهو استثناء مفرغ من احوال عامة محذوفة
وقال الفرزدق وبايدي يغالوا رؤسهم وايكثر القتلى بها حين سلت لان تقدير العطف فسد
للمعنى وقول كعب وما بطني اضحى وهو مثمل واصحى تامة الجملة الثالثة الواقعة مفعولا وعلما النصب
ان لم تنب عن الفاعل وهذه النيابة مختصة بباب القول ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون لما قدمنا
من ان الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة فتقع ايضا في الجملة المفردة تعلق
نحو علم اقام زيد واخبار هؤلاء ووقوع هذه فاعلا وحملوا عليه وبين لكم كيف فعلنا بهم او لم يهد لهم كم
اهلكنا ثم تبدلهم من بعدهم ما راوا الا بأس لينة حتى حين والصور خلاف في ذلك وعلى قول هؤلاء

في الجمل التي لها محل من الإعراب

فتزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا فان قلت فينبغي زيادتها على ما قدمت اختياره من خلو ذلك مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو ظهر لي أقام زيد قلت انما اجزت ذلك على ان المسند اليه محذوف في الجملة وتقع الجملة مفعولا في ثلثة ابواب احدها باب الحكاية بالقول او ما في معناه والثاني نحو قال اني عبد الله وهل هي مفعول به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في بعد القرفصاء اذهي ذكر على نوع من القول فيه مذهبان ثانيهما احبهما ان الحاجب قال والذي عزا الاكثرون انهم ظنوا ان تعلق الجمل بالقول كتعلقها بعلم في علمت لزيد قائم وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضرب زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعوده لانها نفس المقعود واما تسميته النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ والثاني نوعان اما معه حرف التفسير كقوله وتومي بالطرف اي انت مذنب وتقلبني لكن انا لا اقلي وقولك كتبت اليه ان افعل او لم تفعل فباب الجر والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها ومما ليس معه حرف التفسير نحو ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا وقوله بعضهم فدعا ربه اني مغلوب بكسر الهمزة وقيل رجلان من مكة اخبرنا انا ابناء رجل عربانا بضم الباء وكسر ان وهذه الجمل في محل نصب بالقول فعلى النصب يقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور وشبه للبصريين البصريون بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني وقول ابي البقاء في قوله يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي قال لان المعنى يفرض لكم او يشرع لكم في امر اولادكم انما يصح على قول الكوفيين وقال الزمخشري ان الجملة الاولى اعما او الثانية تفصيل لها وهذا يقتضي انها عنده مفسرة لا محل لها وهو الظاهر وتنبيهات الاول من الجملة الجمل المحكية ما قد يخفى من ذلك في المحكية بعد القول نحو علمنا قول ربنا انا الذا لمن والاصل انكم لذا لمن وقال ابن عذاب ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال الزمخشري يوم جوسن يقضي بكيت فنادت في هنيدة مالياه والاصل مالك ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي تدرسون فيه هذا اللفظ وتدرسون قولنا هذا الكلام وذلك اما ان يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم او الاصل ان لهم لما تخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم وقد قيل في قوله تعالى بعوض فما فوقها اقرب من نفعه ان يدعوني معنى بقول مسلمة في قول عشرة بعون عشر والوجه كانها اشطان بئر في لبان الادهم فمن رواه عشر بالضم على الشذوذ او ان من مبتدأ وليس الموجبة ومابينهما جملة اسمية صلة وجملة من وخبرها

حكاية سيبويه واى ان الكاف يقول ذلك في القسمة وقيل من مبتدأ محذوف خبره اى الحمد وان ذلك حكاية لما يقوله
في الدنيا وعلى هذا فالاصل يقول الوثن الهتم عبر عن الوثن بمن ضره اقرب من نفعه تشبيها على الكاف والتاء
قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو اقول موسى في الدار فلك ان تقدر موسى مفعولا ثانيا
على اجراء القول مجرى الظن ولك ان تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية كما في قوله تعالى ام يقولون ان به جنة
واسمعيل اسحق الا ترى ان القول قد استوفى شروط اجرائه مجرى الظن ومع هذا جئ بالجملة بعده محكية كما
قد يقع بعد القول عمله محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو اول قولي انى احمد الله اذ اكسرت انه لان المعنى
اول قولي هذا اللفظ فالجملة خبر لا مفعول لان الاولى على زعم انها في موضع نصب بالقول وفي المبتدأ بل هو
فقد موجود وثابت وهذا المقدر مستغن عنه بل هو مفسد لان اول انى احمد الله باعتبار الكلمات ان فيها
الحرف والهمزة فيعيد الكلام على نقيض الاعتبار بان ذلك الاول ثابت وتقتضي بمفهومه ان بقية الكلام غير ثابت
اللهم الا ان يعتبر اول اثبات والبصريون لا يجيزون نحو ضربي الخبزي انا على في التقييد المذكور والصواب لعلاقتها
فان فتحت فللعين حذفت بعني ملئ عباءة كان الرابع قد يقع الجملة بعد القول غير محكية به وهي نوعان محكية بقول الحق
محذوف وكقوله تعالى فاذا اتاهم يعدون اذا هم منها يركضون قال الملا من قوم فرعون ان هذا لساحر عليم لان قولهم ثم عند قوله من
ارضكم ثم النقيب فقال فرعون بما تامرون قالوا ارجه واخاه وقول الشاعر قالت له وهو بعيش ضنك لا تكثري لومي وخلي عنك النقيب قالت له اذكر قولك لها اذ لمتك في الشراف في الانف الاكثري لومي محذوف المحكية
بالمذكور واثبت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهي نوعان الدالة على المحكية كقولك قال نعم لعمرو في جواب اتظن جاءنا
بجيلا فحذف المقول وهو جاء بجيل مدلولا عليه بجملة الانكار التي هي من كلامك دونه وليس من ذلك
قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اسحر هذا وان كان الاصل والله اعلم اتقولون للحق لما جاءكم هذا اسحر ثم
حذف هذا لانهم مدلولا عليها بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية
بالقول الثاني وغير دالة عليه نحو ولا تخزني انك وقولهم ان العزة لله جميعا وقد مر البحث فيها الخامس قد توصل
بالمحكية غير محكي وهو الذي يسميه المحدثون مدخلا وحشوا وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة
ونحوها مستثنيات لا تدخلها قول الباب الثاني من الابواب التي تقع فيها الجملة مفعولا ثانيا ظن واعلم فانها تقع
مفعولا ثانيا الظن وثالثا الاعلم وذلك لان اصلها الخبر ووقوعه جملة سابق كما مر وقد اجتمع وقوع خبري كاد
وان والثاني من مفعولي ثاني ظن جملة في قولك اني وجدت فان زعمتني كنت اجهل منكم فاني بشر يتحلم
بالجهل الباب الثالث باب التعليق وذلك غير مختص بباب ظن بل هو عام في كل فعل قلبي وهذا اعلم
هذه الجملة الى ثلاثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول معلق عنه بالجار نحو ولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة

فلينظر ايها ازكى طعاما ما تستلونا بان يوم الدين لانه لا بقال فكرت فيه وسالت عنه ونظرت فيه ولكنها
علقت هنا بالاستفهام عن الوصول الى اللفظ الى المفعول وهو من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف الذي
ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سدت مسد مفعولين
واختلف في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون ايهم يكفل مريم وقيل يعرفون
وقيل يقولون فالجملة على التقدير الاول ملغى فيه وعلى الثاني في موضع المفعول به للكراى غير المقيد بالجار
وعلى الثالث لبيت من باب التعليق البتة والثاني ان تكون في موضع المفعول المستخرج عرفت من ابوك وذلك
لانك تقول عرفت زيدا وكان علمك من ابوك اذا اردت علم الذي بمعنى عرف ومنه قول بعضهم اما ترى اي برق
هيهنا لان راى البصرية وسائر افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع للعلم باسم عين نحو سمعت
زيدا يقرا فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقت سمع فتعدية لواحد
اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لتنزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا لهولن لان نزع الخافض
قليل بل اي موصولة لا استفهامية وهي المفعول وضمها بناء لا اعراب واشد هو خبر هو محذوف والجملة صلة
والثالث ان تكون في موضع المفعولين نحو ولتعلمن ايتنا اشد عذابا وابقى لنعلم اي الحزبين احصى لما لبثوا
الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون لان اي مفعول مطلق لينقلبون لا مفعول به للعلم لان الاستفهام لا يعمل فيما قبله
وجميع الجملة المعلقة في محل نصب بفعل العلم وما هو هين في انشاده ولعرابه ستعلم ليلى اي دين يدين
اي غريم للتفاضي وعزيمها والصواب فيه نصب الاولى على حد انتصابها في اعني منقلب الا انها مفعول به لا
مطلق وبدفع اي الثانية مبتدا وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين المعلقة والاسمية وا
ونحو عرفت زيدا من هو فيمثل جملة الاستفهام حال وردت بان الجملة الانشائية لا تكون حالا وقيل مفعول
على تضمين عرف معنى علم وردت بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مفيس وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف
بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل عرفت شان زيد وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقدر بان المعلق
قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا ابو من قائم او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها
النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا توثر
العامل في لفظها واذا يؤخذ معلق وذلك نحو زيدا علمت ابوه قائم واصطفى في ذلك كلام الزمخشري فقال
قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا وفي سورة هود ليبلوكم ايكم احسن عملا التعليق فعل التبلوى لما في الاخبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو
ملابس له كما تقول انظر ايهم لحسن وجها واسمع ايهم لحسن صوتا لان النظر والاستماع من طريق العلم اهـ وقد اوقع
على تعليق النظر البصري والاسمعي الامر في قصة الابنة في سورة الملك وليس هذا تعليقا وانما التعليق

في المضاف إليها الجملة

بعد العامل يسد مسد منصوبه جميعا كعلمت أيهما عمرو لأنه لا يفترق الحال بعد تقدم أحد المنصوبين
ما بين مجيء مآله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت أن زيدا منطلق فائدة
فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من
الأمثلة واستدل ابن عصفور بقول كثير وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت
بنصب موجعات والذي ندعي أن البكاء مفعول وإن ما زائدة أو أن الأصل ولا أدري موجعات فيكون من
عطف الجمل وإن الواو للحال وموجعات اسم لا أي وما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب
ما البكاء ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس في هذا قول العباس جواز العطف على محل الجملة
المعلق عنها بالنصب رأيته منصوصا انتهى ومن نص على جواز الأمرين مالك لا وجه للتوقف فيه مع قولهم في المعلق عامل
في محل الجملة إلى بعد المضاف إليها ومحلها الجر ولا يضاف إلى الجملة الا ثلاثة أحدها اسم الزمان ظرفا
كان أو اسما نحو والسلام علي يوم ولدت ونحو أنذر الناس يوما يأتيهم العذاب ونحو ليستأذنكم يوم الطارق
يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون الا ترى أن اليوم ظرف في الأول ومفعول به في الثاني وبدل
من في الثالث وخبر في الرابع ويمكن في الثالث أن يكون ظرفا لينطقون في قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا من
أسماء الزمان ثلثة أضافها إلى الجملة واجب إذا بالاتفاق وإذا عند الجمهور ولما عدل من قال باسميتها ومن
سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلا وهو كاذا في اختصاصها بالجملة الفعلية وإن كان ماضيا فهو كاذ
في الإضافة إلى الجملتين فتقول آتيك زمن يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول آتيك زمن قدم الحاج
وزمن الحاج قادم وورد عليه بعوا حيث اختصا المستقبل بالفعلية بقوله يقم يوم هم بارزون وبقول الشاعر فكفى
لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنها إنما اشترط
حمل الزمان المستقبل على إذا إذا كان ظرفا وهو في الآية بدل من المفعول به لا ظرف ولا يأتي هذا الجواب
في البيت والجواب الشامل لهما أن يوم القيمة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي فحمل على إذ لا على إذا على حد
نفخ في الصور الثاني حيث وبخفض بدل كل من بعض أشار إلى ذلك عن سائر أسماء المكان وأضافها إلى الجملة لا منونا
كون ناظرا وزعم المهدوي شارح التذييل وليس بالمهدوية المصري المقرئ أن حيث في قوله ثم ائت في للتبيين
إلى حيث يجيء للمكان وهو لما خرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة إلى الجملة وصارت
الجملة بعدها صفتها وتكلف تقديرها بطلها وهو عجيب وليس بشيء والمعتمد في أسماء الزمان الثالث الإضافة بمعنى
على فإنها تضاف جوازا إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا أو منفيا بما كقوله يأتي تقدمون الخيل
شعثا وقوله بما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو

نحو اية ملكه ان يأتيكم التابوت وقال الاصل فيه ما تقدم نحو اي اية اقدامكم كما قال اية ما احببت الا لعانا
انتهى وفيه ان حذف الموصول الحرفي غير قياسي بقاء صلته ثم هو غير مسلم في قوله اية ما كانوا ضعفا ولا عزلا الرابع في
في قولهم اذهب بذي تسلم والباقي في الظرفية وذي صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب
فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت هو مظنة السلامة وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة
والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه وضعفه ان استعمال ذي موصولة يختص
بطي ولم يقل احد اختصاص هذا الاستعمال بهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء لم يسمع هنا الا الاعراب وان
حذف عائد المجرور وهو والموصول بجر ونحذ المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق
هنا مختلف وان هذا العائد لم يذكر في وقت وهذا الاخير بضعف قول الاخفش في يا ايها الناس انا
موصولة والناس خبر لمحذوف والجملة صلة وعائد اي يا من هم الناس على انه قد يحذف العائد صدقا لازما في
نحو والا بسما يوما ما تدين فيه اي لا مثل الذي هو يوم والا بسم في نظائره ذكر العائد لكنه نادر فلا يحمل
عليه الخامس والسادس لدن وبيد فانهما يضافان الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا
مخلصا فيه معنى الغاية زمانية كانت او مكانية ومن شواهدها قوله لزمنا لدن
سالتموني او فاكم فلا يبق منكم لدن آمج وامارب فهي مصدر راث اذا ابطا وعوملت معاملة اسماء الزمان
في الاضافة الى الجملة كما عوملت المقدرة معاملة اسماء الزمان في التوقيت كقولك جئتك صلوة العصر قال خليلي
رفقا ربث فقضى لبانة من العرضنا المذكرات عهدي وزعم ابن مالك في كافيه وشرحها ان الفعل بعدها
اضمار ان والاول قوله في التسهيل بشرحه وقد يعد ذي ربث لانها ليست زمانا فالخلاف لدن وقد يجاب
بانها لما كانت لسبد الغاية مطلقا تخلص للوقت وفي العزة لابن الدهان ان سيبويه لا يرى بجوابا ضافتها
الى الجملة وهذا قال في قوله من لدن شولا ان تقدر من لدن ان كانت شولا ولم تقدر من لدن كانت والسابع والثامن
قول وقائل كقوله قول بالرجال ينهض منا عن الكهول والشبا وقوله واجب قائل كيف انت بصالح اخي
ملك وملي غوادي الجملة الخامسة الواقعة بعد الفا او اذا جوابا لشرط جازم لانها لم تصلح بمفرد يقبل
لفظا كما في قولك ان تقم اقم او محلا كما في قولك ان جئتني اكرمتك مثال المقرونة بالفا من يضلل الله فلا
هادي له ويذرهم وهذا قرئ بجزم يذر عطفا على المحل ومثال المقرونة بادا وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون والفا المقدرة كالموجودة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرد نحو انت ظالم
وقول نهشل وان انا يخليل يوم مسلة يقول الغواب صالحي ولا حرم وهو احد الوجهين عند سيبويه والوجه الاخر
انه على التقديم والتاخير فيكون دليل الجواب لا عينه وح فلا يجزم وما عطف عليه ويجوز ان يعتبر ناصبا لما قبل

في الجملة التي لها محل من الإعراب

نحو زيد قائم أبوه منطلق التقدير مجتمعان لان الشيء اذا حل في موضع ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامك
زيدا واذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظ من الفاء اذا نحو ان قام زيد وعمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة
وكذا الفعل في الشرط قبل ولهذا جاز نحو ان قام وبعدا اخواك على اعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها
لزم العطف على الجملة قبل ان تتم تنبيه في غير الى عمرو والا لغرتني الى الحسن بك فاقصد فقيل
عطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء وجزم الشرط وبسبب العطف على المعنى وتنزيله في غير القرآن العظيم
العطف على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها وهو صدق ومحل الجزم لا يجوز بحسب الظاهر
بان مقتدة واذكا العطف في فمن يضلل استئنافا هادي له ويذرهم بالجزم وعلى هذا فيضا الى انها
المذكوران بني وجواب طلب ولا يفيد هذه المسئلة بالفا لانهم انشاء واعلى ذلك قوله فاما ترين لمستكم
لعلي اصالح الحكم واستدرج نويا وقال ابو علي عطف استدرج على محل الفا الداخلة في التقدير على العامل وما
بعدها قلت فكان هذا المثال هنا بمنزلة من يعمل الحشا الله تشكرها في باب الشرط وبعدا فالتحقيق ان
العطف في الباب من العطف على المعنى لان المنصوب بعد الفا واو بأن المضمرة فكيف يكون نهو والفا في محل الجزم
وسأوضح ذلك في اقسام العطف الجملة الثالثة التابعة لمفرد وهي ثلاثة انواع احدها المنتفي عنها
في موضع رفع في نحو من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه وبعضهم في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه وجر في نحو ربنا انك
جامع الناس ليوم لا ريب فيه ومن مثل منصوب المحل ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا
خذ من اموالهم صدقة تطهرهم الآية فجملة تكون لنا عيدا صفة لمائدة وجملة تطهرهم وتزكيهم بها صفة لصدقة
ويحتمل ان الاولى حال من ضمير المائدة المستتر في من السماء على تقديره صفة لها لا متعلقا بانزل ومن مائدة
على هذا التقدير لانها قد وصفت وان الثانية حال من ضمير خذ ومخوفهن في من لدنك وليا يرثني من
ولتا وان تاو ذلك فيمن رفع يرثني ما من جزم فجواب للدعاء ومثل ذلك ارسله معي ردءا يصدقني
فمن جزم فجواب الثاني المعطوف بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة على الخبر فان
قدرت العطف على الجملة فلا موضع له ان قدرت الواو واو الحال فلا تعبة والجملة نصب فقال ابو البقاء في قوله
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة اصل فهي تصبح والفاء لمجرد العطف فصار تصبح
وهو مقطوع على انزل فلا محل له اذ لا تنافي وفيه اشكال لان المعنى انما هو مخرج في الظاهر لتقدير ضمير الفصة
والثاني تقييد الفعل المعطوف على الفعل المخبر به ولا محل له وجواب الاول انه قدر الكلام مستأنفا والنحويون
يعدون في مثل ذلك مستأنفا كما قالوا في وتشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير وانت تشرب وذلك انما يصلح الاستيناف
ابتداء او لا بسبب سابق الا على هذا التقدير والا للزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وجواب

التابعة

الثانى ان الفاء ترك الجملتين منزلة جملة الواحدة ولهذا اكتفى منهما بضمير واحد فالخبر مجموعهما كما فى جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبرا واحدا لذلك المبتدأ وما كان منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهم فانه دقيق يجب على هذا التعويل فى ذلك فتنطاير من نحو زيد يطير الذباب فيغضب فقد خلصت المعنى التام بدون الخروج عن العطف كما ان الفاء كانت فى جواب الشرط وفى نحو ان احسن السيد فلان فلسن اليه وبكر بن ذكر فى البقاء الوطء فى نحو ان اتى فلان فاكرمه اذا ابى فان يد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى محلا للثانية ولا بمنطقها بل الجملتان معا فى محل رفع محل لها واحدة منهما لان المقول يجب ان يكون احدهما جزءا من الاخرى كما فى الجملة الواحدة تحل لواحدة منهما باعتبار القيود التى تأتى لها الثالث ما ذكره ابن مالك وقيل للاولى من قبل ان تتاب الله عليه مغفرة وعذاب اليم وان تعلموا فيه بدليل ان صلتها وجزاء ان استقبال الى الجملة كما جاز اذا قبل ان وعد الله حق فهذا كله اذا كان المعنى ما يقول لك الا ما قد قال فاما اذا كان المعنى ما يقول لك كذا وكذا من الكلمات المؤذية الا مثل ما قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذى يذهب اليه الزمخشرى فالجملة استيناف ومزيد المناسبة النحوى ثم قال ان هذا الاستئناف مثلكم افتأتون السحر قال الزمخشرى هذا فى موضع نصب بدل من النجوى وجعل التفسير قول ابن مفرغ فى المعنى اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقى جملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى اى الى الله اشكو حاجتين بعد النفاذ وهما الجملة التى هى اثر الجملة الثانية لجملة المقام او رفع ذلك فى باب التنازع والبدل خلصة فالاول نحو ما قام ابوه وقعد اخوه اذا لم تقدر الواو للحال والا فترك العطف على الجملة الكبرى والثانى شرطه كون الثانية اوفق من الاولى بتأدية المعنى المراد نحو واتقوا الذى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان دلالة الثانية على نعم الله تعالى مفصلة بخلاف الاولى وقوله افتأمنون ان يخسف بكم جانب البر الا ترون عند فان الدلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لا تشتبه بالملابسة بخلاف الاولى وقيل ومن ذلك قوله ذكرتك والخطى يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمر فانه ابدل قد نهلت من قوله والخطى يخطر بيننا بدل اشتمال انتهى وليس متعينا جواز كونه من باب التنازع على ان يقدر الواو للعطف ويجوز ان يبقى الواو للحال وتكون الجملة حالا اما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح فى جواز مجىء الحال من المضاف اليه فى بعض الاحوال واما من فاعل يخطر فتكون الحال من مبتدأ والرابط على هذا الواو واعاد صاحب الحال تعسفا فان المثقفة السمر هى الرماح ومن غريب هذا الباب قولك قلت لهم قوموا ولكم واخوكم زعم ابن مالك ان التقدير قوموا انتم ولكم واخوكم وانه من باب الجملة من المبتدأ والخبر لا المفرد كما قال فى العطف فى نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولا تخالف نحن ولا انت ولا تضاف والده بولدها ولا مولود له بوالد قلت ويشبه هذا الذى ذكره من انحصار الجمل التى لا محل لها من الاعراب فى سبع جار على ما قدمناه والحق

انها فسع الذي اهملوه الجملة المستثنا والجملة المسند اليها اما الاولى فنحو لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن الخروف من مبتدا ويعذبه الله خبر والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع وقال الفراء في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليلا گ مبتدا احذف خبره اى لم يشربوا منه وقال جماعة في الآية الاولى انه مبتدا والجملة بعده خبره وليس من ذلك نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الاستثناء مفرغ والجملة فيه من احد باتفاق وصفة له عند الاخفش وكل منهما قد مضى ذكره وكذا الجملة في الآية نحو لبئا كلون الطعام فانها حال وفي نحو ما عملت زيدا الا يفعل الخير فانها مفعول وكل ذلك قد ذكر واما الثانية فنحو سواء عليهم انذرتهم الآية اذا اعربت سواء خبرا وانذرتهم مبتدا ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بي فقد رتسمع فاعلا مقام السماع كما ان الجملة بعد الظرف في نحو يوم تسر الجبال وفي نحو انذرتهم في تاويل المصدر وان لم يكن معهما حرف تاويل واختلف في الفاعل وفاعله هل يكونان جملة ام لا فالمانع مطلقا احتج بان الفعل مسند والمسند لا يكون

فى الحمل على النكرة والمعرفة

صفة للنكرة وهو الظاهر ولك ان تقدمها حالا عنها لانها قد تخصصت بالوصف فقربتها من المعرفة
حتى ان ابا الحسن اجاز وصفها بالمعرفة فقال فى قوله تعالى واخوان يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان
ان الاوليان صفة لاخوان لوصفه بيقومان ولك ان تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير فى مبارك الا انه قد
يضعف من حيث المعنى مجىء الحال للحال اما الاول فلان الاشارة اليه لم تقع فى حالة الانزال كما وقعت
الاشارة الى المعلق فى حال التشخيص فى هذا على شيخا واما الثانى فلان فى اضافته تقييد البركة بحالة
ويقوى ما فيها احد بعضى الوجهين ايضا زوال الابهام عن النكرة بعمومها ومثال النوع الرابع وهو المحتمل
بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل اسفارا قال لما عرف الحمار فى الجنس بعرف فى المعنى من النكران فضح تقدير مجىء حالا او
ومثله وابرهم الليل تسلخ منه النهار وقوله لقد امر على اللئيم يسبنى وقد اشتمل الضابط المذكور على قيدى
احدهما كون الجملة مخبرا بها والخبر قيد بهذا من نحو هذا عبد بعتكه فربما الجملة الانشاء وهذا عبد بعتكه
كذلك فان الجملة مستأنفة لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز ان يكون خبرا بعد خبر لا عند من منع
تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو على وعند من
وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين من الجمل ما يحتمل الانشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف
التقدير وله امثلة منها قوله تعالى ولا تقل ادعية من الذين يخافون انعم الله عليهما فان جملة انعم الله عليهما
يحتمل الدعاء فتكون معترضة والاخبار فتكون صفة ثانية ويضعف من جهة المعنى ان تكون حالا لا ضعف
فى الصناعة لو صفها بالظرف ومنها قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم فذهب الجمهور الى ان جملة
قد حصرت صدورهم جملة خبرية ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هى حال من فاعل جاء على اضمار قد
ويؤيده قراءة الحسن حصرت صدورهم وقال الزجاج هى صفة لنكرة محذوفة اى قوما حصرت صدورهم واختلفوا فقيل
الموصوف منصوب على الحال اى قوما حصرا صدورهم وردوا ان اضمار الاسم اسهل من اضمار حرف المعنى وقيل
مخفوض مذكور وهو قوم المتقدم ذكرهم فلاضمار البتة وما بينهما اعتراض فى توبيخ الله قريشا باسقاط او
وعلى ذلك يكون حالا كما صفة لقوم ويكون حصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجىء
مشتمل على الحصر فيرد بعدم الان الحصر من صفة الجائين وجاء ابو العباس المبرد الجملة انشائية معناها الدعاء
مثل قلت ابدهم الله فمعنى مستأنفة ورد بان الدعاء عليهم يضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يحبون ومن ذلك
قوله تعالى واتقوا الفتنة التى لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز تقديره لا تصيبكم لانها نهى وناهيه فهى على الاول معمولة
لقول محذوف هو الصفة اى فتنة مقولا فيها ذلك ويرجحه ان توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية
قياس نحو لا تحسبن الله غافلا وعلى الثانى فهى صفة لفتنة ويرجحه سلامته من تقييد العهد الثابت

الباب الثالث

للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها بمعنى ان القول موقوف عليها واشتراط ذلك العبد الثالث وجود المقتضى واحترزت بذلك عن نحو مضلوم من قولنا وكل شيء مضلوم في الزبر فانه صفة لكل اولشيء ولا يصح ان يكون خالا من كل مع جواز لوجيء في نحو كم رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شيء ونظيره قوله تعالى ولا كتاب من الله سبق ان يكون سبق صفة ثانية لا حالا من الكتاب لان الابتداء لا يعمل في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف لانا بالخبر حكمنا ان الحال لا بد ذكره بعد ولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا لما اشرنا اليه ولا لسقوط القول بقوله الا ولا لسد مسد هو ولا الثاني بقول الزبير ولولا بنوها حولها لخطبتها لندودهما واما قول ابن الشجري في قولا فضل الله عليكم لان عليكم خبر لزيد بل هو متعلق بالمبتدا والخبر محذوف العبد الرابع انتفاء المانع والمانع اربعة انواع احدها ما يمنع حالية كانت متغيرة لولا وجوده ويمتنع الاستيناف نحو زارني زيد ساكتا فيرا ولي انني له ذلك فان الجملة بعد المعرفة لحضت حال ولكن السين ولن ما نعلن ان الحالية لا تصدر بدليل استيناف واما قول بعضهم في وقال اني ذاهب ربي سيهدين ان سهلت حالا كما ستاتي محمد يا فتى هو والثاني ما يمنع وصفية كانت متغيرة لولا وجود المانع ويمتنع فيه الاستيناف لان المعنى على تقييد المتقدم فتتغير الحالية بعد ان كانت ممتنعة وذلك نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم او كالذي مر على قرية وهي خاوية وقوله وفيض زمن والناس يستشفون والعاص فيهن الواو وفيها لا تعترض بين الموصوف والصفة خلافا للزمخشري ومن وافقه والثالث ما يمنعها معا نحو حفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيها والرابع ما يمنع احدهما دون الاخر ولولا المانع لكانا جائزين في ذلك نحو ما جاءني احد الا راكبا فان جملة القول كانت قبل وجود الا محتملة للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت الوصفية ومثله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون واما وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية ما نعان الواو ولا ولم يرالزمخشري وابو البقاء احدا منهما مانعا وكلامهم بخلاف ذلك قال الاخفش لا يفصل الا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني رجل الا راكبا فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وغيره فحصلت الصفة كالاسم يعني في ابلاغ العامل اياها وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاءني مثل ذلك وقوله وقائلة تخشى علي ان ستودى به نزحا الموجبا له فان جملة تخشى على حال من الضمير في قائلة ولا يجوز ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل

الباب الثالث
في ذكر احكام ما يشبه الجملة

وهو الظرف والجار والمجرور وذكر حكمها في المتعلق لا بد من تعلقهما بالفعل وما يشبهه وما او لما يشبهه وما يشير الى

معنا فان لم يكن شئ من هذه الأربعة موجودا فذكائي وذعم الكوفيون وابن الطراوة وخرفان لا يقدر في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابن الطراوة وخروف الناصب المبتدأ زعما انه رفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب أمر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ والاصل معول على هذين المذهبين مثال المتعلق بالفعل وشبهه قولك العفاف اتعس عليهم غير المغضوب عليهم وقول ابن درید واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل وقد تقدم في الاولى متعلقا بالمبيض فيكون متعلق الجارين الاسم ولكن متعلق الثاني الاشتعال ومتعلق الاول بمثله لانه تام المعنى التشبيه وقد يجوز تعلقه في الثانية بكون محذوف حالا من النار وبعضهم يحتج بان الاصل عدم الحذف ومثال المتعلق بما اول بما يشبه الفعل قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي وهو الذي هو في السماء اله ففي متعلقة به وهو اسم غير صفة بدليل انه جوز فيه ان يقال اله واحد ولا يوصف به اي شئ اله وانما صح التعلق به لتاوله بمعبود والخبر لهو محذوف ولا يجوز تقديره اله مبتدأ والخبر عنه الظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة تحالبة عن العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة والصفة لان الضمير المستتر في تقديره وفي الارض اله معطوف كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد من ثبت وغير بعد حتى قيل بامتناع ذلك لان الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان يكون سبب التخلص به من محذور فاما ان يكون هو موقعا فيما يحوج الى ذلك او فلا ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض اله مبتدأ وخبر التزم فيه ذلك المعنى ان استوفت وخلو الصلة من عائد ان عطف ومن ذلك قول ابن ثابت وان لساني شهدة يشفى بها وهو على من صبه الله علقم واصله علقم على ان المحذوف متعلق بصب المذكور متعلق بعلقم لتاوله بصب او شاق او شبه ذلك ومن هنا كان الحذف شاذا لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد ومثال التعلق بما فيه شبه الفعل قول بعض الاعراب انا ابو المنهال بعض الاحايين وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتاولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من قولك الشجاع والجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود ومن هنا رد على الكسائي في استدلاله على اعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم اظنني مررا فرسخا وعلى سيبويه في استدلاله على اعمال فعيل بقولهم حبي مثاوها كليل موهنا عمل وذلك ان فرسخا ظرف مكان وهو هنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه رواجع الفعل بخلاف المفعول به ويوضح كون الموضع ليس مفعولا به ان كليلا من كل وصف لازم لا يتعدى واعتذر عن سيبويه بان كليلا بمعنى مكل وكان البرق كل الوقت بدوامه فيه كما يقال انعبت يومك وبانه انما استشهد به على ان فاعلا يعمل الى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا اقرب فان الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة وقال ابن

مالك في قول الشاعر ونعم من هو في سر وإعلان بجوز كون من موصولة فاعلة نعم وهو مبتدأ الخبر الجملة بعدها ومعتمدة وفي متعلقة بالمقدر لان فيها معنى الفعل اي الذي هو مشهور وانما والاولى ان يكون المعنى الذي هو ملازم لحالة واحدة في سر وإعلان وقد ابو علي من هذه تمييزا والفاعل مستتر وقد اجيز في قوله تعالى وهو الله في السموات والارض تتعلقه باسم الله نعم وان كان علما لمعنى وهو المعبود وهو المسمى بهذا الاسم واجيز تعلقه بعلم او بسركم وجهركم ويجيء محذوف عذره الزمخشري بعلم وقد الثاني بان فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين فصاعدا وليس بشيء لان المستدل هنا ليس بقدر الجر في مصدري وصلته وقد جاء نحو بالمؤمنين رؤف رحيم والظرف يتعلق باحد الوصفين قطعا فكذا هنا وقد ابو حيان الثالث بان في لا تدل على عام او نحوه من الاكوان الخاصة وكل من ادعى تقديرها هي في ظنهم من لعدتهن مستقبلات لعدتهن ليس بشيء لان الدليل انما جرى في الكلام من ذكر العام فان بعده تعلم سركم وجهركم وليس الدليل حرف الجر وبقاله اذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم نائب مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد مسده وانما اشار طوا الكون المطلق لوجوب الحذف لجوازه ومثال المتعلق بالمحذوف والى ثمود اخاهم صالحا بقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في سبع اتان الى فرعون وفي والى صلفان باذهب مجذوفا وبالوالدين احسانا مثل وقد احسن بها ووصينا هم بالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنه بابا البسملة هل يتعلقان بالفعل الناقض من زعم انه لا يدل على احد منع عن ذلك وهم المبرد والفارسي فابن خبي فابن الحاجب فابن برهان ثم الشلوبين فالصحيح انها كلها دالة على احد واستدل المثبتي التعلق بقوله تعالى كان للناس عجبا ان اوحينا فان اللام لا يتعلق بعجبا لانه مصدر موصوف لا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان وقد منع عن قريب ان المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول وصلته لا يمنع التقديم عليه ويجوز ايضا ان يكون متعلقا بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله المشتهر موحشا طلل هل يتعلقان بالفعل الخامد وزعم الفارسي في قوله ونعم مزكاء من ضاف مذاهب ونعم من هو في سر واعلان ان من نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستتر اكما قال هو وطائفة في ما من نحو فنعما هي وان الظرف متعلق بنعم وزعم ابن مالك انها موصولة فاعل وان هو مبتدأ خبره هو الخبر في معتمد على حد قوله وشعري شعري وان الظرف متعلق بهو المحذوف وقد تضمنها معنى الفعل اي ونعم الذي هو ثابت على ودمه في سر واعلان وان المخصوص محذوف اي لشر بن مروان وعندي ان بعده المخصوص هو لتقدم ذكر شر في البيت قبله وهو وكيف ان امرأ اوذع بر قد كان الى شر بن مروان فبغي النصيح من هو هو هل يتعلقان باحرف المعاني المشبهة بالفعل ومنع ذلك مطرد وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النيابة

لا الاصنام والافلا وهو قول ابي الفتح وابي علي زعما في نحو ان زيدا اللام متعلقة بـ ابلغ لا في ابا عبد الله
ان النجيب سار وهو نظير قوله الآتي في قوله اما انت ذا نفر ان ما الزائدة هي الواقعة الناصبة لا كان
المحذوفة وقوله والذين قالوا بالجواز مطلقا قال بعضهم في قول كعب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض
الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب في قولهم
اليوم اذ ظلم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما المأفي لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم
فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت نفي ضرب
معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وللتاديب بتعليل للضرب المنفي وان قصدت
نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي وللتعليل لرأي ان انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه
قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمتك لتسيئ لتاديبي وما اهنتك
لاكافئك اذ لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله لعمرك ما انت بنعمة قومك بمجنون فاللام متعلقة
بالنفي فلو علقت بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله وليس في الوجود جنون
هو نعمة والمراد نفي جنون خاص انتفى ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة تعلق
بالحروف فينبغي على قولهم ان يعتقد ان التعلق بفعل دل عليه اللام في اي انتفى فلان بنعمة ربك وقد ذكر
في شرح لعصيدة كعب ان المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه متقدما في التقدير على اللفظ الحاكم
لمعنى التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون وذلك لان حرف التشبيه انما يعمل في الجامد في نحو قوله كان قلوب
الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي مع ان الجامد شبيه بالمعدوم لا يعمل في الظرف احد
فان قلت لا يلزم من صحة المثال المذكور صحة المثال المقدر لانه اضعف قلت قد قالوا ان بذنبه شعرا وعالم جويا
وقيل في المنصوب فيهما انه حال او تمييز وهو الظاهر اما كان في الحجة قائمة به وقد جعلا البلغ من ذلك وهو اعمال الزائد
حالين وذلك في قوله بشرنا انتم عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا اذ للمعنى بشرنا انا فقراء ونحن في حال
صعلكتنا امثلكم في حال ملككم فان قلت فقد اجيب في بيت كعب ان يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم
الحال على عاملها المعنوي الذي سوغ تقدم الصعاليك هنا على قولك سعاد الذي سوغ تقدم جبرا
في هذا البيت الطير رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو اكثرهم ناصرا وهو خبيث
المعنى لان هذا مطرد ثم لقوة التفضيل وشاذ هنا لضعف حرف التشبيه وهذا الذي ذكر في البيت
اجود مما قبل فيه وفيه قولان احدهما ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة وهو ان عالة من عالق
الشيء اذا ثقلني وملوكا مفعول لاي انا نثقل الملوك بطرح كلنا عليهم ونحن انتم اي مثلكم في هذا الامر

فائدة

في الفرق بين الظرف والجار والمجرور

قال ابن هشام في المغني الظرف والجار والمجرور يشتركان في امور منها ان كلا منهما فضلة في الاصل
ومنها ان كلا منهما يقع صلة وصفة وحالا وخبرا ومنها ان كلا منهما يتعلق بما يتعلق به الآخر ومنها ان كلا منهما
يقع بعد نكرة محضة ومنها ان كلا منهما يقع بعد معرفة غير محضة ومنها ان كلا منهما يقع بعد جملة ومنها
ان كلا منهما يقع بعد همزة التسوية ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف العطف ومنها ان كلا منهما يقع
بعد حرف الاستفتاح ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف الاستدراك ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف
التنبيه ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف النداء ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف الجواب ومنها
ان كلا منهما يقع بعد حرف الزجر ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف الشرط ومنها ان كلا منهما
يقع بعد حرف التحضيض ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف التوقع ومنها ان كلا منهما يقع بعد
حرف التعليل ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف التفسير ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف
المصدر ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف الاستثناء ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف
الاستقبال ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف التقليل ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف
التكثير ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف التحقيق ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف
النفي ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف الاستفهام ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف
الشرط ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف التحضيض ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف
التوقع ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف التعليل ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف
التفسير ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف المصدر ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف
الاستثناء ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف الاستقبال ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف
التقليل ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف التكثير ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف
التحقيق ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف النفي ومنها ان كلا منهما يقع بعد حرف
الاستفهام

وذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

فلا اختبأ منا مثله في واز فاجراهما تهم والثاني قال الحريري فقد سئل عن البيت وهو انا النقد
انا عالذ صعاليك نحن ولنتم وقد خطأ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو مخبر على تعدد
وهو ان يكون صعاليك مفعولا عالذ اي انا نعوذ صعاليك ويكون نحن توكيدا الضمير عالذ وانتم توكيد
لضمير مستتر في صعاليك حصل البيت بتقديم وتاخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملوكا وكانه عنده حال
من ضمير عالذ والاولى على قوله ان يكون صعاليك حالا من محذوف اي تعوذكم صعاليك ويكون الحال
بمنزلتهما في قولهم مصعدا منحدرا فانهم يقضون على ان يكون الاول للثاني والثاني للاول لان فصلا
اسهل من فصلين ويكون انتم توكيدا للحذف لا لضمير صعاليك لانه ضمير غيبة وانما جوزناه اولا لان
هم المخاطبون فيحتمل كونه راجعا للمعوذ ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر
من متعلق ستة امور احدها الحرف الزائد كالباء ومن في وكفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك
لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك
بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول الكوفيين ان الباء في البيت الله
بحكم الحالين متعلقة وهم نعم يصح في اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا
لما معهم فعال لما يريد وان كنتم للرؤيا تعبرون لان المعنى انها ليست زائدة محضة لما يجيء في العامل
من الضعف الذي نزله منزلة الفاصر والا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين
الثاني لعمل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع على الابتداء الدليل
ان تقدم ما بعده على الخبر بقال العلم الى المغوار منسوب وليس انها لم تدخل لتوصل عاملا بل لافادة معنى التوقع
كما دخلت لبت لافادة التمني ثم انهم جروا بها مبتدءا على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب
المختص بها كحروف الجر الثالث لولا في من قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها
بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء فان لولا الامتناعية يستدعي جملتين كسائر حروف التعليق
وزعم ابو الحسن ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما
عكسوا في قولهم ما انا كانت وهذا كقوله في عصاي وبردها ان تبا بر ضمير عن ضمير يخالفه في الاعراب انما
ثبت في الكلام في المنفصل انما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما
في الاعراب وكون ذلك في الضرورة الا ترى انه لا يجاز ونا الا الدينار وعليه خرج ابو الفتح قوله نحن بعرنس الودي علفنا
بعض الجهال في السند فدعى ان نا من وضع مؤكد للضمير في اعلم وهو نائب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين
فعل وكوني وهذا البيت اشكل على ابي علي حتى جعله من تخليط الاعراب والراجز رب في نحو رب رجل صالح

لغة او ليست لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول لعامل محذوف
بعد المجرور لا قبل الجار لان ربما الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير او التقليل
لا لتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي وبهما حرف جر معد فان قالوا انها عدت العامل
المذكور لحظا لانه متعد بغير ولا بيان انه معمول في المثال الاول قلنا لو اعدت لحذف وفاتت فائدة
حصول ما نحو كما صرح به جملة فيفيد تقليلها ما معنى الكاف مستغنى عنه لم يلفظ به في وقت الخامس كاف التشبيه
قاله الاخفش وابن عصفور ومستدلين بانه اذا قيل لزيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف انتدا عليه
بخلاف نحو في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو مستدل بنقيض المدعى
والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار السادس حرف الاستثناء
وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفض فانهن لتجتث الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس
الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان هو انها متعلقة لصح ذلك في الا وانما خفض بن المستثنى
ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن افعالا واحرفا حكمهما بعد المعارف والنكرات
حكمهما بعدهما حكم الجمل وهما صفتان في نحو رايت القوم الا فلانا وعلى عضين لانهما بعد نكرة محضة
في نحو رايت الهلال بين السحاب وفي الافق لانهما بعد معرفة محضة ومحتملان في نحو يعجبني الزهر في اكمامه
الثمر في اغصانه لان المعرف الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا ثمرا يانع على اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة
حكم المرفوع بعدهما اذا وقع بعدهما مرفوع فان تقدمهما نفي او استفهام او موصوف او موصول وصلح جعله
او حال نحو ما في الدار احد وافي الدار زيد من رجل معرض وجاء الذي في الدار ابوه وزيد عندك
اخوه ومررت بزيد على جسر ففي المرفوع ثلثة مذاهب احدها ان الاوجح كونه مبتدا خبرا عنه الظرف
او المجرور ويجوز كونه فاعلا والثاني ان الاوجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وترجيحه ان الاصل
التقديم والتاخير الثالث انه يجب كونه فاعلا لنقل ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا فهل
عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور نسبتها عن استقر وفي بهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف
والمذهب المختار الثاني بدليل احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل
الفعل لم يمتنع وكقوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في
الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستمرار لان التوكيد
والحذف متنافيان ولا اسم ان على خلافه من الرفع بالابتداء لان الطالب للحال قد زال واختار ابن مالك المذهب
الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا مناقض لان الضمير لا يسكن الا في عامله فان لم يعتمد

الظرف او المجرور نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون ذلك لان الاعتماد عندهم ليس بشرط وكذا يجيزون في نحو قائم زيدان يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وغيرهم يوجبون كونهما على التقديم والتأخير تنبيهات الاول يحتمل قول المصنف يذكر دار المحبوب ظلت بها تنطوي على كبد بضيعة فوق خليها يديها ان تكون اليد فيه فاعلة بضيعة او بالظرف او بالابتداء والاول ابلغ لانه اشد للحرارة والخلب نابه الكبد او حجاب القلب او ما بين الكبد والقلب واضافة اليد الى الكبد للملابسة بينهما بانهما في الشخص والاختلاف في تعيين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة فان قلت في داره متاع زيد لم يجزهما الكوفيون اما على الفاعلية فلما قدمنا واما على الابتدائية فلان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما اضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم انما هو للمبتدأ واجازهما البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا كقولهم في اكفانه درج الميت وقولهم بعسانه ملك الفتى او نجاته واذا كان اسم ان ضمير الشأن فهو من تمام كذلك والارجح تعيين الابتدائية في نحو هل افضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثرين على هذا الحد ومجوز الفاعلية في لغة قليلة ومن المشكل قولهم افخر نحن عند الناس منكم ان الداعي المثوب قال بالاثر فقوله نحن ان تحذف فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يعمل اضعف في الظاهر وهو ضعيف في غير مسئلة الكحل وان قدر مبتدأ لزم الفصل وهو اجنبي بين افعل ومن وجر ابو علي وتبعه ابن خروف على ان الوصف مجرور لنحن محذوفة وقد نحن المذكورة توكيد اللضمير في افعل ما يجب في تعلقهما بمحذوف وهو على احد امرين احدهما ان يقعا صفة نحو او كصت من السما الجاء ان يقعا حالا نحو فخرج على قومه في زينته هو اما قوله سبحانه فلها راه مستقرا عنده فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يعتد به في مثله للمقدر والصواب ما قاله ابو البقاء وغيره من ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا عدم مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص الثاني ان يقعا صلة نحو ولهن في المعروف او الاستقرار في السموات والارض لا يستكبرون والرابع ان يقعا خبرا نحو زيد عندك او في الدار وربما اظهر في الضرورة كقوله لك العز ان مولاك عز وان هانت فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا صح ابن جني يجوز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوعا فاما ان ذكر تارة في فقلت زيد استقر عندك فلان ما منع اشتهى وسمع غير الخمسة ان يرفعا الاسم الظاهر نحو اقائم الزيدان ومنحو او كصت من السما الجاء ظلمات ونحو اعندك لزيد والسادس ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او شبيه كقولهم لمن ذكر امرا قد تقادم عهده حان الان واصله كان ذلك حينئذ واستعمل الان وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست والسابع ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو ابوه منطلق وزيد

فيما لا يتعلق من حروف الجر

بزيد مررت عند من لحاذفه مستدلا بقراءة بعضهم والظالمين اعدلهم والاكثرون يرجحون في ذلك انسقطا
الجار وان يرفع الاسم بالابتدا او ينصب باضمار جاوزت ونحوه وبالوجهين قرئ في الاية والنصب قراءة الجماعة وعجبا
العطف على الجملة الفعلية وهل الاولى ان يقدر المحذوف مضارعا اي ويعذب لمناسبة يدخل او ماضيا
اي وعذب لمناسبة المفسر ينظر والرفع بالابتدا واما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف باعادته لدخوله على
ضمير ما دخل عليه المؤكد مثل ان زيدا انه فاضل ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد
الظاهر لان الظاهر اقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل المضمر من
مظهر لا يقولون قام زيدهو وانما جوز ذلك بعض النحويين بالعطف والتأمل في التمييز انتهى وقوله والليل اذا يغشى
وتالله لاكيدن اصنامكم وقولهم فلا يخرج الاجل ولو صرح بالفعل في نحو ذلك وجب الشامل المتعلق الجار
الحذوف فعل او وصف لاخلاف في تعين الفعل في باب القسم الصلة لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش
وانما لم يجز في الصلة ان يقع نحو جاءني الذي في الدار يقف مستقر على الخبر المحذوف على حد قولك زيد
تميم على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك والطرد هذا انتهى وكذا يجب في الصفة في نحو كل رجل في الدار فله
درهم لان الفا بعد في نحو كل رجل يأتيني فله درهم وتمتنع في نحو كل رجل صالح فله درهم فاما قوله كل امر
مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعالي فنادر واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم لان
فلانا الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل والخبر في الحال واللغات الافراد ولان الفعل في باب
لابد من تقديره بالوصف فلو اولان تقليل المقدر اولى وليس بشيء لان الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلنا
الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل
في نحو يوم الجمعة يعتكف فيه والوصف في نحو يوم الجمعة انت معتكف فيه والحق عندي انه لا يتعين تقديره اسما
ولا فعلا بل بحسب المعنى كما سابينه كيفية تقديره باعتبار المعنى اما في القسم فتقديره اقسم ولما
في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واعلم انهم ذكروا في باب الاشتغال انه يجب
لا يقدر مثل المذكور اذا حصل مانع صناعي كما في زيدا مررت به او معنوي كما في زيدا ضربت اخا او يقدر
المذكور يقتضي في الاول لعدم الفائدة في المفسر وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد فوجب ان يقدر
جاوزت في الاول واهنت في الثاني وليس المانع امع كل متعد بالحرف لا مع كل سببي الا ترى انه لا مانع
في نحو زيدا شكرت لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه وكل مسئلة الظرف نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل
لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظاهر بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيدا اهنت اخاه
لان الهاء انما اتى به لخلاف الضرب واما في المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي في نحو زيد الذا

فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او مضافا عما ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر او وصفا ان اريد المضي وهذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير اذ كان ان اريد المضي واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق واذا جعلت المعنى فقد الوصف لانه صالح في الازمنة كلها او ان كان حقيقة الحال وقال الزمخشري في اقائمة من في الدار الان لتحقق الموعود به ولا يلزم ما ذكره لانه لا يمتنع تقدير المستقبل ولكن ما ذكره ابلغ واحسن ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا ولا ينتقل ضمير المجرور الى الظرف والمجرور وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص وبطلانه انا نستغفر على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه انما يكون هو الدليل او مقويا للدليل ولشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه وما يخرج على ذلك فهم من لي بكذا اي من يتكفل لي بره وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن كذا فسره جماعة من السلف وعليه عول الزمخشري ورده ابو حيان بوهمهما ان الخاص لا يحذف وقال الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال عدتهن فحذف المضاف انتهى وقد بينا في تلك الشبهة وما يخرج على ذلك عن التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى النفير مقتول او يقتل لا كان اللهم الا ان يقدر مع ذلك مضافين اي قتل الحر كان بقتل الحر وفيه تكلف بتقدير ثلثة الكون والمضافان بل بتقدير خمسة لان كلا من المصدرين لا بد له من فاعل ومما يعد ذلك انك لا تعلم مع المضاف الذي يقدره مع المبتدا الاعتدام الكلام فما حسن الحذف ان يعلم عند موضع تقديره نحو واسئل القرية وتظير هذه الاية قوله تعالى ان النفس بالنفس اي ان النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوءة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن مصلومة بالاذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو الاحسن وكذا الارجح في قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان ان يقدر يجريان فان قدرت الكون قدرت مضافا اي جريان الشمس والقمر كائن بحسبان وقال ابن مالك في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار ولا باستقر لزوما للجمع بين الحقيقة والمجاز فان الظرفية المستفادة من في حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه ومجاز بالنسبة الى الله تعالى واما الجمع في اية البقرة على احد الاوجه فهو ان يكون المستثنى منقطعا كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع من هذين المحذوفين ان يقال لا يعلم من يذكر في السموات والارض الغيب ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة احتج بقول القسم احد اللذين ونحوه ليحتج الى ذلك في الاية وجه اخر وهو ان يقدر من يفعل والغيب الاشتمال والفعل والاستثناء مفرغ تقديرا من موضع النقيض والاصل ان يقدر مقدما عليهما كان الغيب

مع معمولها وقد يعرض ما يقتضي رجحان تقديمه مؤخرا وما يقتضي اجابة الاول نحو في الدار زيد لاحتمال
الخبر والحال ان يتأخر عن المبتدأ الثاني نحو زيد في الدار زيد الا ان الاول يليها مرفوعها يلزم من قدم المتعلق
صلة ان يقدم موخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ لتنبيه رد جماعة منهم
على من قدم الفعل نحو قوله تعالى اذا انتم مكرمي ابانا وقولك انا في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل
واما لا يقع فعل الامر وما يجري مجرى الشرط نحو واما ان كان من المقربين فروح لانه رد على ما بيناه غير مرة
لان الفعل يقتضي موخرا الكلام التابع من الكتاب في ذكر احكام يكثر ورودها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم
معرفتها على وجهها من ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في تلك مسائل
احدها ان يكونا معرفتين نحو كان زيد وابوه منطلقا ونحو الله ربنا او مختلفين نحو زيد الفاضل والفاضل زيد هذا
المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل للشيخ خبر وان تقدم نحو القائم زيد والحق
ان المبتدأ ما كان اعرف كزيد في المثال الاول هو المعلوم عند المخاطب كان يعلم من القائم فقط وزيد القائم
فان علمهما او جهلهما فالمقدم المبتدأ الثانية ان يكونا نكرتين صلحتين للابتداء بهما نحو افضل منك افضل
الثالثة ان يكونا مختلفين بتعريف او تنكير او الاول هو المعرف بالام او اما ان كان هو النكرة فان لم يكن ما
يرغب الابتداء به فهو خبر البتة نحو خير نزل ولدها ان كان له مرتع وكذلك عند الجمهور واما ما يرغب به
فيجعل المبتدأ نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ووجه ان الاصل عدم التأخير والتقديم وانهما
شبيهان بمعرفتين تأخر الاخص منهما نحو الفاضل انت ويجب عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين وليتجه
لابتدائية النكرة قوله تعالى فان حسبك الله فان اول بيت وضع للناس للذي ببكة وقولهم ان من شر مسلك
زيد وقولهم بحسبك زيد وانما لا تدخل في الخبر في الايجاب وتجري مجرى قولهم ما احد خير منك الا وصل
ما الحاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ولولا هذا التقدير لم يدخل اذ لا يعمل في الاسم ما
ما قبله واما من نصب فالاصل ما هي حاجتك بمعنى اي حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر
فيه ونظيره ان تقول زيد هو الفاضل ويقدر هو مبتدأ ثانيا لا فاصلا ولا تابعا فيجوز للناسخ ان تدخل
كان فتقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو ابو حنيفة ابو يوسف وبنونا بنو ابنائنا
رعيا للمعنى ويضعف ان يعد الاول مبتدأ بناء على انه من الشيء المعكوس لما علمت لان ذلك تعويل على تأدي
الموكد ومخالف للاصول المنع الا ان يقتضي المقام المبالغة مما عرف به فتراق الاسم والخبر اعلم ان لهما
حالا ان احدهما ان يكون معرفتين فان كان المخاطب يعلم احدهما دون الاخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فقط
كان زيد لمن علم زيدا وجهل اخو من لعمرو وكان اخو عمرو زيد لمن يعلم لمن عمرو ويجب ان يكون

تعلمهما وتحمل انتساب احدهما الى الآخر فان كان احدهما اعرف فالمختار جعله الاسم فتقول كان زيد القائم لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرف كلا منهما بقلب فلم يعلم ان احدهما هو الآخر ويجوز قليلا كان القائم زيدا وان لم يكن احدهما اعرف فانت مخير نحو كان زيدا اخا عمرو وكان اخو عمرو زيدا ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا فانه يتعين للاسمية لكان التنبيه المتصل به فتقول كان هذا زيدا لان الضمير فان الاصح في باب المبتدا ان يجعل المبتدأ ويدخل التنبيه عليه فتقول هذا انا ولا يأتي ذلك في باب الناسخ لان الضمير يتصل بالعامل فلا يأتي دخول التنبيه على انه سمع قليلا في باب المبتدا هذا انا واعلم انهم حكموا الان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك فلهذا قرأ السبعة وما كان جحتهم الا ان قالوا فتنتهم الا ان قالوا والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف الحالة الثانية ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للابتداء عنها فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول كان خيرا من زيد شر امن عمرو والعكس وان كان المسوغ لاحدهما فقط جعلته الاسم نحو كان خيرا من زيد امرأة الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا يعكس الا في الضرورة كقوله ولا يلبث موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسلا وماء ولما قرأ ابن عامر وما كان لهم ابناء ان يعلموه على لغة من يقول كان زيدا ابوك ورفع ابوك فان قدرت تكن تامة فالواو مستغنية بها وابوك فاعلها وان قدرتها ناقصة فهي اسمها وابوك بدل من ابوك او خبر لمحذوف اي هو ابوك وان قدرتها ناقصة فهي اسمها والجملة خبرها وابوك اسمها وهم خبرها وان يعلموه بدل او خبر لمحذوف واما تجويز الزجاج كون ابوك اسمها وان يعلموه خبرها فرد وه لما ذكرنا ولعذر له بان النكرة قد تخصصت لهم بما افترق به الفاعل عن المفعول واكثر ما تشتبه في ذلك احدهما اسما تاما وطريق معرفة ذلك ان يجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان ضميرا منصوبا المنصوب وتبدل من الناقص اسما معتمدا في العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فمنى صحيح قبله والا فمنى فاسدة فلا يجوز اعجبني زيدا ما كرمه عمرا وان افاد ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت الثوب ويجوز للنصب لانه يجوز اعجبني الثوب فان وقعت ما على انواع من يعقل جاز لا يجوز اعجبت لتشا وان كان الاسم الناقص منا والذي جاز الوجهان ايضا فمن وقع يعقل الممكن لك فقل لانك تقول امكنني السفر ولا تقول امكنت السفر وتقول ما دعا زيدا الى الخروج وما كره زيد من الخروج بنصب زيد في الاولى مفعولا والفاعل ضمير ما مستتر وبرفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا فلا تقول ما دعاني الى الخروج وما كرهت منه ويمتنع العكس لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره من الخروج وتقول في زيد قام عمرو وعشرون دينارا فرفع العشرين لاغير فان قدرت عمرو افضل من زيد في زيد عشرون جاز رفع العشرين

ما افترقا فيه عطف البيان والبدل

وينصب على الترقي فالفعل من الضمير فيحب توحيده مع المشتق والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع
الى المبتدأ وعلى النصب فالفعل محمل للضمير فيثنى ويجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور وما افترقا فيه عطف
البيان والبدل وذلك ثمانية امور احدها ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير
النعت في المشتق واما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء في قوله لهم الا ما امرتني به
فقد مضى رده نعم اجاز الكثير ان يعت الضمير بعت مدح او ذم او رحم فالاول نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم
ونحو قول ان نبي يمدح في الحرب علام الغيوب وقولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم والثاني نحو مررت به المسكين
والثالث نحو قوله فلا تلمه ان يلمك الباساء وقال الزمخشري في حصل انفه الكعبة الحرام ان البيت الحرام عطف
بيان على جهة المدح كما في الصفة لا على جهة التوضيح وعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على
الكثير واما البدل فيكون تابعا المضمر بالاتفاق ونحو وعثر منها باقل وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره
وانما امتنع الزمخشري من نحو يزكون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توهما منه ان ذلك يجعل تابعا المجرور
وقد مضى رده واجاز النحويون ان يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر كرايته اياه او لظاهر كرأيت زيدا اياه وخالفهم
ابن مالك فقال ان الثاني لم يسمع وان الصواب في الاول قول الكوفيين انه تاكيد كما في وقد اتت الثانية
ان البيان الا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشري ان مقام ابرهيم عطف بيان على اياته
فهو كما قال في انما اعظكم بواحدة ان تقوموا ان تقوموا عطف على واحدة ولا يختلفون في جواز ذلك
في البدل نحو الى صراط مستقيم صراط الله الذي ونحو بالناصية ناصية كاذبة الثالث انه لا يكون جملة في
البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا
النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو اصح الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو وقال لقد اهلكت
اتمر وبكلة الضبي يوم البين ام لست تضبر الرابع انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين
من لا يسئلكم اجرا ونحو امنكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقول الرجل لا لقيت من عندنا الزمانه
لا يكون مبدلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب الخامس
انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وابي كل
امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فهذا اصل ما ذكر سيبويه والجرجاني وكقول الحماسي ويدعى
بعض وعبيدكم تلافوا عذا حبلي على سفوان تلافوا وجبا لا تحيدن عن الوعي اذا ما عد في المأزق المستلئم
تلافوهم فنفروا كيف صبرهم على ما حبث فيهم يد الحدثان وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن الطراوة من
ان عطف البيان لا يكون من لفظ الاول وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه وزعمهم ان الشيء لا يبين بنفسه وفيه نظر

و انما يستشهد بها فانها مركز دوائر التراث و تجمع اشعر و بنو كلام ابي علي في الايضاح و ترى تمام متنون عثمان شطا في هذا الباب و هو يشبه صحة و جاء و طاء مسلمين

من وجه احدهما انه يقتضي ان البدل لا يبين المبدل منه و ليس كذلك و لهذا منع سيبويه في المسكين و ابن المسكين دون بدل المسكين و انما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة الجملة استئنافا للتبيين و العطف تبيين بالمفرد المحض و الثاني ان اللفظ المكرر اذا انفصل مما لم يتصل الاول كما قدمنا اخر كون الثاني تابعا لما فيه من زيادة الفائدة و على ذلك اجازوا الوجهين في نحو قولك يا زيد زيد العلاف و يا تيم تيم عدي اذا ضم المنادى فيهما و الثالث ان البيان يتصور كون المكرر مجردا و ذلك في مثل قولك يا زيد زيد اذا قلت و بحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك لما ذكرت الاول يتوهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته ذكرت خطابك لاحدهما و اتيت له على ما ظهر المراد و على هذا خرج قول النحويين في نحو ثوبه ثوبان و سطار سطرين سطر القائل يا نصر نصر نصرا لتأني و الثالث عطف نسق على اللفظ و على المحل و من هؤلاء على التأكيد اللفظي فيهما او في الاول فقط فانه اما مصدر عاني مثل سقيا لك و مفعول به بفعل محذوف على ان المراد اعزاز نصر سيبويه و اجابه لما سمع نصر على ما نقله ابو عبيد و قيل لتوفر احدهما توكيد الضمير بمنزلة المؤكد السابع انه ليس في بنيته احالة له محل الاول بخلاف البدل و لهذا امتنع البدل و تعين البيان في نحو يا زيد الحارث و في نحو يا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس و في نحو انا الضمان الرجل زيد و في نحو زيد افضل الناس الرجال و النساء و الرجال و في نحو يا ايها الرجل غلام زيد و في نحو اي الخليلين زيد و عمرو جاءك و في نحو جاءني كلا اخويك زيد و عمرو الثامن انه ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل و لهذا امتنع البدل و تعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها و نحو مررت برجل قلم عمرو لغوه و نحو زيد اضرب عمرو الحاء

ما افترق فيه اسم الفاعل و الصفة المشبهة به

و ذلك احد عشر امرا احدها انه يصاغ من المتعدي و القاصر كضارب و قائم و مستخرج و مستكبر و هي لا تصاغ الا من القاصر كحسن و جميل الثاني انه يكون للحال و من الثلاثي و هي لا تكون الا للحاضر اي المتصل بالزمن الحاضر الثالث انه لا يكون الاخبار بالمضارع في حركاته و سكونه كضارب و يضرب و ينطلق و منطلق و يقوم و قائم لان الاصل يقوم بكسر القاف و ضم الواو ثم نقلوا و اما توافق اعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب و يذهب و قاتل و يقتل و لهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروض لا تصريفي و هي تكون مخالفة له كمنطلق اللسان و مطمئن النفس و ظاهر العرض و غير مخالفة و هو العالم النحوي ظريف و جميل و قول الجماعة انها لا تكون الا غير مخالفة مردود بالفاهم على ان منها قوله من صبا و الحي ثقة او عدة شاطحا دار الرابع ان منصوبها يجوز ان يتقدم عليه نحو زيدا عمرو ضارب و لا يجوز زيد وجهه حسن الخامس ان معموله يكون سببيا و اجنبيا نحو زيد ضارب غلامه و عمرا و لا يكون معمول الا سببيا تقول زيد حسن وجها و الوجه يمتنع زيد حسن وجها السادس انه لا يخالف فعله في العمل و هي تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجها و يمتنع حسن وجها بالنصب خلافا لبعضهم فاما الحديث انا مرأة كانت تطرق الدفا فالدفا منصوب على زيادة ال قال ابن مالك او مفعول على ان الاصل تطرق الدفا ثم قلبت الكسرة فتحة و ألفا فانقلبت

مَا افْتَرَقَ فِيهِ الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ

جاءت فاطمة وافقات وهذا مردود لان شرط ذلك تحرك الياء كجاريته وناصيته وبافية السابع انه يجوز فيه
وبقاء معموله وهذا جاز وانا بدا صاحبه هذا صاحب زيد وعمرو اخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف
منون واما العطف على محل المخفوض فمنع عند من شرط وجود المحرز كما سبق ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه و
بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجه حسنة بنصب الوجه وخفض الصفة لانها لا تعمل مخفوضة ولان
معمولها لا يتقدم عليها وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثامن انه لا يفسر حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف
الى ضميره نحو مررت بقاتل ابيه فيجر مررت بحسن وجه التاسع انه يفصل من فوعه منصوبه كزيد ضارب في
الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه عمرا ونصب العاشر انه يجوز اتباع معموله المتبوع
ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومنازعوا المغاربة وتشكل عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عين اليمنى الحادي
عشر انه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز وشمل ان يكون منجاعل الليل سكنا والشمس والقمر
حسبانا الوجه في البدل جر الوجه ونصب البدل خلافا للفراء الجائز هو قوى الرجل والبدن في المعطوف وجاز البعد
اتباع المنصوب بمجرور وفي الباب كقوله فطافا بها اللهمين بين منضج صفيف شواء او قدير معجل التهدد المطبخ
في القلد وهو عندهم عطف على صفيف ولكنه خفض على الجوار وخرج على ان الاصل او طابخ قدير ثم حذف
المضاف وابقى المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالخفض او انه عطف على صفيف ولكنه خفض على الجوار
او على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة كما قال ولا سابق شيئا ان كان جائيا **ما افترق فيه الحال والتمييز**
وما اجتمعا اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة امور فاوجب الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان
منصوبان واقعتان للابهام واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال تكون جملة كجاء زيد يضحك وظرفا نحو رأيت
الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخر على قومه فخر يتنه والتمييز لا يكون الا اسما الثاني ان الحال قد تقع
معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقوله انما المبتغى بعيشة
كثيبا كاسفا بالا قليل اهلها ولا جبال بخلاف التمييز والثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات والرابع
ان الحال تتعدد كقوله على اذا ما زرته ليلة بات الله رجلا حاميا بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ
قول بعضهم في تبارك رحمانا رحيما موصولا انما تميز اذ والصواب ان رحمانا باضمار اخص او امدح ورحيما حال
لانعت لان اخص قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس صفة بل علم وهذا ايضا يبطل كونه تمييزا وقال قوم انه حال من
قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن نصب فراء لا وقول ابن الحاجب انما اختلف في نصبه فخارج عن كلام العرب وجهل او
لم يستعمل صفة ولا مجرورا من ال وانما حذفت في البيت للضرورة وينبغي على علمه انه في البسملة ونحوها بدلا لا
نعت وان الرحيم بعد نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه اذ لا يفتقر البدل على النعت وان السؤال الذي سأله الزمخشري وغيره

الباب الرابع

في مسائل الحال

فاما بالفسط اذا اعرب حالا وقول جماعتنا انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها الثاني انفسلها
قصدها لذاتها والمنوطة بها الى قسمين مقتض وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوف بها فمثل الاول
فاما ذكر بشرا سويا بوطيء لذكر سوي وبقول احابني بنيد رجلا محسنا الثاني انفسلها بحسب الزمان الى ثلثة
مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا
ذلك ومنه ادخلوها لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم مقصرين ومحكية وهي الماضية
نحو جاء زيد امس الكبار والرابع انفسلها بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهي الغالب وتسمى موسسة
ايضا ومؤكدة لضاحبها نحو جاء القوم طرا نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك
عطوفا واهمل النحويون المؤكدة لضاحبها ومثل ابن مالك وولده بثلاث الامثلة للمؤكدة لعاملها وهو سهو
ومما يشكل فيه لهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تحل الا مفرد ولا يتبين هيئة فاعل
ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال والمعنى التبيين
كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك منكرا ونحوه وقال صدر الافاضل
تلميذ الزمخشري انما الجملة مفعول معه وابت مجيء المفعول معه جملة وقال الزمخشري في تفسير قوله نعم والبحر عميق من بعد
سبعة ابحر في قراءة من رفع البحر هو كقولك وقد اغتدي والطير في وكناتها وجئت والجيش مصطف ونحو هما من
الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عربت عن ضمير ذي الحال ويجوز ان يقدر ويحرها اي ويحر الارض
اعراب اسماء الشروط والاستفهام ونحوها اعلم انها ان دخل عليها اخبار او مضاف فحلها الجر نحو عم يتساءلون
ونحو صبيحة اي يوم سفرك وغلام من جاءك والافان وقعت على زمان نحو ايان يبعثون ومكان نحو اين تذهب
او حدث نحو اي منقلب ينقلبون فهي منصوبة مفعولا فيه ومفعولا مطلقا والافان رفع بعدها اسم نكرة نحو من الذي
فهي مبتداة او اسم معرفة نحو من زيد فهي خبرا ومبتدا على الخلاف السابق ولا يقع هذا النوع في اسماء الشرط والا
فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدا نحو من قام ونحو من يقم اقم معه والاصح ان الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب وان وقع
بعدها فعل متعد فان كان واقعا عليها فهي مفعولة به نحو فبأي آيات الله تنكرون ونحو وايانا ما تدعوا فله
من يضلل الله فلا هادي له وان كان واقعا على ضميرها نحو من رايته او مسقلها نحو من ثبت اخاه فهي مبتدا
او منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور تقديره من رايته ومن ثبت اخاه واذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره فعل الشرط و
لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فتقول من يقم اقم لو لم يكن ضمير معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل
من الناس يقوم اوفعل الجواب لان الفائدة به تمت ولا لتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر
في قولك الذي يأتيني فله درهم او مجموعهما لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم اقم معه صحيح

الباب الرابع

في مسوغات الابتداء بالنكرة

٣ خلوه بالكلية وهو ان يكون الصفة في معنى تبعيد النكرة وتقصيرها على الفائدة كما مر فيقع كلاما تاما بنفسه

الاول انما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الجزئية مسوغات الابتداء بالنكرة

لم يقبل المقدمتين في ضابط ذلك الا على حصول الفائدة وراى المتاخرون انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة فدونوها من معمل ومن مكثر مورد ما لا بد او معد لامور مستحلة والذي اراه بظهر لي انها محصورة في عشرة امور احدها ان تكون موصوفة لفظا او تقديرا او معنى فالاول نحو رجل صالح عندنا ولعبد مؤمن خير من مشرك وقوله رجيل صالح الجانبي ومن ذلك قولهم ضعيف عاد بقرملة اذ الاصل رجل ضعيف فالمسند اليه في الحقيقة المحذوف وهو موصوف والنحويون يقولون يبتدا بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف والصواب ما بيناه ولكل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاءني لم يجز والثاني نحو قولهم السمن منوان بدرهم اي منوان منه بدرهم ومنه قوله شر اهر ذا ناب تقدر اصله شر الهرة اذا المعنى شر اي شر وقد يعالج والثالث نحو رجيل جاءني لانه في معنى رجل صغير وقولهم ما احسن بدا لانه في معنى شيء عظيم احسن بدا وليس في هذين النوعين صفة مقدرة فيكونان من القسم الثاني والثاني ان يكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان عندنا او نصبا نحو اراكب الزيدان عندك او جرا نحو اقائم الزيدان عندك او بعضها نحو اما مبرح ضارب واضرب منك حابني اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف او هو على امراة حابني حسن صلواتها بكسر الله وشرطها ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف اما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغير لا يجود واما ما عدا ذلك فان المضاف اليه معرفة لا نكرة والثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طلعة وقول معروف اي مثل من غير هما ونحو قول معروف ومعفر خير من صدفر بيننا اي وكثير منهم اطلق العطف واهمل الشرط منهم ابن مالك وليس من امثلة المسألة ما انشده من قوله عدا مطيا وشكوى عنده تلوى فهل باعجب من هذا امرؤ سمعا اذ يحتمل ان الواو للحال ويحتمل ان ذلك مسوغ وان سلم العطف فثم صفة مقدرة تقتضيها المقام اي وشكوى عظيمة على انا لا نحتاج الى شيء من هذا كله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا مجرد مسوغ كما قدمنا وكانهم ان التسويغ مشروط بتقدم النكرة وقد اسلفنا ان التقديم انما كان لدفع توهم الصفة وانما يجب الحمل على الاختصاص بدونه وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة او الوقوع بعد واو الحال فلذلك حسن تاخر الظرف كما في قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان قلت لعل الواو للعطف لا صفة مقدرة ويكون العطف هو المسوغ قلت لا يسوغ ذلك لان المسوغ عطف النكرة والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة فان قيل يحتمل ان الواو عطفت اسما وظرفا على مثلهما فيكون من عطف المفرد قلنا يلزم العطف على معمولي عاملين اذ الاصطبار معمول للابتداء والظرف معمول للاستقرار قيل قد يكون من الظرفين استقرار واحد لان المتعاطفين هما الاستقراران لا الظرفان قلنا الاستقرار الاول اخص وهو المسند للمبتدا عند سيبويه واختاره ابن مالك فرجع الامر الى العطف على معمولي عاملين والرابع ان يكون خبرها

ظرفا او مجرورا قال ابن مالك وجملة نحو ولدينا مزيد ولكل لعبد كتاب وعندك غلام مرتجل وشرط الخبر فيهن
الاختصاص بالموقع فصار رجل لم يجز لان الوقوع لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في داره فلا فائدة في الاخبار بذلك
قالوا والتقديم مما لا يجوز في الدار واقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة واشتراطه هنا يوهم ان
له مدخلا في التقديم وقد ذكر المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذلك موضعها والخامس ان تكون نكرة اما
بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار وما معه الله وفي
شرح منظومة ابن الخباز ليمان الاستفهام المسوغ للابتداء بها للهمزة المعادلة لها نحو ان رجل في الدار ام امرأة كما مثل به
في الكافية وليس كما قال الناس ان تكون مرادا بها حب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من
جرادة الثاني ان تكون في معنى الفعل وهذا شامل لنحو عجب لزيد حفظ وان يراد بها التعجب ولنحو سلام على المرسلين
وويل للمطففين وصبر جميل وان يراد بها الدعاء ولنحو قائم الزيدان عندي من حيث وقوعها وعلى هذا في نحو ما قائم الزيدان
مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ مسوغان واما منع الجمهور ولنحو قائم الزيدان فليس فيه لا مسوغ فيه للابتداء
بل انما هو لفوات شرط العمل وسوغ الاعتماد او الفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي او الاستفهام
وهذا اظهر لوجهين احدهما انه يكفي مطلق الاعتماد فلا يجوز في نحو زيد قائم ابوه كون قائم مبتدأ وان وجد الاعتماد
على المبتدأ عند الكسائي ان شرط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا المطلو
العمل بدليلين احدهما انه يصح زيد قائم ابوه امس والثاني انهم لم يشترطوا للصحة نحو قائم الزيدان كون الوصف بمعنى
الحال او الاستقبال والثالث ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خواص العامل نحو في الدار رجل وفي بقرة تكلم
انو وقوع ذلك من اوامر هذا الحيث غير مبتدأ في الاخبار بها فلا يجوز نحو رجل في الدار ونحو والشمس ان يقع
بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسد او رجل بالباب اذ لا يوجب العادة انه لا يخلو الحال من ان يكون ثمة اسد
اسد او رجل والعاشر ان تقع في اول جملة حالية كقوله سريا وبحم قد اضاء فذبذبا محياك اضحى ضوءه كل شارق
وعلة الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها ومن ذلك قوله والذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تلاقي منهما عجبا
سبق في بعد ان علم ان شرط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم وينظر هذا الموضع قول ابن عصفور
في شرح الجمل يكثر ان اذا وقعت بعد واو الحال وانما الغالب ان تقع في اول جملة حالية بدليل قوله نعم وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم ليأكلون ومن روى مدينة بالنصب فعول الحال محذوف اي حاملا او ممكنا ولا يحسن ان يكون
بدلا من الشام ومثل ابن مالك بقوله يقع وطائفة قد اهمتهم انفسهم بقول الشاعر عرضنا فسلمنا فسلما فكارها علينا
ويقع من الموحد خائفة ولا دليل فيهما لان النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الاية وطائفة
من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم وما ذكروا من المسوغات ان يكون النكرة محصورة نحو انما في الدار رجل وللتفضيل نحو

في واو العطف

رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته وقولك قبلت رجلا على الركبتين فثوب ثوب ثوب اجر وقولهم شهر ترى وشهر مرعى وشهر اشتو وبعدها الجر بحذف مضاف عبر فيه في الرباط ومنهم من نظر اما الاولى فلان الابتداء بها بالنكرة صحيح فبقي مجيئها واما الثانية فلاحتمال رجل الاول المبتدأ كقولك وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل صحيح مرض فيها الزمان فشلت ويسمى بدلا التفصيل ولاحتمال شهر الاول الخبر بتقدير الارض الممطورة شهر ذو ترى اي ذو تراب بلد وشهر ترى مبتدأ الزرع وشهر مرعى ولاحتمال ثوب اجر الوصفية والخبر محذوف اي فمن اثوابي ثوب نسجه ومنها ثوب اجره ويحتمل انها خبران وتم صفة مقدرة اي فثوب نسجه وثوب اجره وانما سمي ثوبا لشغل قلبها كما قال لعوب تنسيني اذا قمت سربالي وانما جر الاخر ليعفى الاثر على القافية نسمع قائف وهو العارف بالقيافة وهذا دخل على كسبه واما الثالثة فلان المعنى غير اخرج ثم حذف الصفة وراعى في كلام محمد بن حبيب حبيب ممنوع الصرف لانه اسم امرأة قال يونس قال يونس الممطورة شهر ترى الخ وهذا دليل على انه خبر ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ الصحيح الخبر عنه بالزمان

أو ثالثها العطف وهي ثلاثة

احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل فاعلا ان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اغفال الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدأ والثاني العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز مررت زيدا واما قوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال

فشاذ او ضرورة ولا يخلو مراعاة الموضع بان يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا بدليل قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل والجار في قوله تعالى وابتغوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيمة ان يكون يوم القيمة عطفا على محل هذه الثاني ان يكون للموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واجبا لان الوصف المشتق لشرط العمل الاصل اعماله الا اضافته لا لتخافه بالفعل ولجاز البغداديون بقوله منضج صفيف شواء وقدره معجل وقد مر جوابه والثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل وابتني على هذا امتناع مسائل احدها ان زيدا وعمرو قائمان وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد قد زال بدخول ان والثانية ان زيدا قائم وعمرا اذا قدرت عمرا معطوفا على المحل لا مبتدأ واجاز هذه بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لمانع آخر وهو تواردا عاملين ان والابتداء على معمول واحد

وهو الخبر واجازهما الكوفيون لانهم لا يشترطون المحرز ولا ان لم يعمل عامل في الخبر شيئا بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب الاسم لئلا يتنافر اللفظ ويشترط الكسائي ايضا ان لا يتقدم بالانفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ وحجتهما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون الآية وقولهم انك وزيد ذاهبان والجواب عن الآية بوجهين احدهما ان خبر ان محذوف اي ماجورون او امنون او فرحون والصابئون مبتدأ وما بعده الخبر ويشهد له قوله خليلي هل طب فان وانتما وان لم يجئ بالهوى دنفان وبضعفه انه حذف من الاول لدلالة الثاني وانما الكثير العكس والثاني ان الخبر المذكور للاول وخبر الصابئون محذوف اي كذلك ويشهد له قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب واما لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يقدم نحو لقائم زيد وبضعفه تقديم الجملة المعطوف عليها بعض الجملة المعطوف عليها وعن المثال الثاني احدهما انه عطف على توهم عدم ذكر ان والثاني انه تابع لمحل اسم ان قبل ذكر الخبر اي انك انت وزيد ذاهبان وعليهما خرج قولهم انهم اجمعون ذاهبون والمسألة الثالثة هذا ضارب زيد عمرا بالنصب والرفع او عمرو بالرفع او عمرا بالنصب منعهما الحذاق لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بالالف والنون او مضافا او لحرف جر وقوم شكا ظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا وقول الشاعر فلم تخل من تمهيد مجد وسودد ولجيب بان ذلك على اضمار عامل يدل عليه المذكور اي وجعل الشمس ومهد سودد او يكون سودد لمفعول معه وتشهد للمنقطع في الآية ان الوصف فيها بمعنى الماضي المجرد من ال لا يعمل النصب يوضح لك مضي قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه الآية ويجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مراد به فعل مستمر في الازمنة لا الزمن الماضي بخصوصه مع نصه في مثال يوم الذبح على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلة اذا حمل على الماضي في ان الاضافة محضة واما قوله فذكرت ذا بث طيب حسانا لمخافة الافلاس واللبانا فيجوز ان يكون اللبان مفعولا معه وان يكون معطوفا على مخافة على حذف مضاف اي ومخافة اللبان ولم يعتد بالمضاف لان اللبان فعل لغير المتكلم اذ المراد انه ذا بن عنان خشية من افلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل ومن الغريب قول الجبائي ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صور المسألة شرط الهاتم انه اسقط الشرط الاول الذي ذكرناه ولا بد منه والثالث العطف على التوهم ليس بشيء ما ولا قاعدة بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جواز صحة دخول ذلك العامل وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول ابن هبيرة بذا لحاني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان غالبا وقول الآخر ما الحازم الشهم معتدلا ولا بطل اذا لم يكن للهوى بالحزم نابا ولا يحسن قول الآخر وما

الباب الرابع

ذا بزيد فيهم ولا منمش فيهم منل لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما والنبر بالتميمة والمنمل
الكثير التميمة والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في خبر المجزوم ووقع ايضا في المرفوع
اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركبات فاما المجزوم فقال الخليل وسيبويه في قراءة عبد الله عبد ابي عمرو ولولا
اخرتني فاصدق واكن فان معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان اخرتني اصدق واحد وقال الاخفش والفارسي هو عطف
على محل فاصدق كقول الجميع في قراءة اخرين من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم ويريده انهما ليسا ان الجزم
في نحو ابتني اكرمك باضمار الشرط فلبت الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم لان ما بعد الفاء منصوب بان
مضمرة وان والفعل في تاويل المصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع
الجزم ولا بين بالمفرد بن المتعاطفين شرط مقدر وباي القولان في قول الهذلي فابي بانكم لعلى اصطلم
واستدرج نويا اي نوى وكذلك اختلف في نحو قام القوم غير زيد وعمرو بالنصب والصواب انه على التوهم وانه
مذهب سيبويه لقوله لان غير زيد في موضع الا زيدا ومعناه فيتوهمون فلسنا بالجبال ولا الحديدا وقد استنط
من ضعف فيهم من اثبت هذا البيت هنا انه ربما عطفا على المحل ولو اراد ذلك لم يقل انه ثبت هو بل رجع القول
الى المجرور وقال الفارسي في قراءة قبل انه من يتق ويصبر بإثبات الياء يتقي وجزم يصبر فزعم ان من موصولة
فلهذا اثبت الياء يتقي وانما ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر والتقدير يصبر عطف معنى من وقيل بل
يصبر بنية الوقف كقراءة نافع ومحياي ومماتي بسكون الياء وصلا ووقيل بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين
كما يأمركم ويشعركم وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل حذفت للجازم او هذه الياء لام الفعل
واكتفى بحذف الحركة المقدرة واما المرفوع فقال سيبويه واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم
ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك ان معنى هذا الابتداء فيرى انه قال لهم كما قال لست مدركا ما مضى البيت
انتهى ومراده بالغلط الخطأ ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه وصوبه انشاد البيت وتوهم ابن
انه اراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بانه متى جوز ذلك لم تثق بكلامهم وامتنع ان يثبت شيئا
نادرا لامكان ان يقع في كل نادر ان قائله غلط واما المنصوب اسما فقال الزمخشري في قوله نعم ومن وراء اسحق
يعقوب بنصبهن فتح الباء كانه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة قوله مشائيم للبيو
مصلحين عشيرة ولا ناعبا الا بين غرابها انتهى وقيل هو على اضمار ووهبنا اي من وراء اسحق وهبنا يعقوب
بدليل فبشرناه لان البشارة من الله تقع بالشيء في معنى الهبة وقيل هو مجرور عطفا على باسحق او منصوب
عطفا على محله ورد الاول انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم
وقال بعضهم في قوله نعم وحفظا من كل شيطان وماردا انه عطف على معنى انا زينا السماء الدنيا وهو انا حفظنا

في اقسام العطف

الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء كما قال الله تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما وان يكون مفعولا لاجله او مفعولا مطلقا او عليهما فالعامل محذوف اي وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب وحفظناها حفظا والمنصوب ضلالا كقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنون حملا على معنى ودوا ان لا تكفروا وقيل في قوله تعالى حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب انه عطف على معنى لعلي ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضهم ان يكون الحق بجانبه من بعض ويحتمل انه عطف على الاسباب على حد للبس عباءة وتقر عيني ومع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفي ان في قضاء الفراء حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملا له على معنى التمني واما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى ومن آياته ان يرسل الرياح مبشرات ليذيقكم انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم ويحتمل ان التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا ارسلها وقيل في قوله تعالى او كالذي مر على قرية انه على معنى ارايت كالذي حاج او كالذي مر ويجوز ان يكون على اضمار فعل اي او ارأيت مثل الذي فحذف لدلالة الم تر الى الذي حاج عليه لان كليهما تعجب وهذا تاويل هنا وفيما تقدم اولى لان اضمار الفعل لدلالة المعنى عليه اسهل من العطف على المعنى وقيل الكاف زائدة اي الم تر الى الذي حاج او الذي مر وقيل الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذي اي الم تنظر الى الذي حاج او الى مثل الذي مر تنبيه من العطف على المعنى على قول البصريين نحو لا لزمنك او تقضيني حقي اذ النصب عندهم باضمار ان وان والفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم اي ليكونن لزوم مني او قضاء مني لحقي ومنه قالوا لوتهم او يسلموا في قراءة ابي بحذف النون واما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم او على القطع بتقدير وهم يسلمون ومثله ما تاتينا فتحدثنا بالنصب اي ما يكون منك اتيان فحديث ومعنى هذا نفي الاتيان فنفي الحديث اي ما تاتينا فكيف تحدثنا او نفي الحديث فقط حتى كانه قيل ما تاتينا محدثا اي بل غير محدث وعلى المعنى الاول احتج قوله سبحانه لا يقضى عليهم فيموتوا اي فكيف يموتون ويمتنع ان يكون على الثاني اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتون ويجوز رفعه فيكون اما عطفا على تاتينا فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفي او على القطع فيكون موجبا وذلك واضح في نحو ما تاتينا فتحدثنا امرنا ولم نقرا فننهى لان المراد اثبات جملة ونفيها ولانه لو عطف الجزم على نسي وفي قوله غيرانا لم نأتنا بيقين فنرجئ ونكثر التأميلا اذ المعنى انه لم يات باليقين فنحن نرجئ خلافا لما ذهب اليه الاخفش عما اتى به ولو جزما او نصبا لفسد معنى لانه يصير منفيا على حد نفيه كالاول اذ الجزم والنصب انما يكونان في المراد اثباته واما الجاحظ فتوهم ذلك في المثال السابق فشكله لان الحدث لا يمكن مع عدم الاتيان وهذا يوجب ان يكون معنى ما تاتينا في المستقبل فانت تحدثنا الان عوضا عن ذلك والاستيناف وجه آخر وهو ان يكون مرجوحة على معنى التبيين والاستيناف لانتفاء القول وهو احد وجهي النصب وهو قليل وعليه قوله فلقد ترك نصبه

إلا ذر ما جزع عليك فجزع أي لو عرف الجزع لجزع لكنه لم يعرفه فلم يجزع وقرئ عيسى بن عمر ولا يقضى عليهم فيموتون عطفا على يقضى وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى التسبيب كما قدمنا في البيت وقوى السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولو كان النصب ممكنا مثله في فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل وهو في توجيهه إنما يقصد إلى معنى التسبيب بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي لأن المراد بلا يؤذن لهم نفي الاعتذار وقد نهوا عنه في قوله لم لا تعتذروا اليوم فلا يبالي المدعي بعد ذلك وزعم ابن مالك بدر الدين أنه مستأنف يقدر فهم يعتذرون وهو مشكل على مذهب الجماعة لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن كما في قولك ما تأتينا فتحدثنا بالرفع ولصحة الاستئناف محل ثبوت الاعتذار مع محي لا تعتذروا اليوم على اختلاف المواقف كما جاء ويؤيد الاستئناف عن ابن عباس ولا جاز لهم أنهم مسئولون والذهب ابن الحاجب فيكون بمنزلة ما تأتينا فتحدثنا ويرده أن الفاء غير العاطفة للتسبيب ولا يتسبب الاعتذار في وقت عن نفي الإذن فيه في وقت آخر وقد صحح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفيا وهو ما قدمناه ونقلنا عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون منفيا على معنى التسبيب وقد صرح بهذا الأعلم الشنتمري أنه في المعنى مثل لا يقضى عليهم فيموتوا وردة ابن عصفور بأن الاعتذار قد يحصل ولا يحصل الاعتذار بخلاف القضاء عليهم فإنه يتسبب عنه الموت جزما وردة ابن الضائع بأن النصب على معنى التسبيب فيما تأتينا فتحدثنا يجامع مع أنه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التحديث والذي أقول إن معنى الرفع بهذا المعنى قليل جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه لأنا نأكل السمك ونشرب اللبن إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهي عند الجميع عن الجمع أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن وإن رفعت فالمشهور أنه منهي عن الأول والباحة للثاني وأن المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النهي وقال بدر الدين ابن مالك معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن انتهى وكأنه قدر الواو للحال وفيه لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذهب بنا ولك من أوجه الإعراب معنى عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس منع البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول له من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه وحاكى زيد عمرو العاقل أن على أن يكون العاقل أن خبر المحذوف وفي بقوله وإن شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وقوله ما غي غير الاعتذاب ابن عامر وكل ما قبل الحذف ابتدأ واستدل الصفار بهذا

بقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم فان تقديره عند سيبويه هذه خولان واقول اما ابو البقاء فقال الزمخشري
ليس المعتمد بالعطف الا فرحى تطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين
كقولك زيد يعاقب بالمتمرد ويشرف بالمطيع الاطلاق وجوز عطفه على انفواوا تم من كلامه في الجواب الاول
بهم للمعتمد بالعطف جملة الثواب بكمال ذكر ويزاد عليه مقال والكلام منطوي فيه الى المعنى الحاصل منه وكانه
قيل والذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك وامّا الجواب الثاني وهو نظر الانه لا يتعين ان
يكون جوابا للشرط فلعل الامر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القرآن ويجاب بانه قد علم انهم
غير المؤمنين فكانه قيل فان لم تفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بانه لا حظ
في الجنة وقال في اية الصف ان العطف على تؤمنون لانه بمعنى امنوا ولا يقدح في ذلك ان المخاطب بتؤمنون
المؤمنون وببشر النبي ﷺ ولا ان يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة لا طلب او ان يغفر لكم جواب الاستفهام لتنزل السبب
منزلة الكلام في بحث جعل المفسرة لان تخالف الفاعلين لا يقدح تقول قوموا واقعدا يزيد ولعل تؤمنون
لا يتعين للتفسير سلمنا ولكن يحتمل انه تفسير مع كونه امرا وذلك بان يكون معنى الكلام السابق انجوكم
من عذاب اليم كما كان فهل انتم منتهون في معنى آمنوا وبان يكون تفسيرا في المعنى دون الصناعة لان الامر قد
يتأتى بالافادة المعنى الذي يحصل من المفسرة بقول هل ادلك على ما ينجيكم وامن بالله كما تقول هو ان تؤمن بالله
وح فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير في معنى التفسير وقال السكاكي الامر ان معطوفان على قل مقدر قبل يا ايها
وحذف القول كثير وقيل معطوفان على امر محذوف تقديره في الاولى فانذر وفي الثانية فبشر كما قال الزمخشري
في واهجرني ملبا ان التقدير فلا تحدثني واهجرني لدلالة ارجمنك على التهديد واما فهل عند رسم دارس فهل فيما
مثلها فهل هلك الا القوم الفاسقون واما هذه خولان فانكح فتاتنا خولان او الفا لمجرد السببية مثلها
في جواب الشرط وقد استدلا بذلك فهذا استدلال بقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ونحو
وفي التنزيل واما وكحل ما قيل فيتوقف على النظر فيما قبله من الايات وقد يكون معطوفا على امر مقدر قبله كذلك
المعنى اي فاعمل كذا وكحل كما قيل في نحو واهجرني ملبا واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فعلله عليه وانما قال وعلم
انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الضلحين نصبا ونصبت لانك لا تثني الا على من تثني عليه ولا
يجوز ان تخاطب من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما سمعها سيبويه من خبير النحو علم ان
قال النحو يصحفها فظرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا عجب فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء ما نعان
ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس وفي تأويله
اقول الحد هنا الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاستثناء في مثل قام زيد وعمرو اكرمت ان نصب

عمرو الارجح لان نسق الجملتين المتخالفتين اولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا حكى عن ابن جني انه قال في قوله
عاضها قد غلاما بعد شاب الاصداغ والقصر يفقدان الضمير فاعل المحذوف فيه بسر المذكور وليس بمبتدأ ويلزم
ايجاب النصب في مسئلة الاشتغال السابقة الا ان قال اقدر الواو وللاستيناف والثالث بالوقف على انه يجوز في الواو
نقله عنه ابو الفتح في سر الصناعة وبنى عليه منع كون الفاء في خرجت فاذا الاسد حاضرا عاطفة واضعف الثلثة القول
الثاني وقد رجح بما الزمخشري في تفسيره وذكر في كتابه في مناقب الشافعي ان مجلسا جمعه وجماعة من الحنفية وانهم زعموا
ان قول الشافعي في اكل ما ذكر اسم الله عليه وانه لفسق فقال فقلت لهم
لا دليل فيها بل هي حجة للشافعي وذلك لان الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ولا للحال
لان اصل الواو ان تربط ما بعدها بما قبلها فمعنى ان يكون الواو للحال فتكون جملة الحال مقيدة للنهي والمعنى لا تاكلوا
منه في حالة كونه فسقا ومفهومه جواز الاكل اذا لم يكن فسقا والفسق قد فسره الله بقوله او فسقا اهل لغير الله
فالمعنى لا تاكلوا منه اذا سمي عليه غير الله وهو مفهوم كلوا منه اذا لم يسم عليه غير الله انتهى ملخصا وموضحا ولو بطل
تخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا العطف على معمولي عاملين وقد لهم على عاملين فيه نحو
اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولي عاملين نحو علمت
بكرا عمرا خالدا وابو بكر خالد اسعدا منطلقا وعلى منع العطف على معمولي اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب
ابو عمرو واخاك غلامه بكرا واما معمولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو
كان اكلا طعام عمرو اوعمرا لبكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقبل اذا حضر
وان كان احدهما جارا فان كان الجار موسرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او عمرو في الحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع
اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار معدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن
سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج و
فصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان دل المخفوض على العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان غيره تعالى
والا امتنع نحو في الدار زيد عمرو والحجرة وقد جاءت مواضع ظاهرها يدل على خلاف قول سيبويه كقوله
ان في السموات والارض لايات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف
الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح ايات لقوم
يعقلون الايات الاولى مضمومة لجماعة لانها اسم ان والثانية والثالثة قرأهما الاخوان بالنصب والباقون بالرفع
وقد استدل بالقراءتين في الايات الثلثة على المسئلة اما الرفع فعلى نيابة الواو ومناب الابتداء واما
النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي وجوب ثلثة اوجه احدها ان في مقدرة فالعمل لها ويؤيده ان في خزعبلة

التصريح بوقوعه على هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء او ان الثاني ان انتصاب اثاب على التوكيد
للأول رفعها على تقديره مبتدأ اى هي اثاب وعليهما ولبس في عقدة والثالث بخفض قراءة النصب وهو انه
على اضمار ان وفي ذكره الشاطبي وغيره واضمار ان بعيد وما يشكل على مذهب سيبويه قوله هون عليك فان
الامر بكف الاله مفاده بوهما فليس ما يليك منهما ولا قاصر عطف على مجرور الباء فان كان ما هنا عطفا على
مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه اذ التقدير
فليس من بهما ولا بقاصر عنك ما مر وهما وقد اجيب بانه لما كان الضمير في ما مر وهما عائدا على الامر والعناء
على المنهيات الداخلة في الامر ولعلم ان المخبر عنه ممنوع العطف المذكور ولهذا احتيج ان يقال في قوله تعالى
والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها الآيات وتال فان قلت نصب اذا مفعول لانك ان جعلت الواو عاطفة وقعت في
العطف على معمولي عاملين يعني ان اذا عطف على اذ المنصوب باقسم والمخفوض بنا عطف على الشمس المخفوض بواو
القسم قلت وان جعلت هي للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على انكارهم يعني انهما انكرا هذا لئلا
يحتاج كل قسم الى جواب فجيء لجوابه بان فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كانها
الناصبة الخافضة وكان العطف على معمولي عامل قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض عليه
بقوله نعم فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح بفعل
القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة انتهى وبعد فالنحو جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو ولا اشكال في الآية واخذ ابن الحاجب جواب المخشري فجعله قولا مستقلا فقال في كتاب الغاية
وقيل اذا كان احد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم ولهذا جاز العطف في نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى
وما الذكر وانثى فتنبه على ذلك فكلام غير المخشري ينبغي له ان يبتدئ الحذف بالوجوب المواضع التي يعود الضمير فيها
على متاخر لفظا ورتبة وهي سبعة احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس لا يفسره الا ما يميز نحو نعم رجلا زيد
وبئس رجلا عمرو ويلحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو شاما مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج وطرفا رجلا
زيد وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل والاضمار في الفعل وزيد نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على
الفاعل وانه قد يحذف في نحو بئس للظالمين بدلا والثاني ان يكون مرفوعا باول المتلازمين عن العمل تابعهما نحو قوله
جفوني ولم اجف الاخلاء اني لغير جميل من خليلي مهمل والكوفيون يمنعون ذلك فقال الكسائي يحذف الفاعل وقال
الفراء يضمر ويتوخى عن المفسر فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد اخواك فهو
فاعل بهما والثالث ان يكون مخبرا عنه بمفسره خبره نحو هي الحياتنا الدنيا نموت ونحيا قال المخشري وهذا
لا يعلم مما يعنى به الا بما يتلوه واصله ان الحياة حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة ان الجزء يدل على بعضها او

قال وهي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من حيث كاذ ولكن في مثله
مجيء النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين وفي كلام ابن مالك ايهام ضعف
لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير قصة فان اراد الزمخشري ان المثالين يمكن حملهما على
ذلك لانه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو
فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والكوفيون يسمونه ضمير المجهول وهذا الضمير مخالف للقسمين من جهة وحدة
عوده على ما بعده لان ما اذا لا يجوز للجملة المفسرة ان يتقدم هي ولا شيء منها عليه وقد غلط يوسف بن السيرافي
اذ قال في قوله اسكران كان ابن المراغة اذهجا بنا يجوا شاعم متناكرا فمن رفع سكران وابن المراغة ان كان
شأنه وابن المراغة سكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان والصواب ان كان زائدة والاشهر في انشاده نصب سكران
ورفع ابن المراغة فارتفاع متناكر على انه خبر لهو محذوف ويروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها والثاني
مفسر لا يكون الا جملة ولا اشارة في هذا ضمير واجاز الكوفيون والاخفش بقبيح ومعزله مرفوع نحو كان قائما
زيد وظننتها قائمة عمرو وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننتها اجعلها الا انه في
التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسمها واجاز الكوفيون انه قلم وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل
مبنيا للفاعل او المفعول وفرق ان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل والثالث انه لا يتبع بتابع فلا
يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه والرابع انه لا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواسخه الخامس انه ملازم للافراد
فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بمثنى او جمع وانث فاذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم
قول الزمخشري في انه يريد ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشأن ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب ضمير
الشان لا يعطف عليه وقول كثير من النحويين ان اسم ان المفتوحة المخففة ضمير الشان والاولى ان يحمل على غيره اذا
امكن ويؤيده قول سيبويه في ان ابراهيم قد صدقت الرؤيا ان تقديره انك وفي كتب البيان لا يفصل انه يحمل
على النهي ونصب على معنى لئلا ويرفع على انك الخامس ان يجر برب وحكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره
وكونه هو مفردا قال بعضهم فيشترط عوده الى ما يؤنث المجرد ابيا فجابوا ولكنه يلزم ايضا التذكير فيقال ربه
امرأة الا نهيا ويعم نعم امرأة هند واجاز الكوفيون مطابقته للضمير في التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع
وعندي ان الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير ما يجب وجوبه وذلك انه قال في قوله تعالى سبع سموات الضمير في
قوله ضمير مبهم وسبع سموات بيان له كقولهم ربه رجلا وقيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس وقيل جمع
سماءة والوجه العربي هو الاول انتهى ويقول على ان مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بربه رجلا اياه
الا ان يكون مثلا من الظاهر المفسر لكن سيبويه قال ابن عصفور واجازه الاخفش ومنع سيبويه

وقال ابن

وقال ابن كيسان هو جائز بالاجماع نقله عن ابن مالك ثم احتج لذلك بقوله اللهم صل على الرؤف الرحيم
قال الكوفي هو بعث والجماعة يابون بعث الضمير بقوله قد اصبح بقربي كوانسا فلا فلما ان بنام البانسا وقال
سيبويه هو باضمار اذم وقوله فاما اخوالك فقاموا اخوتك فمن نون وقياس على التقديم والتاخير
قبل الالف واللواو والنون احرف كالتاء في قامت هند وهو المختار السابع ان يكون منصوبا بفعل مقدر
ومفسره مفعول متاخر كضربت غلامه زيدا الجائز الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله الطوال من الكوفيين ومن شواهده
قول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كساعدا ذا الحلم اثواب سودد
وفي ندا ذا الندى في المجد والجهي توجبوني في ذلك النثر بقديم المفعول نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه وبكلمات
بالاجماع مخصوص بجواز الدار لاصطال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند المفسر بغير المفعول والمختار فيهما
تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف في جواز نحو ضرب غلامه زيدا وقال الزمخشري في لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا الآية
في قراءة ابي عمرو فلا تحسبنهم بالغيبة فضم لان الفعل اسند للذين يفرحون بما اتوا الا بقوله ولهم عذاب
على ضميرهم محذوفا والاصل لا تحسبنهم الذين يفرحون بمفازة اي لا تحسبن انفسهم الذين يفرحون فائزين فلا تحسبنهم
توكيد وكذا قال في قراءة هشام ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بالغيبة ان التقدير ولا تحسبنهم الذين
رده ابو حيان باستلزامه عود الضمير على المتاخر وهذا غريب فان هذا المتاخر مقدم الرتبة ووقع له نظير هذا
في قول القائل ممر بجانبه فرس مكسو شرها فوق نقديم الحال هنا على عاملها وهو ذا هنه ممتنع لان فيه
تقديم الضمير على مفسره ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيدا ووقع لابن مالك في هذا المثال
من وجه غير هذا وهو انه منع من التقديم لكون العامل صفة ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدليل
الموصوف ومن الغريب ان صاحب هذه المقالة وقع له انه منع عود الضمير على ما تقدم لفظا واجاز عوده
على ما تاخر لفظا ورتبة اما الاول فانه منع في قوله تعم وما عملت من سوء تود لو ان بينها الآية كون ما شرطية
لان توقع يكون دليل الجواب لا جوابا لكونه مرفوعا فيكون في نية التقديم فيكون نتج الضمير في بينه عائدا الى ما
تاخر لفظا ورتبة وهذا عجيب فان الضمير انما عاد على ما تقدم لفظا ولو قدم تود لغير التركيب بل لان يمنع ضرب
زيدا غلامه لان زيدا في نية التاخير وقد استشعر ورود ذلك ووقف بينهما بما لا معمول له لئلا يوهم انه
في قوله تعم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه ان فاعل بدا عائد على السجن المفهوم من ليسجننه شرح حال
الضمير المسمى فصلا وعمادا والكلام فيه في اربع مسائل الاولى في شروطه وهي ستة وذلك انه يشترط
فيما قبله امران احدهما كونه مبتدا في الحال وفي الاصل نحو واولئك هم المفلحون وانا نحن الضالون
الا بكنت انت الرقيب عليهم بخلده عند الله هو خبرا ان زنا ان قل منك ما لاولعاب الاخفش وقوعه بين الحال

وصاحبها الكاتب يريد هو وصاحبا وجعل منهؤلاء بنائي هن اطهر لكم فيمن نصب اطهر ولحن ابو عمرو ومن قرأ بالنصب وقد خرجت على ان هؤلاء بنائي جملة وهن اما توكيد لضمير مستتر في الخبر او مبتدأ ولكم الخبر وعليهما فاطهر حال وضعفها نظر اما الاول فلان بنائي جامد غير مأول بمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين واما الثاني فلان الحال لا يتقدم على عاملها المعنوي عند اكثرهم والثاني كونه معرفة كما مثلنا ولعاتز القراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو ما طلعت احدا هو القائم وكان رجل هو القائم وحملوا على ان يكون تامة هي اعدا وفي من ابتدائية فقدروا ارجح مضبوطا وشرطا فيما بعدها ان يكون خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وكونه معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل الا كما تقدم في خبر اوقل وشرط الذي كمعرفة ان يكون اسما كما مثلنا وخالف في ذلك الجرجاني فلحق المضاف بالاسم المشابه وجعل منه نحو يعجبني سعيد وهو عند غيره توكيد ومبتدأ وتبع الجرجاني ابو البقاء فلحق الفعل في ومكر اولئك هو يبور وابن الحاجب فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع العارض كفعل من المضاف كغلام زيد اولذاته كالفعل المضارع انتهى ومثله بغلام زيد مردود لانه معرفة وقد ذكر انه يلزم اجازة ذلك مع الماضي وهو قول السهيلي قال وفحانه هو اضحك وابكى وانه هو اماث واحيى وانه خلق الزوجين انما الى بضمير الفصل في الاولين دون الثالث لان بعض الحجاز قد يثبت هذه الافعال لغير الله تعالى ممدوحا انا احيي واميت واما الثالث فلم يدعه احد من الناس انتهى وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف هديا على الحق الواقع خبرا بعد الفصل انتهى ويشترط لهما في نفسه امران احدهما ان يكون بصيغة المرفوع فيمتنع زيدا ياه الفاضل وانت اياك العالم واما انك اياك الفاضل فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين والثاني ان يطابق ما قبله فلا يجوز كنت هو الفاضل واما قول عمر بن الخطفي وكان بالاباطح من صديق يرى اني لو اصبت هو المصابا وكان قياسه يرى اني امثل ان زنانا افل منك مالا وولدا فقبيل لعمر فضلا وانما هو توكيد للفاعل في قبيل بل هو فضل فقبيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا اصيب كان صديقه قد اصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه في المعنى وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء اي يرى مصابي والمصاب مصدر كقولهم جبر الله مصابك اي مصيبتك اي يرى مصابي هو المصاب العظيم ومثله في حذف الصفة لان جنب بالجنب اي الواضح والا لكفر وامبهمه الظرف فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي ناقصا لان افعالهم يوزن بدليل كفر صيب موازنه لا يقوا جاز واسير يهيسر بتقدير الصفة اي فاحدة الام يفد وزعم ابن الحاجب ان الانشاد لو بانت الفصل الى ضمير الصديق وان هو توكيد له او لضمير يرى قال اذ لا يقول عاقل يرى اني مصابا اذا اصابتني مصيبة انتهى وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يحتج الا عراض ويروى يراه اي يرى نفسه فيؤتى بالخطاب والاشكال

ح ولا تقدير والمصباح مفعول لا مصدر ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال لعوانة قال له راه لكان حسنا
اي يرى الصيد نفسه مصابا اذا اصبت المسئلة الثانية في فائدته وهي ثلاثة امور احدها لفظي وهو الاعلام من
اول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع عمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام
واكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت
انت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف والثاني معنوي وهو التوكيد ذكر مجاهد وسيبويه انه لاجل ما في التوكيد
فان في نحو زيد نفسه هو الفاضل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدعم به الكلام اي يقوى ويؤكد
والثالث معنوي ايضا وهو الاختصاص وكثير من البيانيين يقتصر عليه ذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير
اولئك هم المفلحون فقال فائدته الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد واجاب ابن فائدة المسند
ثابتة للمسند اليه دون غيره المسئلة الثالثة في محله زعم البصريون انه لا محل له ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال
وقال الخليل اسم ويظهره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يريد غير معمولة للشيء والى الموصول ليوفق قول الكوفيين
لا محل ثم قال الكسائي محله محل ما بعده وقال الفراء محله ما قبله فمحله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين
معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس المسئلة الرابعة فيما يحتمل من الاوجه يحتمل في نحو
كنت انت الرقيب عليهم ونحو ان كنت انت الغالب الفصلية والتوكيد دون الابتدائية لانتصاب ما بعده وفي نحو انا
نحن الصافون نحو زيد هو " انا او ان عمرا هو الفاضل الفصلية والابتدائية دون التوكيد لدخول اللام في
الاول ولكون ما قبله ظاهرا في الثاني والثالث ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي فتقدم
ابو البقاء جاز في ان شانئك هو الابتر التوكيد وقدر انه توكيد لضمير مستتر في شانئك ويحتمل الثالث في نحو
انت الفاضل نحو انك انت علام الغيوب ومن اجاز ابدال الضمير من الظاهر اجاز في نحو ان زيدا هو الفاضل
ابدال زيد من هو الفاضل ابو البقاء فجاز في مجدوه عندالله هو خيرا كونه بدلا من الضمير المنصوب ومن مسائل الكتاب قد
يتبين لك ان الضمير ان مبتدا وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا لقلت انت اياك
الضمير في قوله تعالى ان تكون انه هي اربى من مبتدا لان ظهور ما قبله مانع التوكيد وتنكيره مانع الفصل وفي الحديث
كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ان قدرتي يكون ضمير الكل فابواه مبتدا
وقوله هما اما مبتدا ثان وخبره اللذان والجملة خبر ابواه واما فصل واما بدل من ابواه اذا جعلنا ابدال الضمير
من الظاهر واللذان خبر ابواه وان قدر يكون خاليا من الضمير فابواه اسم يكون وهما مبتدا او فصل او بدل على
الاول فاللذان بالالف وعلى الاخيرين هو بالياء وارتباط الجملة بما هي خبر عنه وهي عشرة احدها الضمير وهو الاصل
وقد اشير مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدرتهما ساحران ومنصوبا

كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى ولم يقرأ بذلك في سورة النساء بل قرأ بنصب كلا كما
لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين فساوى بين الجملتين في الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل
المجاهدين وهذا مما اغفلوه في الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة فانهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الا
في نحو قام زيد وعمرا اكرمته للمناسبة ولم يذكروا مثل ذلك في نحو زيدا ضربته واكرمت عمرا والا فرق بينهما
وقول ابي النجم كلم اصنع ولو نصب على التاكيد لم يصح لان ذنبا نكرة او على المفعولية كان فاسدا معنى لما بينا
في فصل كل وضعيفا صناعة لان حق كل المتصلة بالضمير ان لا تستعمل الا توكيدا او مبتدا لخبر ان الامر كله
قرئ بالنصب والرفع وقرأ ابن عامر الحكم الجاهلية يبغون بالرفع ومجرور نحو السمن منوان بدرهم اي منه
وقول امرأة زوجي المس مس ارنب والريح ريح زرنب اذا لم يفصل اذ لا نائبة عن الضمير وقوله لعمر ولمن صر خفر ان
ذلك لمن عمر لا موى اي ان ذلك منه لا بد من هذا التقدير سواء قدرنا اللام للابتداء ومن موصولة او شرطية
ام قدرنا اللام موطئة ومن شرطية اما على الاول فلان الجملة خبر واما على الثاني فلانه لا بد في جواب القسم الشرط
المرفوع بالابتداء من ان يشتمل على ضمير سواء قلنا انه الجزاء او ان الخبر فعل الشرط وهو الصحيح واما على الثالث
فلانها جواب القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى وقول ابي البقاء والحوفي ان الجملة جواب الشرط مردود لانها
اسمية وقولهما انها على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر ويجب على قولهما ان تكون اللام للابتداء لا للقسم
تنبيه قد يجيء الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلث مسائل احديها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد
قام عمرو فهو اوثم هو الثانية ان تعاود العامل نحو زيدا قام عمرو فقام هو الثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية
اعجبني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كائنة من جملة الحوفي وقياس
من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه ان يصح المسئلة ويجوز ذلك مسئلة الاشتغال فيجوز
الرفع والنصب في نحو زيد ضربت عمرا واباه ويمتنع الرفع والنصب مع القاء ثم ومع التصريح بالعامل واذا ابدلت
اخا ونحو من عمرو لم يجز على مذهب من الاخفش في عامل البدل فان قدرت شيئا ناجان بانقاف ويجوز بانقاف نحو
رجلا يحبه يعنف بدا او نصبه لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا
بآياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار والذين امنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها
اولئك اصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا ويحمله ولباس التقوى ذلك خير وخص
ابن الحاجب المسئلة بكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا المانع
وزيد قلم ذلك المانع والحجة عليه في الآية الثالثة والاجنبي في الرابعة لاحتمال كون ذلك فيها بدلا او بيانا او خبر
الفارسي كونه صفة وتبعه جماعة منهم ابو البقاء ورده الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف والثالث

اعادة المبتدا بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين
وقال الا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا والرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله
اذا كان ابو عبد الله كنية للجارية ابو الحسن مستلا يجوز قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر
المصلحين ويجب منع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يفوتون ولئن سلم فالرابط العموم لان اسم
اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم وقال الحوفي الخبر محذوف اي ما يوعدون والجملة دليله والخامس عموم يشمل
المبتدا نحو زيد نعم الرجل وقوله واما الصبر عنها فلا صبر اكذا قالوا ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس عمرو كل
الناس يموتون وخالد رجل في الدار واما المثال فمثل الرابط اعادة المبتدا بمعناه بناء على قول الاخفش
في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال في فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس فلا رابط فيه اعادة المبتدا
بلفظه وليس العموم مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها الا انه لا صبر له عن شيء والناس ان يعطف بقاء التشبيه جملة
ذات ضمير على جملة خالية منه وبالعكس نحو ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقوله وانسان عيني
يحسر الماء تاره ويسقى فان يجم يغرق كذا قالوا والبيت محتمل لان يكون جملة الخبر المحذوف عنه اي من يكنه عيني
يحسر الماء تاره ويسقى فان يجم يغرق فلا يكون حينئذ من هذا الباب والسادس العطف بالواو او احد اخويها نحو هند قامت
وجاريتها ذاهبة او قامت وجاريتها ذاهبة هند وزيد قام ابوه وعمرو قعد اخوه والتقدير على ان الواو للجمع في الجملتين كما
قائم وقاعد في قولك هذان يقوم ويقعد والثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على خبره بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان
قام والتاسع ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه قوله تعالى من خاف مقام ربه
نهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى والعاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو زيد ما زيد الا ابو بكر لا اله الا الله
ومن هذا الباب ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا ومنه قوله
في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن اما النون على ان الفعل لازواج الذين كفروا
واما كلامهم محذوف ضمير وهي ما اضيف اليها على التدريج وتقديرها اما قبل يتربصن اي لتربصهن يتربصن
وهو قول الاخفش واما بعده اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقال الكسائي وثعلب ان مالك الاصل يتربصن
ازواجهم ثم جيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهم فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل
الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير لا شيئا آخر يحتاج الى الربط وهي احد عشر احدها الجملة
المخبر بها وقد مضت ومن ثم كان مردودا قول ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك ان لاكرمتك هو الخبر وقوله
عطف في الحق والحق قول الاخفش حيث ان الاسلمي مخبر الحول الاول فيهن قرا بالرفع وقوله ان التقدير ان املاء مردود
لان تفصل الجملة مفردا وجواب القسم لا يكون مفردا بل اخبر فيها محذوف اي لولا زيد موجود والحق فيهن كما

فى لعمرك لاضلن الثانى بلة الموصوف بها ولا يربطها الا الضمير اما مذكور نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه او مقدر اما مرفوعا كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك او رب قتل عارا اى هو عار ومنصوبا كقوله حسب حمى تلمه بعد بخدوما شى حبب بمستباح اى حمى محرر وانحو وانقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقديره باربع مرات مرتين وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير المتصل بالفعل كما قال ويوم شهدناه سليما وعامرا اى شهدا فيه ثم حذف منصوبا وقولان الاول عن سيبويه والثانى عن ابى الحسن وفى امالى ابن الشجرى قال الكوفيون لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء اى ان الجار حذفا ولا تحذف الضمير وقال الاخفش يجوز الامران والاقيس عندى الاول انتهى وهو مخالف لما نقل عنهم وزعم ابو الحسن ان الاولى ان لا يقدر فى الآية الاولى ضمير لما بينا ان الاصل يوما يوم لا تجزى فابدل يوم الثانى من الاول ثم حذف المضاف ولا نعلم ان مضافا الى جملة حذف ثم ان دعى ان الجملة نائبة على حملها من الخبر شاذا وانما اثبت عن المضاف فلا تكون الجملة محذوفا مفعولا فى مثل هذا الموضع الثالث الجملة الموصول بها الاسماء والرابط بها غالبا الضمير اما مذكور نحو الذين يؤمنون بما انزل اليك وما عملت ايديهم وفيها ما تشتهيه الانفس وتلذ الاعين وانتم حرم ما كلون واما مقدر نحو ايهم اشد ونحو وما عملت ايديهم وفيها ما تشتهيه الانفس وتحوه وتشربون مما تشربون والحذف من الصلة اقوى منه من الصفة ومن الصفة اقوى منه فى الخبر وقد يربطها ظاهر مخلف الضمير كقوله فيارب ليلى انت فى كل موطن وانت التى فى رحمة الله اطمع وهو قليل الا وقد يربطها به وانت التى فى رحمة الله طمعى وقد كان منكم ان يملا دلوها فى رحمتك كقوله وانت التى اخلفتنى ما وعدتنى وكانهم كرهوا ابتداء قليل على قليل اذ الغالب ان الذى فعل قليلا فعلت قليل ومع كثرة هذا فهو مقيس واما انت الذى فى زيد فقليل غير مقيس وعلى هذا فقول الزمخشرى فى قوله تعالى الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز ان يكون العطف على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزم ان يكون من هذا القبيل فيكون الاصل كفروا به لان المعطوف على الصلة صلة فلا بد من الربط واما اذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده فلا اشكال الرابع الواقعة حالا وارتباطها بالواو والضمير نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او الواو فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة ونحو جاء زيد والشمس طالعة او الضمير فقط نحو وترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم ابو الفتح فى سورة الشاذة انه لا بد من تقدير الضمير اى طالعة وقد مجيء وزعم الزمخشرى فى الشاذة انها شاذة نادرة وليست كذلك لورودها فى مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فتلقى ادم من ربه كلمات فتاب عليه وراءهم كانهم لا يعلمون والله لا معقب لحكمه وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليا كلون الطعام ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وقد

تخلوا منها لفظا فتقدر الضمير نحو مررت بالبر فقفيز بدرهم او الواو كقوله بصفت غائصا الطرف اللولؤ
النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما لحاله بصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري الخامس المفسر لعامل
الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته او ضربت اخاه او عمرا اكرمته اذا قدرت الاخ بابا فان قدرته بلام لم يجب
الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء وكذا الواو عطفت غير الواو كقوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم الذين
وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول زيدا ضربا اباه و
لا يجوز زيدا جذعا اله ولا عمرا اسقيا لعدم ما عرفت منهم بوجهين الاول ان اللام متعلق بمحذوف لا بالمصدر لانه
لا يتعدى بالحرف ولبيك للام لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة وقوله تعالى سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينة ان قدرت من زائدة فكم مبتدأ او مفعولا لاتينا مقدما بعده وان قدرتها بابا لكم كما
هي بينا لما نسخ من اية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الرجوع الى كم وانما هي مفعولان مقدم مثل اي باب
درهما اعطيتك وجوزه الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية يعلق العامل
عن العمل جوز بعضهم زيادة من كما قد مشا وانما المراد بعد الاستفهام بل خاصة وقد يكون مجرورا بذلك على
قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقا او على قول من يشترط في غير باب التمييز وبه اينما في نحو طال من
وعاتم من عبد بنادة لا مبتدأ للحبس السادس والتسابع بداء البعض والاشتمال ولا يربطهما الا الضمير ملفوظا به
نحو ثم عموا وصموا كثير منهم يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه او مقدرا نحو من استطاع اليه سبيلا اي منهم ونحو
قتل اصحاب الاخدود النار فيه وقيل ان الخلف عن الضمير اي نارة وقال الاعشى لقد كان في حول ثواء ثويته
تقضى لبانات ويسأم سائم اي ثويته فيه فالهاء في ثويته مفعول وهو ضمير الثواء لان الجملة صفة والهاء رابطة
الصفة والضمير المقدر رابط للبدل وهو ثواء بالمبدل منه وهو حول وزعم ابن سيده انه يجوز كون الهاء من ثويته
للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في وليس بشيء لخلو الصفة عن ضمير الموصوف ولاشتراط الرابط في بدل
وجب في نحو قولك مررت بثلثة زيد وعمرو والقطع سقط به منهم لانه لو اتبع لكان البدل بدل بعض من غير ضمير تنبيه
انما يجيء بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ الاحتاجت الى رابط لان
الشامن معمول الصفة المشبهة ولا يربطها الا الضمير اما ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه ابوه منه او مقدرا
نحو زيد حسن وجها اي منه واختلف في نحو زيد حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه ومثل الخلف عن الضمير
قال الله تعالى وان للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الابواب جنات بدل من حسن او عطف بيان والثاني منعه
البصريون لانه لا يجوز عندهم ان يقع عطف البيان في النكرات وقول الزمخشري انه معرفة لان عدنا علم على ارض
بدليل جنات عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب لو صح تعين البدلية بالاتفاق اذ لا شبه المعرفة بالنكرة فكون وقيل

وانما عدت مصدر عدت فهو نكرة والوقت في الآية بدل اشتمال من حيثات لاختصاصها بالاضافة
او صفتها لان الصفة لحسن لانه مذكور ولان البدل لا يتقدم على المبدل منه والابواب مفعول ما لم يسم فاعله او بدل
من ضمير مستتر والاول اولى لضعف مثل مررت بامراة حسنة الوجه وعليها فلا بد من تقدير ان الفصل الابواب
منها او ابوابها وثابت اما عن الضمير وهذا البدل ابدل بعض لا بدل اشتمال خلافا للزمخشري الثامن جواب
اسم الشرط المرفوع بالابتداء والا يربطه ايضا الا الضمير اما مذكور نحو فمن يكفر بعد منكم فاني اعذبه او مقدرا
او منويا عنه نحو فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج اي منه والاصل في جزاء ما قوله تعم
بلى من اوفى بعهده واتقى فان الله يحب المتقين ومن يتول الله ورسوله والذين امنوا فان حزب الله هم
الغالبون وقول الشاعر فمن تكن الحضارة اعجبته فاي رجال بادية ترانا فقال الزمخشري في الآية الاولى
ان الرابط عموم المتقين والتقدير انه لا عموم فيها وان المتقين مساوون لمن تقدم ذكرهم وانما الجواب في الآيتين
والبيت محذوف وتقديره في الآية الاولى محبة الله وفي الثانية يغلب وفي البيت فلسنا على صفته
العاشر العامل ان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما اما بعاطف كما في قام وقعد الرجلان او عمل او
في ثانيهما نحو وان كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا او كان
ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو قوله تعم لو يستغفر لكم رسول الله ونحو انتوني افرغ عليه قطرا او جوابا
السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ونحو ذلك من اوجه الارتباط ولا يجوز قام وقعدا
ولذلك بطل قول الكوفيين ان من التنازع قول العرب القيا كفاني ولم اطلب قليل من المال والاجود
نحو ان اختبأ اعمال الاول لان الثاني اضعف وقد اوتكبه مع لزوم حذف المفعول الثاني وترك اعمال مع امكنه منه
وسلامته من الحذف والصواب انه ليس من باب التنازع في شيء احتمال مطلوبي العاملين فان كفاني طالب
واطلب طالب للملل محذوف للدليل وليس طالبا للقليل لئلا يلزم فقد المعنى وذلك لان التنازع توجب
تقديره قوله ولم اطلب مطلوبا على كفاني وحينئذ يلزم كونه مثبتا لانه داخل في حيز الامتناع المفهوم من لو واذا
امتنع النفي جاء الاثبات فيكون قد اثبت طلب القليل بعد ما نفاه بقوله ولو اسعى لادنى معيشة وانما لم يجز
ان يقدر مستانفا لانه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفاني فلا تنازع بينهما فان قلت انما يجوز التنازع على تقدير
الواو للحال فما اذا قلت لو دعوته لاجابني غير متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم
التواني حتى يلزم اثبات التواني قلت اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ووجهه قول الفارسي في
الكوفيين ان السبب من التنازع واعمال الاول وغير نظرا لان المعنى لو ثبت ان اسعى لادنى معيشة لكفاني القليل
في حالة اني غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المسبب بعدم طلبه موقوفا على طلبه فيتوقف عدم الشيء على

وجوده

وجوده وبطلان القاعدة ايضا بطل قول بعضهم في قولهم اعلم ان الله على كل شئ قدير ان في عالمين
ضميرا راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم قد تنازعا كما في ضربني وضربت زيدا الا
ان تبين واعلم على انه لو صح لم يحسن حمل النثر عليه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب التنازع حتى ان الكوفيين
لا يجيزونه البتة وضعف حذف مفعول عامل الثاني اذا اهمل كضربني وضربت زيدا حتى ان البصريين لا يجيزونه
الا في الضرورة والصواب ان مفعولي طلب المثل محذوفا كما قدمناه وان فاعل تبين ضمير مستتر انما للمصدر اي فلما تبين
له تبين كما قالوا في ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجنن والشئ دل عليه الكلام اي فلما تبين له الامر وما اشكل
عليه وغمض منه اذا كان غدافا شئ اي اذا كان هواي ما انا عليه من سلامة الحادي عشر الفاظ التوكيد الاول وانما
يربطها الضمير المسلط به نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم ومن ثم كان مردودا قول الحوفي
في الظاهر يقول جاء القوم جميعا على الحال وجميع على التوكيد وقول بعض من عاصرناه في قوله تعالى هو الذي خلق
لكم ما في الارض جميعا ان جميعا تأكيد لما ولو كان كذا لقيل جميعهن لان التأكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل
والصواب انه حال وقول الفراء والزمخشري في قوله بعضهم تأكلوا منه كلا انها تأكيد والصواب انه بدل وابدال
الظاهر من ضمير الحاضر يبدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قتلتكم تلتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير نحو
لكل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم فيجوز مجيئها بدلا لا تجاء وجاءني كلهم فلا يجوز الا
في الضرورة فهذا الحسن ما قيل في هذه القراءة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال وفيه ضعف لتنكير كل
بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا اي جميعا وتقديم الحال على عاملها المعنوي
واحترزت بذكر الاول عن اجمع واخواته فانها انما تؤكد بها بعد كما نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون الامور
التي يكتسب بها التعريف الاضافة وهي احد عشر احدها التعريف نحو غلام زيد التي التخصيص نحو غلام امرأة
والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز تعيينه كما تميز غلام زيد
الثالث التخفيف كضارب زيد وضارب عمرو وضارب بكر اذا اردت الحال او الاستقبال فان الاصل في تبين
ان يعمل النصب ولكن الخفض اخف منه لاستوائهما معرفة ونونا ويدل على ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف
قولك الضارب زيد والضارب عمرو لا يجتمع على الاسم تعريفان وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ولا توصف النكرة
بالمعرفة وقوله تعالى ثاني عطفه وقول ابي كبير فانت بمخوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل
لانتصب المعرفة على الحال وقول الحريري يا رب غابط لنا لو كان يطلبكم لاتى مباعدة منكم وحرمانا ولا يدخل
على المعارف وفي التسهيل ان ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله ولا يفيد الا تخفيفا فقال بل يفيد ايضا
فان ضارب زيد اخص من ضارب وهذا يتبين ان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضارب

والتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتي الاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فاضافة محضة يفيد
التعريف والتخصيص لانها لبث في تقدير الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بمالك يوم الدين قال الاخفش
اريد باسم الفاعل هنا اما الماضي كقولك هو مالك عبده امس اي ملك الامور يوم الدين على حد قولنا
اصحاب النار وهذا قول ابي حنيفة ملك يوم الدين واما الزمان المستمر كقولك هو هذا مالك العبيد
ممن لم تقول مولى العبد انثى ملكتها وهو حسن ولكنه ينقض هذا المعنى الثاني عند ما تكلم على قوله تعالى
جاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا فقال قرئ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل ونصبهما باضمار جعل او
عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا الذي في المعنى المضي فتكون اضافته حقيقية بالهوذال على جعل ثم
في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول فلان قادر عالم ولا تقصد زمانا دون
زمان انتهى وحاصله ان اضافة الوصف انما تكون حقيقية اذا كان بمعنى الماضي وانه اذا كان لا افاد
مستمر في الازمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا وليس الامر كذلك الرابع ازالة الفتح او الجر كقوله
الحسن لوجهه زين الوجه ان رفع فتح الكلام الخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل النجوز باجراء الوصف
الفاعل مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث كقوله اقارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا
قيل ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين وجعله لعل الغالب ويذكر الوصف حيث لا اضافة
ولكن ذكر الفراء انهم الزموا التذكير في قريب اذا اريد قرب النسب فقط للفرق وقول الجوهري ان التذكير يكون النسب
مجازيا فوهم لوجوب التاء في نحو الشمس طالعة والموعظة نافعة وانما يفيد في حكم المجازي والحقيقي الظاهر لا
المضمر ان الناس تاء التذكير كقولهم قطعت بعض اصابعه وفاء للفظة بعض التي قبلها ويحتمل ان يكون منه قوله
عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها اي من الشفا ويحتمل ان الضمير للنار وان الاصل فله عشر
حسنات امثالها فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث وقال طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن
كلي ونقضن بعضي وقال وملحب الدمع يشفي قلبي وانشد سيبويه ونشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر
القناة من الدم وفي هذا القول نظر ان جزم الظاهري في قوله تجنب صديقنا مثل ما واحذر الذي يكون كعمرو وبكر
عربي وعجم فان صديق الشويزري وشاهدي كما شرقت صدر القناة من الدم والمراد بما الكناية عن الجمل الناقصة
كنقض ما الموصولة وبعمرو الكناية عن المذاهب الاخذ ما ليس لكاخذ عمرو والواو في الخط وشرط هذه المسئلة والتي
قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز اشر زيد حبا ولا غلام هند ذهب ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح
قول ابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل فظعت بعض اصابعه
لان المضاف لو سقط هنا لم يقل نفسا لا ينفع بتقديم المفعول الذي رجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الاثبات

فيما يكتسب بالاضافة

في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي الفعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم زيد انه ظلم نفسه
ذلك لا يجوز الا في الظرفية نحو يوفى كلها كاحسن وقولهم انا ابو المنهال بعض الاحيان وقول المتنبي اي يوم
سررتني بوصال لم تسؤني بثلثه بصدود وتي في البيت سنفها منبه بزيادتها النفي لا شرطية لانه لو
مكان ذلك ان سررتني انعكس المعنى لانه يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية ان استوفت لم تزد
بالاولى فسد المعنى لانها تقول الرتبط حاصل بقائها صفة لوصل او الرابط محذوف اي لم تزعني بعده
ثم حذفا دفعة او على التدريج او خلا من تاء الخطاب والرابط فعلمها وهي حال مقدرة او معطوفة بحذف
فلا موضع لها اي ما سررتني غير مقدار انك سررتني ومن روى ثلثه بالرفع فالجملة ممتنع لعدم الرابط
الثامن المصدر نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منصوب بمطلق اصبة ينقلبون ويعلم معلقة
عن العمل بالاستفهام وقال سيعلم ليلى اي دين تداينت وان غريم للتقاضي غريمها اي الاولى والجبة النصب
مما بعدها كما في الآية الا انها هنا مفعول به كقولك تداينت ما لا مفعول مطلق لانها لم تصف المصدر
والثانية والجبة الرفع بالابتداء مثلها في لنعلم اي الحزبين احصى ولنعلمن ايها اشد عذابا والتاسع نحو
الضيف وهنا امحب بفتح الهمزة المبتدأ في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم سفرك والمفعول في نحو
غلام ايهم اكرمت وضمير وهنا في نحو من غلام ايهم انت افضل وجب الرفع في نحو علمت ايهم هو منطلق الى
هذا اشبه قول بعض الفضلاء على ارباب القصد رفع غدا مضافا لارباب القصد وقصدوا بانك ان
ترفع صاحبك فقط فتخطئ قد يأمن غلامك وتخطئ فرفع ايهم ثم خفض من مثل بين قولي مغربا ومحذرا والاشارة
بقوله ثم خفض من مثل الى قوله من القيس كان اما بالفتح وبالكسر انا من فتح همزة من مثل وذلك لان من مبادئ
صفة لكبير فحقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته المخفوض للعاشر الاعراب نحو هذا خمسة عشر زيدا فمن اعرب
البناء الحادي عشر البناء وذلك في ثلثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كمثل وغير ونحوهما وقد اشتد
على ذلك بانحو منها قوله بغير وحبل بيننا محو وتناد ونحو ذلك قال الاخفش وخولف واجيب عن
الاول بان نائب الفاعل ضمير المصدر اي وحبل هوى الحب كما في قوله وقالت متى يخل عليك ويعتلل يريد
وان يكشف غرامك تذرب اي ويعتلل هوى الاعتلال ولا بد عندي من تقدير على مدلولا عليها
بالمذكورة ويكون خلا من الضمير لتفيدهما فيفيد ما لم يفده الفعل والثاني بانه على حذف الموصوف اي
قوم دون ذلك كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام ومنها قوله ثم لقد تقطع
بينكم فيمن فتح بينا قاله الاخفش وبينه قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل ضمير مستتر يرجع الى مصدر الفعل
اي لقد وقع التقطع او الى الوصل اي لقد تقطع الوصل ان ومنازي معكم شفعا انكم يدل على المهاجرة و

ليست

يستلزم عدم التوصل الى ما تزعمون على ان الفعلين تنازعا وتوهما انتفاء دليلهم بواحد منهما
لو استطيع وقد جيء بالعير والنزوان بفتح الباء مع اضافة الى معرب ومنها قوله ثم نحن مثل ما انتم
تظعنون فيمن فتح مثالا وقد انشد بعض السلف ان يصبكم مثل ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق وانا مثلهم
بشر وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل المخالفتها للمبنيات بانها تثنى وتجمع كقوله ثم الا امم امثالكم وقول
الشاعر والشر بالشر عند الله مثلان وزعم ان حقا اسم فاعل من حق يحق واصله حاق فقصر كما قيل برّ وشرّ
وتم فيه ضمير مستتر ومثل حال من ان فاعل يصيبكم ضمير يعود الى المقدر في وملتوفيني الا فهو مثل مصدر وما
بعد الفرزدق في ضمن الجواب مشبهون ومنها قولهم لم يمنع الشرب منها غير ان نطفت حمامة في غصونها او قال فعيرها
المنع وقد جاء مفتوحا ولا بأس فيما بحث ابن مالك لان غير قولهم غير انه واعرب البين بعيري ولو كان المضاف غير
ما بين وما قول الحرجاني وموافقيه ان غلامي ونحوه مبني قرد وردّ بان من منهم بنا غلامك وغلامه ولا قائل
بذلك الباب الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه فعل نحو ومن خزي يومئذ بفتح ان يحزيه يوم وفتحه
الباب الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بناء اصليا كان البناء كقولك على حين غابت
المشيب على الصبا وقلن لنا اصح والشيب وداع او بناء عارضا كقوله لا حسب بين منهن ولا نسب يخفى على احد ولا
كل حليم وروينا بالفتح وهو راجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور فان كان المضاف اليه جملة
معربا او جملة اسمية فقال الفارسي يجب الاعراب والفتح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم بفتح يوم وقراءة غير ابي عمرو وابن كثير يوم لا تملك نفس بالفتح وقال اذا قلت هذا حين سلمى تجيبني نسم
الصبا من حيث ما يطلع الفجر وقال اخر الم تعلمي يا عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل واني لاخزى اذا قيل ملحق
سحي واخزى ان يقال بخيل وروينا بالفتح وحكى ابن الاخضر سمع حيث ابن الانبرش عن وجه التصبي قول الشاعر
انا ابن ابيت اللعن انك لتشتمي وتلك التي تستك منها المسامع فقال ان قد قلت سوءاة لك وذلك من تلقها
مثلك رابع فقال ولا نصب الا ردى فردي مع الردى وقيل للجواب فقال ابن الانبرش قد اجاب بريد انك
اضفت الى المبني اكتفى البناء وهو مفتوح لا منصوب ومحل الرفع بدل من انك لتشتمي وقد روي بالرفع و
هذا الجواب عندي غير جيد لعدم ابهام المضاف ولو صح لصح البناء في نحو غلامك وفي نحو هذا ما
لا قائل به وقد معنى ان ابن مالك منع الثاني في مثل مع ابهامها لكونها تثنى وتجمع فما ظنك بهذا وانما هو
على اسقاط الباء او باضمارها اعني او على المصدر وفي البيت اشكال لو سأل السائل عنه لكانا ولي وهو
اضافة مقالة الى ان حذفت فانه في التقدير مقالة قولك ولا اضافة الشيء الى نفسه وجوابه ان الاصل مقالة
فحذف التنوين للضرورة لا لالاضافة وان وصلتها بدل من مقالة او من انك لتشتمي وخبر لمحذوف وتحذف يكون

فيما يكتب الاسماء فيه

الشاعر اذا قال مثالة ان باثبات التنوين ومثل حركة الهمزة فانشده الناس بحذفهما واضطروا الى حذف التنوين وهو ما لا ينصرف وهو صدر للمثنى المذكور او الحرف محذوف الامور التي لا يكون الفعل معها الا فاعلا او هي عشرون احدها كونه على فعل بالضم كثر وظرف لا يوقف على امثال الحجا وما اشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه هذا اصول المتعدي فاصلا اذا حول وزن الفعل لغرض مثل المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم معنى ضربه وفهمه وسمع وحسن الطاعة وان يشرا طلع اليمن فلا ثالث لهما وفيهما انهما ضمنا معنى وسع وبلغ الثاني والثالث كونه على فعل بفتح العين او فعل بالكسر وهو صفة لهما على فعيل نحو ذل فهو ذلول وذلي والرابع كونه على افعل بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صار ذا غدة وحصاد والخامس كونه على فعلل كاقشعر واشمأز والسادس كونه على افعل كاكوهد الفرخ اذا ارعد والسابع كونه على افعنلل باصالة اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع والثامن كونه على افعنلل بزيادة احد الامين كاغدودن الجمل اذا ابى ان ينقاد والتاسع كونه على افعلى كاحرنبى الديك اذا انتفش وشذ قولهم جعل الفاعل بمعنى اطرده عني ويسر بمعنى ولا ثالث لهما وبمعنى بالعين المعجمة يعلو ويغلبو بمعناه والعاشر كونه على استفعل وهو الاعلى النحو كاستجر الطين وقولهم ان البغاث بارضنا تستنسر هادي عشر كونه على وزن انفعل كانطلق وانكسر الثاني عشر كونه مطاوع المتعدي الى واحد نحو كسرته فانكسر وازعجته فانزعج فان قلت قد مضى عد انفعل قلت نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية وايضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل نحو لففته فتلفف وصاعفت الحساب فتضاعف وعلمته فتعلم وثلمته فتثلم واصله ان المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كالثوب فلبسه وامتشط فتعلم وزعم ابن برهان ان الفعل ومطاوعه قد يتفقان في المتعدي لاثنين نحو استخبرته الخبر فاخبرني الخبر واستفهمته الحديث فافهمني الحديث واستعطيته درهما فاعطاني درهما وفي المتعدي لواحد نحو استفتيته فافتاني واستنصحته فنصحني والصواب ما قدمته لان هو قول النحويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل على احد الفعلين على اثر وقوع الآخر على فعول فاعله لزم الثاني والثالث عشر ان يكون رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واسحنجم واقشعر واطمأن الرابع عشر ان يضمن معنى فعل فيصير نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين يخالفون عن امره اذا عوتب واصبح لي في ذرية لا تمتعون الى الملأ الاعلى وقولهم سمع الله لمن حمده وقوله تخرج في عرابتها نضلي فيها ضمن معنى ولا تشب وتخرجون وتحدثوا وتبارك ولا تصيغون واستجاب وبعث وبعثه والستة الباقية ان يدل على سجية كالوم وجبن وشجع او على عرض كفرح وبطر واشر وحزن وكسل او على نظافة كطهر ووضؤ ودنس كنجس ورجس ولجب او على لون كاحمر واخضر وادم واحمار واسوداد او حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل

فصل في تعدية الفعل

تنبيه في فضيه ثعلب في باب الشاذ فلان بعهد صنعة قال ابن درستويه ولا يجوز عند صنعاء لانه لا يكون عند أصحابه الا من اثنين ولا يكون متعديا وبرته قوله تجاوزت احراسا اليها ومعشرا واحياء الخليل بقاعا وهو قليل وسأل حكم ابن قنبر ابان بدعها فمنعها وسألها يونس فاجازها وجمع بينهما وكان عنده من فصحاء العرب فسئلوا واستفتوا من بقاعها فقال يونس يا ابان بدكم من علم استفدتا كنت انت سببه فقال ابن عصفور عن ابن السيد انه قال في قول ابي ذؤيب بدنا نقانقة الكماة ودوعر يوما اتيح لهم جرى سلفع ان من شواذ النقل محظ لان نقاعل لا يتعدى ثم رد عليه بان ان كان قبل دخول التاء متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها متعديا الى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطيتها الدراهم وان كان متعديا الى واحد فانه يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمرو والاقلب لانحو جاوزت زيدا وتجاوز زيد وتعانقه وتعانقته انهمى وانما ذكر ابن السيد ان تعانق لا يتعدى ولم يذكر ان تفاعل لا يكون متعديا ايضا فلم يحض الرد وبه فلم يجز فلا معنى لذلك الامور التي يتعلل بها فعل القاصر وهو سبعة احدها همزة افعل نحو اذهبتم طيباتكم في الحياة الدنيا وانبتنا اثنتين وانبتكم من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا وقد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى المتعدي الى الاثنين نحو اليت زيدا ثوبا واعطيته درهما ولم ينقل متعد الى اثنين بالهمزة الى المتعدي الى ثلثة الا في رأى وعلم وقاسه الاخفش في اخواتها الثلثة القلبية نحو ظن وحسب ونعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد ولحوانمعتا في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه والثاني ألف المفاعلة تقول في حلس زيد ومشوا ساجالت زيدا وماشيته وساهرته والثالث صوغ على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح اي غلبته في الكرم الرابع صوغ على استفعل للطلب او التنبه للشيء كاستخرجت المال واستخبرت زيدا واستفهمت الظبي وقد ينقل فعل المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب انما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى تبت ولو استعمل على اصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور واما قول اكثرهم ان استغفر من باب اختار فرد والخامس تضعيف العين نحو قولنا في فرح زيد فرحته ومنه قد افلح من زكيها وهو الذي يسير كم وزعم ابو علي ان التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية كقولهم سمنت زيدا وقوله فاول راض سنة من يسيرها وفيه نظر لان سمنة قليل وسيرته كثير بل قد لا يكون سمنة واسنة في البيت الا باسقاط التاء توسعا وقد يجعل التعدية بالتاء وبالتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا فقال لما نزل القرآن مجملا والكتابان مجملة جئ بنزل في الاول وانزل في الثاني وانما قال هو في خطبة الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما منظما

وقد نصب المصنف بهما لانه اراد بالاول انزاله من اللوح المحفوظ الى السما الدنيا وهو الانزال المذكور في انا انزلناه
في ليلة القدر وفي قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن واما قول القفال ان المعنى الذي انزل في وجوب صومه
او الذي انزل في شانه فتكلف لداعي الغير بالثاني نزل به من السما الدنيا الى رسول الله نجوما في ثلاث وعشرين سنة
وتشكل على المخبري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة
وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها ويستهزأ بها فقد نهاهم عن القعود مع
الذين يخوضون في ايات الله وهي آية واحدة والنقل بالتضعيف سماعي في القاموس كما مثلنا وفي المنعدي
لواحد نحو علمته الحساب وفي منعدي المنعدي الى اثنين ومنهم الجرجاني يجوز في علم المنعدية بالهمزة
ان ينقل بالتضعيف الى ثالث ولا يتسهل له سماع ولا قياس وظاهر قول ابن مالك سماعي مطرد ومثل ابن هشام في
المنعدي الى واحد آدم الله حواء فلذلك عدي حتى طلع الى مفعول فصار المعنى ضمنها معنى وصل وبلغ
وقال ابو البقاء فرقت زيدا وسيفه لضمنها معنى خاف وامنهما واهلك ويخص التضعيف عن غيره من المنعديات
بانه قد ينقل الفعل اكثر من درجة ولذلك عدي الوت بعد المرور بمعنى وصلت الى مفعولين بعد ما كان قاصرا
وذلك نحو قولك الا الوت نعاوله الولد حمدا كما ضمن معنى لا اصنعك ومنه قوله تعالى لا بالونكم خبالا الا عنت
اخبر وخبر وحدث انبا ونبا الى ثلاثة لما ضمن معنى اعلم واوحى علما كانت منعدية الى واحد
والى الخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم فلما انباهم باسمائهم ينبغي بعد السابع اسقاط الجار توسعا فيصل
لاثنين عدهم سما الى علمتك زيدا ذا مال وعلمت عمرا اي عن امره وامد والهم كل مرصد الى عليه قول الشاعر
انظرتك ذه الفارسي بابه محض بالمكان الذي صيرته وليس مبهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب
وقول ابن الطراوة انظرتك مرادف بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته
لكل موضع منا نعم به بل هو لما هو مستطرق ولا يحذف الجار قياسا الا ان وان واهل النحويون هنا ذكروا
كي مجرورة بهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة والمعنى لان تكرمني واجازوا ايضا
تقديرها وان مضمرة بعدها ولا تحذف مع كي الا لام العلة لانها لا يدخل عليها جار غيرها واجازوا في اخبرتها قالت
الله يعلم ابشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري من تحتها الانهار شهد الله انه لا الا هو
اي بان لهم الجنة وبانه لا اله الا هو ويجوز ان تكون من اجلي ان او عن ان على خلاف في ذلك بين المغربين ومما يحتملها
وقول ابن عنبة ان سيف العشيرة فاردد بعضبك صفح الا ابا ثابت اي عن ابي ثابت وقد نفى قوم ان
عكس قد نم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا في وعن للتنافض ومحل ان وان وصلتهما نصب عند الخليل واكثر النحويين
حملا على الغالب في ما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه حرف جر يسبك ان يكون للحذف اثر لفظي عند سيبويه والخليل لو قال ان الله

الباب الخامس

كان قولا قويا وله نظائر يخرج فيها الاه ابوك واما نقل جماعة منهم ابن مالك ان الخليل يجيز في الموضع ضربان ضربا انا ضربت فيهما بشهد المدعى الخبر قوله الحاوان المسلمان فما ندعو مع الله احدا ان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون اصلها لا ندعو مع الله احدا لان المساجد لله فاعبدوا الله لان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها الا تقول انك فاضل عرفت وقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الى ولا دينها انا طالبا وهو مخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ اصله لان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالاحتمالات فضلا من ذكره الكوفيون وهو نحو بل حركة عين الفعل بقال كسى يدبون فهو كس فكون فاصرا قال اوس بن حجر ان كسا الجواري فتنوا العين عن كرم غلاب فاذا اخفت السين كان بمعنى ستر وغطى تقول كسى الى فلان كقوله وارك في الرمح حتى انه كسى وجهها سعف منتشر او بمعنى اعطى كسوة وهو الغالب فعلى هذا لا شين نحو كسوت زيدا جبة قالوا وكذلك شرت عينه بكسر الشاء فصار معنى بقلب جفنها وشرت الله عينه بضمها سعد بمعنى قلبها وهذا عندنا من باب المطاوعة يقال شرته فشر كما يقال شويته فشوى ومنه كسوته الثوب فكسى منه البيت ولكن حذف في المعطوف الباب الخامس والخمسون في ذكر الجمل التي يدخل الاعتراض على المعرب من جملها وهي عشرة جملة الجملة الاولى انها اعم مما بعدها ظاهر الصحة ولا براعي المعنى وكثير اما نزل الاقدام بنا فلك واقل فاطعب على المعز ان بهم ضعفا منا بعربه مفردا او مركبا وطلبه الاجنبي اعراب فواتح السور على القول بانها من المتشابه الذي استاثر الله بعلمه وقد حكى ان بعض مشايخ الاقراء اعرب لتلميذه بيت المفصل بعبد الله الثالب الغارات اذ قال انعم بفتح فقال له حرف جواب ثم طلب محل الشاهد في البيت فلم يجد فظهر له حسن لغة كنانة في نعم الجوابية وهي نعم بكسر العين وانا نعم هنا واحد الانعام وهو خبر لمحذوف اي هذه نعم وهو محل الشاهد وسالني ابو حيان وقد عرض لي هذا على معطوف بحسب من قول من قال نعم بفتح العين لم يكثر غنمه بنكبة ذئب ورب لا جهلا ضللت حتى اعرف الجهلة فنظرنا فاذا امر السبي لطلق فقال هو معطوف على شيء متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنمه فاستعظم ذلك فقال الشلوبين حكى لي ان نحويا من كبار طلبة الجزولي سئل عن اعراب كلالة من قوله الحاوان كان رجل يورث كلالة فقال ما الكلالة فقال له الورثة اذا لم يكن فيهم اب فما علاه ولا ابن فما سفل فقال اذن هي تمييز وتوجيه قوله ان يكون الاصل وان كان رجل يرث كلالة ثم حذف الفاعل وبقي الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر حتى يكلالة تمييز ولقد اصاب هذا النحوي في سؤاله واخطأ في جوابه فان التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي لاجله وقع الجمع عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها وهذا لا يوجد في كلامهم مثل ضرب الجوك ان جملا واما قوله من قرأ يسبح له فيها بالغدو والآصال بحال بفتح الباء فالذي يسوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد حذف

انما ذكر في جملة اخرى غير التي حذف فيها وكاعراب هذا المعرب كذا له ثم اقول بعضهم في هذا البيت بسط
للافصاف وجمار حبا بسطد زاعبة بعظم كلبا ان الاصل كمل بسط كله ذراعيه ثم جيء بالمصدر واسند للمفعول
فرفع ثم اضيف البه ثم جيء بالفاعل مميزا والصواب في الاية ان كاذا له سقيد بوصف اي ذا كاذا له وهو ما
من خنثى يورث فكان ناقصة وبنت خبر او تامة فبنت حال وفي صفة والمعنى فبنت صفة ومن فسر كاذا له بالميت الذي
لم يترك ولدا ولا والدا ومن بجعل الوارث خبرا ولكن لا يحتاج الى تقدير وصف ومن فسرها بالقرابة فمن مفعولا جله
واما البيت فخرجه على العلك واصله كما بسط ذراعا كلبا ثم جيء بالمصدر واضيف للفاعل المفعول عن
المفعول وانتصب كلبا على المفعول المفعول من الفاعل وهذا امور يعوز الله امثله متى بغى تنبه على ظاهر
ولم ينظر في موجب المعنى حصل الغلط او بعض هذه الامثلة وقع للمعربين منا الوهم لهذا السبب سنرى ذلك
مبينا ان شاء الله تعالى فتحذر قوله تعالى اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا او ان نفعل في اموالنا ما نشاء
فانه يتبادر الى الذهن عطف ان نفعل على ان نترك وذلك باطل لانهم امروهم ان يفعلوا في اموالهم ما شاؤا
وانما هو عطف على ما هو معمول للترك والمعنى ان نترك ان نفعل بنا ما نشاء الا بالنون لتعادل
على ان نترك وموجب الوهم المذكور ان المعربين والفعل مزين وبينهما حرف العطف ونظير هذا سواء
ان توهم من قوله لن ما رأيت اباك يزيد معنا لما ادعى القتال واشهد الهيجا ان الفعلين منعا لحقيق حين يجعلان
مضارعين منصوبين وقد بينت في فصل لما ان ذلك خطأ وان ادعى منصوبا بلن واشهد معطوف على القتال
والثاني قوله تعالى وانى خفت الموالي من ورائي فان المتبادر تعلق من خفت وهو فاسد لان المعنى والصواب تعلقه
بالموالي لما فيه من معنى الولاية اي خفت ولاية بني عمي سوء خلافتهم او تخذوف وهو حال من الموالي او صفة
لهم اي كائنين من ورائي او فعل الموالي من ورائي ولما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر الثاء من
بالفعل المذكور والثالث قوله تعالى ولا تسألوا ان تكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله فان المتبادر تعلق الى بتكتبوه
وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة الى اجل الدين وانما هو حال اي مستقرا في الذمة الى اجله ونظيره قوله
فاما ان الله مناه علم فان المتبادر انتصابه بامانة وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي لان الامانة
سلب الخفي وهي لا تمتد والصواب ان يضمن امانة معنى الشبر فكأنه قيل فان الشبر الله بالموت امانة عام وحينئذ يتعلق الظرف
بما فيه من المعنى العارض بالمضمن اي معنى الثبات لا معنى الاثبات لانه كالامانة في عدم الامتداد فاتضح ذلك
فتبين معنى الوضعي وبهذا التعلق يتم الشبر في قوله تعالى قال لبثت يوما او بعض يوم قل لبثتم مائة عام
وهذه التضمين ان يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين فيدل لك على ذلك اسماء الشرط والاستفهام ونظير ما تقدم في
كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواها اللذان يهودانه وينصرانه لا يجوز ان يتعلق حتى بيولد لان الولادة لا

نستر الى هذه الغاية بل الذى يستر اليها كونه على العطف فالصواب تعلقها بما تعلقت به على فان على متعلقة بكان
محذوفة منصوب على الحال من الضمير فى يولد ويولد يحتمل كل الرابع قول الشاعر تركت بنا لوحا ولوشئت حادنا بعيد
الكرى ثلج بكور مناصح فان المتبادر تعلق بعيد الكرى بحاد والصواب تعلقه بما فى ثلج من معنى البارد اذ المراد وصفها
بان برد مائها يوجد عقيب الكرى باردا فما الظن به فى غير ذلك الوقت لا انه يمتنى ان يجعل به بعيد الكرى دون
ما عداه من الاوقات واللوح بفتح اللام العطش الخامس قوله تعم فلما بلغ معه السعى فان المتبادر تعلق معه ببلغ
قال الزمخشرى اى فلما بلغ ان يسعى مع ابيه فى اشغاله ويحوائجه قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما بلغا معا
حد السعى ولا السعى له لان المصدر لا يتقدم عليه وانما هى متعلقة بمحذوف على ان يكون بيانا كانه قيل فلما
بلغ حد الذى يقدر فيه على السعى وقبل مع من قبل مع اعطف الناس عليه وهو ابوه اى انه لم يستحكم قوته بحيث يسعى
مع غير مشفق الناس قوله تعم الله اعلم حيث يجعل رسالته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف من
استعمالها وبوهان المراد انه تعلم المكان الذى يصلح للرسالة لان علم فى المكان هو مفعول به لا مفعول فيه فلا ينتصب
بالعلم الاعلى قول بعضهم بشرط تاويله بعالم والصواب انتصابه بيعلم محذوف دل عليه علم التابع قوله تعم فخذ اربعة
من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعلق الى بصرهن وهذا لا يصح اذ افراخهن بعضهن وانما تعلق بخذ او
ان فسر بامل من فالتعلق به على انه بمعنى ضم اليك بقلبه مضافا اى الى نفسك لانه لا يتعدى بفى بل المضر المتصل
ضميره المتصل الا فى ما يظن بمعنى ان ما استغنى فلا يحسبنهم بمفازة فمن ضم الثا ويجب تقييد هذا المضاف فى نحو
وهزى اليك بجذع النخلة واضم اليك جناحك واسلك يدك فى جيبك وقوله هون علينا فان الامور يكفى
الالهة مفاد بعضها وقوله دع عنك نهبا صيح فى حجراته وقول ابن عصفور ان عن وعلى فى ذلك اسمان كما فى قوله
عدت من علية بعد ما تم ظمؤها وقوله فلقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى تارة وامامى دفعه للمحذور وهو
لان معنى على الاسمية فوق ومعنى عن الاسمية جانب ولا يناسبان هنا ولان ذلك لا يناسب مع الا نهما لا يكونان
اسما الشاعر قوله تعم يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف فان المتبادر تعلق من باغنياء لجاز وتعلقه بيحسب
انه متى ظنهم ظان فقد استغنوا من تعففهم على انهم فقراء من المال فلا يكون جاهلا بحالهم وانما هى متعلقة
بيحسب وهى للتعليل التاسع قوله تعم الم تر الى الملا من بنى اسرائيل من بعد موسى اذ قالوا فان المتبادر تعلق
اذ بفعل الرؤية بعضه انه لم يكن علم او نظر اليهم فى ذلك الوقت وانما العامل مضاف محذوف فاى الم تر الى
قصتهم او خبرهم اذ التعجب انما هو من ذلك لا من ذوات هم العاشر قوله تعم فمن شرب منه فليس منى ومن لم يطعمه فانه
منى الا من اغترف غرفة بيده فليس منه كلهم بل ذلك مستثنى لهم وانما هو مستثنى من الاولى وهم اولو البقا
فى نحو يرث كونه مستثنى من الثانية وانما سهل الفصل بالجملة الثانية لانها مفهومة من الاولى المفصولة لانها

في الجنابة التي يدخل الاصبع عليها المعين

ذكر ان الشاب ليس منه اقتضى مفهومه ان من لم يطعمه منفوكان الفصل الحادي عشر قوله تعالى فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق فان المتبادر تعلق الى باغسلوا وقد رد به بعضهم بان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر
قبل الوصول اليها نحو ضربت راسه الى ان مات وسمع قتلته الى ان مات وغسل الميت لا يتكرر قبل الوصول الى المرافق
لان البدء شاملة لرؤس الاصابع والمناكب وما بينهما قال في الصحاح تعلق الى بالسقط المحذوف وهو يستقاد من ذلك
دخول المرافق في الغسل ان الاسقاط تمام الاجماع على انه ليس من الاصابع بل من المناكب فد انتهى الى المرافق والغاية
ان ما بعد الى يكون غير داخل فيما قبلها وحتى وادا لم تدخل في الاسقاط بقي ان يقال في الماموبعضه وقال بعضهم
الايدي في عرف الشرع اسم للاكف فقط بدليل آية السرقة وانه قد صح الخبر بقبضه اره في التيمم على سبيل الكفين
فكان ذلك تفسيرا للمراد بالايدي في آية التيمم قال وعلى هذا فالى غاية للغسل لا للاسقاط قلت وهذا ان سلم
فلا بد من تقدير محذوف اي وغسل الى المرافق اد لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف الشائك
عشر قول ابن زيد ان امر القبيل الى مدى فاغسلوا حمائم دون المدى فان المتبادر سقوط الى عن المجرى ولو كان كذلك
لكان المجرى قد انتهى الى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاغسلوا حمائم دون المدى فانما الى المدى متعلق بمحذوف
خاص منصوب على الحال اي طالبا الى المدى ونظيره قوله ابيض كصفة الحليج تنوى الى وفضلها رب العلى لما بجهان
على النبي فان قوله على النبي متعلق بابعد الفضلين وهو فضل لا باقرنا وهو حاتمي بسط لغة المعنى الشائك
ملحكا بعضهم من انه سمع شخا يعرب لتلميذه فيما في قوله تقدم وام يجبل له عوجا قيما قيما صفة لعوجا قال فمثل له
يا هذا كيف يكون العوج قيما وترحم على من وقف من القرى على الف التنوين في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا
الوهم انما قيما حال اما من اسم محذوف هو عامله اي انزله قيما واما من الكتاب وجملة النفي معطوفة على الاول
ومعترضة على الثاني قالوا ولا تكون معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها واما من الضمير المجرور
باللام اذا عيد الى الكتاب لا الى المجرور على او جملة النفي وقيما حالان من الكتاب على ان الحال بعد وقيل بين
الفاربين في الخبر انه لا بعد مختلفا بالافراد والجملة ان يكون الحال كلا لا بوقد صح ذلك في النعت نحو وهذا
مبارك انزلناه بل قد ثبت في الحال في نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ثم قال سبحانه ولا جنبا الا عابري
اشبه ومن ثم اختلف في تعددهما واتفق على تعدد النعت واما جنبا فعطف على الحال الاحال وقيل
حال وقيما بدل منها كعكس عرفت زيدا ابو من هو الرابع عشر قول بعضهم حوى انه صفة لغشاء وهذا لبس يصحح على
الاطلاق بل اذا فسر الغي بالاسود من الجفاف واليبس واما اذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر
مدهامتان فحينئذ صفة لغشاء كحمل قيما صفة لعوجا وانما الواجب ان يكون حالا عن المرعى واخر لتناسب الفواصل
الخامس عشر قول بعضهم في قوله تعالى فاخرجنا به نبات كل شئ فاخرجنا منه خضرا نخرج منه حبا متراكبا ومن النخل

من ظلها قنوان دانية وجنات من اعناب فيمن رفع جنات انه عطف على قنوان وهذا يقتضي ان جنات الاعناب
تخرج من ظل النخل وانما هو مبتدأ بتقدير وهناك جنات اوظم جنات ونظيره قوا انه من قرأ حوله عين بالرفع صدقوا لهم
يطاف عليهم بكاس من معين بالرفع وظهر حور وانما قرأ السبعة وجنات بالنصب فانه لعطف على بيان كما شيء وهو من
باب ملائكة وجبريل وميكال الشاهد عشر قول ابن السيد في قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا ان من فاعل ما لمصدر
يريد ان الحج وجب على الناس ان يحج المستطيع فيلزم انه حج جميع الناس اذا لم يحج مستطيع عن الحج وفيه مع فساد
المعنى ضعف من جهة الصناعة لان الاولى بالفاعل بعد اضافة المصدر الى المفعول ان يذكر وقبل المفعول كقوله اعجبني
وما جمعت من نشر وطي القوافي افواه الابار بفتح الفاء وضمها جمع فوه وهو فم وهو الصحيح في هذا البيت فانه بالضم مع
صحة المعنى يمكن من الصنعة بعض الروايات الاخرى وذلك على ان القوافي الفاعل والافواه مفعول وهو
صحيح المعنى لان كلا منهما قارع ومقروع ومن مجيئه في النثر الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا ولا باتي في هذه
الاشكال الا ان ليس فيه ذكر الوجوب على الناس والمشهور في من قال انه بدل من الناس بدل بعض وجوز الكسائي كونها
مبتدأ ان كانت موصولة فخبرها محذوف او شرطية فالمحذوف جوابها والفاء عليهما من استطاع فليحج وعليه من
قال هو مخصص اما بالبدل واما بالجملة السابع عشر قول الزمخشري في قوله تعالى ويلتى اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب
فاواري سوأة اخي فاصبح من النادمين ان انتصاب فاواري في جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب التمني يجب
والموارة لا تسبب عن العجز وانما انتصابه بالعطف على اكون ومن هنا امتنع نصب تصبح في قوله تعالى الم تر ان الله انزل
من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان اصبحا الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤية انزال المطر بل عن الانزال نفسه
وقيل انما انتصب لان الم تر في معنى قد رأيت اي انها استفهام تقرير مثل الم نشرح وقيل النصب على جواب كما في
قوله تعالى افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب يعقلون بها ولكن قصد هنا الى العطف على انزل على تأويل تصبح
باصبحت في الصواب القول الاول وليس الم تر مثل افلم يسيروا والما نبأ الثامن عشر قول بعضهم في قوله تعالى ام اتخذوا
اتخذوا من دون الله قربانا الهمزة ان الاصل اتخذوهم قربانا وان الضمير قربانا وان الضمير قربانا مفعولان والهمزة بدل من قربانا
وقال الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب ان الهمزة هو المفعول الثاني وان قربانا حال ولم يبين وجه فساد
المعنى ووجهه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهوم الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا كما
انك اذا قلت اتخذت غلاما معلما فوكست امر الله ان يتخذ له معلما دونه والله تعالى يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب به
الى غيره سبحانه التاسع عشر قول الممزق في قوله اذا جاؤ كم حصرت صدورهم ان حصرت صدورهم جملة دعائية ودليله
بانه لا يدعى عليهم بان تحصر صدورهم عن قتال قومهم ولك ان تجيب بانه المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا هذه
حتى لا يستطيعوا ان يقاتلوا العدا البتة منهم العشرون قول ابي الحسن في قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين

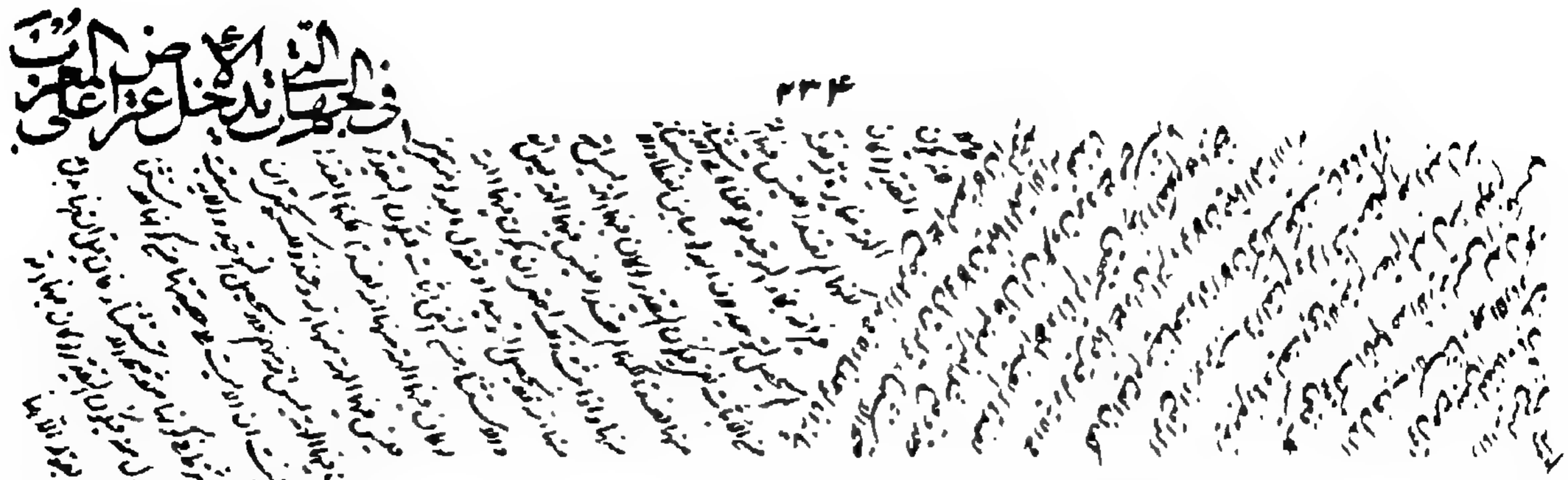

وان ذا واشفعا فيمن نون ما نزانه يجب كون سيبويه منصوبا بدلا من ثلث او مجرورا بدلا من ما نزوالتقدير
مردود فانه اذا اقيم مقام ما نزفسد المعنى الخاص والعشرة قول المبرد لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ثم
ثم بدل من الهة ويرده ان البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له لحكم اما الاول فلان الاستثناء اخراج
وما قام احد الا زيد مفيد لاخراج زيد واما الثاني فلانه كلما صح ما قام احد الا زيد صح قام زيد ولم يسم
هنا ليس مستثنى ولا موجبا اما الاول فلان جمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه ولان المعنى حينئذ لو كان فيهما الهة
عنهم انتفاء فساد وذلك يقتضي انه لو كان فيهما الهة فيهم لم تفسدا وانما المراد ان الفساد يترتب على تقدير
التعدد مطلقا واما انه ليس موجبا للحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما الا الله فسدتا لم يستقم وهذا البحث جار في
في مثال ثم لو كان معنى رجل الا زيد لغلبا لان رجلا ليس بعام فيستثنى منه ولان لو قيل لو كان معي رجال غير
عنهم زيد لغلبا اقتضى انه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا وهذا وان كان معنى صحيحا الا ان المراد انما هو ان
زيدا وحده كاف في قبال الامم ان الجمع في الاية وللفرد في المثال غير عاصين لانهما وافقان في سبب اللوم وهو
والاستثناء انتفاء فلئن لو صح ذلك لصح ان يقال لو كان فيهما من احد ولو حاشى فاكرمه بالنصب لكان كذا
واللازم ممنوع الثاني والعشرة قول ابي الحسن خفش في كلمتواه الى في ان انتصاب ما بعد الا في هذه الاية
وحده المبرد فقال انما يكلم الانسان في نفسه لامن غيره وقد يكون ابو الحسن انما قال ذلك في كلمتواه الى في اول امره
في ذلك وحمله على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال ابي العباس فلنعد الى مثال غيره مذ لعمري ان زيدا انه
قال في قول العرجي اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم ان الصواب رجل بالرفع خبر لان وعلى هذا الاعراب
بعيد المعنى المراد في البيت ولا يحسن له معنى البتة ولهذا حكاه مشهور بين اهل الادب وعزاه ابو عثمان الى
ان بعض اهل الدثر بذل له مائة دينار على ان يقرره كتاب سيبويه فمنع من ذلك مع ما كان به من شدة الاحتياج
فلامه تلميذه المبرد فعتب بان الكتاب مشتمل على ثلثمائة وكذا وكذا من كتاب الله فما ينبغي ان يكون فيه من قرانها تم
فقد ان عنت حاريته بحضرة الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه واصرت الجارية على النصب
وزعمت انها قرأته على ابي عثمان المازني كذلك فلما رجع الواثق بهذا البيت باستحضاره من البصرة فلما حضر اوجب النصب
شرحه بان مصابكم يعني اصابتكم رجلا مفعوله وظلم الخبر وهذا لا يتم المعنى بدونه قال فاخذ الرشيد في معاتبته
فقلت له هو كقولك ان ضربت زيدا ظلما فاستحسن الواثق ثم امر له بالف دينار ووجه مكرما فقال المبرد لكنا
لله ما نرى وعوضنا الفا الجهة الثانية ان يراعى المعنى فيصح ولا ينظر في صحته في الصناعة وهذا انما يوجد ذلك
من ذلك احد اقوال بعضهم في نحو ثمود فما ابقى ان ثمود مفعول مقدم وهذا ممتنع لان لما الشرطية الصدر فلا يعمل
ما بعدها فيما قبلها وانما هو معطوف على عاد او هو بتقدير واهلك ثمود او اغلب ونحن عن فضلك ما استغنينا

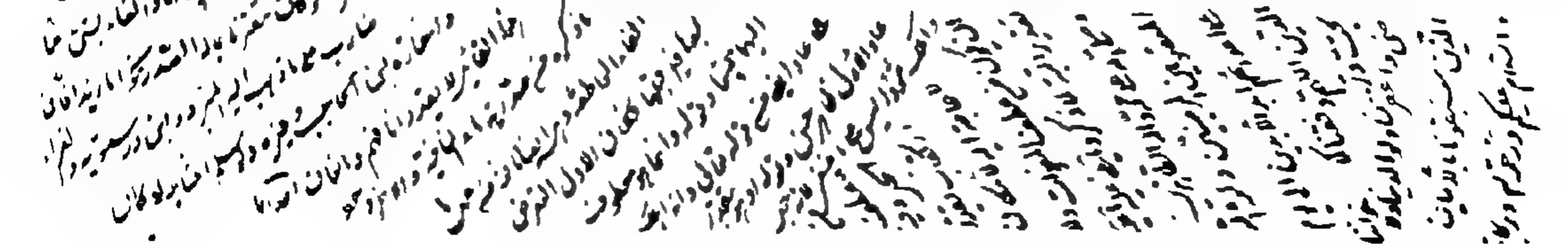

حسبة انما كان بسبلني اذا كان بادمع ساجم اي هاطل كان الربع انما يكون ابعث على الحزن اذا كان دارسا الثاني
تعليق جما عن الظرف من قوله بعم لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم من قوله علية العقلق لما
لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا وفلان باطل عند البصريين لان اسم لا حتى مطلقا فيجب نصبه وتنوينه وانما
التعلق في ذلك بمحذوف لا عند البغداديين وقد مضى الرابع وهو عكس ذلك تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى
ولولا فضل الله عليكم بمحذوف اي كائن عليكم وذلك ممتنع عند الجمهور وانما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل
لان خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف وهذا الحق المعربي في قوله ولولا العدة بيسكملنا الخامس قول بعضهم
في ومن ذريتنا امة مسلمة لك ان الظرف كان صفة لامة ثم قدم عليها فانتصب على الحال وهذا يلزم منه الفصل
بين المعاطف والمعطوف بالحال وابو علي لا يجيزه بالظرف فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به ومثله قول
ابي حية النمري اذكروا الله كذكركم اباكم او اشد ذكرا ان اشد حال كان في الاصل صفة لذكرا الشاذ قول الحوفي
ان الثاني من قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون متعلق بناظرة ويرده ان الاستفهام له الصدر ومثله قول
ابن عطية في قالهم الله اني يؤفكون ان اني ظرف لقالهم ايضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها والصواب تعليقهما
بما بعدهما ويفسرهما قول المعبر على تراد عاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى اذا انتم تخرجون من
الارض فتلقوا ما قبل انا ما بعد حكى ذلك عنهم ابو حاتم في كتاب الوقف والابتدا وهذا لا يفهم في العربية
وقول بعضهم في ملعونين اينما ثقفوا اخذوا ان ملعونين حال من ممول ثقفوا او اخذوا ويرده ان الشرط له الصدر
والصواب انه منصوب على الذم واما قول ابي البقا انعمال من فاعل يجاورونك فمردود لان العامل لا يستثنى
باداة واحدة دون عطف بثنيا وقول الحوفي وكانوا فيه من الزاهدين ان في متعلقة بزاهدين المذكور وهذا
ممتنع اذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول فيجب تعلقها باعني محذوفة
او بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي يتعلق به من الزاهدين واما ان قدرت ال
فواضح الثامن قول بعضهم في بيت المتنبي مخالط الشيب اسود سبط بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم
من متعلقة باسود وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع في الالوان والصواب ان من الظلم صفة لاسود
اي اسود كائن من جملة الظلم وكذا قوله بلغناك مرتدية بالحمر من دم نصب بمحذوف الطلي والاكبد من دم اما تعليل
اي احمر من اجل التباسه بالدم او صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما التاسع من قول بعضهم في سقيا لك
ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذلك لوجب سقيا اياك فان سقيا بعدي بنفسها قبل اللام للتقوية
مثل مصدقا لما معهم فلام التقوية لا تلزم ومن هنا استغنى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين نصبا على
الاشتغال لان ظلم ليس متعلقا بالمصدر التاسع قول الاخفش في نحو له نقد ومن اتانا منا مكم باللبن والتمنا وابغانوكم

من فضله انه من اللف والنشر وان المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي ان يكون
النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في افصح الكلام
والصواب ان يحمل على ان المنام في الزمانين والابتغاء فيهما وذهب عصري في تفسيره على ما في البقرة وال عمران في قوله تعالى
يحبلون اصابعهم اذانهم من الصواعق حذر الموت ان من مفعلت يجذ لو بالموت وفيهما تقديم معمول المصدر وفي
الثاني ايضا تقديم معمول المضاف اليه على المضاف معاملة على ذلك انه لو علق يجعلون وهو في موضع المفعول له لزم تعلق
المفعول له من غير عطف اذا كان حذر الموت مفعولا له وقد اجيب بان الاول تعليل للجعل مطلقا والثاني تعليل له
مقيدا بالاول والمطلق والمقيد غيران والمعلل متعدد في المعنى وان اتحد في اللفظ والعاشر قول بعضهم في
فضلا وما يؤمنون ان ما بعد من ولو كان كذلك لرفع قلبا على انه خبر ويجاري عشر قول بعضهم في
من العذاب ان يعمر ان هو ضمير الشان وان يعمر مبتدا ومن خبره خبر ولو كان كذلك لم تدخل الباء في الخبر وفي
قول الخر في حديث بدا الوحي ما انا بقارىء بان ما استفهامية مفعولة لقارىء ودخول الباء في الخبر بابي اللبيب
والثاني عشر قول الزمخشري في قوله تعالى ايما تكونوا يدرككم الموت فيمن رفع يدرك انه يجوز كون الشرط متصلا
بما قبله اي ولا تظلمون فتيلا ايما تكونوا يدرككم فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله ثم يبتدئ يدرككم الموت
ولو كتم في بروج مشيدة وهذا مردود بان سيبويه وغيره من الائمة نصوا على انه لا يحذف الجواب الا لدليل وفعل الشرط
ماض تقول ان ظلم ان فعلت ولا تقول ان تظلم ان تفعل الا في الشعر واما قول ابي بكر في كتاب الاصول انه يجوز
ان تاتي تفعله في كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على ان المقدم هو الجواب وهو خطاء
عند اصحابنا لان الشرط له الصدر الثالث عشر قول بعضهم في ولا خبرنا عما لا ان اعما لا مفعول به وورده بن
بان خسرا يتعدى كيقضي ويرجو وافقه الصفات مستدلا بقوله تذكر خاسرة اذ لم يرد انها خسرت شيئا وتلتئم
سائر من لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ولان خسر متعد في التنزيل الذين خسروا انفسهم خسر الدنيا والاخرة
واما خاسرة فكانه على النسب اي ذات خسر ورجح ايضا بتعدي يتوفى بمحمد بنا وقال من اعما لا مشبها بالمفعول به ورده
ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لانه لا يلحقه علامات الفروع لا بشرط والصواب انه يميز الجهة الثالثة ان يرجع
على ما لم يثبت في العربية وذلك انه لما وقع عن جهل او غفلة فلنذكر منه امثلة احدها قول الحجاج عبيده في كما
اخرجك تراب من بين يدي الحق ان الخاء حرف فتح وان المعنى ان الافعال لله وللرسول والذي اخرجك هو الله وشذ
ابن الشجري على عالمكي في حكايته هذا القول وسكوته عنه قال ولو ان قائلا قال كما الله لا فضلن لا يحق ان يصوب في
ويبطل هذه المقالة اربعة امور احدها ان الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم واطلاق ما على الله سبحانه وربط الموصول الظاهر
وهو فعل الخروج وتاء في ذلك الشعر كقوله وانت الذي في رحمة الله اطمع ووصله باول الشق مع تباعد ما بينهما وقلة

عن الثاني بانه فد جاء نحو السماء وما بينهما وعنانه قال الخوارج يجادلونك فيرد وعدم توكيده في الآية قوله
اخر ثانيهما ان الكاف مبتدأ وخبره فاتقوا الله وبصدده اقترانه بالفا وخلوه من رابط وتباعد ما بينهما و
انها نعت مصدر محذوف اي يجادلونك في الحق الذي هو الخروج من بيتك عديل الامثل جدال الخارجين و
فيه تشبيه الشيء بغير رائحتها وهو قريب مما قبله انه نعت مصدر ايضا ولكن التقدير قل الانفال ثابتة لله والرسول
مع كراهتهم ثبوتا مثل ثبوت الخروج ربك اياك من بيتك مع كارهون وهو خامسها وهو اقرب من الرابع انها نعت لحقا
اي اولئك هم المؤمنون حقا كما الخروج الذي سهل هذا تقاربهما ووصف الاخراج بالحق في الآية وسابقها
وهو اقرب من الخامس انها خبر لمحذوف اي هذه لحال كحال الخروج اي ان حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيل الغزاة
مثل حالهم في كراهية خروجك للحرب في هذه الآية اقوال اخر منتشرة المثال الثاني قول ابن مهران في كتاب النوادر
فيهن قرأ ان التقدير تشابه علينا بتشديد النون ان العرب تبتدئ على النون الزائدة في اول الماضي وانت تقطعها
الا سباب لا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة وانما اصل القراءة شبه الوحدة ثم ادغمت في تاء تشابه فصار
ادغام من كلمتين النون قال بعضهم في ما النون الا نفاتل ان الاصل ما النون وان الانفاتل اي وما النون وترك
كما تقول اصالك وزيدا ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه الرابع قول محمد بن مسعود الزكي في كتاب التبيين
وهو كتاب خالف فيه اقوال النحويين في امور كثيرة ان الذي وان المصدر بمعنى واحد منفع الذي مصدر كقولهم افرح
اكتاب الحبين كالذي اي كبذي فحسب منير يفرح وينفع ان يجعل الذي كقولهم زيد اعقل من ان يكذب اي من
يكذب انتهى فما وقع الذي مصدرا فقال به يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه
ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا ولما عكرمة فلم اره فاتلا بهذا الذي حمل على اشكال هذا
الكلام فان ظاهره تفضيل في العقل على الكذب في هذا الامر له ونظير هذا التركيب شهرة وشهود الا سنام
وقل من تنبه لاشكالها وظهر فيها توجيهان احدهما ان يكون في الكلام تاويل على تاويل وبابه ان والفعل
وبابه المصدر بالوصف فتؤول الى المعنى الذي اراده ولكن يوجبه بقبله العلما الا ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان
هذا القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفتريا وقال ابو الحسن في قوله تعالى ثم يقولون
للقول والقول في تاويل المقول اي يعتقدون للمقول فيهن لفظ الظهار وذلك هو الموافق لقول جمهور العلما
ان العود الموجب للكفارة العود الى المرئة لا العود الى القول نفسه كما يقول اهل الظاهر وبعد فهذا الوجه عندي
ضعيف لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه كقولك اذا انت فضلت امرءا ذا رعة على ناقص كان المدح من التفضيل
التوجيه الثاني ان افعل ضمن معنى ابعد فضى المثال بنا ابعد الناس من الكذب لفضله من غيره فمن للدلالة
لبعد الجارة للمفضول بل مستفادة بافعل لما ضمنه من معنى البعد لا لما فيها من معنى الوصفية والمفضل عليه متروك ابدا

مع افضل هذا القصد التعميم لولا خشية الاسهاب لاوردت لك امثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب
العجاب الجهة الرابعة ان تخرج على الامر البعيد والاوجه الضعيف فضلا عن الوجه القريب الفوق فان كان يظهر له الا
ذلك فله عذر وان ذكر لجميع ما قصدنا بالمحمل المذهب الحسن الا في الفاظ النزر فانه يجوز ان يخرج الاعلى
يغلب على الظن انه اراده فان لم يغلب شيء فليذكر الوجه المحتمل من غير تعسف وان اراد مجرد الاعراب على الناس ويكثر
الوجوه فصعب شديد وضرب لك المثل فمما خرج على الامر البعيد قول بعضهم في قوله تعالى ما اتخذ الله من ولد
انه عطف على لفظ الغائب فيمن خفض وعلى محلها في من نصب مع ما بينهما من التباعد وابعد منه قول ابي عمرو في قوله
ان الذين كفروا بالذكر انه خبر واولئك بناديهم من مكان بعيد تباعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله
ص والقرآن ذي الذكر ان جوابه ان ذلك لحق وقول بعضهم ثم آتينا موسى الكتاب انه عطف على ووهبنا له
وقول الزمخشري ستكتب شهادتهم ويسئلون انه عطف على الساعة في قرأ الغائب واعجب منه قوله في قوله
اذا رسلنا انه عطف على وفي الارض اناب وابعد من هذا قوله في استفهام الوبيخ البشاعة انه عطف على وانتم
اهم اشد خلقا فان هو معطوف على مثله في اول السورة وان تباعد بينهما المفشا انهم والعجب اختلافه في الكلمة
فاما وقبله فيمن خفض وقبل الواو للقسم وما بعد الجواب واختاره الزمخشري واما من نصب فقيل عطف على اسم
او على مفعول لتحذون فلتكتبوا او لتفعلون ما تعلمون او يكتبون ذلك ويعلمون الحق وانه معطوف لقال محذوفا او
على اسقاط حرف القسم واختاره الزمخشري واما ان الذين كفروا بالذكر فقيل الذين بدل من الذين في ان الذين
يلحدون والخبر لا يخفون واختاره الزمخشري وقيل مبتدأ وخبره محذوف ولكن حذف رابطه ثم اختلف في تعيينه فقيل
هو ما يقال لك اي في شانهم وقيل هو لما جاءهم اي كفروا به وقيل لا باطل اي لا يأتيه الباطل منهم وهو بعيد
لان الظاهر ان لا يأتيه من جملة خبر انه واما ص والقرآن لا يتم قبل الجواب محذوف اي انه لمعجز بدليل اتباعه
بقوله في الذكر وانك لمن المرسلين بدليل وعجبوا ان جاءهم منذر منهم وما الامر كان عموا بدليل وقال الكافرون
هذا ساحر كذاب وقيل مذكور وقال الاخفش ان كل الا كتب الرسل وقال الفراء وتغلب لان معناه صدق
الله وبرده ان الجواب لا يتقدم فان ورد ما يدل على الجواب فغير وقيل كم اهلكنا الا به وحذف اللام للطول واما
ثم اتينا هم فعطف على ذلكم وصاكم به وثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الزمان اي ثم اخبركم بانا اتينا موسى الكتاب
واما وكل امر مستقر فمبتدأ احذف خبره اي وكل امر مستقر عند الله واقع او ذكر وهو حكمة بالغة وما بينهما اعتراض
وقول بعضهم الخبر مستقر وخفض على الجوار حمل على ما لم يثبت في الخبر واما وقف موسى فعطف على ما قبله
فمنها ابه والشاني قول بعضهم في فلا جناح عليه ان يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح واما بعد اغراء
صبرا مطلقا بالطواف بالصفا والمروة ويرده ان اغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه ان انسانا هجاه عليه

رجلا ليسني اى ليلزم رجلا غيري والذى حسنت به غايتنا خلاف ذلك وحضتها مع عروة بن نبير وذلك مسطور
فى صحيح البخارى ثم الايجاب لا يتوقف على كون علة اغراء بل كلمة على تقتضى ذلك مطلقا واما قول بعضهم فى قوله تعالى
تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغراء فحسن وبه يخلص من
اشكال ظاهر فى الايجاب محوج للتاويل الثالث قول بعضهم فى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ان اهل منصوب
على الاختصاص وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير المخاطب مثل بك الله نرجو الفضل واما الاكثر ان يقع بعد ضمير
المتكلم كالحديث نحن معاشر الانبياء لا نورث والصواب انه منادى الرابع قول الزمخشرى فلا تجعلوا لله ندادا
انه يجوز ان يكون تجعلوا منصوبا فى جواب الترجى اعنى لعلكم تتقون على حد النصب فى قراءة حفص فاطلع وهذا لا
يجيزه بصريون ولو قرئ حفص اما على انه جواب للامر وهو ابن لهيعة حجا او على العطف على الايباء على حد قوله
ولبس عباءة وتقر عينى او على معنى ما يقع موقع ابلغ وهو ان ابلغ على حد قوله ولا سابق شيئا اذا كان جانبا
ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب الترجى منصوب كجواب التمنى وهو قليل فكيف يخرج عليه قراءة الجمع على انها وهذا
كيخرجه قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله وما يشعرون على ان الاستثناء منقطع وانما
على البدل الواقع فى اللغة التميمية وقد مضى البحث فيها ونظير هذا على العكس قول الكرمانى ومن يرغب عن ملة ابراهيم
الا من سفه نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه نوكيد فحمل قراءة الشبعة على النصب مثل ما قام احد الا زيد
كما حمل الزمخشرى قراءتهم على البدل فى مثل ما فيها احد الا حمار وانما تاتى قراءة الجماعة على افصح الوجهين الاولى
الى اجماعهم على الرفع فى قم لكن لهم شهداء الا انفسهم وان اكثرهم فرزبج وما فعلوه الا قليل منهم وانما يقدر ما
بالبدل فهو ما لاحد من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه لانه منقطع وقد قيل ان بعضهم فرزبج وما لهم به من علم
الا اتباع الظن واجماع الجماعة على خلافه ونظير جعل الكرمانى النفس على التوكيد فى موضع الجنس قوله فى ذلك
بعضهم فى قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ان الثلاثة واتفسهن توكيد للنون وانما الغرة الاكثرين فى
توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين وان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قولهم انتم انفسكم لخامس قوله
بعضهم فى لتنتن على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب انها لام العلة والفعل منصوب باضمار
ام المخاطب باللام كقوله لتقم انت يا بن خير قريش فلتقض حوائج المسلمين الناس قول الزمخشرى فى قراءة يحيى بن
يعمر تماما على الذى احسن بالرفع ان اصله احسن فحذفت الواو واجرى عنها بالضمة كما قال اذا ما شاء ضر
من اراده ولا يالوهم احضرا والجمهور على حذف الواو والطلاق الذى على الجماعة كقوله وان الذى حانت بفلج دماؤهم
ليس بالتسهل والاولى قول الجماعة انه بتقدير مبتدا اى هو احسن وقد جاءت منه مواضع حتى اذا اهل الكوفة
والاتفاق على انه فباس مع اى كقوله فسلم على انهم فضل واما قول بعضهم فى قراءة ابن مجيص لمن اراد ان يتم

الرضاعة ان الاصل ان يتموا الجمع المنكر للمن الجمع على معنى من شاء صنهم من يستعمل البناء ولكن اظهر منه قول الحجاج
انجاء على اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية الثانية قول بعضهم في قوله ثم وان تصبروا وتتقوا لا يضركم
كيدهم شيئا فمن قرأ بتشديد الواو ضمها على انه على حاله قبل ان تصبروا اصله تصبرو فخرج القرائة المتواترة على
شيء لا يجوز الا في الشعر والصواب انه مجزوم وان الضمة اتباع كالضمة في قولك لم يشد ولم يرد وقوله ثم علكم
انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم اذا قدر لا يضركم جوابا لان الفعل ان قدر استقبالا فالضارع اذا دخل عليه
من يخرجه الى الزمان على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط فقال في قوله ثم وما عملت من سوء تود لا يجوز ان تكون ما شرطية
لرفع تود هذا مع تصريح في المفصل بجواز الوجهين في نحو ان قام زيد اقوم ولكنها ان الرفع مرجحا لاستقبال
يخرجه القرائة المتفق عليها على ان يعرض لك هذا الجواز لك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعا
وذلك على تاويله بالماضي فقال فرق انما تكونوا يدرككم الموت يرفع يدرك فصل هو على حذف الفاء وجواب
انه عمل على ما يعلم وهو انما كنتم كما عمل الاعشى على ما يعلم في ليلى يصلي وهو ليلى يصلي وهو كثير
من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع منافضا منافضا والصواب ما ثبت لك قال ويجوز ان يصل هو لعلم
لا يظلمون انتهى وقد مضى رد هذا الناس من قول ابن حبيب ان بسم الله خبر والحمد مبتدأ وتقدم والصواب الحمد لله مبتدأ
وبسم الله على ما تقدم في اعرابها والناسع قول بعضهم ان اصل بسم الله كسر السين وضمها على القرن قال ثم اوسع
سكنت السين لثلاث توالي الكسرات ولئلا يخرجوا من كسر الى ضم والاولى قول الجماعة ان السكون اصل وهي لغة الكثير
وهم الذين يبتدأون بها ساقطة همزة الوصل العاشر قول بعضهم في الجيم من البسملة انه موصل بنية الوقف فالنطق
الميم ولام الحمد كسرت الميم لالتقائهما ومن جوز ذلك ابن عطية ونظير هذا قول الجماعة منهم المبرد ان حركة ما الكين من قول
المؤذن الله اكبر الله اكبر ثم وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا وقيل هي حركة النون الكين وانما ابقي لحفظ التفخيم
كما في الم الله وقيل هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر ادعاء والصواب ان كسر الميم اعرابية وان حركة الوصل
لغة او ليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج فتنقل حركتها الا في نادر كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا الحاء
قول الجماعة في قوله ثم تبتنا الجن انه لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ان فيه حذف مضافين والمعنى على
ضعفا والجن ان لو كانوا دوسا وهم وهذا معنى حسن الا ان فيه دعوى حذف مضاف لم يظهر الدليل عليها والاولى
ان تبين بمعنى وضح وان وصلها بدل اشتمال من الجن اي وضح للناس ان الجن لو كانوا الى العهد الثاني عشر قول بعضهم
في عبارتها اشتمل ان الوقف هنا اي عبارة مشتملة معروفة وان سلسبيلا جملة امر بها اي سل طريقا موصلة اليها وقوله
هذا في البعد قول الخرائطي علم مركب كتأبط شرا والاظهر انه اسم مفرد علم مبالغة في السلسال كما ان السلسال مبالغة في
السلس ويحتمل انه نكرة ويحتمل انه علم منقول من وصف او من اسم ما وتقدم ذكر العين لتوجب تاء تنبيه كما تقول هذه والله

بالصرف وبعد ان يصرف للتناسب كقوارير الاتفاقهم على صرف الثالث عشر قول ابي ذؤيب وعيرها رياحها ولم ترقم فلا تمد

عينيك الى ما استغنا به ان واجا منهم زهرة الحيوة الدنيا ان زهرة حال من الهاء او من ما وان التنوين حذف

الساكنين مثل قوله ولا ذاكر الله الا قليلا وان جر الجمهور على انه بدل من ما والصواب ان زهرة مفعول بتقدير جعلنا

لهم او اتينا هم ودليل ذلك ذكر المتع او بتقدير اذم لان المقام يقتضيه او بتقدير اعني بيانا لما او للضمير او بدل من ازواجا

اما بتقدير وهي زهرة او على انهم جعلوا نفس الزهرة مجازا للمبالغة وقال الفراء هو تمييز لما او للهاء وهذا على مذهب

الكوفيين في تعريف التمييز وقيل بدل من ما ورد بان لنقتنهم من صلة متعنا فيلزم الفصل بينا بعض الصلة

باجنبي وبان الموصول لا يتبع قبل تمام صلته وبانه لا يوصف وردت بوقوعها حالة على البدل لان العامل في المبدل منه لا

ينوي به التنحية وقيل من الهاء وفيه ما ذكر وزيادة الابدال من الضمائر بعضهم بمنعه بنا على ان المبدل منه في

الطرح منوي الموصل بلا عائد في القليل وقد مر ان الزمخشري منع في ان عبد الله ان يكون بدلا من الهاء في مررت

به وردوه عليه ولو لزم اعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوي التاخير حكم المؤخر فكان يمنع ضربت

زيدا قائما وربه دليل قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه والاجماع على جوازه تنبيه قد يكون الموضع لا يخرج الا

على وجه مرجوح فلا فرق حينئذ بين مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك ننج المؤمنين وقيل الفعل ماض مبني للمفعول

وفيه ضعف من جهات اسكان الجيم وانابة ما لم يسند مع انه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع وجوده

وقيل مضارع اصله ننجي كنكرم فسكن الجيم تخفيفا وفيه ضعف لان النون عند الجيم يخفى ولا تدغم وقد تدغم فيها اذ غمت فيها

قليلا واذ مستدرج واجاءه ولجاءه وقيل مضارع واصله ننجي بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية

وضعفه انه لا يجوز في مضارع نبات ونفث ونزلت ونحو من اذا البدات بالنون ان تحذف النون الثانية الا

في شذوذ وذكر قوم ان نزول الملائكة تنزل بالجهة الخامسة ان يتزل بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة

فلنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها فالمبتدأ مسئلة يجوز في الضمير

المنفصل من نحو انا نسمع السليم ثلثة اوجه الفصل وهو راجحها والابتداء وهو اضعفها ويختص بلغة تميم

والتوكيد مسئلة يجوز في الاسم المفتتح به من قولك هذا اكرمتك ابتداء والمفعولية ومثله اكرم رجل لقيته

من اكرمتك لكن في هذين يقدر الفعل مؤخرا ومثلهما ربما رجل صالح لقيته مسئلة يجوز في المرفوع من نحو ان

انت شتمك وما في الدار زيد الا ثم والفاعلية وهي اربع لان الفصل عدم التقديم والتاخير ومثله

الاسم التالي للموصوف في نحو زيد قائم ابوه او قائم زيد لما ذكرنا ولان الاول اذا قدرناه فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو

الاصل في الخبر ومثله ظلمات في قوله ثم او كصيب من السماء فيه ظلمات لان الاصل في الصفة الافراد فان

اقمت انف كذلك عند البصريين واوجب الكوفيون في الضمير الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب فيهم اذ نقل في امثلة

الاجماع على ذلك وجمهلم ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوزه منفصلا عنه اذ لم يقم اما والجواب انه انما انفصل الوصف لئلا يجعل معه لانه يكون معرضا للخلاف فمه مع الفصل فانه يكون بارزا كمنت وقمت ولان طلب الوصف لمعمول الفاعل انما هو لطلب الفعل فلذلك تحمل معه الضمير لان المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفعل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل وما تقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي وقول الشاعر خليلي ما والى بعهدي انتما فان الهمزة وما النافية الضمير مبتدأ كما في الخبر في الاية ومودود الى وفصل العامل من معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى الفصل بين الشيئين بالواحد ويجوز في نحو ما في الدار زيد وحبرتا ثلاث عندان عصفور وغيره عن اكثر البصريين ويجوز ان يكون المرفوع اسما للجار والظرف في موضع نصب على الحرية والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا مسئلة يجوز في نحو انما من قولك زيد ضرب في الدار لغوه ان يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو زيد المقدر في ضرب ان يكون نائبا عن فعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير وان يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال والفراء والمختبري برمان هذا الوجه شاذ اردنا بالحال والجملة الاسمية الخالية من الواو وسوغ ابتداء الفاعل عليه في نحو جاء زيد على جبته وليس كما زعما والوجه الثلثة في قوله تعالى وكاين من نبي قاتل معه ربيون كثير قتل واذا قوي قتل بالتشديد لزم ارتفاع ربيون بالفعل بمعنى ان الكثرة لا ينصرف الى الواحد وليس بشئ لان النبي هنا مقدد لا واحد بل كان واما اورد الضمير بحسب لفظها مسئلة زيد نعم الرجل يتعين في زيد الابتداء ونعم الرجل زيد قبل كل شئ عليهما فالرابط العموم واعادة المبتدأ معنى على الخلاف في اللام اللجنس هي ام للعهد وقيل يجوز اعتبارا ان يكون خبر المحذوف وجوبا اي الممدوح زيد وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو ان يكون مبتدأ احذف خبره وجوبا اي زيد الممدوح وردد بانه لم يسبق شئ مسئله مسئلة حذا ان يحتمل زيد على القول بان حذا فعل وذا فاعل ان يكون مبتدأ الخبر عنه حذا والرابط الاشارة وان يكون خبر المحذوف ويجوز على قوله ابن عصفور السابق ان يكون مبتدأ احذف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حذا اسم وقيل بدل من ذا ويرد انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستثناء منه وقيل عطف بيان وهو رده قوله وحذا انفجلت من ميانيه ثابتان قبل الربان لخبا الاولا شبين المعرفة بالنكرة التقاء واذا قيل بان حذا اسم للجوب فهو مبتدأ وزيد خبره وبالعكس عند من يجيز في قولك زيد القائم وزيد القائم واذا قيل بان حذا كله فعل فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله لا حبذا الموما الحبا وربما سخطوا ما ليس بالمقارب والفاعل لا يحذف مسئلة يجوز في نحو فضرب جميل ابتدائية كل منهما وخبره الاخر اي شئ في ضرب جميل او ضرب جميل امثل من غيره بابا كان وما الخبر محذوفا مسئلة يجوز في كان من يخون في ذلك لذكري لمن كان له قلب ويخور بكان له مال بفتحات كان وتمامها زيادتها وهو اضعفها قال ابن عصفور بابي بادتها الشعر والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع

باب المنصوبات المشابهة

ومنصوب على النقض الآن قد مضت الناقضة شاذة فالاستقراء وقوع لا نحو المبتدأ مسئلة فانظر كيف كان
عاقبة مكرهم يحتمل كان الأوجه الثلثة الآن ان تكون شاذة لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر وكيف
حال على التمام وخبر لكان على النقض وللمبتدأ على الزيادة مسئلة وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من
حجاب او يرسل رسولا يحتمل كان الاوجه الثلثة فعلى الناقضة لخبر اما لبشر وحيا استثناء مفرغ من الاحوال
اى موحى اليه او موحى اليه او من وراء حجاب يغيب او موصلا ذلك من وراء حجاب او يرسل رسولا يوحى اليه
اى اوذا ارسال واما وحيا التفريغ فى الاحيان اى ما كان تكليمه الا احيانا او ايصالا من وراء حجاب او ارسالا
وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف ولبشر على هذا التبيين وعلى التمام والزيادة فالتفريغ فى الاحوال المفيدة
فى الضمير المستتر فى لبشر مسئلة ان كان زيد يحتمل الاوجه الثلثة وعلى النقض فالخبر اما قائما او ان ظرف له وفى
محذوف وقائما حال وفى الزيادة وانتفاء قائما حال وان ظرف له ويجوز كونه ظرفا لكان فقد تأتى
يجوز فى نحن زيد عسى ان يقوم نقضا عسى فاسمها مستتر وتمامها فان والفعل موضع الخبر اما مسئلة يجوز
الوجهان فى عسى ان يقوم زيد على النقض فزيد اسمها وفى يقوم ضميره وعلى التمام الاضمار وكل شئ فى جملة
يتعين التمام فى نحو عسى ان يقوم زيد فى الدار وعلى ان يعيشك ربك مقاما محمودا لئلا يلزم فصل صلة
ان من معمولها بالاجنبى وهو اسم عسى مسئلة وسمانيك بعناقل يحتمل ما الحجازية والتميمية واوجب الفارسى
الحجازية نظرا ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضى نفيه لا امتناع النافى كان زيد قائما وجوازها
فى لم اكن باعلمهم فى ان زيدا بقائم مسئلة لا رجل ولا امرأة فى الدار ان رفعت الاسمين فهما مبتدء
كان على الارجح او اسمان للا الحجازية فان قلت لا زيد ولا عمرو فى الدار الآن ولا الان لا انما تعمل فى النكرات
فان قلت لا رجل فى الدار بعين الثانى لان الا اذا لم يتكرر يجب ان تعمل ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج
ان فتحت الثلثة فالظرف خبر للجميع عند س ولواحد عند غيره وبعيد للاخيرين ظرفين لان اذ لم يكتف عنده
عاملة فى الخبر ولا يتوارد عاملان على معمول فكيف عوامل وان رفعت الاولين بان قدرت لا اسمها محذوفا
يتعين عند الجميع اضمار خبرين ان قدرت لا الثانية كالاولى وخبرا واحدا ان قدرتها مؤكدة لها وقدرت الرفع
بالعطف وانما وجب التقدير فى الوجهين لاختلاف خبرى الحجازية والتميمية بالنصب والرفع فلا يكون خبر واحد
لهما فان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على انهما مهملتان قدرت عند غير س خبرا واحدا للاولين وللثالث
كما يقدر فى سر زيد وعمرو قائم خبر الاولين والثانى ولم يحتج لذلك عند سيبويه باب المنصوبات المشابهة
ما يحتمل المصدر والمعمولية من ذلك نحو لا يظلمون نقيرا اى ظلما اوحق اى لا ينقصون
مثل ولا يظلم منه شيئا ومن ذلك ثم لا ينقصونه شيئا اى نقصا او حقا او لما ولا ينضرونه شيئا مما

لا سيما فاخر مفعولي واما قمن عفي له من اجنبي شيء فشيء قبل ان يقضله مصدرا ايضا لا مفعول لان عفو لا يتعدا
ما يحتمل المصدرية والحالية والظرفية من ذلك سير طويلا اي سيرا طويلا او زمانا طويلا او سيرا
طويلا ومنه وان لف الجبنة للمتقين غير بعيد اي ان لافا غير بعيد او زمنا غير بعيد وان لف الجبنة في
الان لافا في حالة كونه غير بعيد الا ان هذه الحال مؤكدة فوقت تحمل حالا من الجبنة فالاصل غير بعيدة وهي ايضا حال
مؤكدة ويكون التذكير وعلى هذا مشى في لعل الشاعر قريب **ما يحتمل المصدرية والحالية** جاء زيد ركضا
اي عامله جاء على حد قوله فعدن جلوسا او الثقيل جاء راكضا وهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى ابنا طوعا
او كرها قالتا اتينا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره **ما يحتمل الحالية والمصدرية**
والمفعول لاجله من ذلك يريكم البرق خوفا وطمعا اي فتخافون خوفا وتطمعون طمعا وان ما لك يمنع حذف
عامل المصدر المؤكد لانما استثنى او خائفين او طامعين لاجل الخوف والطمع فان قلنا لا تشترط اتحاد
فاعل الفعل والمصدر المعلل وهو اختيار ابن خروف فواضح وان قيل باشتراطه فوجهه ان يريكم بمعنى يجعلكم
ترون والتقليل باعتبار الرؤية لا الارائة او الاصل لخافة واطماعا وحذف الزوائد ويقول جاء زيد
اي يعدو عثيرا وراءا او للعثير وابن مالك يمنع الاول والمانع وابن الحاجب يمنع الثاني لانه يؤدي الى الفرع
الثبوت عن حقها بقيها اذ يصح في ضربته يوم الجمعة ان يقدر ضرب يوم الجمعة قلت وهو حذف باد دليل اذ المقدر
البعض ونه وقال للبتي ابلي الهوى اسفا يوم النوى يلبخ ووقف الحجر بين الحق والوسن والقيد اسفا
ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول بل ابلاه اسفا ولاجل الاسف فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا
اشكال واما من اشترطه فهو على اسقاط لام العلة توسعا كما في قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا او الاتحاد
تقديرا اما على ان الفعل المعلل مطاوع ابلى محذوف اي فبلبت اسفا ولا يقدر وفلي يلبخ لان الاختلاف
حاصل اذ الاسف فعل النفس لا البين او لان الهوى لما حصل بسببه كانه قال ابلبت بالهوى يلبخ فما
يحتمل المفعول به والمفعول معه نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول به كونه مفعولا معه نحو
اكرمتك وهذا يحتملهما وكونه معطوفا على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول وقد اجيز في حسب فيك
درهم كون زيد مفعولا معه كونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح لانه انما يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما
يعمل في المفعول به ويجوز جره وقيل بالعطف وقيل باضمار حسب اخرى وهو الصواب ورفعه بقيد حسب
وخلفها المضاف اليه روعي بالاوجه الثلثة وقوله اذا كانت الهيجاء وانشق العصا فحسب والضحاك
مهما يباب الاستثناء يجوز في نحو ما ضربت احدا الا زيدا كون زيد بدلا من المستثنى منه وهو احدا
وكونها منصوبا على الاستثناء وكون الا وما بعدها ملغاة وهو اضعفها ومثله ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به

فان جعلته

في المنصوبات

فان جئت بما مكان ليس بطل كونه بلا لانها لا تعمل في الموجب مسئلة يجوز في نحو قام القوم ما شاء الا جلوشا كون القميص منصوبا وكونه مجرورا فان قلت حاشا ي بعين الجر وحاشا بي بعين النصب وكذا القول في خلا وعدا مسئلة ويجوز في نحو ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره وان ينصب على الاستثناء فارتفاعه من وجهين وانتصابه من وجه فان قلت ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد فما وجه رفعه على البدل مع ان المبدل منه في حيز النفي قلت ما في حيز النفي قد يعتبر كالموجب ومن ثم رفع قوله في البسملة لا تزيدها احد الحكي علينا الا كواكبها وعلى هذا يعتبر عن او ضمن نحو حكى معنى تم الكلام او يشبع ما يحمل الحال والتمييز من ذلك كرم زيد صفحا ان قدر ان الصفح غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع ان تدخل عليه من وان قدر نفس الحمل الحال والتمييز وعند وضعه التمييز فالاحسن ادخال من ومن ذلك ما حاتم جديدا او الارج التمييز للاستدراك به من جمود الحال ولزومها اي عدم انتقالها ووقوعها عن نكرة وخبر منهما المضاف من الحال ما تجعل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو عجبت من ضرب زيد عمرا حكاه ونحو فاتوا المشركين كافة ونحو ان الخشري الوجيهين فادخلوا في السلم كافة وهما لان كافة مختص بمن يعقل وهم في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس انفذ كافة بمعنى المصدر محذوفا اي ارسالة كافة اذ لا يقال ارسلته كافة الا ان استعماله فيما لا يعقل اخرجه عما التزم فيه من الحالية وهم في خطبة المفصل اذ قال ومحط بكافة الاقوال الشد والشد الاخر اخراجا له عن النصب اللازم من الحال ما تجعل باعتبار عامله وجهين نحو وهذا بعلي شيخا يحتمل ان عامله معنى التنبيه او معنى الاشارة وعلى الاول فيجوز هذا فتى ماذا زيد فان لها بينا ذا صرح النصب فصح له وطئ عطفا مهد نصب يشد على الثاني يمتنع واما التقديم عليهما معا فيمتنع على كل تقدير من الحال ما تجعل التعدد في الشد الخلق نحو جاء زيدا كبا ضاحكا فالشد على ان يكون عاملها جاء وصاحبها زيدا والشد الخلق على ان يكون من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الاولى وهي العامل وذلك فلا يجب عند من منع تعدد الحال واما التمييز مصعدا منحدرا فمن التعدد لكن مع اختلاف النصب وتسهيل الشد الخلق ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقييدا للمفصل ولا يحمل على العكس الا لدليل كقوله خرجت بها امشي نجرورا ثنا على اثر نابل مرط مرحل ومن الاول قوله سعادا ان هوى معنى فرقت وعاد سلوانا هوى ها باب اعراب الفعل مسئلة ما ثابتا فحدثنا لك رفع فحدثنا على العطف فيكون شريكا في النفي او الاستيناف فيكون مثبتا اي فلن نحدثنا الا زيدا عن ذلك ونصبه اضمار ان ولم يعتد بنفي السبب فينتفي المسبب فقط فان جئت بلن مكان ما فللنصب وجهان اضمار ان والعطف وللرفع وجه وهو القطع وان جئت بلم فللنصب وجه وهو اضمار ان وللرفع وجهه وهو الاستيناف وللجزم بالعطف فان قلت ما لك تأنث فتحدثنا فالجزم والرفع بالعطف لعدم تقدم الفعل وانما هو على القطع مسئلة هل ثابت فوافكرملك بالرفع على

الباب الخامس

والنصب على الاضمار وهل زيد اخوك منكر ملا يرفع على العطف بل على الاستيناف وهل لك التفات اليه فنكره الرفع على الاستيناف والنصب اما على الجواب او على العطف على التفات واضماران واجب على القول الاخير على الشذوذ وكالمثال سواء فلو ان لناكرة فنكون من المؤمنين ان سلم كون لو للتمني مسئلة ليتني لحمد فنفوز منه الرفع على الوجهين والنصب على اضماران وليت لي مالا فانفق منه يمنع الرفع على العطف مسئلة ليتم وزيد فنكره الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار مسئلة نحو لم يسر فاسير في الارض فينظروا يحتمل الجزم بالعطف والنصب على الاضمار مثل لم يسر فاسير في الارض فتكون لهم قلوب ونحو ان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم يحتمل تتقوا الجزم بالعطف وهو الراجح والنصب باضماران على حد قوله ومن يقترف حسنة يزد فيها حسنا ويخضع تتوه **باب الموصول** مسئلة يجوز في نحو ماذا اصنعت وماذا اصنعت رماذا مضى شرحه وقولهم ماذا احبم المرسلين ماذا امفعول مطلق او مفعول به لان احبا بمعنى اتى الاتي بفتح الباء واسقاط الجار ليس بقياس ولا يكون ماذا مبتدأ وخبرا لان المقدر وما الذي احبم به ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذف والاكثر في نحو من ذا الفتى كون ذا للاستفهام مبتدأ وليت حملتها اليه ويمتنع كون ذا موصولا وليت صلته وبعضهم لا يجيزه ومن الكثير من ذا الذي يشفع عنده اذ لا يدخل موصول على موصول الا شاذا كقراءة زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم واللام مسئلة فاصدع بما تؤمر ما مصدرية اي بالامر او موصول اسمي اي بالذي تؤمره على حد قولهم امرتك الخير وامامن قال امرتك بكذا وهو الاكثر ويشكل لان شرط حذف العائد المجرور بالحرف ان يكون الموصول محفوضا بمثله معنى ومتعلقا نحو ويشرب مما تشربون اي منه وقد يقال ان اصل معنى امر وامامنا كانوا ليؤمنوا بما كذبوا في القبل يحتمل ان يكون الاصل ما كذبوه فلما اشكال لوما كذبوا به ويؤيده التصريح به في سورة يونس وانما جاز مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا ليؤمنوا بمنزلة كذبوا في المعنى واما ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدرية اي ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف مسئلة يجوز في نحو ما ما على الذي احسن كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائد اي زاده على العلم الذي احسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج الى عائد اي ما على احسانا وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون احسن اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفحش اعراب لا بناء وهي على اضمار الجر وهلا الوجهان كوفيان وبعض البصريين يوافق على الثاني مسئلة نحو ماذا صنعت يجوز فيه كون ما بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة وعليهما فالعائد محذوف وكونها مصدرية فلا عائد ونحو حتى تنفقوا مما تحبون يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لان المعنى لا تنفقون منها وكذا وما رزقناهم ينفقون فان ذهب الى تاويل ما تحبون وما رزقناهم بالحب والرزق قلنا وبل هذا بين المحبوب والمرزوق فهلا عدلت من غير محوج الى ذلك وقال ابو حيان

فصل في بيان الموصول

لم يثبت مجيء ما انكره موصوفة ولا دليل في مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك
انتهى ولا اعلمهم زادوا ما بعد الباء الا وهما السببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم فبما رحمة من الله لنت لهم
انا قلنا لعجبي من جائك احتمال كونه موصولة او موصوفة وقد جوزني ومن الناس من يقول وصف الموصولة
الموصلي لانها تتناول قوما باعيانهم والمعنى على الابهام واجيب بانها ان لم تفد عبد الله من انه واصحبنا
باب التوابع مسئلة نحو انا ابن ابرهيم واسمعيل واسحق فانظر كيف كان عاقبة مكرهم انا مررنا بهم وبهم وضع للهمزة ويحمل
عبد الملك والمائك ابن ابرهيم واسمعيل واسحق فانظر كيف كان عاقبة مكرهم انا مررنا بهم وبهم وضع للهمزة ويحمل
هذا النقد به مبتدا ايضا اى هذا انا مررنا بهم مسئلة نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم
او صفة للرب واما نحو جائني غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف لا تكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف انما
جيء به لغرض التخصيص واثبت به لذاته وعكس كل فني بنفي فائز فالصفة للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لغرض
التعميم للحكم عليه لذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان مسئلة نحو هذا المتقي
الذين ومررت بالرجل الذي فعل يجوز في الموصول ان يكون تابعا او باضمار اعني او امدح او هو وعلى البقية فهو نعت
لابد الا اذا اعتمد نحو ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا لان النكرة لا توصف بالمعرفة باب حروف الجر
مسئلة نحو بدكمرو يجعل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فيتعلق بالاستقرار وقيل الاسمية والاولى
فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جرا بالاضافة لا تقديرا بالانفاق ونحو جاء الذي كزيد بتعيين الحرفية لان الوجه
بالمضايقين منع مسئلة زيد على السطح يحمل الوجهين وعليهما فمتى متعلقة باستقر يحذف في مسئلة
قيل في نحو والضحى والليل اذا الواو والثانية يحتمل العاطفة والقسمية والصواب الاول والا لاحتاج كل آي جواب
ومما يوضح ان مجيء الفاء في اوائل سور المرسلات والنازعات باب وفي مسائل مغربة مسئلة نحو ينبغي له
فيها بالعدد والاصالة فمن فتح التاء يحتمل كون التاء عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى والثاني او التاء
ونحو ثم نفخ فيه لعوى التاء الظرف او الوصف وفي هذا ضعف لضعف قولهم شر اطر طويل مسئلة تجلى الشعير
كون تجلى ماضيا تركت التاء من اخره لمجازية التانيث وكونه مضارعا اصله تتجلى حذف احدى التاءين
على حد قوله نار اتلظى ولا يجوز في هذا كونه ماضيا والا لقيل تلظت لان التانيث واجب المجازي اذا كان
متصلا وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول تعلم فساد قول من استدل على جواز نحو فهند تولى الشعر
تمنى ابتغى ان يعيش ابوها وهل انا الا من ربيعة ومضر يجوز ان يكون صلة تمنى الجهات الست ان لا
يراعى الشروط المختلفة بحسب الابواب فان العرب يشترطون في باب شيا ويشترطون في اخر نقيض ذلك الشيء
على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحح اقيستهم فاذا لم يتامل المعرب اختلطت عليه الابواب والشرائط فلنور من ذلك

انواعا مشيرين الى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين النوع الاول اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق في
النعت ومن الوهم في الاول قول الزمخشري في سلمان الناس اله الناس انها عطف بيان والصواب انهما نعتان وقد جاء
بانهما البر بنا مجرى الجوامد اذ يستعملان غير تابعين على وصف ويجري عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم
ومن الخطإ في الثاني قول اكثر النحويين في مرتب هذا الرجل انه نعت قال ابن مالك اكثر المتاخرين يقلد
بعضهم بعضا والحامل لهم على توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا احص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت
في المشتق ولا يمتنع كون المتبوع احص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا
وكذا ابن جني انتهى قلت وكذا الزجاج والسهيلي قال السهيلي وانما لم يجز نعتا لانه نعت كاسمي التاكيد
وعطف البيان صفة وقد علم ان عطف البيان لجامد فاق ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان
اعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت او مساو له وهو مشتق او في تاويله فكيف يجتمع في الشيء ان يكون
مبينا ومبينا والجواب بانه اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا
فاللام فيه للتعريف الخلو من اي الاشارة بذلك ويريد عليها بافادة الجنس المعين فكان اخص قال وهذا معنى قول
سيبويه وفيما قاله نظر لان الذي يقوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا
كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يحمل معنى ما
نعت له وقال الزمخشري في ذلكم الله ربكم يجوز ان يكون اسم الله صفة للاشارة او بيانا او ربكم الخبر فيجوز في الثاني الوجهان
البيان والصفة ويجوز ان يكون العلم نعتا واما العلم نعت فلا يتجه ويجوز نعتا لاشتمالها على ضمير مبهم وذلك
مما اجمعوا على بطلانه النوع الثاني اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من والنكرة
ومن الوهم في الاول قول جماعة في صيد من ما صيد وفي طعام مساكين من كفلة طعام مساكين فمن وما
كفارة انهما عطف بيان وهذا انما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم فيجب عندهم في ذلك ان يكون بدلا واما
الكوفيون فيرون ان عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف والنكرات وقول بعضهم في نافلة
من قول النابغة من الرفث في انبائها الم ناقع انه نعت للسم والصواب انه خبر المبتدا والظرف متعلق به او حال من الضمير المستتر
قول الزمخشري في شديد العقاب انه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى في اوائل سورة المؤمن وان كان من باب الصفة المشبهة
واضافتها لا تكون الا في تقدير الانفصال الا ترى ان شديد العقاب معناه شديد عقابه وهذا قالوا لو كان شيء
غير محضر فانه يجوز ان يضاف محضة لان الصفة المشبهة لانه حملته على تقدير ال وجعل سبب حسن فيها انها لازمة لا تزول
ولجاز وصفه بها ايضا لو لم يكن على ان شديدا بمعنى مشدد كما ان الاذن في معنى المؤذن فلحق من باب المشابهة
من باب الصفة الى باب اسم الفاعل والذي قدره الزمخشري انه وجميع ما قبله ابدال اما انه بدل الفكرة وكذا المضاف
قبله

قبله وان كانا من باب اسم الفاعل لان المراد بهما المستقبل وانما البنوا فلمناسبة وقعا على الزجاج في جعله مشتقا العامل
بلا وما قبله صفة وقال في جعله بدلا وحده من بين الصفة ابو ظاهر ومن ذلك قول الجاحظ في قول الاعشى
ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر ان يطل قول النحويين بجمع ال ومن في اسم التفضيل لحمل كلام
معتدا باخباره على ظاهره والصواب ان يقدر ال زائدة او معرفة ومن مستغلة باكثر منكرا لعدوه مستغرقا من يذكر
او بالمذكور على لغة من ينزلها في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم وبين قول بعضهم انها مستغلة
بليس فقد يرد بانها لا تدل على الحدث عند من قال في لغوها انها تدل عليه ولان غير فضلا وافضل وتميزه بالاجنبي قد
يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفي ليس بالخبر قولان انتفى وبان الفصل بالتمييز قد جاء في الضرورة وفي قوله على انني
بعد ما قد مضى ثلثون لمحرما كملا واقل اتوني العام من ثلثون ومن الوهم في الثاني قول مكي في قراءة ابن
ابي عبلة وما ارانا ثم قلبا بالنصب فانه يقدر والصواب انه مشبه بالمفعول به كحجرا وبدل من اسم ان وقول الخليل الا
والله ان لو في اماي وبالله وايم الله ان يا ضمير الشان ضمير فخم والمضمر الحكم الذي لا يكون الا للمنكر ان وهو ساقط وقول
بعضهم لا اله الا الله ان اسم الله خبر لا الثبر يقدر وهما لا يعمل الا في نكرة منفية واسم الله معرفة وجوابه ان هذا
الخبر مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتداء عند من زعم ان المركب لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب عن ان تعمل
شيئا عدمها وهو الخبر كذا قول ابن مالك والذي عندي ان من يرى ان المركب لا تعمل في الاسم ايضا لان جزأ الشيء لا يتقدم
وان الاصل ظريفا بالنصب فمن عند من مثل زيد الفاضل بالرفع وكذا البحث في لا اله الا الله هو المتعرف والايجاب
ايضا وفي لا اله الا الله واحد لا يجاب وانما لا يستغرق للعبث الا اله واحد او لا اله الا هو لا يجاب الاستغراق للتقدم لان
في ذلك عاملا ناصبا للخبر لعدم التركيب وزعم الاكثرون ان المرتفع بعد الا في ذلك كله بدل من محل اسم لا كما في قولك
ما جاءني من احد الا زيد ويدل على ذلك ان البدل لا يصلح هنا الا على المحل الاول وقد يجاب بانه بدل من الاسم مع
فانهما كالشيء الواحد ويصح ان يخلفهما او لكن يذكر الخبر فيقال الله موجود وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف وتم الكلام
الزمخشري في كشافه على المسألة كفاه بالتأليف مفردا لم فيما زعم فيه ان الاصل الله الرفيع فمبتدأ والنكرة
خبر على القاعدة ثم قدم الخبر فدخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدأ وركبا مع الخبر وقيل له فما تقول
في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم انتصب خبر المبتدأ فان قال ان لا عاملة عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولا نفيا
النفي بالا ولتعريف احد الجزئين فاما قوله لا يكون المعرفة مبتدأ فقد مر ان الاخبار عن النكرة المحضة المتقدمة بمعنى
جائز نحو اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن ذلك قول الفارسي في مرثية رجل ما شئت من رجل انما
وانها وصلتها صفة للرجل وشعر على ذلك حصنا الترشح قال ومثله قوله تعالى في اي صورة ما شاء ركبك اي في
صورة مشيئته اي شاءها وقول البقاء قالوا الى الكلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله ان وصلتها

صورة مشيئته اي شاءها وقول البقاء قالوا الى الكلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله ان وصلتها

على الباب واجازه على البدل ايضا ولم يجزه على البدل لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ ومن نصر على منع
النعت بالمبرد والزجاج وهو مقتضى الكتاب ومنع من مخالفة الاخفش في النداء النوع الرابع اشتراط
الابهام في بعض الالفاظ كظرف المكان والاختصاص في بعضها كالمبتدأ واصحاب الاحوال ومن الوهم في الاول
قول الزمخشري فاستبقوا الصراط في سبيلها الاولى وقول ابن الطراوة في قوله لدن بهز الكف يعسل
فيه كما عسل الطريق الثعلب في قول حماعة في دخلت الدار والسوق او المسجد ان هذه المنصوبات ظروف وانما
يكون ظرفا مكانيا تاما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وحجر وجانب وامام وخلف
ان هذه المواضع على اسقاط الحار توسعا والحال المقدر في سبيلها في البيت وفي الدار في الباب ويحمل
ان استبقوا ضمن معنى بادروا وقد اجيز الوجهان في فاستبقوا الخيرات ويحتمل سبيلها ان يكون بدلا من ضمير المفعول
بدل اشتمال كخفض طريقتها ومن ذلك قول الرجل في واعدته الجمعة كل مرصد ان كلا ظرف رده ابو علي في
الاعضد بما ذكرنا واجاب ابو حيان بان المعتمد البيت على حقيقته بل معنى ارصدوهم ويصح ارصدهم كل مرصد فكذلك
يصح قعدت كل مرصد ويجوز قعدت مجلس نبيد كما يجوز قعدت معتقده انتهى وهذا مخالف لكلامهم اذا اشترطوا
توافق ما في الظرف وعامله وهم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المرصد والمرقد انتقاب هذا النوع على الظرف
على خلاف القياس لكونه محضا منبغي ان لا يتجاوز فيه محل السماع واما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس
وقيل النصب على كل مرصد بحذف على كما قال والحتف الذي لولا الاسى لقضى اي لقضى علي وعباس الزجاج ان يقول في
الاصل بهم صراط المستقيم مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد والصواب في الموضعين انهما على تضمين صد
زيد الظهر والبطن فيمن نصبهما وان لا معتد واقعد تضمنا معنى لازمن والزموا ومن الوهم في الثاني قول الحوفي في
ظلمات بعضها فوق بعض جملة تحتها عن ظلمات ظلمات غير محتفل بصواب قول الجماعة انه خبر لمحذوف اي تلك
ظلمات بعضها فوق بعض نعم ان قدر ان المعنى ظلمات اي ظلمات بعضها فوق بعض ظلمات عظام او متكاثفة وتركت الصفة لدلالة المقام عليها
كما قال له حلب في كل مرد شبيبة صح وقول الفارسي في تهيأته استبدعوها انه من باب بدل الاضراب والعصر ان
الشجري بان المنصوب في هذا الباب شرطان ان يكون محتضا للبعض نحو بعضه بالابتداء او المشهور انه عطف على ما قبله و
صفة وكلا من تقديره محضا اي وحب بعضها نبيذ وانما احمل ابو علي الامر على ذلك لاعتراله وقال الان ما يبتدعونه
لا يجعل الله عز وجل وقد تخيل ورود اعتراض ابن الشجري على ابي البقاء في تجويزه في واخرى تحبونها كونه لزيد ونحو
ويجاب بان الاصل وصفة اخرى ويجوز كون تحبونها صفة والخبر اما نصر والما محذوف اي ولكم نصرة اخرى ونصر من
او بدل المحذوف وقول ابن مالك بدل الدين في قول الحماسي وفارسا ما قادروه ملحما انه من الاشتمال كقولك اعجبني علي
في الامير والظاهر انه نصب على المدح لما مدحنا وما في البيت مزالة وهذا الممكن ان يدعى انه من الاشتمال النوع الخامس

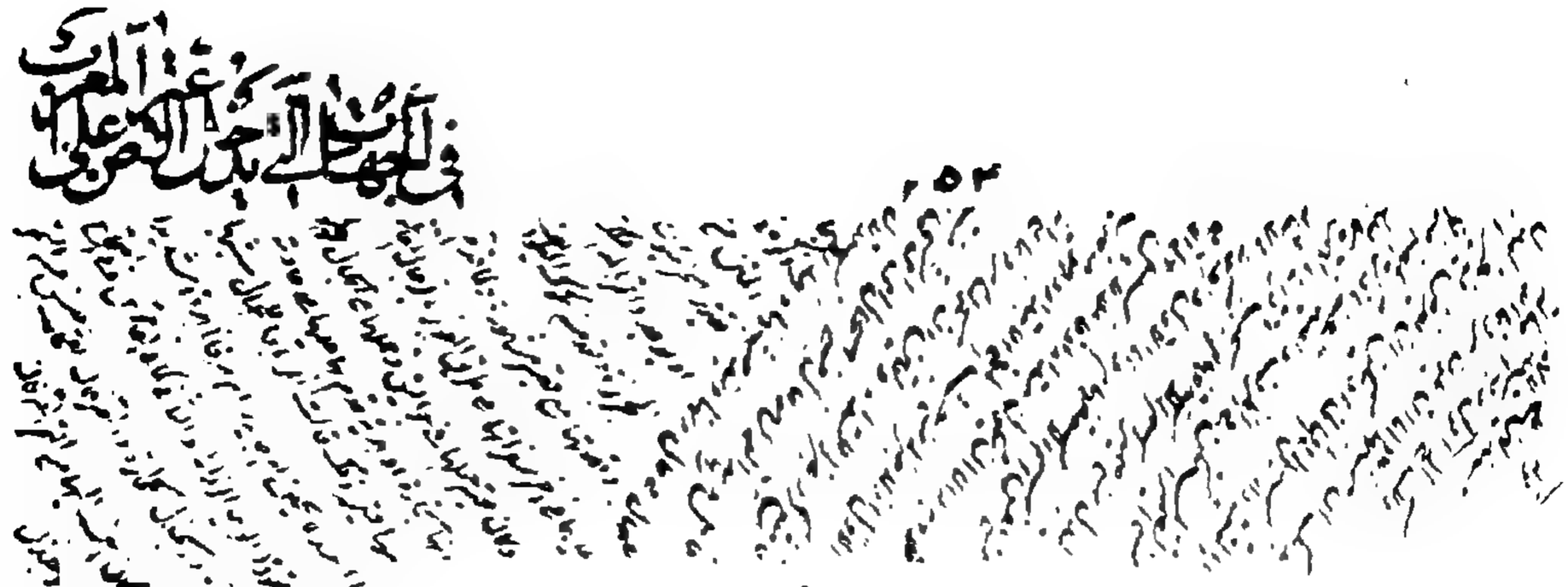

في الجمل التي لا محل لها من الإعراب

بعد ما ومعنى قول من قال في عند سقيته ذلك قول أبي الدرداء وحدث الناس بخير فشله أي صادف الناس
مقولا فيهم ذلك وقوله وكوني أبا المكارم ذكر بي وعودي لملجدة عناد والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية أي
كوني تذكرين بي مثل قوله تعالى من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا أي ضمير مدا وقوله إن الذين قتلتم بالأمس
سندهم لا يحسبون ليلهم عن ليلكم نائما وقوله إذا ما القوم كانوا بخيرة واضطرب القوم اضطراب الأرشية في الطوى
أوصيني ولا توصوبه وينبغي أن يستثنى من منع ذلك في خبري إن ضمير الشأن وخبر إن المفتوحة إذا خففت
فإن خبرها يجوز أن تكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها في قراءة من قرأ إن بالتخفيف وغضب
بالفعل والله فاعل وقولهم أما إن جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة وإذا لم يلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم إن ذلك
ضمير الشأن فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن إذ يمكن أن يقدر والخامسة أنها وأما أنك وأما نودي أن بورك
من في النار فيحتمل أن تفسيرية ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى انظر إلى العظام كيف ننشزها
إن جملة الاستفهام حال من العظام والصواب أن كيف وحدها حال من مفعول ننشزها وإن الجملة بدل من العظام
ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاما جواز ذلك في الجملة لأن الحال كالخبر وقد علم ما تقدم في نحو كيف زيد
واختلف في نحو زيد كيف هو وقول الزمخشري إن جملة الاستفهام حال في نحو عرفت زيدا أبو من هو وقد مر
النظر البصري يعلق عن عمله كالنظر القلبي قال الله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما الآية وقال سبحانه انظر كيف فضلنا
على بعض ومن ذلك قول الأمين المحلى فيما يجب بطلان الجملة التي بعد الواو من قوله واطلب ولا تضجر من مطلب
خالية وإن لا ناهية والصواب أن الواو للعطف ثم الأصح أن الفتحة إعراب مثلها في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن
لأنها الأصل بدون تأكيد خفيفة محذوفة النوع التاسع اشتراطهم لبعض الأسماء أن يوصف ولبعضها أن
يوصف فمن الأول مجرور رب إذا كان ظاهرا وإما في النداء والجار في قولهم جاءني الجماء الغفير وما وطئ به من حبر
أو حال نحو زيد رجل صالح ومررت بزيد الرجل الصالح ومنزل أنتم قوم تفتنون ولقد ضربنا للناس في هذا
القرآن من كل مثل إلى قوله تعالى قرآنا عربيا وقول الشاعر أكرم من لبى على فبنى به الجاه أم كنت أم لا
ومن ثم أبطل أبو علي كون الظرف من قول الأعشى ربما فتر ذلك النوم واسري من معشر قبال مغلقا
واسري لئلا يخلو ما عطف على فتر ودرت من صفر قال أما قوله فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنس كأنها
خط تمثال فعلى أن صفة الثاني مدلول عليها بصفة الأول ولا يأتي ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لأن
الواو قد تحتمل دليلا عليه ومن الثاني فاعل نعم وبئس والاسم المشغول في شبه الحرف الأما ومن النكرتين تامتين
يوصف نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك ولا يوصف بأي معجب لك وهو موصوف في الغالب لأنها معربة
ومن ذلك الضمير ويجوز الكسائي نعتا إن كان لغائب والمنع أغلب التوضيح نحو قال إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب

وبخولا الطلا موالزعفران الزنجبيل فقد دعا ما بغتا الضمير المستتر في تشد والزعفران الزنجبيل بعتبطوا حيوانا غير الفاعل
وابن السراج نفا على نعم وبئس بمنكا بقوله بنعم الفتى المرء انت اذا هم حضروا الدى الجمار نار الموقد بحمالة الفاعل
وابن السراج على السبد اذ قال ابن مالك بمنع نصرا ذا اضمر بالنعت التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنسين
تخصيصه منا وذلك لقصد فاما اذا تول الجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نصبه لامكان ان ينوى في النعت
ما نوى في المنعوت على هذا تحمل البيت انتهى وقال الزمخشري وابو البقا في وكم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن
الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة القرن وجمع الضمير حملا على معنى كما جمع ووصف بجمع في ان كل الماضي
لدينا محضرون النوع العاشر يخصهم جواز وصف بعض الاسماء بمكان دون اخر كالعامل من وصف
ومصدر فانه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده وكالموصول فانه لا يوصف قبل تمام الصلة ويوصف بعد تمامها في
تعميمهم الحيوان في البعض وذلك هو الغالب ومن الوهم في الاول قول بعضهم في قول الخطيئة ان معنا باسا مبينا ضمن
من نوالكم ولن نرى طاردا للحر كالياس ان من متعلقة بياسا والصواب ان تعلقها بمحذوف فالان المصدر لا
يوصف قبل ان يأتي معموله وقال ابو البقا في ولا امين البيت الحرام يبتغون فضلا لا يكون يبتغون نعتا لامين لان
اسم الفاعل اذا وصف لم يعمل في الاصح بل هو حال من امين انتهى وهذا ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل
النوع الحادي عشر اجازتهم في بعض انواع النواسخ ان يفصل بالناسخ نحو كان فلانا يد ومنع ذلك في البعض
نحو كان زيدا قائم ومن الوهم في هذا قول المبرد في قولهم ان من افضلهم كان زيدا انه لا يجب ان يحمل على زيادة كان كما
قال سيبويه بل يجوز ان يقدر كان ناقصة واسمها ضمير الامر مقدم ربنبرا ذا هو اسم ان ومن افضلهم خبر كان
وكان وصلتها اعتراض فيلزم تقديم خبر ان على اسمها مع انه ليس ظرفا ولا مجرورا وهذا لا يجيزه احد النوع
الثاني عشر اجازتهم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية نحو في اياة تنكرون
وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون ايا الاجلين قضيت فهذا مذهب صيبويه في ان من يفعل
ما يقولون فيها لجاد ذا وظبا ولبعضهم ان يتأخر لما لم يكن له صدر كالفاعل ونائبه وشبههما ولضعف الفعل كمفعول التعجب نحو
احسن زيدا ولعارض معنوي او لفظي وذلك كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يوهم انه مبتدأ وان الفعل
مسند الى ضميره وكالمفعول الذي هو اي للموصول نحو ساكرم ايهم جاءني كما تقدم وفصدوا الفرق بينها وبين اي الشرطية في
الاستفهام والمفعول الذي هو اي وصلتها لحوعرفت انك فاضل اكرم هو الا بتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التي
بمعنى لعل واذا كان المبتدأ الذي اصله التقديم يجب تأخيره اذا كان ان وصلتها نحو واعلموا انما غنمتم من شيء فان
تأخر المفعول الذي اصله التأخير نحو فلا تخافون ايكم اشركتم الحق واولى وكمعمول عامل افتقر بلام الابتداء او القسم وحرف
الاستثناء ومنا انثنا او لا في جواب القسم من الوهم في الاول قول ابن عصفور في اولم يهديهم كم اهلكنا ان كم فاعل يهد فان

فان قلت خرجه على لغة حكاها الاخفش وهي ان بعض العرب يلتزم صدورية كم الخبرية قلت قد اعترف بذلك

فتخرج الشريك عليها بعد ذلك رداءة والصواب ان الفاعل مستتر راجع الى الله سبحانه اى ولم يبين انتظم او

الهدى والاول قول ابى البقاء والثانى قول الزجاج وقال الزمخشري الفاعل الجملة وقد مر ان الفاعل لا يكون

وكم مفعول اهلكنا والجملة مفعولها قبله وهو معلق عنها وكم الخبرية بمعنى خلقا لا كثرهم ومن الوهم فى الثانى

قول بعضهم فى بيت الكتاب وقلما وصال على طول الصدد يدوم ان الوصال فاعل بقدم وفى بيت الكتاب ايضا

اظبى كان امك ام حما وان ظبى اسم كان والصواب ان وصال فاعل بيدوم محذوفا دل عليه المذكور وان ظبى اسم

لكان محذوف مفسره كان المذكورة او مبتدأ والاول اولى فان الاستغناء بالجملة الفعلية اولى منها بالاسمية

وعليهما فاسم كان ضمير يرجع اليه قول سيبويه ان الخبر عن النكرة بالمعرفة والصحيح على الاول ان ظبيا المذكور اسم كان وخبره

امك وعلى الثانى فخبر ظبى انما هو الجملة والجمل نكرات ولكن يكون محل الاستثناء قوله كان امك على ان ضمير النكرة

عنده نكرة لا على ان الاسم يعتد به وقول بعضهم فى قوله نغم ان السمع والبصر فؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا ان عنه

مرفوع المحل بمسئولا والصواب ان اسم كان ضمير المكلف وان لم يجر له ذكر وان المرفوع بمسئولا مستتر يرجع اليه بعض

عنف فى موضع نصب قول بعضهم فى قوله الب حب العراق الدهر اطعمنيه من باب الاشتغال لا على اسقاط على

كما قال سيبويه وذلك مردود لان اطعم يتعدى بلا على قول الفراء وان كان المالبوفيهم فيمن خففت ان انه بغير

باب الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها على ان هنا

اخر وهو لام القسم واما قوله نغم ما يقول الاتساء اذا ما مات ليس اخرج حيا ان اذا ظرف لما يستقبل

الظرف على لام القسم لتوسعهم فى الظروف وشذ قول الرضي لبيان تدى ام تخالفنا باسم واج عوض لا يتفرق

يتفرق ابدا ولا النافية لها الصدر فى جواب القسم وقيل العامل محذوف اى اذا ما مت بعثت ليس اخرج الى

آخر ما لت عشر منعهم من حذف بعض الكلمات ولجائهم حذف بعضها فمن الاول الفاعل ونائبه والجار الباقي عمله

الا فى مواضع نحو قولهم الله لافعلن ويكم درهم اشتريت اى والله ويكم من درهم ومن الثانى احد معمولات و

من الوهم فى الاول قول ابن مالك فى افعال الاستثناء نحو قاموا ليس زيدا اولا يكون زيدا وما خلا زيدا

اوما عدا زيدا ان مرفوع من محذوف وهو كلمة بعض مضافا الى ضمير من تقدم والصواب انه مضمر عائد ما على البعض

المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله نغم فان كن نساء على البنات المفهوم من الاولاد فى يوصيكم الله فى

اولادكم واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل اى لا يكون هو اى القائم زيدا كما جاء لا يزنى الزانى حين يزنى وهو

مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك غير ليس ولا يكون يقول قائل

خلا زيدا اى جانب هواى قيامهم زيدا ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين فى قوائح السور انها محكوم لها

في موضع جر بإسقاط حرف القسم وهذا مردود بان ذلك مختص عند البصريين باسم الله ثم وبايذا الجوابه للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن وانما يجب ان يقدر ذلك الكتاب في البقرة والله الر الا هو في آل عمران جوابا وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله ورب السموات العلى وربها والارض وما فيهما لمقد كانن وقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة ان ذلك على قلة مخصوص باستطالة القسم من الوهم في الثاني قول ابن عصفور في قوله حتى تواروا لات هنا حين ان هنا اسم لات وحين خبرها بتقدير مضاف اي وقت حين فاضمر اعراب الجمع بين معمولها واخرج هنا عن الظرفية واعمال لات في معرفة ظاهرة في غير الزمان وهو جملة الثاني عن المضاف وحذف المضاف الى جملة والاولى قول الفارسي ان لات مهملة وهنا خبر مقدم وحين مبتدا مؤخر بتقدير ان مثل يسمع بالمعيدي خير من ان تراه النوع الرابع عشر يحذفهم في الشعر ما لا يجوز في النثر وذلك كثير وقد افرد بالتصنيف وعكسه موعز جدا والذي بدا لي انه ان وجد في الشعر ما لا يجوز في النثر فنادر النوع الخامس عشر اشترطهم وجود الرابط في بعض المواضع وفقده في بعض فالاول قد مضى مشروحا والثاني الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد فاما قوله ولبئس ليلة لا اصطبح بلمها الكلب الا هرا وقوله مضت سنة لعام ولدت فيه بعد ذلك وعجبت من نساء دوسها الحكم خفي على اكثر النحويين والصواب في مثل قولك اعجبني يوم ولد فيه بنو فلان ان الجملة بعد صفة لمحذوف وكل اجمع وما نصرف منه في باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكد وعنه واما قطع مثنا القوم بجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقول جمع على حد قطع فلس وافلس والمعنى جاء الجماعتهم ولو كان توكيدا لكان الضمير فيه زائدة مثلها في قوله هذا وبعلي الصغار بعينه لا لم لي ان كان ذا ولا اب فكان يصح النوع السادس عشر اشترطهم لبناء بعض الاسماء ان يقطع عن الاضافة كقبل وبعد وغير ولبنا بعضها ان تكون مضافة وذلك في الموصولة فانها لا تبنى الا اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا وفيما عداهم اشد من الوهم في ذلك قول ابن الطراوة هم اشد مبتدا وخبر واي مبتدا مقطوعا عن الاضافة وهذا مخالف لرسم المصحف ولاجماع النحاة الجهة السابعة ان يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمال اخر في نظير ذلك الموضع بخلافه وله امثلة احدها قول الزمخشري في مخرج الميت من الحي انه عطف على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحي من الميت لان عطف الاسم على الاسم ولكن بمعنى قوله يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي بالفعل فيما يدل على خلاف ذلك الثاني بقول مكي وغيره في قوله ماذا اراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا او مستانفة والصواب الثاني الفرق في سورة المدثر ماذا اراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء الثالث قول بعضهم في ذلك الكتاب لا ريب ان لا وقف وهنا يبتدئ فيه هكذا يدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين

الرابع قول بعضهم في ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ان الرابط الاشارة وان الصابر والغافر حصلا من عزم الامور مبالغة والصواب ان الاشارة للصبر والغفران بدليل وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور ولهذا لم يقل انكم الخامس في قولهم في ابن شركائي الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمونانهم شركاء بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم ان لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتها ولم يقع في التنزيل الا كذلك ومثله في هذا يعلم كقوله تعالى علم رسول الله انك لمن المرسلين ومن القليل منها قوله زعمتني شيخا ولست بشيخ وقوله يعلم شفاء النفس قهر عدوها وعكسها في ذلك فهب بمعنى ظن والغالب على الصريح المفعولين كقوله فضلت امرءا في بلخها الدوا فهبني امرءا هالكا وقوع على ان وصلتها نادر حتى زعم الجرمي ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن وذهاب عن قول القائل هب انيا باتا كان حمارا ونحو والناس فيكم فما ظنكم بسواد علمهم اندثرتهم ام لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستأنف او بدل من ما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وفي علمهم اندثرتهم ام لا يؤمنون الثاني لهم في نحو وما ترتب بظلام للعبيد ومما الله بغافل ان الجار والمجرور موضع نصب او رفع على الخلاف بينه والصحيح الاول لان الجر لا يجيء في التنزيل مجردا من التا الا وهو منصوب ونحو امتهانهم ما هذا البشرا الثامن قول بعضهم ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ان اسم الله تعالى سبحانه مبتدأ او فاعل اي الله خلقهم وخلقهم الله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم التاسع قول ابي البقاء في امن استبانه على تقوى ان الظرف حال اي على وصف التقوى او مفعول لاسس وهذا الوجه الذي لحزه هو المعتمد عليه عندي لتغيير في المعنى اسس على التقوى تشبيه وتخييل الموضع اكثر من وجه ويوجد صارح كلا منها فنظر في اولها كقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحن ولا انت والزمان ويشهد له قال موعدكم يوم الزينة وان يحشر الناس ضحى ويشهد له مكانا سوى واذا العرب مكانا بدلا منه لا ظرفا لتخالف تعيين ذلك الجهات الثلاث من ان يحمل على شيء وفي ذلك ما يدفعه فهذا اصعب من الذي قبله ولهذا مثلة احدها قول بعضهم ان هذان لساحران انها ان واسمها اي ان العصيين وهذان مبتدأ وهذا يدفعه ان منفصلة وهذان متصلة والثاني قول الاخفش وثعلب وابي البقاء وفي الذين يموتون وهم كفار اللام للابتداء والذين مبتدأ والجملة بعده خبره وبه يندفع ان الرسم ولا وذلك يقتضي انه مجرور بالعطف على الذين يعملون السيئات الا مرفوع بالابتداء والذي حملهما على العروج عن ذلك الظاهر ان من الواضح ان اللبث على الكفر لا تؤثر له لغوات ومن التكليف ويمكن ان يدفعا بان الالف في لا اذنه كالالف في لا انجبره فهما ان لذة في الرسم وكذا لا اوضحوا والجواب ان هذه الجملة لم تذكر لتفاد معناها بمجرده بل ليستوي بينها وبين ما قبلها اي انه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من لحزها الى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما نفى الاثم عن المتأخر في فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن

فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه اخذ بالعزيمة بخلاف المتعجل فانه اخذ بالرخصة على معنى بشرط عدم الاثم
من تعجل ومن لم يتعجل وحمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد والثالث قول ابن الطراوة في ايهم اشد
هم اشد مبتدأ وخبر واي مضافة اليه وبه يغتر رسمهم مصلة وان ابا اذا لم يضف عربيا فاوفى
قول بعضهم في واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون ان هم الاولى ضمير رفع مؤكد للواو والثاني بتركل او مبتدأ اما
خبر والصواب ان هم مبتدأ مفعول فيهما لرسم الواو بغير الف بعدها ولان الحذف في الفعل لا في الفاعل اذ المعنى
اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهم اخسروا واذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه اذا اخذوا استوفوا
واذا تولوا الكيل او الوزن لهم على الخصوص اخسروا وهو كلام متناقض لان الحذف في الفعل لا في الفاعل في المائدة الخامس قول
مكي وغيره في قوله بعد ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن بدل منه او خبر ابتداء محذوف والاول اولى لان
مبتدأ القراءة بعضهم بالنصب على حد زيدا ضربته السادس قول كثير من النحويين في قوله تعالى ان عبادي
ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك انه دليل على جواز استثناء الاكثر من الاقل والصواب ان المراد بالعباد
المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في ابتداء ان عبادي ليس لك عليهم سلطان
وكفى بربك وكيلا ونظيره المثال الاتي السابع قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك ان من نصب فعلى
الاستثناء من فاسر باهلك ومن رفع فعلى البدل منه من ولا يلتفت منكم احد ويرده باستلزام امرأته فان
المرء لم تكون مسرى بها على قراءة الوصل وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لان احدهما من جملة النهي لا بد له
على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روعي انها تبعتهم وانها التفت فرأت العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها
وبعد قول الزمخشري في الابد خلاف الظاهر وقد سبقه غيره اليه والذي حملهم على ذلك ان النصب قراءة الاكثرين فاذا قدر
الاستثناء من احد كانت قراءتهم على الوجه المرجوح وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الاكثر على ذلك مستدلا بقولهم
انا خلقناكم كل شيء بقدر فان النصب فيها عند من علله بقولهم زيدا ضربته ولم يرجح الباء لمغايرة ما بعدها لما قبلها
بعض المتأخرين وذلك لا نظير له في نحو خفت بالكسر وطلت بالضم انه محتمل لبعلي الفاعل والمفعول ولا خلاف في نحو ان
محتمل لهما وان نحو مختار محتمل لوصفهما وكان نحو مشيرا في البيت الزجاجي

ما جاء في ان نوح انه ليس من اهلك ان عمل غير صالح وبحر الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة وظنه
لنا عليهم بمضبط الامن تولى وكفر فيعذبه الله ولختار ابو شامة ما اختاره من ان الاستثناء منقطع ولكنه قال
وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية وهذا يدل على انه جعل الاستثناء من جملة النهي وما قدمناه
لغة التميمية ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود وحكاه ابو عبيدة وغيره الجهة التاسعة ان لا يتأمل
ورود الشيء مثلا ولذلك امثلة احدها زيدا حصى نهضا وعمرا لحصى مالا فان الاول على ان احصى اسم تفضيل
المنصوب بعده تمييز نحو احسن وجها والثاني على ان احصى فعل ماض والمنصوب مفعول مثل واحصى كل شيء عددا وان اللوم
بعضهم في احصى لما لبثوا امدا انه من الاول فان الامد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه
في المعنى كزيدا كثر مالا لا نحو مال زيد اكثر من مال الثاني زيد كاتب شاعر فان الثاني خبر او صفة للخبر ونحو زيد افعل
فان الثاني صفة لا غير لان الاول لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائدة ومثلهما زيد عالم بفعل الخير وزعم الفارسي
ان الخبر لا يفيد مختلفا ما لافراد والجملة فيتعين عنده كون جملة الفعل نعتا فيهما والمشهور الجواز كما ان ذلك
في الصفات وعليه قول بعضهم فاذا هم فريقان يختصمون خبر ثان او صفة ويحتمل الحالية ايضا فاذا هم
فريقين مختصمين واوجب الفارسي في كونوا قردة خاسئين كونه خبرا ثانيا لان الجمع المذكر السالم لا
صفة لما لا يعقل الثالث ان يبدا فيهما وان يختلفا فان راعى في الاول علمه وفيهما مفعولا ثان
وفي الثاني بصير مفعولا ثانيا وقول تركت زيدا عالما فان فسرت تركت بصيرت فعالما مفعولا ثانيا وتخلف
وان حمل قولهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف لا يبصرون مفعولا ثانيا تركهم كما ينكر الخبر والخبر
مفعولا ثانيا والجملة بعد فعال او بالعكس وان حمل على الثاني فحالان الرابع اعرف وعرفه ان فتحت العين فمفعول مطلق
او ضمنها فمفعول به ومثلهما حسن وحسنى الوجه العاشر ان يخرج على خلاف الاصل او على خلاف الظاهر
منقض كقول مكي في لا تبطلوا صدقاتكم الآية ان الكاف نعت لمصدر اي ابطالا كالذي ويلزمان يبطل ابطالا
انفاق الذي ينفق والوجه ان يكون كالذي حالا من الواو اي لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذين ينفقون هذا الوجه
مردود بقول بعض العصريين في قول ابن الحاجب الكلمة لفظ اصله الكلم هي لفظ ومثله قول ابن عصفور في سر المجل انه
لا يجوز حذف العائد المجرور الذي هو في الدار الا نادرا دليل على المحذوف حتى رده على من قال في بيت الفرزدق وادنا
مثلهم بشرا ان بشرا مبتدأ ومثلهم نعت لمكان محذوف وخبرا اي وادنا بشرا مكانا مثل مكانهم بان مثلا لا يخص
بالمكان فلا دليل حتى وكقول الزمخشري في قوله لان البيع والخلة ان النصب باضمار فعل اي ولا اوي وانما النصب
ولا حول ولا قوة وقول الخليل في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا ان التقدير الا ترون رجلا مع امكان ان يكون من باب
الاشتغال وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور وقد يجاب عن هذا بثلاثة امور احدها ان رجلا نكرة وشرط المنصوب

على الاشتغال ان يكون تابعا للرفع بالابتداء ويجاب بان النكرة هنا موصوفة بقوله بدل على محصله ثبت
الثاني ان نصب على الاشتغال يستلزم الفصل بجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ويجاب بان ذلك جائز كقوله
ان لمرء مسلك ليس لولد الثالث ان طلب جعل هذه صفة اهم من الدعاء فكان الحمل عليه اولى واما قول ابن هشام في قوله
انشد بعض العرب اللهم ان الاصل الب على حسب العراق مع انكار جعله على الاشتغال وهو قياس مطرد لا محذور في
فجوابه ان الطعن بتقدير لا الطعن لا الناصر في جواب القسم لما الصدر لها محل ادوات الصدر كلام الابتداء واما
الناصر وما المصدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما قال في قل اللهم فاطر السموات انه
على تقدير يا ولم يجعله صفة على المحل لان عنده لان اسم الله تم لما اصل يا الميم المقتوحة عوض حرف النداء اشبه الاصوات
فلم يجز نعته وانما قال في قوله لعناد قلبك من سلى عوابده وهاج لعرانك المكونة الطلل ربع فواد اداء المعصرات
وكل عيرانة سار ما تحضل ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع اكثر منه فكيف يبدل الاكثر
من الاقل ولئلا يصير الشعر معيبا لتغلق احد البيتين بالاخر اذ البدل تابع للمبدل منه ويسمى ذلك علماء القوافي
تضمينا ولان اسما الدار قد كثر منها ان تحمل على عامل مضمر يقال دار مية ودار الاحباب بعضها باصمانا هي وبعضها
باصمان اذكر وهذا موضع الفضل الحذف وانما قال الاخفش وفيما الحسن زيدا ان الخبر محذوف بناء على انه ما معرفة
موصولة او نكرة موصوفة وما بعدها صلة او صفة مع انه اذا قدر ما نكرة تام والجملة بعدها خبر كما قال ابن الحاجب
الى تقدير خبر لا بد وايضا ان ما التامة غير ثابتة او غير فاشية وحذف الخبر فاش فيرجح عنده الحمل عليه وانما الجائز كثير من
النحويين في قولك نعم الرجل زيد ان يكون زيد خبر المحذوف ومع امكان تقديره مبتدأ والجملة قبله خبر لان نعم وبئس
موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل ولهذا يجيزون في نحو هند للمتقين الذين
يؤمنون ان يكون الذين يؤمنون نصبا بتقدير امدح او رفعا بتقديرهم مع امكان كونه صفة تابعة على ان الخبر محذوف
لجزم بان المخصوص مبتدأ وما قبله خبر وهو خلاف ما ابن جني وابن الباذش وهو ظاهر قول سيبويه وانما قولهم نعم الرجل
عبد الله فهو بمنزلة ذهب بجوهر عبد الله مع قولهم اذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب بجوهره
فسوى بين الخبر المخصوص وبقيته وهو الذي عز اكثر النحويين انه قال كانه قال نعم الرجل وقيل له من هو فقال عبد الله وورد
عليهم انه قال ايضا واذا قال عبد الله فكانه قيل له ما شانه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص
وانما اراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا يحصل الفائدة الا بالمجموع فقدمت او اخرت وجوبا ان عصفورا في
المخصوص الموخر ان يكون مبتدأ لحذف خبره ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان يسد شيء مسده وذلك واردان على
الاخفش فيما احسن زيدا واما قول الزمخشري في قوله الله عز وجل قل هو للذين امنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون
في اذانهم وقر انه يجوز ان يكون تقديره هو في اذانهم وقر فحذف المبتدأ او في اذانهم منع وقر والجملة خبر الذين

في الجهات التي يسأل الأعراب عنها على النحو

مع امكان ان يكون لا حذف فيه وعجبت لمن اراى ما قبل هذه الجملة وما بعد صالحا يشا في القران قدر ما بينهما كذا
ولا يمكن ان يكون حديثا في القران الا على ذلك اللهم الا ان يقدر عطف الذين على الذين ووقوع على هذا يلزم ان يعطف
على معمولي عاملين وهو لا يجيزه وعليه فيكون في اذا انهم بغتة الوقوع قدم على فعل الشرط وامّا قول الفارسي في حول
ما اقول الى احمد الله فيمن كسر الهمزة ان الخبر محذوف بقيد ثابت فقد خولف فيه وجعلت الجملة خبرا ولم يذكر من
وذكرها ابو بكر في اصوله فقال الكسر على الحكاية فتوهم الفارسي انه اراد الحكاية بالقول المذكور فقدر الجملة
المحل فبقي له المبتدا بلا خبر فقدره وانما اراد ابو بكر انه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قول خاتمة واذ قد اخبرنا
الى ذكر الحذف فلنخبر القول فيه فانه من الممتنات فنقول ذكر شروطه وهي ثمانية احدها وجود دليل حالي كقولك لمن
رفع سوطا على زيد اضمارا ضرب ومنه قولهم سلاما اي سلمنا سلاما او مقالي كقولك لمن قال من ضرب زيدا او من
قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا وانما يحتاج الى ذلك اذا كان المحذوف الجملة باسرها مثلنا
الحمد لله الحمد لله سلام قوم منكرون اي سلام عليكم انتم قوم منكرون فحذف خبر الاولى ومبتدا الثانية
او لفظا يفيد معنى فيها هي منبئة عليه نحو قالوا تقاسموا بالله لنبيتنه اي لنقتلنه اي لا نقتلوا واما اذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط
لحذفه وجود الدليل لكن بشرط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك ما ضربت الا زيدا او صناعي كما في قولك
زيدا اضرب وقولك لمن ضرب زيدا وسكت اشر ولا شرط الدليل لما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو
رايت رجلا ابيض يخاف وبابه سمعا اكاتبا وحذف المضاف في نحو جاءني غلام زيد يخاف ونحو خاب بابك وحذف العائد
في نحو جاء الذي هو في الدار يخاف ولنتكلم عن كل شيء منها ايهم اشد وحذف المبتدا اذا كان ضمير الشان لان ما بعده
جملة تامة مستغنية عنه ومن ثم جاز حذفه في باب ان نحو ان زيدا منطلق لان عدم المنصوب دليل على الحذف
في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل يخاف وعجبت من ان تفعل واما ورغبت ان تنكحهن فانما حذف الجار فيها
لعدم تبينه وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القول
وكان مردود اقول ابي الفتح انه يجوز جلست زيدا بفتحة مضاف اي جلوس زيد لاحتمال ان المقدر كلمة الى وقولها جاز
ان بني تميم لا يثبتون خبلا الى زيد وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا احد غير الله وقولك مبتدا من غير
مؤنبة لارجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وانما ذلك اذا كان
كونا مطلقا نحو لولا ان زيدا كان كذا لاكرمتك لان زيدا موجود ونحوه فاما الاكوان الخاصة التي لا دليل عليها فوجوب ذكرها
فوجب الذكر نحو لولا ان زيدا مسلم لقتلتك ولا قولهم لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لامرتك بالسواك على قول عند
وقال الجمهور لا يجوز لا حذف من الاسد ياكلك لجوز لان الشرط المقدر ان قد منتفيا اي فان لم تذنب فانا لا نفعل النهي
الذي جعل دليلا على ان قد منتفيا اي فان لا تذنب فانا لا نفعل بخلاف لا تذنب من الاسد لم يعلم ان الشرط المقدر منفي وذلك

صحيح في المعنى والصناعة لك ان تجيب عن الجمهور بان الخبر اذا كان محذوفا وجب ان يحمل نفي المخبر عنه عند الجميع في باب
لولا وعند تميم في باب لا فيقال لولا قيام زيد لكان كذا اي موجود ولا يقال لولا زيد لا لاحد جاز لولا زيد قائم لسلامة
الحذف المذكور واما لولا فوما لحقوا شواعد فلعله مما يروى في المعنى وعن الكسائي في اجازة الجزم بانه بقيد
الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة اللفظية وهذا وجيه حسن اذا كان المعنى مفهوما
شيئين احدهما ان دليل الحذف نوعان احدهما غير صناعي وينقسم الى حالي ومقالي كما تقدم والثاني صناعي ويخص
بمعشر النحوي لانه انما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في لا اقسم بيوم القيمة فان التقدير لا انا اقسم وذلك لان
فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين وفي قول واصل عبارة التقدير وانا اصل لان واو الحال لا يدخل
على المضارع المثبت الخالي من قد وفي انها لا بل ام شيئا ان التقدير ام هي شيئا لان ام المنقطعة لا تعطف الا الجمل
وفي قوله ان من لام في بنت حسان المه واعضه في الخطوب ان التقدير انا ارى انا لك لان اسم الشرط لا يعمل فيما
قبله ومثله قول المتنبي وما كنت ممن يدخل العشق قلبه فلما دخلت لكن من يبصر جفونك يعشق وفي ولكن رسول الله
ان التقدير ولكن كان رسول الله لان ما بعد لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها ولا بالواو لانه مثبت وما قبلها
ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد الا وهو شريكه في النفي والاثبات فاذا قدرته ما بعد الواو جملة صح لفظا لان قولك
ما قام زيد وقام عمرو وزعم س في قوله ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد ان التقدير ولكن انا
وجمهور بان لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبانا كوطئا داخلة على ان متى منصوبة بفعل الشرط فالفعل متقدم عليه
في الرتبة ورده الفارسي بان المشبهة للفعل فهو لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها
بالاسماء وقيل انما احتيج الى التقدير اذا دخلت عليه الواو لانها تخلص معناها وتخرج عن العطف المشبه لاشتراك
الدليل اللفظي ان يكون تبعا للمحذوف فلا يجوز زيد صائم وعمرو وعمرو صائم وزيد بضد المحذوف ومعنى خالف المذكور
بان يضاد احدهما معنى السفر من قولك تفاءلوا اصبتم في الارض والآخر معنى الاقامة المعروف ومن هنا اجمعوا على جواز
قائم وعمرو ان زيدا قائم وعمرو على معنى لكن زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل وكان لان الخبر المذكور متمنى او مترجى او مشبه
والخبر المحذوف ليس كذلك لا خبر المبتدا فان قلت كيف يصنع بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي في قراءة من
رفع وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني اي ان الله يصلي وملائكته يصلون وليس عطفا على الموضع
ويصلون خبرا عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوف بمعنى الرحمة
وقال الفراء في قوله تعالى لعجب الانسان الى يجمع عظامه بلى قادرين ان التقدير بلى نجمعها قادرين والحسبان المذكور بمعنى
الظن والمحذوف بمعنى العلم اذ الترديد في العادة كثيرا فلا يكون ما مورا به وقال بعض العلماء في سبب الكتابة التي رأيتها
ولو تأملت الاولها في مفارق الراس طبيا ان رأيها المقتدى الناصبة لطبيا قلبية لاصبرية لئلا يقتضي كون ما قبلها

مكشوفة الرأس وانما يمكن النشا بالخفر والتقصير بالتبذل مع ان راي المذكورة بصير قلت الصواب عندي ان الصلوة
لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعا
بعضهم بعض لما قول الجماعة وبعيد من حيث احديا اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه لما فيه من الالباس
حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه الثاني انها الا تغاير
في العبرة صلاة واحد اختلف عنها باختلاف المسند اليه اذا كان الاستدعاء حقيقيا والثالث ان الرحمة مطلقا
منعه الصلوة هنا قاصر والاحسن تفسير القاصر بالمتعدي الرابعة انه لو قيل كان صلى عليه دعا عليه لم يفهم المعنى
وحق المراد فين صحة حلول كل منهما محل الآخر ولما انها الغالبة فالصلوة فيها قول سيبويه ان قادرين خال اي يملي
بجمعها قادرين لان صلى الجمع اقرب من صلى الحساب ولان بلى الجواب للنفي وهو في الآية صلى الجمع ولو سلم قول الفراء
فلا نسلم ان الحساب في الآية ظن بل اعتقاد وجزم وذلك لان اقواما كفرهم واما قول المعري في البيت فرد وهو واحوال
في اللباس والاستثناء خالفه فحال اهل المدر يخالف حال اهل الوبر وحال اهل الوبر يخالف وطيء الجناب الوعر
عن ارسال شعيب بنيه الى معن المائة فقال العادات في مثل ذلك متباينة واحوال العرب خلاف لحوال العجم
الشرط الثاني ان لا يكون الحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا شبهه فقد مضى الرد على ابن سعدان
في مروعي افعال الاستثناء وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف
لا مضمر وقال ابن عطية في بئس مثل القوم الذين بالياء لان التقدير بئس المثل مثل القوم فان اراد ان الفاعل
لفظ المثل المحذوف فمردود وان اراد تفسير المعنى وان في بئس ضمير المثل مستتر فابن تفسيره وهذا لازم للزمخشري
فانه قال في تفسيره بئس مثلا وقد نص سيبويه على ان نعم وبئس لا يحذف والصواب ان مثل القوم فاعل وهذا
المخصوص اي مثل هؤلاء او مضاف اي مثل الذين كذبوا ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع مفسره نحو قولوا
خيرا يأتكم عبد الله وزيدا ضربت الثالث ان لا يكون مؤكدا وهذا الشرط اول من ذكره الاخفش منع في نحو
الذي رايت نفسه ان يؤكد العامل المحذوف بقوله بنفسه وان المؤكد مريد للمطوي الحاذف مريد للاختصار
وتبعه الفارسي فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذا احسان ان التقدير ان هذا الهما نفسه فالحذف
والتاكيد بالاسم متنافيان وتبع ابا علي ابو الفتح فقال في الخصائص لا يجوز الذي ضربت بنفسه زيدا كما لا يجوز اذا
نحو افعل منه جميعا من نقض الغرض وشبههما ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا
لان المقصود به تقوية عامله وتقريره معناه والحذف مناف لذلك وهو لا كله مخالف قول الخليل وسيبويه فان سئلا
الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني لغوا انفسهما كيف نطق بالتوكيد فجوابه بانه مرفوع بفعل يفسره ما صاحبا
وبنصب بفعل لا يفسرهما لغوا انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان خيرا وان شرا وان مهما

فحذفوا الخبر مع انه مؤكد بان وغير نظر فان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما وقع الاختصار
من حذف الغائب نحو الذي رأيته فعسير لان المقتضي لحذف الطويل هذا الاحذف في نحو الذي هو قائم زيد فاذا
فر وا من الطول فكيف يؤكدون واما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت
ولبعد الدين بن مالك مع قلة البحث في المسئلة لحاد فيه الرابع ان لا يؤدي حذفه الى اختصار المختصر فلا يجوز
حذف الاسم الفضلة دون معمول لانه اختصار للفضلة واما قول من قال زيدا فاقتله وفي شأنك والحج وطلبها الماضي
دلوي دونك ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك دلوي فقالوا انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب وانما التقدير
خذ دلوي والزم زيدا والزم الحج ويجوز في كل دلوي ان يكون مبتدأ ودونك خبره الخامس ان لا يكون عاملا ضعيفا
فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قليلة فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا
يجوز القياس عليها الثالث ان لا يكون عوضا عن شيء فلا تحذف ما في نحو ما انت منطلقا انطلقت لان الكلام لا من قولهم
اصله هذا اثما الاولا الثاني من عدة واقتدوا استقيموا واما قوله لقمان واقم الصلوة فاجب المحذوف عنده ومن هنا
لم يجز حذف خبر كان لانه عوض وكالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم يلتزموا
حرف السؤال عوضا من ادعوا وناديت لاحيان ثم حذفت السابع والثامن ان لا يؤدي حذفه الى تهيئة العامل للعمل
وقطعه عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي والأمر الاول منع البصريون حذف مفعول
الثاني من محوضربي وضربت زيدا لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برضربا لفعل الاول ولاجتماع الامرين امتنع عند
البصريين اصل حذف المفعول في زيد ضربته لان في حذفه تسليط ضربت على العمل في زيد مع قطعه عنه ولاعمال الابتداء
النكرة من اعمال الفعل ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته او هل ضربته فمنعوا الحذف وان لم يؤد الى ذلك وكذلك منعوا
رفع راسها في اكلت السمكة حتى راسها الا ان يذكر الخبر فتقول ما كول والاجتماع مع الالباس منع الجميع في نحو
زيد قام ولانتفاء الامرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضربت عمرا وان لم يجز تقدم
الخبر فلجاز زيد اجله الحرز وقال البصريون في قوله بما كان ايامهم عطية عودا ان عطية مبتدأ وايامهم مفعول عود
والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان وقد حكيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال ابو موسى محذوف وهو ان يفصلوا
بين كان واسمها معمول خبرها فوقوا في محذور اخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ وقد بينا ان امتناع
تقديم الخبر في ذلك لمعنى مقصود في تقديم معموله وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على تا التانيث في نحو ضربت
زيدا فانه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو وقوع تا التانيث فيحسن شبيه وبما اختلف مقتضى
هذين الشرطين احدهما في ضرورة او قليل من الكلام فالاول كقوله وما لدهر بن عمرو من تراث ولا لدهر بن عمرو
صنع العموم سهل منه قراءة ابن عامر وكاد عدا الله الحسنى والثاني كقوله بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعها

فيه شبه الحمل للعمل في شعاعه فقطع عن ذلك العمال يقتضي فيه ولهذا عمال ضعيف دون قوي وذكر ان مالكا في قوله
عمهم بالشد احق بشوائهم فكنت مالك في قوي وذبي شدائهم يروى غوائهم بالاوجه الثلثة ان ثبتت روايته الا
فهو من الوارد من النوع الاول في الشذوذ اذ في العروض تمنع من الجر والنصب وقد رويت انه قد يظن ان الشيء من باب
الحذف وليس منه حرى عادة النحويين ان يقولوا لحذف المفعول اختصارا او اقتضاء ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتضاء
الحذف لغير دليل ويمثلون نحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من باب علم
اي تكن من جملة والتحقيق ان يقال ان تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او وقع
عليه فيجاء بمصدره مسندا الى كون علم فيه حاصلا حريا او هدفا وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل
فلا بد حينئذ من ذكر المفعول ولا يبنى اذ المبنى كالثابت ولا يسوغ حذفه لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة لازما لا مفعول له ومنه
رقى الذي يجب ويحب قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رأيت ثم رأيت نعيما
الذي يفعل الخير والامانة وهل يكون من يضيف العلم ومن ينفي عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب دون الاسراف
واذا حصلت منك وقيعة فالله ومنه على الاصح ولما ورد ما مدين الا به الامر ان على الصلوة والسلم انما رحمها
اذا كانتا على صفة الزيادة وقوتهما على السقي لا يكون مذودهما غنما وسقيهما اما وكذلك المقصود من قولهم
السقي لا المسقي ومن لم يتأمل قد يسبق الى ظنه ان غنمها ولا تسقي غنما وتاره يقصد اثبات الفعل وتعليقه
وتعليقه بمفعوله وقد ذكر ان نحو لا تقربوا الزنى ولا تاكلوا الربا وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله
مثل محذوف ونحو ما وضعت تلك وما قلى وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بتقدير مفعوله هذا
الذي بعث الله رسلا وكلا وعد الله الحسنى وقوله احببت حبي لها من بعد ما وما شئ حبيت بمستباح بيانا بالمقال
المقال القياس ان يقدم الشيء في مكانه الاصلي لئلا يخالف الاصل من وجه الحذف ووضع الشيء في غير محله اجيب بان
المفسر نحو زيدا ضربته مقدما على نحو الذي ضربته موخرا عنه قالوا انه يفيد الاختصاص وليس كذلك بل هو
وانما ذلك في الله عند تعذر الاصل وعند اقتضاء امر معنوي لذلك فالذي نحو ايهم رايته اذ لا يعمل في الاستفهام
ما قبله نحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلي اما فعل وكذا قد مثلي نحو في الدار زيدا ان متعلق الظرف
يقدم موخرا عن زيد لانه في الحقيقة للخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا ان تحمل تقديم مفعوله على
اصل الخبر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يمنع المشغول فعلا فيجب الثاني
لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تاخر الخبر المتعلق فعلا كان او اسما
لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيدا جاز الوجهان ولو قلت زيدا فعلا كان الخبر كان متقدما مع كونه
على الصلح فلا يلتبس لحالة الاسمية بالفعلية والتاخير عن مشغول تاء البسملة اشبه فلن اخبرك فقد موخرا عنها

فربما كانت تقول باسم اللات والعزى تفعل كذا فيخرون اصنامهم عن ذكر ما التذروه معبودا فيقدم
فيجب على المتعلم ان يعتقد ذلك في اسم الله فانه الحقيق بذلك ثم لغرض ما قدم باسم ربك وخالف بابها اول سورة نزلت
فكان تقديم الامر بالقراءة اهم واجاب السكاكي بتقديرها متعلقة بما قرأ الثاني واعترض بعض البصريين بانه يلزم
الفصل بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكد وهذا سمعوه اذ لا تأكيد هنا بل امر ولا بايجاد القراءة وثانيا بقراءة
وربك الذي يخلق خلق الانسان ومثل هذا الاعتراض يجري هنا تأكيدا ثم هذا الاشكال لازم لعلي قراءة ان الباء متعلقة
بما قرأ والاولى ان تقيد الثاني اذا امتنع من كونه تأكيدا فكذا تقييد الاول ثم لو سلم فصل الموصوف من صفته بمعمول
جائز بالقياس كمررت برجل عمرو اضاربك فكذلك في التوكيد وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد لا بجزء وبرضين مما
انتهين كلهن مع انهما مفردان والجمل اسهل للفصل قال الراجز اذا طللت الدهر ابكي لجمعا تنبيه ذكروا انه اذا
اعترض شرط على اخر يحوز ان اكلت اذ شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف وصلة لول
عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط معا قال محققوا الفقهاء في المثال المذكور انها
لا تطلق حتى يقدم المؤخر ويؤخر المقدم وذلك لان التقدير ان شربت فان اكلت فانت طالق وهذا كله حسن ولكنه
جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وبينظر اذا هبوا الشرطان وجوابهما
جواب كما في المثال وكما في قول الشاعر ان تستغيثوا بنا ان تذعروا نجدوا منا معاقل عز زانها الكرم وقول ابن زيد
فان عثرت بعدها ان والت نفسي من حبالها نافعولا لعاذ الابر لكم يهم يذكر فيه الجواب وانما تقدم على الشرطين ما هو
جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي ان يعتد الى جانبه ويكون الاصل اذا اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله
يريد ان يغويكم واما ان يعتد الجواب بعدهما ثم يعتد بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له بيان ذلك
المقدر ينبغي تقليله ما امكن لثقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش في ضربي زيدا قائما ان ضربني
قائما اولى من تقديره بالتي حاصل اذا كان واذا كان قائما لانه قدر اشيئين وهم قدروا خمسة ولان التقدير
من اللفظ اولى وكان تقديره في انت مني فرسخان بعدك مني فرسخان اولى من تقديره الفارسي انت مني ذو
فرسخين لانه قدر مضافا لاحتاج معه الى تقدير شيء اخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى
ثالث ضعيف وقول بعضهم في واشربوا في قلوبهم العجل ان التقدير حب عبادة العجل والاولى تقدير لحب فقط وضعف
قول الفارسي ومن وافقه في واللاتي يئسن من المحيض الآية ان الاصل واللاتي لم يحضن فعدتهن ثلثة اشهر والحق
واللاتي لم يحضن كذلك وكذا ينبغي ان يقدر في نحو زيد صنع عمرو جميلا ونحو الدسوا وبكرا ي كذلك ولا تقدر
المذكور بقليلا للحذف وبان اصل الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لحسن اعادة ذلك المقدم لثقل التكرار وذلك
ان لا تقدر في الآية شيئا البتة وذلك ان تجعل الموصول معطوفا على الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معا وكذا

نصنع في نحو زيد في الدار وعمرو لا بناني ذلك في المثال السابق بل لان اوقد فاعل الفعل باياه نعم للمانع ان يسلم
من الحذف بان يقدر العطف على ضمير المفعول المتصل بينهما فان قلت لو صح ما ذكرته في الآية والمثال السابق
زيد قائما وعمرو بتقدير زيد عمرو قائما قلت نعم ان سلم منعه فلعله اللفظ وهو مستنكف فيما نحن بصدده ولكن يشهد
للجواز قوله ولست مقر للرجال ظلامة اراني في العشى الا كرمان وخالها وقد جوزوا في انت اعلم وزيد كونه
مبتدأ لحذف خبره وكونه عطفا على انت بتكون اعلم خبرا عنهما بتأويل كيفية النقيض اذا اسند الى الكلام بتقدير
اسما منتصبا بفعل او موصوفه وصفة مضافة او اخبار مجرور مضمرا بعد على ما يحتاج اليه الاطفال بتقدير ان في
حذف مفرد واحد بل على التدريج فالاول نحو كالذي يعشى عليه اي كدوران عين الذي والثاني كقوله اذا ما
تضوع المسك منها نسيم الصبا جاءت برياه القرنفل اي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا والثالث كقولك وانفقوا مما
لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه ثم حذف في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير مفعولا لا محذوفا وهذا قول الاخفش
وقال ابن مالك حذف دفعة ونقل ابن الشجري القول الاول عن الكسائي والثاني عن الفراء والثالث عن الكثر
العربية منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران انتهى وهو نقل غريب ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما امكن
في ضربي زيدا قائما ضربي زيدا قائما فانه من لفظ المبتدأ او قل يقدر ايضا دون اذا كان او اذا كان ويقدر اضرب دون اضربن في
زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور معنى او صناعة قدرنا الاسم الغير المانع فالاول كزيدا اضربن ان خافا فقد فيما من دون
اضربن فان قلت زيدا اهن لما فقدت فيما من والثاني نحو زيدا امرين يفقد فيه ما وجد دون امرون لان يتعلق بنفسه
ان كان العامل مما يتعلق تارة بنفسه تارة بالحاء نحو يعجبني ويعجبني ان تقوم زيد اصح فيجوز ان يقدر يعجبني زيد
يقدر غير الملفوظ به ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قولك اياها المالح دلوي دونكا اذا قدرت دلوي مضمونا
فالمقدر غير الملفوظ به وقد مضى وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم
محذوف لانا قررنا ان التقدير من اعمال اسم التفضيل في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطي زيدا المرتجى
النقيض لعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك انما قررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل ان المجرد من ال وقال بعضهم في قوله
لن تنوثوا على ملحاتنا من السبات والذي فطرنا ان الواو للقسم على هذا دليل الجواب المحذوف وجملة النفي الثانية
يجب ان يقدر والذي فطرنا لن تنوثوا لان القسم لا يجاب بلن الا في ضرورة كقول الوطواط وايقظ من يصلوا اليك بجهم
حتى اوسكل الزاد فينا وقال الفارسي ومتابعوه في الاولى لم يحضن القدير وعدتهن ثلثة اشهر وهذا الا يحسن
وان كان ممكنا الا ان وضع به اقتضى الفصل ان يوتى بالجملة الثانية مرادا داء الامرين يكون المحذوف
مبتدأ او كمنخبرا فيهما اولى قال الواسطي الا يكون المحذوف والمبتدأ لان الخبر محط الفائدة وقال العبدري
كون الجملة الاولى في نحو الجملة اسمية مثل القولين ابانا ومثال المسئلة فصبر جميل اي شأني صبر جميل او صبر جميل مثل

امثل من غيره ومثله مطاعة معروفة اى الذى يطلب منكم طاعة معلومة لا ريب فيها الا ايمان بالله تعالى او طيب القلب او
طاعتكم طاعة معروفة اى عرف انها بالقول دون الفعل او طاعة معروفة امثل بكم من هذه الايمان الكاذبة ولو
عرض ما يوجب التغيير عمل به كما فى نعم الوصل فانه يدل على القول بانهما جملتان اذ لا تحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شئ مسده
ومثله حسبك زيدا اذ الحمل على الحذف وجزم كثير من النحويين فى نحو لا افعلن والله لا افعلن بان المحذوف هو الخبر دون
ان عصفور كونه المسند ولذلك اعاده فيما يجب حذف الخبر لعدم تغيير عنده لذلك قال والتقدير ما قسمى ايمن
الله قسم لى انتهى ولو قدر ايمن الله قسمى لم يمتنع اذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كون الخبر على الصحيح اذا دار الامر بين
كون المحذوف فعلا او الباقى خبرا فالثانى اولى لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثانى فكان
حذفا كالمحذوف اما الفعل فانه غير الفاعل اللازم ان يغاير الاول بقى ان يقال الخبر فى ذلك الموضع وهو متى
اخر تشبه او موضع ان على ظرفيتها لا لكفها شبيه له وبنيت على الفتح لتضمنها معنى الاستفهام وكفها ان كثيرة وكذلك بنى الذى
والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكفها بعضهم كذلك بنين كثيرة من المشركين قتل اولادهم
شركاؤهم ببناء بنين للمفعول ورفع القتل والشركاء وكقوله لتسألن زيدا ضارع لمحذوف يمين ترفعه مبتدا للمفعول
فان التقدير بتجر رجال وجيرانك الله وزيد شركاؤهم ويكفيك ضارع ولا تقدره هذه المرفوعات مبتدا لحدوث
اخبارها لان هذه الاشياء قد ثبتت فعلتها فى نواتج من جنس الفعل منهن للفاعل والثانى كقولهم ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن الله فلا يقل ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لتحذف ذلك فى نحو هذا الموضع
وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فى مواضع اتبع على طريقة نحو قال
انما الله هذا قال ثنا فى العليم الخبير قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى انشأها اول مرة اذا دار الامر
بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى وهو من مسائل احدها نون الوقاية نحو الخوفنى
تامرونى فى احد قرئ بنون واحدة وهو قول ابن عباس وابى سعيد ابى على وابى الفتح واكثر المتأخرين وقال ابن مالك ان المحذوف الاولى الثانية نون الوقاية مع نون الاناث فى نحو قوله يسقون الغالبات اذا قلنى هذا هو
الصحيح وفى البسيط انه مجمع عليه لان نون الفاعل لا يليها الحذف ولكن فى التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه
الثالثة تاء المضارعة نحو تنزل الملئكة وقال ابو البقاء فى قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين
كون تولوا فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا يحذف انتهى وهذا فاسد لان المحذوف الثانية وهو قول الجمهور واختاره
فى ذلك هشام الكوفى ثم ان التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيه نحو الخوار اللطو ولقد كذبت رسل
الموت الرابعة نحو مقلى ومبغى المحذوف فيهما او مفعولى والباقى عين الكلمة خلافا للاخفش الخامسة نحو افاد
استفاد المحذوف فيهما الف الافتعال والاستفعال والباقى عين الكلمة خلافا للاخفش ايضا الثالث نحو ايد

زيد البعلات بعضهما وبين ذراعي وجهه الاسدخلافا للمبرد والشاعر نحو زيد وعمرو قائم ومذهب سيبويه ان الخلف الواو لسلامته من الفصل ولان فيه عطف الخبر على المجاور ولكن مذهب نحو ما زيد فيما زيد البعلات ان الحذف من الثاني قال الخطيب انما اعترض بالمضاف الثاني المضاف اليه المذكور عوضا مما ذهب وانما ضاف فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا صورة له سوى ذلك الخبر اذا كان الخبر خلف ملاعوس نحو زيد قائم وعمرو من غير فرق في ذلك اسمي وفيل ابن كل من المثلين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه ويلزم من هذا القليل ان يقال في مسئلة الاضافة بتبعية الخلاف انما هو عند التردد والا فالمتردد في ان الحذف من الاول في نحو الخمر مثلك وانت ما عندك راض والرأي مختلف وقول الحليل هما طبقان وانما وان اتبعا الطيب نفسان من الثاني في قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله اذ لو كان الجواب للثاني الجزم فقلنا بدل منفي نحو ان كلمت ان تشرب فانت طالق وفي نما ان كان من المقربين فروح وريحان ونحو لولا رجال مؤمنون ونساء ثم قال لم نبلوا لعذبنا الذين واستثنى على ذلك في المثال انها لا تطلق حتى يؤمن المكره وعدم المؤمن اذ النقدير ان كلمت فانت طالق ان تشرب فحنث الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الاول وجوابه كما ان الجواب من حيث المعنى فانت طالق ان فعلت ما تقدم على اسم الشرط بل اجمعوا انه الجواب في الصناعة ثم من ذلك قوله فاني وقيارها بها لغريب فقد تكلف بعضهم في البيت الاول فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان لم يصح عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو انا نحن الصافون وانا لنحن المسبحون واما قال ابن عصفور فان ثم جمع غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من المطابقة ما ذكر لما كان الحذف يتمرن به المعرب حذف الاسم المضاف وعنا بذلك فاني الله بنيانهم من القواعد اي امره لاستحالة الحقيقي فاما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدية اي اذهب الله نورهم ومن ذلك ما نسب في حكم شرعي اذ ان الطلاق يتعلق الا بالافعال نحو حرمت عليكم امهاتكم اي استمتاع حرمت عليكم الميتة اي اكلها حرمنا عليهم طيبات اي تناولها الا اكلها لتناول شرب البان الابل حرمت ظهورها منافعها لتناول الركوب والحمل ومثل لاحلت لكم الانعام ومن ذلك ما علق فيه الطلاق فوقع نحو وفوا بعهد الله فانهما قولان فرضا فلا يصح فيهما نقض ولا وفاء وانما المراد الوفاء بمقتضاهما ومن هذا الكلام لمستني افا الذي لا يغلق بالوحي والنفي في حبر بدليل قد يشغفها حبا او في مولود نريد ليسر فيه فتوفيها هو اولى لان مثلها لا يخلف الحب واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي اهل القرية واهل العير لخاهم شعيبا اي والى اهل مدين بدليل لخاهم ولنرفدنها وبجاء وما كنت ثاويا في اهل مدين واما وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بيانا فقدر النحويون لاهل بعد من واهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشري في الاولين لان القرية لا تهلك ولا تجيء فجاءها اهل وهم قائلون اذ لا يقال لضعف الجيوش وضعف المياه اي ضعف غلب

الخشوع ضعف عذاب الحماة لمن كان يرجو الله اى يخشى خافون ربهم اى عذابه بدليل ويجوز يخشون ربهم ويخافون
عذابه بصنا هون قول الذين كفروا اى يصنا هى قطعوا قول الذين كفروا وقال الاعشى لم تعض عنا لبلة
فحذف المضاف الى البلة واقيم المضاف اليه مقامه فصار مفعولا به اى اعتماد ليلة رجل ارمد وعكر فى بنائر الزمان
عن المصدر جئتك طلوع الشمس اى وقت طلوعها فنابت المصدر عن الزمان وليس من ذلك جئتك مقدم الحاج
خلافا للزمخشرى لان المقدم اسم لزمن القدوم بتنبيه اذ الحق الكلام الى الحذف مصافا يمكن تقديره مع اول الزمنين
ومع ثانيهما فتقديره مع الثانى او الى يخرج الحاج اشهر ونحوه ولكن الاولى من تكون التقديرات يخرج اشهر والتى من
اولى من ان تقدير اشهر الحج اشهر ذوات الحج من قال فى القول قدرت عند الجمهور الى التقدير ولان الحذف من اول الجملة
اولى حذف المضاف النبى بكثرة فى باء المتكلم مضافا اليها المنادى نحو رب اغفر لى وفى الغائب نحو لله الامر
من قبل وبعد اى من قبل القلب ومن بعده وفى اى وكل وبعض وبعا وفى غيرهن نحو فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون
فيمن ضم ولم ينون اى فلا خوف شئ عليهم سمع سلام عليكم فحماذا لك اى سلام الله عليكم واضمار الحذف
اسمين متضايفين فانهما من تقوى القلوب اى فان تعظيمها من افعال ذوى تقوى القلوب فتضمن اثر الرسول
اى من اثر خافوس الرسول كالذى يغشى عليه اى كدوران عين الذى يغشى وقال فقد جعلتنى من خزيهم اصبعا
اى ذات اصبع ومجملة اثنتى عشرة فتاة اى ذوات فتاة وخبن ويجمل انه من تقديم مضاف اى بعد تموى وسخان
وبهذا المقدر يتعلق من فما وفى حذف ثلثة مضافا فكان قاب قوسين او ادنى فكان مقدار مسافة وقدر قاب
قاب قوسين فحذف ثلثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدره الزمخشرى تنبيه للقاب معنيان القدر وما بين
مقبض القوس وطرفها وعلى التفسير الذى فى الاية بالثانى فهما هى على القلب والتقدير قاب قوسين ولو اريد هذا الا
غنى عن ذكر القوس حذف الموصول الا ترى ممن ذهب الكوفيون والاخفش الى الجار نزوعهم ان ما لان وشرطى بعض
كتبه كونه معطوفا على موصول الخ ومن حجتهم امنوا بالذى انزل الينا وانزل اليكم وقول حسان امن يهجو رسول الله
منكم ويمدحه ويعضره سواء وقول الحرماز الذى وابر لحبطا وجرم وهواه اطاع يستويان اى والذى انزل ومن يهجو
والذى اطاع هواه حذف الصلة يجوز قليلا لدلالة المعنى الخزى كقوله وعند الذى والاون عدتك الخير عليك
فلا تغير لتكبد العوايد اى الذى عادتك اودلالة لغيرها كقوله بخ الاولى وجمع جموعك ثم وجهها الينا اى بخ
الاولى عرفوا وقال بعد اللتيا والتى اذا علتها انفس تعد فضيل يعد مع اللتيا فيها نظير الجملة الشرطية
المذكورة وقيل بعد اللتيا وقف وبعد اللتيا وقف لان المضمر يضمر له وصلة الثالثة الجملة الشرطية
قيل بها بعد اللتيا فيها عظيمة لا وقف فانه ضمير عظيم كقوله دوطية تضمر منها الاناملا حذف الموصول وعندهم
قاصرات الطرف اى حور قاصرات الطرف والثالث الحديدان لعمل غات اى دروعا سابغات فليضحكوا قليلا ولا يبكوا
كثيرا

كثيرا اى ضحكا قليلا وبكا كثيرا كذا قيل وفيه بحث سيجئ وذلك دين الغيم والدار الآخرة تخبر والدار الدنيا
الآخرة قاله المبرد وقال ابن الشجرى الحبور الغبرة بدليل وما الحبور الدنيا الا متاع الغرور ومنه حبر الحصير اذا
نبت الحصير قال ابن جلا وطلاع الثنايا فيقال يقتديه انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكى عن
انه منقول من نحو قولك يد جلا فيكون جملة لا من قولك جلا زيد ونظيره قوله ينبت بقل الخواتى يزيد ظلما
علينا لم قد يفهم زيد منقول من نحو قولك المال يزيد لا من قولك زيد المال والا لاعرب من الصرف فكان ينبغى
لانه مضاف اليه حذف الصفة باخذ كل سفينة اى صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان غيبها الآخر خبيثا غير
كونها سفينة فلا فائدة فيخ تدمر كل شئ اى سلطت عليه بدليل ما تذر من شئ اتت عليه الآية قالوا الآن
بالحق اى الواضح والا لكان مفهومه كفرا ومازهم من آية الا هى اكبر من اختها وقال وقد كنتم تحرفونه
اعطى شيئا ولم امنع وقال ولبس لعبتنا هذا ما فعلنا وليت دارنا ما بدا اى من اجلنا الشاعر
اعطى شيئا طائلا دفعا النقائض فيه بين قل يا اهل الكتاب لستم على شئ اى نافعا ان نظن الا ظنا اى ظنا
حذف المعطوف ويجب ان يتبع العاطف نحو لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقيل
التقدير ان لا يستوا انما يكون بين شيئين وقيل المقدر اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا
لا نفرق بين احد من رسله والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم اى بين فاحد والعدد وقيل
منهما ليس بمعنى والعدد مثله فى قل هو الله احد هو الموضوع للعموم وهمزته اصلية لا مسألة من الواو وقد يقتضى
بانه يقتضى ان المعرض عنهم هم الكافرون فرقنا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد عليه الصلوة والسلم وبين غيره
فى النبوة وفى لزوم هذا نظر والذى يظهر لى وجه التقييد ان المقدر بين احد وبين الله بدليل ويريدون ان يفرقوا
بين الله ورسله وخوسر ابيل يقتيكم الحواى والبرد وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه فى اول السورة لكم
وقف له ما سكن اى وما تحرك واذا افترسكن باستقر لكم فى الحج الوهذا فان احصرتم فما استيسر من الهدى اى فان
احصرتم فحللتم فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية اى فحلق ففدية لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن
آمنت من قبل او كسبت فى ايمانها خيرا اى ايمانها وكسبها والا بد من اللف والنشر وهذا التقييد يرفع شبهة
المعتزلة كالزمخشرى وغيره اذ قالوا سوى الله تعالى بين عدم الايمان وبين الايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح فى
عدم الانتفاع به وهذا التأويل ذكره ابن عطية وابن الحاجب ومن القليل حذف ام ومعطوفها كقوله فما
ادرى ارشد طلابها اى ام غى وقدم فيه بحث حذفنا ما عطف عليه ان اصبت بعصاك الحجر فانفجرت اى فضرب
فانفجرت وزعم ابن عصفور ان الفاء فى فانفجرت هى فاء فصبت وان فاء فانفجرت حذفت ليكون على المحذوف فاء
سببا بعضربت فليس بشئ لان لفظ الفاء بين تلعثم فكيف يحصل الدليل وجوز الزمخشرى ومن تبعه ان تكون فاء

الجواب ان ضرب فقد انفجرت وبرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ان تضرب ضربا ثم تقول له
من قبل الان قبل ان امرك فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وقيل في ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ان ام
منقطعة والتقدير بل اعلموا ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم حذف المبدل منه قيل في ولا تقولوا لما تصف
السنتكم الكذب في هذا حلال وهذا حرام ان سلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف اي لما تصفونه
في رسولا بدلا على ان ما في هذا موصول اسمي ويرده ان فيه اطلاق ما على الواحد من اولي العلم والظاهر ان ما كافة
والظاهر من انه مصدر يه لا بقاء الكاف على عمل الجر وقيل في الكذب انه مفعول اما لتقولوا والجملتان بعده بدل
منه اي لا تقولوا الكذب لما تصف السنتكم من البهائم بالحل والحرمة واما المحذوف اي فتقولون الكذب واما
لتصف على انها مصدرية والجملتان محكية القول اي لا تحللوا وتحرموا بمجرد قول تنطق به السنتكم وقرئ بالجر بدلا
من ما على انها اسم وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا الكذوب صفة للفاعل وقد مر انه قيل في لا اله الا الله ان
اسم الله بدل من ضمير خبر المحذوف حذف المؤكد وابقاء التوكيد مر ان سر والخليل اجازاه وان ابا الحسن
بصير منعوه حذف المبتدأ اكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو وما ادريك ما الحطمة نار الله الموقدة التي
هي نار الله وما ادريك ما هيه نار حامية مر ما اصحاب اليمين في سدر مخضود الا بين قل افأنبئكم بشر من ذلكم انا
وبعد فالجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فعمله لنفسه وبالعكس عليها ولن تخالطوهم فاخوانكم
اي فهم اخوانكم فان لم يصبها وابل فطل وان شر فيوس فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان اي فالشاهد
وقرئ ابن مسعود ان تعذبهم فعبادك وبعد القول نحو قولوا اسأطير الاولين الاما لواسلموا محذوف سيقولون
ثلثة الا بات بل قالوا اصفات احلامهم وبعد ما الخبر صفة له في المعنى نحو الثابتون العابدون الحامدون ونحو
صم بكم عمي وقع في غير ذلك ايضا نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل ولا تقولوا
لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ اي هذا بلاغ وقد صرح به في هذا بلاغ للناس سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم
ومثله قول العلماء بكذا وسر صرح به حذف الخبر وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم
والمحصنات من المؤمنات من الذين اوتوا الكتاب اي حل لكم اكلها دائم وظلها اي دائم واما انتم اعلم بامر
فلا حاجة الى دعوى حذف كما قيل لصحة كون اعلم خبرا عنهما واما انت اعلم وما لك فشكل لانه ان عطف على انتم
لزم كون اعلم خبرا عنهما او على اعلم لزم كونه شريكا في الخبرية او على ضمير اعلم لزم ايضا نسبة العلم اليه والعطف على
الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل واعمال افعل في الظاهر وان قدر مبتدأ لحذف خبره لزم كون المحذوف
اعلم والوجه ميزان الاصل بمالك ثم انيبت الواو مناب الباء فصار للتشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي
كما قصد بالعطف في نحو وارجلكم فمن خفض على القول بان الخفض للجوار وقطره بعد الشاة شاة ودنها

Marginal Arabic commentary

والاصل شئا بدليه وقالوا الناس حسن بوب باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر فخبر ان كان في علمه خير فخير وان كان وخبر فها وقال
لطفي عليك اللهفة من خائف يعني خوف الحسين ليس بمجبن لك ولا قوله ان تأتي الصان اوكاد ومن استعمل خبر
او كاد وقالوا ان فعلا وان لنا انجا لاعنها وقدم الجبائي ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين
كفروا بالذكر لما اتاهم وشقي وقال ابو علي فقالوا لا تخبر اي علينا الوفي اذ فوعدا فلا فوت اي لم يفت وقال الحماسي
من صد عن نيرانها فانا بن قيس لا براح ويذكر حذف خبر لا هذا نحو قيل الرحيل اذا ما يستقل وقال
ان لبلى لعلما اجن وذا ليلى ما بال الغزال عصب اي لعلها في بيته ما لجمال النوى عين بكثرة البكاء
فخبر ربه فعدة من ايام اخر ما استيسر من الهدي فنظرة الى ميسرة ان قالوا حبك اوما يليه او فعليكم كذا او
بالي في غير نحو فصبر جميل اي امري او امثل ومثله طاعة وقول معروف اي امرنا او امثل وسبحان الله وقول
فقالت على اسم الله امرك طاعة وقد مر نحوه ابن عصفور الوجهين في لعمرك لاحلفن برأس الله لافعلن وغيره جر فيه
بان فعلت من حذف الخبر في نعم الرجل زيد وغيره جوز بامتناع ان اجعل على احد فيكون من حذف المبتدا هذا
الفعل وحده او من حذف مرفوع او منصوب او معهما بطريق حذف مفسر نحو وان احد من المشركين استجارك واما
التشفع قال الواحد يملكون خزائن والاصل لو تملكون تملكون خزائن ربي الاحتمل فلما حذف الفعل انفصل الضمير
قاله الفخري وابو البقاء واهل البيان وعن السيرافي انه لا يجوز لزيد قام الا في الشعر والشذوذ نحو لو ذات
سوار لطمتني ومثل الصحاح لو تكون حاذر وكان دون اسمها وقيل لو كنتم انتم حذفا مثل التمس ولو خاتما
من حديد وبعض النحويين يكثر في جواب الاستفهام نحو اليقولن الله اي ليقولن خلقهن الله واذا قيل لهم ما
انزل ربكم قالوا خيرا اكثر من ذلك كله حذف القول لدلالة ما انكروا يخلون عليهم من كل باب سلام عليكم حتى قال
ابو علي حذف القول من حديث الجرقل لا حرج وبابه حذف الفعل من غير ذلك نحو انتهوا خيرا لكم اي وائتوا خيرا
وقال الكوفي ليس الا نتم لخبر وقال الفراء الكلام جملة واحدة وخبر ابتدئ لمصدر محذوف معناه ان انتهاءكم خير لكم و
الذين يتوفون والذين يؤلون من نسائهم اي اعتقادا الايمان من قبل فجر ثم وقال علقتها تبنا وماء باردا
فقيل التقدير وسقيتها وقيل لا حذف بل ضمن علقتها معنى اطعمتها واعطيتها والاصح نحو علفتها ماء
باردا وتبنا والتقدير محبين بقول طرفة بن العبد لما رأى الماء والشجر وقالوا الحمد لله اسلم الحمد باضمار اسلم وفي
الشر نحو اثر الرحمان الخطيب باضمار اسلم ونظائره كثيرة وقالوا اما انت منطلقا اي ان كنت منطلقا وقالوا
لا ماكلما ان جرى مكانه وقالوا ان في الدار زيدا قائما اي ثابت وروي نحو بالرفع فان فصل ما من معمولي عرض الفصل
عن حذف المفعول نحو بكر بعمرو لو شئت نحو ولو شئنا لرفعناكم اي فلو شاء ربكم وبعد نفي نحو
لا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون اي انهم هم سفهاء ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون وعائدا على الموصول

نحو هذا الذي بعث الله رسولا وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله وما منا حي حيث يسلح وعائد المجرور عنه دونها
كقوله على ذي كلم اصنع وقوله فثوب نسيت وثوب اجر وجاء في غير ذلك نحو فمن لم يجد فصيام شهرين فمن لم
يستطع فاطعام ستين اي فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع الصوم ومن غير حذف المفعول نحو قال موسى
اتقولون للحق لما جاءكم اي موسى يدبل اسحر هذا ويكثر حذف في الفواصل نحو وما قلى وما اقلى ونحو حذف
اعطى نحو فاما من اعطى واتقى فنحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وقطعا فقط خافا فالتسهيل نحو حتى يعطوا الجزية
حذف الحال اكثر ما يرد ذلك اذا كان قولا اتى عن المفعول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم
اي قائلين فذلك ومثله اذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا ويحتمل ان الواو للحال وان القول
المحذوف خبر اي واسمعيل يقول كما ان القول محذوف خبر الموصول في والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا
ويحتمل ان الخبر هنا ان الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب على الحال او رفع خبرا ثانيا او لا موضع له لانه بدل من الصلة
كلها ان كان الذين للكفار والعابد الواو فان كان للمعبودين عيسى والملائكة والاصنام فالعابد محذوف اي
اتخذوهم فالخبر انا لنحكم وجملة القول حال او بدل حذف التمييز نحو كرصن اي كرصن مائة وذلك لم علينا
عشر ان يكن منكم عشرون صابرون وهو شاذ في باب نعم خو من نعم رجلا يوم الجمعة فيها ونعمت اي هي الرخصة احذف
نعمت بحضرة حذف الاستثناء منه ما قضت عشرة ليس الا اولبس غيره وقد يتقدم حذف حرف العطف
نادرا في الشعر كقول الخطيئة ان امرأ رهط بالشام منزله برمل يبرين جاد دونه جادا اي ومنزله برمل يبرين كذا قالوا
ولك ان تقول الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة وحكى ابو زيد اكلت خبز الحائر اقبل على حذف الواو وقيل على
بدل الاضراب وحكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلثه وخرج على اضمار او ويحتمل المثال المذكور وقد خرج على ذلك
اتاب احديهما وجوبه منذ لم تعمر اي ووجوب عطفا على وجوب وشذ نحا شعرا والثانية ان الدين عند الله الاسلام
فيمن فتح الهمزة اي وان الدين عطفا على لا اله الا هو وسعيد ان غير فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب والمنصوب
بالمرفوع وقيل بدل من ان الاولى وصلتا او من الضمير او معمول للحكيم على ان اسلة الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة
ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا لعدم اي وقلت وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما
حالهم اذ ذاك وقيل تولوا حال على اضمار قد واجاز الزمخشري ان يكونا استينافا اي اذا ما اتوك لتحملهم تولوا
ثم قدر انه قيل لم تولوا اذ كين قيل قلت لا حاجة الى الحكم ثم وسط بين الشرط والجزاء حذف فا الجواب هو مخفف من الثقيلة
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقد مر ان ابا الحسن خرج عليه ان خبر الموصول للذين والذين حذف
واو الحال تقدم في قوله نصف النهار الماء اي انتصف النهار والحال ان الماء ظاهر وهذا الغالب حذف
قد نعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد ظاهرة نحو ومالكم لا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم

فى الجهات التى يخلفها الأعراض عن المعرب

او مضمر ونحو انؤمن لك اتبعك الأرذلون او جاز كحضرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشترطوا زيادة لك فى الماضى
الواقع خبر الكان كقوله لبعض اصحابه البيت قد صلبت معنا وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا
جذاما وحميرا وخالفهم البصريون ولحاز بعضهم ان يبدا النكرة على اضعفها قد وقد قال الجميع حل الماضى المثبت المجاب بالقسم
على اضمار ان يقترن باللام وقد نحو تالله قد اثرك الله علينا وقيل فى قتل اصحاب الاخدود انه جواب لو على اضمار اللام
وقد جميعا للطول قال احلفت لها بالله حلفة فاجر لناموافما ان من حديثك لا صال فاضمر قد واما ولن ارسلت لها
فراوه مصفر الضلوع امن به بكمز وفى فزعم قوم انه من ذلك ومعنى لا يزالون ظلوا مستقبلا لانه جواب على الشرط وذا ما
جوابه فلا سبيل الى قياس المعنى لظهار ولكن النون لا تدخل فى الماضى حذف لاء التبرئة يحكى الاخفش لا رجل
وامراة بالفتح واصله ولا امراة فحذف لا وبقى التاء للتركيب يحذف لاء التاء وغيرها بلا دليل فى
جواب القسم اذا كان المنفى مضارعا خوتالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقيل هو على اضمار
كقوله فان شئت البيت بين المقام والركن للحج الا ستحيى دينك ما دام العقل معى امذبر ما المرء وليس بمهمل
لا على القسم كقوله فلا والله نادى الحى فوق فسمع بدون الشرط كقوله وقولوا اذا ما الطلقوا عن بعيرهم تلا فوته حتى
يؤوب المخار ثم قيل بمعنى يتبين الله لكم ان تفعلوا اى لئلا تفعلوا قد قيل الحذف مضافا اى كراهة ان تضلوا حذف
ما التافية كذا بمعطف لك فى جواب القسم فقال فى القتر وان فى الجواب منفيا بلا او ما كقولهم والله ما ان
فارقتك حذف الحرف اذا امن الالتباس حال الحذف قال ابن الحباز وما رايته فى كتب النحو الا حذف لا وقال الشيخ
لا يجوز حذف ما الا ان النصر فى لا اكثر من النصر فى ما انتهى والشاهد ابقاء النافية وما يثبت منكم معتدل
رفيق ولا مستقاد وقال اصله ما ما تثبتم ثم فى بعض كثر قدر المحذوف وما النافية وفى بعضها قدره ما الموصولة
حذف ما المصدرية قال ابو الفتح فى هذا بابه يقدمون الخيل شعثا ما تفتؤا ان ابدله مضافا الى الجملة كما مر وعليه قول
تمم فى قوله بابه ما تحبون الطعاما ان ضمانه وقال انها مصدرية حذف كى المصدرية واحتج السيرافى فى نحو
جئت لئلا يكون على ما تقدم الجهر بمعنى ان بعينها لانها ام الباب فمتى الاولى بالحذف حذف اداة الاستثناء الا اعلم ان
احدا اجازه الا ان السهيلى قال فى قوله تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقيل هو على اضمار
حتى ان يفعل الا ان يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهى لانك اذا قلت انت ممنوع ان تقوم الا ان يشاء الله
ممنوع فقد سلطت على ان تقوم وشاء الله ذلك وقيل ذلك لان الاصل الا فعلا الا ان يشاء الله
وحذف القول كثير انتهى فمضمر كلا سرحذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا والصواب ان الاستثناء منقطع
وان المستثنى مصدر وحال اى الا قولا معجوبا بان تشاء الله والا متلبسا بان تشاء الله وقد علم ان القول
القول مصحوبا بذلك الا مع حرف الاستثناء فطوى ذكره ذا بيان وعلمهما غالبا لحذفه فمن ان وقال بعضهم يجوز ان

الباب الخامس

في حذف لام التوطئة

في حذف الجار

في حذف نون التأكيد

في حذف حرف النداء

في حذف فعل القسم

في حذف حرف الجر

في حذف نون

يكون ان يشاء الله كلمة تابيدا ولا يقول له ابدا كما قيد في وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله لان عودهم
في ملتهم ما لا يشاء الله سبحانه وتعجوز المخبر ان يكون المعنى ولا نقول ذلك الا ان يشاء الله ان يقوله بان يأذن
لنا فيه فعلنا قاله سيبويه وان ذلك معلوم في كل امر ونهي ومبطل وهو انه يقتضي النهي عن قوله اني فاعل ذلك غدا
مطلقا وهذا يرد بعض قول من زعم ان الاستثناء منقطع وقول من زعم ان الا ان يشاء الله كناية عن النفي حذف
لام التوطئة وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا وان اطعتموهم انكم لمشركون وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن
من الخاسرين تخلدون والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين حذف الجار يكثر ويطرد مع ان وان نحو يمنعون علينا ان
اي بان ومثله بل الله يمن عليكم ان هداكم والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي ان كنا اول المؤمنين اي بان كنا
اذا مسه اي بانكم وجاء في غيرها لخوف قد سماه منازل اي قد نزله ويبغونها عوجا اي يبغونها انما ذلكم الشيطان يخوف
اولياءه اي يخوفكم باوليائه وقد يحذف مع بقاء الجر كقولك نوبر وقد قيل لك كيف اصبح خبرا فقال الله وقطعهم كل ممزق
اشتريت وبعت بقاك الله سلامان حذف ان الناصبة كثير وهو مطرد في مواضع معروفة وشاذ في غيرها ومنها
خذ اللص قبل يأخذك ومره يحفرها ولا بد من نقبها وقال بعض في قوله وظهرت فيه بعد ما كنت اضله وقال
المبرد اصله اضلها ثم حذف الالف وفتح كره الهاء الى الماء بعدها وهذا اولى من قول من لا يراه ضمير ان في موضع
خفض ان لا يدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتدها مع ذلك باعتقادها بقاء عملها واذا رفع الفعل بعد اضمار ان
سهل الامر ومع ذلك فلا يقاس ومنه قل افغير الله تأمروني اعبد ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا اي للخوف والطمع
خبر من ان نراه وهو الاشهر في روايته بيت طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي
وقرأ عبد بالنصب كما روي احضر الوغى كذلك واستضاف غيره في الآية على القراءتين لا يكون باعبد لان الصلة لا تعمل
فيما قبل الموصول بل بتأمروني وان اعبد بدل منه بدل الاشتمال اي اتأمروني بعبادة غير الله عباده حذف لام الطلب
هو مطرد عند بعضهم في نحو قاله ليفتك حمل منه قل لعبادي الذين اسرفوا على انفسهم قل لعبادي الذين آمنوا
يقيموا الصلوة وقل لعبادي يقولوا وقيل هو جواب بحالة وقف وجواب الطلب والجزاء حذف فيهما محض بالشعر كقوله
محمد تفد نفسك كل نفس حذف حرف النداء كقوله الثقلان يوسف اعرض ان اد والى عباد الله وشذ
في اسمي الجنس والاشارة فخواصيح ليل الا بالياء وقوله بمثال هذا الوغى وغرام ولحن بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت
لنا فحجبن سبا ويجب بان هذي مفعول مطلق اي برزت هذه البرزة وندر ما قالت بانه لا يشار الى المصدر
الا منعوتا بالمصدر المشار الى ضربه ذلك الضرب ورده بيت انشده هو وهو قوله يا عمرانك قد ملكت فعجلي
فصحابتي لحمانك ذاك فليل حذف همزة الاستفهام وقد ذكرت في باب الاول من الكتاب حذف نون
التأكيد يجوز في نحو لا تهين في الضرورة كقوله فلو اني لقيته لقيته جميعا ولو كانت بها عرب وروم ويجب حذف

الحقيقة اذ القياس ان يخاطب لغلام بمعنى النداء والاصل اضربن وقوله لاهين الفقير علة ان ذكر يوما والدهر قد يغفر اذا وقف عليها بالهاء ضمة او كسرة وبقاء ما كان حتى لاجلها فيقال في اضربنا يقوم اضربوا وفي اضربنا هند اضربي وميل وحذفها في غير ذلك ضرورة كقوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربا بالسيف قونس الفرس وقيل ربما جاء في النثر وخرج بعضهم عليه قراءة ألم نشرح بالفتح وقيل ان بعضهم نصب يلهث ويخرم بلن ولعلك تقول العلة المحذوف فيهما الشدة فيجاب بان تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفا ولي حذف التنوين بحذف لزوما لدخول ال نحو الرجل وللاضافة نحو غلامك ولمانع الصرف نحو فاطمة وللوقف في غير النصب وللالتقاء الساكنين بحو ضارب الضم فقال انه غير مضاف ولما قوله اسلمي الى قومي شراحيل فضرورة ومعنا فطحل ولكون الاسم علما موصوفا بما اضيف هو اليه او اضيف الى علم من ابن وابنة اتفاقا او بنت عند قوم من العرب فما قوله جارية من قيس بن ثعلبة فضرورة وبحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا وانما اثر ذلك على حذف بالاضافة لارادة تماثل المتعاطفين في التنكير وفي قل هو الله احد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك تنوين احد وسابق ونصب النهار وحذف للاضافة المفيد وللندا نحو يا رحمن الدنيا ورحيم الآخرة واسم الله ثم والجملة الخبرية قبل والاسم المشبه بحو يا الخليفة هبنا وسمع سلام عليكم بغير تنوين فقيل على اقسام ال ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف اليه والاصل سلام الله وقال الخليل فيما يحسن بالرجل اخيه مثل ان تفضل كذا هو على نية ان في الخبر وبه ايضا لا يجامع من الجارة للمفضل وقال الاخفش الام زائدة وليس هذا بشيء من التركيب فتأبى وقال ابن مالك خبر بدل اشتمال ضعيف فالاولى عندي ان يخرج على قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وحذف لام الجواب وفي الثلاثة حذف ولام جواب لو نحو لو تعلمون شيئا حسبك اجابا حذف لام لقد يحسن مع طول الكلام نحو قد افلح من زكيها حذف لام جواب لو لا فعل تحيض بالضرورة كقول عامر بن الطفيل وقتيل مرة اثأرن فانه فرع وان اخاكم لم يثأر حذف في جملة القسم كثير جدا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم حيث قبل لا فعلن او لقد فعل او لئن فعل ولم يتقدم جملة قسم فتم جملة قسم مقدر نحو لا عذبنه عذابا شديدا الآية ولقد صدقكم الله وعده لئن اخرجوا لا يخرجون معهم واختلف في نحو لزيد قائم ونحو ان زيدا قائم او لقائم هل يحكم كونه جوابا للقسم ولا حذف جواب القسم يجاب بما يتقدم عليه او اكتفوا بما يغني عن الجواب بالاول نحو زيد قائم والله وعمرا ان خالدا كريم والثاني نحو زيد والله قائم فان قلت زيد والله ان لقائم او قائم احتمل كون المتأخر معترضا عن المتقدم عليه واحتمل كونه جوابا وجملة القسم وجوابه الخبر ويجوز في غير ذلك والنار وما عمرت الايات اي لتبعث بدليل ما بعده وهذا للقسم هو العامل في يوم ترجفه وعامله اذكر وقيل الجواب ان في ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده ومثله في القرآن المجيد اي لهلكنا

او انا لمنذرو لبل باعجوان جاءتهم منذر وقيل الجواب محذوف فقال الاخفش قد علمنا وحذف الالف
للطول مثل قد افلح من زكيها وان كيف ما يلفظ من فوز الابرار الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا
في ذلك ذكرى ومثله ص والقرآن ذي الذكر اى انه لمعجز او انك لمن المرسلين وما الامر كما يزعمون فيما
فقال الكوفيون والزجاج ان ذلك لحق وبين بعد الاخفش ان كل الا كذب الرسل القراء وثعلب صلى الله
صلى الله وبرده ان الجواب لا يتقدم وبيانه اهلكنا وحذف اللام للطول حذف جملة الشرط وهو مطرد
بعد الطلب نحو فاتبعوني يحببكم الله اى فان تتبعوني يحببكم فاتبعني اهدك ربنا اطمس على اموالهم
دعوتك وتتبع الرسل وجاء بدونه نحو ان ارضي فاسعرفا باي فاعبدون اى فان لم يثبتا احاص العتقا
لي في هذه البلاد فاباي وبعبادتي شعرها ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اى ان اراد واولياء يحق
فالله هو الولي او يقولوا لو انا انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة
فمن اظلم ممن كذب بايات الله اى ان صدقتم فيما كنتم تعتقدون بمن انفسكم فقد جاءكم بينة وان كذبتم فلا
احد اكذب منكم فمن اظلم وانما جعلت هذه الاية من حذف جملة الشرط فقط وهي من حذفها وحذف جملة الجواب
لانه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب وذلك ليصح جوابا بنحو ذا كاتبني واحسن منه الزمخشري وشعبة
ابن مالك بل الذين لم يقتلوهم ولكن الله قتلهم اى ان افخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وبرده ان الجواب المنفي بلم
لا يدخل عليه الفاء وجعل منه ابو البقاء فذلك الذي يدع اليتيم اى ان رددت معروفه فذلك وهو حسن وحذف
جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها فلست لها بكفو والاصل معروفك الحسام اى وان تضربها
وحذف جملة جواب الشرط وذلك قليل ان تقدم عليه ولكشفة ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل
نحو ان هو ظالم ان فعل وانا انشاء الله لمهتدون ومنه والله ان جاء زيد لاكرمنه وقال ابن معط اللفظ ان يقم زيد
واما من ذلك فمجموع وهو حذف الجواب مع كون الشرط ماضيا معنى واما الجواب فالجملة الاسمية وجملة الشرط و
الجزاء خبر في صورة ايضا وهي حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ووهم ابن الحباب اذ قطع بهذا الوجه
ويخرج حذف الجواب في غير ذلك نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض الاية اى فافعل ولو ان قرانا سيرت به الجبال
الاية اى لما امنوا به بدليل قولهم بل لله الامر جميعا افلم يكفروا بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وما قدروه اظهر لو يعلمون
علم اليقين اى لارتدعتم واما الهيكم التكاثر ولو افتدى به اى ما تقبل الله منه ولو كنتم في بروج مشيدة
اى لادركتكم ولذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اى اعرضوا بدليل ما بعده ان ذكرتم اى
تطيرتم ولو حبتنا بمثله مددا اى لنفد ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم اى لرايت امرا فظيعا ولولا فضل
عليكم ورحمته وان الله توابا حكيم اى لعلكم قال ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره الستم ظالمين

بدليل ان الله لا يحب الظالمين ويرده ان جملة الاستفهام لا يكون جوابا الا بالفاء فموضع عن المنكر ضحوان
افاحسن الى سعد فيغضب على غير ما يحق فقلت نحسن الى وقد نبه المحققون ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء
الله فان اجل الله لات فان الجواب سبب عن الشرط واجل الله آت سواء وجد الرجاء ام لم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل
فان اجل الله لآت ومثله وان تجهر بالقول اى فاسلم انه غنى عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك اى فتصبر فقد كذبت
ورسل من قبلك فان يسلكم فرح اى فاصبروا فقد مس القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان اى يفعل الفحشاء
والمنكر فانه يأمر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين امنوا اى يغلبوا فان حزب الله هم الغالبون وان
عزموا الطلاق اى فلا جناح ومن يقول الا ضل فان الله يسمع ذلك ويعلم فان تولوا اى فلا لوم علي فقد ابلغتكم حذف
الكلام بجملته بقي ذلك باطراد في مواضع اخر منها حذف الجواب بعد حتى بقال قام زيد فيقول نعم والم يقم زيد فيقول
نعم ان صح النقل وبلى ان اثبتوه ومن ذلك قولهم قالوا اخفت فقلت ان حيفت ما ان تزال منوطا برجائي فان
ان هنا بمعنى نعم وما قوله وبقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انى فلا يلزم كونه من ذلك خلافا للاكثرهم وجواز
ان لا يكون الما للسكت بل اسما لان على انها المؤكدة والخبر محذوف اى انه كلما اشأ بعد نعم وبئس ذا احذف المخصوص
وقيل ان الكلام جملتان تم الاولى منهما وابتدأ بنعم العبد الثالث بعد حذف الندا في مثل يا ايها الذين امنوا
قيل انه على حذف المنادى اى يا هؤلاء الرابع بعد ان الشرطية كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كانت فقير
معدما قالت وان اى وان كان كذلك حسبتها بضم الخامس قولهم اما هذا اما لا اى ان كنت لا تفعل غيره فافعله
حذف اكثر جملته في غير ما ذكر انشد ابو الحسن ان يكن طب الدلال فلوفي سالفات ذه والسنين الخوالي
اى ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك وقالوا في قوله ثم قلنا اضربوا بعضها كذا
يحيي الله الموتى ان النفير فصروصي فقلنا كان وفي قوله ثم انتم بنا ويله فارسلون الا ترى ان التقدير فارسلوه
الى يوسف فاستعبر الجب فاتاه فقال له يا يوسف وفي قوله ثم قلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا
بآياتنا فدمرناهم ان تقديره فاتياهم فبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم فتنبه الحذف الذي يلزم
النظر فيه وما اقتضى الصناعة وذلك كان يجعل خبرا بعد نعم مبتدأ او بالعكس او شرطا بعد جزاما او بالعكس او
معطوفا بدون معطوف عليه او معمولا بدون عامل نحو ليقولن الله ونحوه قالوا خيرا ونحو خير عافاك الله واما قولهم في
نحو سرا بيل تقيكم الحر ان التقدير واية وفي نحو تلك نعمة تمنها علي ان عبدت بني اسرائيل ان التقدير تلك نعمتك
ففصل في علم النحو وانما ذلك المفسر كذا قولهم اذا فعلت العظمى وحقارة المفعول او بالعكس او الجملة ابو
للخوف عليه او منه وبحذف ذلك فانه تطفل منهما على صناعة البيان ولم اذكر بعد ذلك في كتابي جريا على عادتهم وانشد
هل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد الا الى وصفت الكتاب لافادة معاني التغيير

الباب السادس

جميعا وانما قوطم في ذاكب الشاقة طلحان انه تداخل حذف حرف العطف من معطوف اي والشاقر فلازم لهم لتطابق الخبر المخبر عنه وما هو على حذف مضاف اي احد طلحين وهذا الباب اثنا عشر فصلا

في التجريد من امور اشتهرت والصواب خلافها وهي كثيرة والذي يحضرني الان منها عشرون وضعا

احدها قوطم في لوانها حرف امتناع لامتناع وقد بينا الصواب في ذلك في فصل لو وبسطنا القول فيه بما يسبق البه الثاني قوطم في اذا غير الفجائية انها ظرف لما يستقبل من الزمان وفهم معنى الشرط غالبا وذلك من وجهان احدهما انهم يذكرونها في كل موضع وانما ذلك لتضمنها اذا من حيث هي وعلى المعرب ان يبين في كل موضع ما هي متضمنة معنى الشرط ام لا والحسن ما قالوه ان يقال اذا اريد تضمنها من حيث هي ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك والثاني ان العبارة التي يلجئ للمتأدبين بطلبها الانجار لخفاء على الاذهان اذا الحاجة داعية الى تكريرها وكان الحضر من قوطم لما يستقبل من الزمان ان يقولوا مستقبل والثالث ان المراد انها ظرف موضوع للمستقبل والغالب عليها انها محل للمستقبل كما نقول اليوم ظرف للسفر فان الزمان قد يجعل ظرفا للزمان ومجازا نقول كتبته في يوم الخميس من عام كذا فان الثاني حال من الاول وهو ظرف لعلى الاتساع ولا يكون بدلا منه اذ لا يبدل الاكثر من الاقل على الاصح ولو قالوا ظرف مستقبل لسلم من الاعتراضين والرابع ان قوطم غالبا راجع الى قوطم فيه معنى الشرط كذا بعضهم وذلك يقتضي ان كونه ظرفا لكونه للزمان المستقبل لا يتخلف وقد بينا في بحث اذا ان الامر بخلاف ذلك الثالث قوطم اللغات ثلاث المنقوص في اربعة من عشرة واما ذلك في اللغة الحجازية فاما الاسم فانما يتبع في اثنين من عشرة واحد من اربعة الاعراب واحد من خمسة التعريف والتنكير واما الافراد والتذكير واضدادهما فهو فيهما كالفعل يقول مررت برجلين قائم ابواهما وبرجال قائم اباؤهم وبرجل قائمة امه وبامرأة قائم ابوها وانما يقول قائمين ابواهما او قائمين اباؤهم ومن يقول اكلوني البراغيث في التنزيل ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها غير ان الضفر الراضة يجوز فيهما في الفصيح ان يفرد وان يكسر وهو راجح على الاصح كقوله بكرت علي بكرة فحدرة وقعود الذبيان بالضم عوا ذله وصح الاستشهاد بالبيت لان هذا الحكم ثابت ايضا للخبر والحال الرابع قوطم في نحو فكلا منهما ارغدا ان رغدا انما نصب بمصدر محذوف مثله واذكر ذلك كثيرا وقول ابن هريد واشغل المبيض في مسوه مثل اشتغال النار وقيل ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك وان المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكلاه واشغله اي فكلا الاكل واشتغل الاشتغال ودليلنا ذلك قوطم سير عليه طويلا فلا يقولون طويلا ولو كان نعتا للمصدر جاز وبدليل انه لا يجوز في نحو الطويل الا الضفر خاصر بجيئه يقول ليت طويلا الا لكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف

وعندي فيما احتجوا به نظر اما الاول فلجواز ان المانع من الوقف كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف وبقاء الصفة منفصلة
على الشعر وهذا يقولون دخلت الدار بجانب قعد في توسعا ومعوا دخلت الامر ان تعليق الدخول بالمكان مجاز واسقاطا
الخافض مجاز وهو صحاحهم يفعلون ذلك في صفة الاجناس فيقولون سير عليه ومن طويا فاذا حذفوا الزمان قالوا طويلا النصب
لما ذكرنا واما الثاني فلان الجمهور ان حذف الموصوف انما يوقف على وجود الدليل لا على الاختصاص بدليل ان الله يجيد
ان العمل سابغات اي دروعا سابغات ومما يقدح في قولهم مجيء نحو اشتمل الصماء والحالية متعذرة لتعريف الخامس قولهم
الفاء جواب الشرط والصواب ان يقولوا بسببية الجواب الشرط وانما جيء الى الجملة الثالث قولهم العطف على عاملين والثاني
العطف على معمولي عاملين الثالث قولهم بل حرف اضراب في صورة حرف استدراك واضراب فيها بعد النفي والنهي بمنزلة
لكن سواء الثالث قولهم في ابتي اكرمك ان الفعل مجزوم في جواب الامر والصحيح انه جواب الشرط محذوف وقد يكون انما اردوا
تقريب المأخذ على المتعلمين التاسع قولهم في المضارع في نحو يقوم زيد فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم و
الصواب ان يقال مرفوع لحلوله محل الاسم مرفوع قول البصريين وكان دعاءهم على ما هلوا ارادة التقريب والا فما لهم يجيئون على
تصحيح قول البصريين في ذلك ثم اذا اعربوا وعربوا قالوا احلاوذا لك العاشر قولهم امتنع نحو سكران من الصرف لامتناع
الزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا قول الكوفيين فاما البصريون فحدهم ان المانع الزيادة المشبهة لالف
التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان تعد موانع الشرط الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية او الصفة لان
شبهها الا باحدهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عمر علما فان احد ابوابان المعتبر انما هو وجود ذات باعتبارهما
عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن المقابل بمشابهة الفي التانيث فيجيبون الى ما اعتبره البصريون الحادي عشر
قولهم في نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ان الواو ناشئة عن او ولا يعرف ذلك الا في المعتل
وانما يقوله بعض ضعفا المعربين والمفسرين واما الاية فقال ابو طاهر حمزة بن الحسين الاصبهاني في كتابه المسمى بالتنبيه
المعربة عن شرف الاعراب القول بان الواو فيها بمعنى او عجز عن درك الحق فاعلم ان الاعداد التي تجمع فثمان فثم ثوني تضم
بعضها الى بعض وهو الاعداد الاصول نحو ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ثلثين ليلة وانما هي
عشر فثم ثبقات دون اربعين ليلة وثم ثوني به لا لضم بعضها الى بعض وانما يراد به الانفراد لا الاجتماع وهو الاعداد
المعدلة كهذه الاية وايتر سورة فاطر وقال اي منهم مثنى وثلاث وثلاث وثلاث ورباع جملتها تسع وثلاث ثلاثة وجملتها
اربعة عشر فكل جنس مفترق بعدد وقال الشاعر ولكنما اهلي بواد انيسه ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد ولم يقولوا اثلاث
وخماس وبريدون ثمانية كما قال انتظم ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وللجهل بوضع هذه الالفاظ استعملها
المتنبي في غير موضع التقسيم فقال احاد ام سداس في احاد ليلتنا المنوطة بالتناد انتهى وقال الزمخشري فان قلت الذي
اطلق للناكح في الجمع ان يجمع بين اثنين او ثلث او اربع فما معنى النكير في مثنى وثلث ورباع قلت الخطاب للجميع فكأنه

لصعب كل نكاح فلك يريد الجمع مما اراد من العدد الذي اطلق له كما تقول للجماعة اقسموا هذا المال درهمين درهمين
وثلثة ثلثة واربعة اربعة ولو اوردت لم يكن له معنى فان قلت فلم جاء العطف بالواو دون او قلت كل عدد منها في المثال
المذكور واجب فيه الواو اعلم انه لا بد لم ان يقسموا الاعداد انواع القسمة وليس لهم ان يجمعوا بينها فجعلوا بعض القسمة
على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع وذهب معنى تجويز الجمع بين انواع القسمة الى دلالة على الواو وتجويزه
ان الواو دلت على الطلق ان يأخذوا الناكحون من اراد وانكاحها من النساء على طريق الجمع ان شاؤا واختلفت في
تلك الاعداد وان شاؤا اتفقت فيها فحظوا لعلهم ما وراء ذلك انتهى وابلغ من هذه المقالة في الفساد قول من
واو الثمانية وجعل منها سبعة وثامنهم كلبهم وقد مضى في باب الواو ان ذلك لا حقيقة له واختلف فيها هنا فقيل
خبرها وجملة على خبر مبتدا والاصل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي الداخلة على الواو التي في الصفة
لتقرير الكونهم سبعة وكانها قيل سبعة قيل نعم وثامنهم كلبهم وافضل الاقوال اقلها وقال ولبعضهم لمكنه من ان يقول ابلغ
ايضا الما بالفضل وددنا الا اقسم ان هذا الشاعر ممن لغ تخفيف الهمزة بفضل او غيره والثالث عشر قوله ويجوز
بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضا مما يتدأول ويستدل لون به ويصحح بادخال قد على فعلهم يجوز ويحتمل
استدلالهم به ان كل موضع ادعوا فيه زائدا لم يسلم لهم فيه لا نسلم ان هذا منها وقت فيه النيابة ولو صح فعلهم لجاز ان يقال
مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى الفتى على ان الباءين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها
النيابة ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل من التجوز في
الحرف الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة

في التحذير من أمور ثلاثة شهرت والصواب خلافها

كان الثاني عين الأول وحمل على ذلك ما روى أن يعقوب عبد ربه بن قال الزجاج ذكر العشر الألف واللام ثم ذكره
وصار المعنى أن مع العسر يسرا انتهى ويشهد للصوفية الأولى بين أنك تقول اشتريت فرسا ثم بعت فرسا فليكون
الثاني غير الأول ولو قال ثم بعت الفرس كان الثاني عين الأول وللرابع قول الحجاج صفحا عن بني نهشل وقلنا أنعم
اخوان عسى الأيام أن يرجعن قوما كالذي كانوا وبكل على ذلك أمور ثلثة الحمد لله ان الظاهر في الوتر ان الجملة
الثانية تكرار للجملة الأولى كما تقول ان لزيدا ان لزيدا وان لزيدا وعليه فالثانية عين الأولى والثاني ان ابن مسعود
قال لو كان العسر في جحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه انه لن يغلب عسر يسرين مع ان الأبهري في فرائده وصحح مرفوعا فقد اعتضد
ما ادعيناه من التأكيد وعلى انه لم يستفد بتكرار اليسر من تكريره بل من غير ذلك كان يكون فهم ما في التنكيرين التفخيم
فيثبتا وله بيسر الدارين والثالث ان في التنزيل ايات ترد هذه الاحكام الأربعة فتكل على الأول قوله تعالى الذي
خلقكم من ضعف الأبهري وهو الذي في السماء اله وفي الأرض اله ولا اله ولا عجائب وعلى الثاني ولو شاء لهداكم اجمعين
ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير فان الصلح الأول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام ولهذا استدل
بها على استحباب كل صلح جائز ومثله ردناهم عذابا فوق العذاب والشيء لا يكون فوق نفسه وعلى الثالث قل اللهم
الملك تؤتي الملك من تشاء فان الملك الأول عام والثاني خاص هل جزاء الاحسان الا الاحسان فان الأول العمل
والثاني الثواب وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس فان الأولى القاتل والثاني المقتول وكذا بقية الآية وعلى الرابع
يسئلك اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا وقوله اذ الناس ناس والزمان زمان فان الثاني لو ساوى الأول
في مفهوم لم يكن في الاخبار به عن فائدة وانما هذا من باب قولهم انا ابو النجم وشعري شعري اي وشعري لم يتغير عن حالته
ادعى ان القاعدة فيهن انما هي مستمرة مع عدم القرينة فاما ان وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل وفي الكشاف فان قلت
ما معنى ان يغلب عسر يسرين قلت هذا عمل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وان وعد الله لا يحمل الا على اتم ما يجب
اللفظ والقول بان الجملة الثانية تحتمل ان يكون تكريرا للأولى كتكرير وويل يومئذ للمكذبين لتقرير معناها في النفوس
كتكرير المفرد في نحو زيد زيد ان يكون الأولى عدة بان العسر مرفوق بيسر لا محالة والثاني عدة مستأنفة بان العسر متبوع
بيسر وفيهما ان على تقدير الاستيناف وانما كان العسر واحدا لان اللام ان كانت فيه للعهد فالعسر الذي كانوا فيه هو فون
حكم زيد في قولك ان مع زيد مالا وان كانت للجنس الذي يعلم كل احد وهو هو ايضا واما التنكير متناول لبعض
الجنس فاذا كان الكلام الثاني مستأنفا فقد تناول بعضا آخر ويكونا لا قالما تبشرهم من الفتوح في صدر الاسلام
ما تيسر في ايام الخلفاء ويحتمل ان يكون المراد بما تيسر الدنيا وبيسر الآخرة مثل هل تربصون بنا الا احدى الحسنيين
وهما الظفر والثواب انتهى ملخصا وقال بعضهم الحق ان في تعريف الأول ما يوجب الاتحاد وفي التنكير يقع الاحتمال
والقرينة تعين وبيانه هنا انه لما كان هو وصحابته عسرا في الدنيا فوعد عليه بالفتوح والغنائم ثم وعد بالله

بان الاخر خبر له من الاولى فالتقدير ان مع العشر الدنيا بسرا في الدنيا وان مع العشر الدنيا بسرا في الاخرة للقطع بان الاسر عليه في الاخرة فحققنا اتحاد العسر وتيقنا ان المراد بسرا في الدنيا وبسرا في الاخرة الخامس عشر وقد يجاب بكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وهذا مشهور في كتبهم وعلى السنتهم وليس بلازم عندي وانما هما امران احدهما قولك العجب زيد منتصبا وصوتوا فارا فان صاحب الحال معمول المضاف او خبر مقدر والحال منصوبا بالفعل والثاني قولك المسك مرتحلا طلل فصاحب الحال عندي النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس بشيء كما يقول الا خفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي يتعلق به الظرف والثالث ان هذه امثلة امر واحدة فان المرتحال من معمول ان وهو اسكم وناصب الحال حرف التنبيه واسم الاشارة وهذا صراط مستقيما وقال فما بين ذا بيح النصح فجعل له العامل حرف التنبيه ويلزم ان يقول الا ان صاحب الحال طلل بالضمير المستتر في الظرف لان الحال من المعرفة واما الجواب ان خروف بان الظرف انما يتحمل الضمير اذا اخر عن المبتدا فخالف الاطلال قيم وقول ابي الفتح في علبات رحمه الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه او جره على الجوار بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل اسهل لورود في الشعر مررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس واما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل اولى لانه ظاهر فانما يصح لو سلم في الظاهر المضمر في التعريف واما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى اشير الى اسكم والى ما ذكر تصريح النصح بيا واما مسئلتا المضاف اليه وفصل احد المضافين فانهما السقوط جعل المضاف كانه معمول للفعل وعلى هذا فاشترط في المسئلة اتحاد العامل لفظا او تقديرا السادس عشر قولهم يغلب المؤنث على المذكر في المسئلتين احديهما صنفان في تشبيه صنع للمؤنث وصنفان للمذكر اذ لم يقولوا صنعانان والثانية الشاربتان فانهم اوجبوا اللتيا واللتين الا في الايام ذكر ابن الخباز وجماعة وهو مشهور فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان فيجري حكم احدهما واما ارخت للعرب بالليالي لسبقها او اذا كانت اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا وانما المسئلة الصحيحة في قولك كتبت ثلث بين يوم وليلة وضابطها ان يكون معنى عدد مميز بمذكر ومؤنث وكلاهما مما لا يعقل فصلا من العدد بكلمة بين فان قل فطافت ثلاثا بين يوم وليلة السابع عشر قولهم خلق الله السموات ان السموات مفعول به والصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا مثلة كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا واذا قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا واذا قلت السموات مفعول به لم يصح وقد يعارض هذا بانه يصلح لنحو السموات في المثال اسم مفعول تام فيقال السموات مخلوقة وذلك مختص بالمفعول به اصطلاحا اخر المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم وقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده والذي عرا كثر النحويين فخصه

المسئلة انهم يمثلون للمفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجرى على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فنقول ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله عز وجل لعلمنا انه لا يختص بذلك الان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا لا موجد لهما في الحقيقة سواه سبحانه ومن تأمل لهذا الذي ذكرته خرج له الجواب عما اتى به وكذا البحث في انشائت كتابا وعملت فانك خبرا امنوا وعملوا الصالحات وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره ان المفعول المطلق يكون جملة وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق وقد عصى ربه وزعم ايضا في امثلته يا عمرو افاضلا ان الاول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق لانهما نفس القول فالثاني والثالث اعلمت في زيد عمرو افاضلا فانهما مسغاما العلم لا نفس العلم وهذا خطأ بل هما ايضا مسبباهما لا نفس النبأ وهذا الذي قاله لم يقله احد ولا يقتضيه لفظ الصحيح الثامن عشر قولهم ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد زيد يفعل فمعناه انه لم يفعله واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعله دليل الاول ان كادوا يفتنونك قوله كاد ان يغض ان يغمض عليه دليل الثاني وما لم يكد كادوا يفعلون وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغزا فقال الخوف هذا العصر ما هي لفظ جربت في لساني حرفهم وشؤوما اذا استعملت في سورة الجد اثبتت وان اثبتت فامت معناها جحود والصواب ان حكمها حكم سائر الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل غير انها منفي دائما اما اذا كانت مثبتة فواضح لانه اذا انتفى مقاربة الفعل انتفى الفعل عقلا وحصول ذلك الفعل دائما ودليله اذا الخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها الان من لم يقارب الرؤية رآها وامثلة كانت المقاربة مثبتة فان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الخبر بالحصول اولى بل يحصل به الايهام بتحقيق الحصول اذ لا يحسن في العرف ان يقول من صلى قارب الصلاة وان كان لم يصل حتى قارب القتل ولا فرق فيما ذكرنا بين كاد ويكاد فان ورد على ذلك ما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال ثم قد ذبحوها فالجواب انه انما نفى عنهم كادوا في اول الامر فانهم كانوا اولا بعداء من ذبحها بدليل ما نالوا به بعد من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال الحوفزة في من انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم انه هذا الفعل بعينه مع الدال على حصول الفعل ليس كذلك وانما فهم الحصول من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله ثم قد ذبحوها التاسع عشر قولهم في السين وسوف حرفا تنفيس والاصح حرف استقبال لانه اوضح ومعنى التنفيس التوسع في زمن الفعل وهذا الحرف يقبل الفعل ان زمن الخبر متسع وهو الحال على الزمن الواسع وهو الاستقبال وهذا يتبين بامرين احدهما ان الزمخشري قال في اوائل سورة النحل عند قوله تعالى اتى امر الله السين في اتى لما كانت لتأكيد الوعد واعترض بعض الفضلاء بان وجود الخبر مستفاد من الفعل الا من السين وان الوجوب المشار اليه بقوله لما اشبهت السين سوف وجب بان السين موضوعة للاستقبال المطلق مع الشك في الوقوع فاذا كان المقام لبس مقام اخبر لكونه شاكا فيه

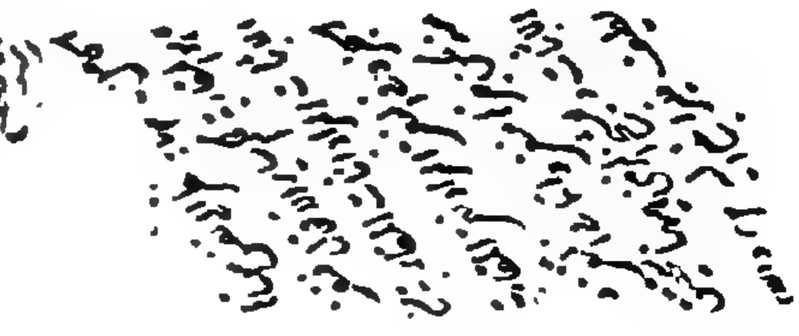

الوقوع وبتحقيق الوقوع يحصل الى درجة الوجوب الثانى قال بعضهم فى سنجدونك اخوين السين للاستمرار الا للاتصال
مثل سيقول السفهاء وانها نزلت بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار انتهى الحق
انها للاستقبال وان يقول بمعنى يسر على القول وذلك مستقبل فهذا فى المضارع نظيرا ايها الذين امنوا
فى الامر هذا ان سلم ان قولهم سابق على النزول وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشرى فانه سئل ما الحكمة فى الاعلام
بذلك قبل وقوعه بتمام العشرين فقولهم فى خوجلت اعلم زيدا ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال المحذوف بالاضافة
فانه لا مدخل فى الخفض لحضوصه تركون المضاف ظرفا خامسة ينبغى للمعرب ان يخبر من الاعراب وجزها والجمع للمعنى
المراد فيقول فى نحو ضرب فعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول مبنى لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وان يقول فى
المرفوع نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله لذلك ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو اعطى
زيد عمرا الا ترى انه مفعول لاعطى ولم يسم فاعله واما النائب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وان يقول
فى قد حرف تقليل زمن الماضى وحدث الآتى ويحتمل حديثهما وفى اما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفى لم حرف
جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا ويزيد فى لما الجازمة متصلا نفيه متوقعا ثبوته وفى الواو حرف عطف يجر الجمع
او المطلق الجمع ولا يقول للجمع المطلق وفى حتى حرف عطف للجمع والغاية وفى ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفى
الفاء حرف عطف للترتيب للتعقيب واذا انحصرت فيهن فعل عاطف ومعطوف وجازم ومجزوم وناصب ومنصوب
كما تقول جار ومجرور الباب السابع من الكتاب فى كيفية الاعراب والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئ فاعلم
ان اللفظ المعبر ان كان حرفا واحدا عبر عنه باسم الخاص به او المشترك فيقال فى المفصل بالفعل من نحو ضرب
التاء فعل او الضمير فاعل ولا يقول تاء فعل كما يلغى عن بعض المعلمين فلا يكون اسم هكذا فاما الكاف الآتية
فانها ملازمة للاضافة فعتمدت على المضاف اليه ولهذا اذا تكلمت على العرابها حيث باسمها فقلت فى نحو
قوله وما هذا لك ارض كما عملها الكاف الاسمية فانها ما لزمة للاضافة فعتمدت على المضاف اليه ولهذا اذا
تكلمت على العرابها فاعل ولا تقول لك فاعل لزوال ما اعتمد عليه وجئ فى نحو الله وفى نفسك وبئس الثوب لهذا الا
ان تنطق بلفظها فتقول لم مبتدأ وذلك على القول بانها بعض ايمن وتقول فى صل امرأ ان الحذف فيهن عارض فاعتبر
فيهن الاصل وتقول الباء حرف جر والواو حرف عطف ولا تنطق بلفظها فان كان اللفظ على حرف من نطق به فقيل
حرف تحقيق وهل حرف استفهام وما فاعل او مفعول والاحسن ان يعبر عنه بقولك الضمير لئلا ينطق بالمستحيل فلا
ولا يجوز ان تنطق باسم شئ من ذلك كراهية الاطالة وعلى هذا فقولهم الف بين من قولهم الالف واللام وقد استعمل
بهما الخليل وسيبويه وان كان اكثر من ذلك نطق به ايضا فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذا اسم
وهذا اخبر عنها بقولك فعل ماض وانما حكمت على الحكاية بذلك على ما ذكرنا ان الفعل ما دل على حدث وزمان

وضرب هذان

في كيفية الاعراب

وضرب هنا لا بد لك على ذلك وان الفعل لا يخبر عن الفاعل في حالة التركيب هذا الا بصح ان يكون الفاعل وما لا يوضح ذلك انك تقول في نحو زيد من قام وزيد بصيب مرفوع بقام او فاعل لقام فقد خلط الخارعلية قال الى بعضهم لا دليل في ذلك لان المعنى بكلمة قام فقلت وكيف وقع قام مضافا اليه مع انه ليس باسم في نحو فان قلت خاذا كان اسما فكيف اخبرت عنه بانه فعل قلت هو نظير الاخبار في قولك زيد قائم الا ترى انك اخبرت عن زيد بلفظ هو اسم الا ما عبر بالفظ فكذلك اخبرت عن ضرب بلفظ هو اسم وهو ضرب الذي بدا على الحدث والزمان في مثل قولك ضرب زيد فهذا في انه لفظ هو اسم كالفظ الصوت واسما حرف الجر ومن هنا قلت حروف التهجي الفظ من الحرفية الى الاسمية اجريت عليها احكام الاسماء كما انك اذا سميت باضرب قطعت همزته واما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظي هو في الاسماء والافعال والحروف وان الذي يخص به الاسم هو الاسناد المعنوي فلا تحقيق فيه وقال الى بعضهم كيف توهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا في توهم ان الفعل يخبر به لا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا عنه ومن قال ان مالكا في هذا الوهم ابعد ثم ولا بد للمتكلم على الاسم ان يذكر ما يقتضي وجه اعرابه كقوله مبتدأ خبره فاعل مضاف البه اما قول كثير من المعربين مضاف او موصول او اسم اشارة فليس بشيء لان هذه الاشياء لا يتحقق اعرابها محصولا اقتضاء في الكلام عليها على هذا القدر الا يعلم به موقعها من الاعراب وان كان المحدث عنه مفعولا عن نوع عين فاعل هو مفعول مطلق او مفعول به او لاجله او معه وغير ذلك اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول اطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان ذلك لان الاصل الاعلى المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول لا مقيدا بقيد الاطلاق وان عين قبل ظرف زمان او ظرف مكان فحسن ولا بد من بيان مستقر كما في الجار والمجرور الذي له متعلق وان كان المفعول به مقيدا عينت كل واحد فقلت مفعول اول او ثان او ثالث وينبغي ان يعين المبتدأ بنوع الفعل فيقول فعل ماض او فعل مضارع او فعل امر ويقول في نحو ناظمي فعل مضارع واصله تناظمني ويقول في الماضي مبني على الفتح وفي الامر مبني على ما يجزم به مضارعه وفي نحو ينصرن مبني على السكون لاتصال نون الاناث وفي لينبذن مبني على الفتح لمباشرة نون التاكيد ويقول في المضارع المعرب مرفوع لخلوه عن الناصب والجازم او ناصب ان او احد الحروف بكذا ويبين علامة الرفع والنصب والجزم وان كان الفعل ناقصا نص على غير ذلك مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وان كان المعرب حالا في غير محله عين ذلك فقيل في قائم مثلا من نحو قائم زيد خبر مقدم لما انه قد يقع في موضعه الاصلي وليطلب مبتدأه وفي نحو ولو نرى اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة الذين مفعول محذوف لطلب وان كان الخبر غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ ليعلم ان المقصود ما بعده كقولك بقم بل انتم قوم تحمدون وكقولك كفى بحبي نحوا اني ذجل لولا محاطبتي اياك لم ترخ وهذا العبد الضعيف بعد يقوم ويجعل الى ما قبلها الا البهما ومثله الحال

الموطن فى انا انزلناه فرانه عربيا وان كان المبحوث فيه حرفا بين نوعيه ومعناه وعمله ان كان عاملا فقال مثلا ان يتبع
حرف تاكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر او حرف نفى واستقبال او حرف مصدرى ينصب الفعل المضارع لم حرف نفى
يجزم المضارع ويقلبه ماضيا ثم بعد الكلام على المفردات تكلم على الجمل التى محل ام لا فضمائر واول ما يجب
البدء فى صناعة الاعراب ثلثة امور احدها ان يتنبه على ما يصلح بالزايد ومثاله انه اذا سمع ان ال من علامات
الاسم وان حرف ناصب من علامات المضارع وان تا الخطاب من علامات الماضى وان الواو والفا من العطف
والباء واللام من حروف الجر وان فعل ما لم يسم فاعله مضموم الاول سبق وهم الى ان الفيت والهبت اسمان وان اكرمت و
علمت مضارعان وان وعظ وضخ عاطفان ومعطوفان وان بيت وابين وظهر ولعب كل منها جار ومجرور وان
نحو اخرج مبنى لما لم يسم فاعله وقد سمع من يعرب الهمكم التكاثر مبتدا وخبرا ظنهما مثل قال المنطق زيد
وينظر هذا الوهم فى اثر كثير من العوام نادما به الهمكم بحذف الالف كما يحذف فى اول السور وفى الوصل وبقاء
لخبير القارئ وذكر لى بعض من كبر من الفقهاء ممن يقرء علم العربية انه استشكل قول الشريف المرتضى اثبت دينا
الحصون من الكرى واثبت منك بليلة الملموع وقال وكيف ضم الثاء من تثبت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من اثبت
وهو للمتكلم لا للمخاطب فيثبت للحاكى ان الفعلين مضارعان وان الثاء فيهما لام الكلمة وان الخطاب فى الاول
من تا المضارعة والتكلم فى الثانى مستفاد من الهمزة والاول مرفوع لخلوه عن محل الاسم والثانى منصوب بان مضمرة
بعد واو المصاحبة على حد قول الخطيئة الم اجاركم وكون بينى وبينكم المودة والاخاء وحكى العسكرى فى كتاب
التصحيف ان قيل لبعضهم ما فعل ابوك بحمار فقال باعه فقيل له فلت باعه فقال فلم قلت انت بحماره فقال انا اجوز
بالتا فقال فلم تاكل تجرو تاكل لا تجرو ومثله من القياس الفاسد ما حكاه ابو بكر الزبيدى فى اخبار النحويين
ان رجلا قال للسمان بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحك الرجل فقال السمان انت احمق سمعت من يقول
ثمنها درهمان وقلت يوما تردد الجملة الاسمية الحالية بغير واو فى فصيح الكلام خلافا للزمخشرى كقوله تعالى
وهو الفتاح العليم الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو فى اعطنا وقلت يوما
الفقهاء يلحنون فى قولهم التابع بغير هم فقال قائل فقد قال الله نعم فتابعهم وقال الطبرى فى قوله نعم اثم انا ما
وقع ان ثم بمعنى هنا الف وقال جماعة من المعربين فى وكذلك ننجى المؤمنين فى قراءة ابى بكر وابن عامر بنون واحدة
ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان لحن مفتوحا والمؤمنين مرفوعا فان قيل سكنت الياء للتخفيف كقوله
هو الخليفة فارضوا ما رضى لكم وانتم ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا الاسكان ضرورة واقامة غير المفعول به مع
وجوده ممتنعة بل اقامة ضمير المصدر ممتنعة ولو كان وحده لانه مبهم ومما يشبه نحو تولوا بعد الجازم والشاهد
والقرائن تبين فهو فى نحو فان تولوا فقل حسبى الله ماض وفى وان تولوا فانى اخاف عليكم فان تولوا فانما على

وعليكم ما تحملتم مضاوع وقوله تقوم وتقاوم على البين النفوذ ولا تفاوتوا على الأمة والعدوان الأول والثاني
لان النهي لا يدخل على الامر والنافي فاذ نكم نادا تلطي وضاوع ولا اميل تلطت وكذا ما مثنى من قوله ممن ابتغا
ان يعيش ابوها وهم ان مالك فضل مما نسبا من ثابت لا ارض ابقل ابقالها هذا تحمل على الضرورة من غير فرق
ومما يلتبس على المبتدي ان يقول في نحو مررت بقاعر ان الكسرة علامة الجر حتى ان بعضهم يستشكل قولهم لا يجمعها
فاعل او مشبه وقد يلتبس عن ذلك بعضهم فقال كيف عطف المرفوع على المجرور فقيل له فهذا استشكلت ورود
الفاعل مجرورا وبينت لك ان الاصل في بناء مضموم ثم حذفت الضمة للاستثقال فلحذفت الياء لالتقاء
ساكنها هي والتنوين فيقال في فعل وعلامة مضمومة مقدرة على الياء المحذوفة وبقي في نحو مررت بقاض خارج وعلامة
وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة وناب الثقيل
وهذا حذف الواو في يهب كما حذفت في يعد والحذف في يوجل لان فتحته ليست نائبة عن الكسرة لان ماضيه جاء
بالكسر فقياس مضارعه الفتح وماضيهما فعل بالفتح فقياسه مضارعهما الكسر وقد جاء بعد على ذلك واما يهب
الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق ومن هنا ايضا قال ابو الحسن يا غلاما بالغلام بحذف الالف اذ كانت الحركة
لان اصلها الياء ومن ذلك ان يا درى نحو المصطفين والاعلين الى الحكم بانه مثنى والصواب ان يقال واو ونون
فان وحد فيها مفتوحة كما في قوله ثم راجعوا عند الى من المصطفين الاخيار حكم بانه جمع وفي الآية دليل ثان وهو
بالجمع وثالث وهو دخول من التبعيضية عليه بعد راجعوا ومن ان يكون الجمع من الاثنين وقال الاحنف تعلم عن الادب
واسبق وديهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلما ومن ذلك ان لا يعرف ايتا والكاف والهاء في نحو غلامي اكرمني
وغلامك اكرمك وغلامه اكرمه اعرابا واحدا وما يمكن ان يقال فليعلم انهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولا
وان اتصل بالاسم كن مضافا اليهن ويستثنى من الاول نحو ايتك زيدا ما صنع وابصرك زيدا فان الكاف فيهما
حرف خطاب ومن الثاني نوعان نوع لا عمل فيه هذه الالفاظ وذلك نحو قولهم ذلك وتلك وبالك وبالك وبابي وبابك
فانهن احرف تكلم وخطاب وغيبة ونوع هي فيه في محل نصب وذلك نحو الضاربك والضاربه على قول سيبويه
لانه لا يضاف الوصف الذي بال الى غير منها ونحو قولهم لا عهد لي بالام فقامته ولا اوصعه بفتح العين فالها
في موضع نصب كالهاء في الضاربه الا ان ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا يتصب المفعول
اجماعا وليست مضافا اليها والاخفش اوضعه بالكسرة وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه الاحمر فان
فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهي مجرورة ومن ذلك قوله فان تكاحبا مطرحرام فيمن رواه بجر
فالضمير منصوب على المفعولية وهو فاصل بين المضاف بفتين تشبيها اذا قلت هو يدك زيدا فان قدرت ويد
اسم فعل فالكاف خطاب وان قدرته مصدرا فهو اسم مضاف اليه محله الرفع لانه فاعل والثاني ان يجري لسان على

اعتادها فيستعملها في غير محلها كان يقول في كنت وكانوا في المناقضة ضل وفاعل ما الف من قولك ذل في نحو
ضلت وضلوا واما تثنية الاسمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فانه اصطلاح غير مألوف وهو مجاز كتسميتهم الصورة
الجملة دمية والمبتدأ انما يقوله على سبيل الغلط فلذلك يجاب الطير الشاك ان يعرب شيئا طالبا لما يلقى ويهمل النظر في
ذلك الغلط كان يعرب ضلا ولا يطلب له او مبتدأ ولا يفرض لخبره بل ربما مر به فعربه بالابتداء وبنى ما تقدم له
فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله وطائفة قد اهمتهم انفسهم الآية قد اهمتهم صفة لطائفة وبطنون صفة
اخرى او حال بمعنى قد اهمتهم ظانين او استيناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكانه بنى
المبتدأ فلم يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا فلست لعلمك ان خبره محذوف اي ومنهم طائفة صفتهم كيت وكيت والظاهر
ان الجملة الاولى خبر وان الذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة اي وطائفة من غيركم مثل المنمن منوان بدرهم اي منوان
بدرهم او استشاده على واو الحال كما جاء في الحديث دخل وبرمة على النار وسالت كثيرا من الطلبة من اعراب احق مالا
العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول فيه لان المبتدأ بلا خبر والصواب انه الخبر والمفعول العائد المحذوف اي سالة على هذا
منقال الحق مالا العبد بالرفع وعكس ان مصائبكم الولى فيجيب بذهاب الوهم فيه الى ان المولى خبر بنا على ان المصائب
مصدر وانما هو مفعول والمصائب مصدر بمعنى الاصابة بدليل عجز البيت بعده ومن هنا اخطأ من قال في مجلس الواثق بالله في قوله
اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم انه جمع رجلا وقد مضت الحكاية تنبيها قد يكون للشيء اعراب اذا كان
وحده فاذا اضيف بقي اخوتهم لاعرابه فينبغي التحرز في ذلك من فعلك ما انت وما شانك فانهما مبتدأ وخبر اذا لم تات
بعدهما بنحو قولك قم زيدا فان جئت به فانت مخير في نصبه بفعل محذوف والاصل ما يصنع او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير
وانفصل ولو تقاعد الفاعل عليه او على اسم لكان وما شانك بتقدير ما يكون منك فيهما في موضع نصب خبر الكان او
مفعولا للصنع ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت يصنع كان كيف منصوبا لا غير لانه يقع مفعولا به وكذا
اعراب الشيء بعد الكان الذي يعمل فيه وسئل الخليل عما حيثه فقال كان اذا ذكرت في قولك ما احسن زيدا فقال انك
منه على ان المثال المسئول عنه ما كان احسن زيدا ولبس في السؤال ما يتبين في ذلك والصواب الاستفصال فانها في هذا
الموضع زائدة كما ذكرت وليست اسما ولا خبرا لانها قد جرت مجرى الحروف كما ان قل في قلما يقول زيد لما استعملت
ما النافية لم يحتج لفاعل هذا قول الفارسي والمحققين وعند ابي سعيد وهي تامة وفاعلها ضمير الكون وعند بعضهم
هي ناقصة واسمها ضمير شان والجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بباء المصدر ويقل
ما احسن ما كان زيدا وكانت تامة واحتاج بعضهم بقضائها على تقدير ما اسم موصولا وان يضف زيد على انه المخبر عنه
اي ما احسن الذي كان زيدا وقد بانت ما احسن زيدا من عند الباب الثامن من الكتاب في ذكر امور كلية يخرج
عليها ما لا يحصر من الصور الجزئية وهي احدى عشر قاعدة القاعدة الاولى قد يعطى الشيء حكم ما اشبهه معنى او في

في امور كلية

او فيهما فاما الاول فلم يوجد كثرة لحاقها دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى واعلموا ان الله الذي خلق السموات والارض
ولم يجعل لبقائهن بقاء ولا نفى في معنى وليس لله بقاء والذي يسهل ذلك التفاوت بينهما وهذا لم يدخل في قوله
تعالى وان الله الذي خلق السموات والارض قادر على ان يخلق مثلهم ومثله ادخال الباء في كفى بالله شهيدا لما دخلت
في كفى بالله شهيدا لخلاف في قوله قلبا مثلك يكفي وفي قوله سوى الحق لا يقران بالسوء لما دخلت في معنى لا يقربن بالسوء
السوء ولهذا قال سيبويه لا يجوز ان يقول وصل الي كتابك فقرأت بحذف قوله لا يقران بالسوء لانه غاير في معنى الفقرات
الثانية نحو ان خبر المبتدا في نحو ان زيدا قائم وعمرو لكفاية خبر ان لما كان ان يزيدا قائم في معنى زيد قائم وهذا الخبر
ليس بزيد قائم وعمرو الثالث نحو ان زيدا وعمرو غير ضاربين لما كان في معنى ان زيدا لا ضاربان ولولا ذلك لم يجز لان تقدم
المضاف اليه على المضاف لذلك لا يتقدم معمول لا تقول ان زيدا او لضاربان او مثل ضاربين وقد ليل المسئلة قوله تعالى
للضالم غيره مبين وقول الشاعر فهو حقا غير ملغ قوله ولا تخاه يوما سواه خليلا وقوله وان امرا خصه عمدا
مودته على الثنائي لعنده غير مكفور ويحتمل ان يكون منه فذلك يوم عسير على الكافرين غير يسير ويحتمل ان
على بابه او يجعل هو نعتا لها وحالا من ضميره ولو قلت جاءني غير ضاربين زيدا الا جاز لتقدم لان الثاني لا يحل هنا مكان
غير والرابع جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدا اما ان يكون ذا خبر او نائبا
يغني عن الخبر ودليل المسئلة قوله عليه السلام عدالة فاطرح اللحم ولا تغتر بعارض السلم وهو احسن مما قيل في بيت النوادر
غير ما سوف على زمن يقضي بالهم ويحزن والخامس اعطاوهم ضاربي بيدا الان او غدا لحكم ضاربي بيدا في التنكير
معنا وهذا وصفوا به النكرة ونصبوا على الحال وخفضوا بربما دخلوا عليه الواو الحالية بعضهم نقل بحال مجرورة على ربما
هذا ملفوظا شارب السويق كما تقدم على حال منصوبة ولا يجوز شيء من ذلك اذا اريد المضي لا تقول لبيد في معنى لبيد
السادس وقوع الاستثنا المفرغ في الايجاب في نحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين وبالله الا ان تيمم نوره لما كان
المعنى بانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان تيمم نوره الشائبة العطف بولا بعد الايجاب في قوله الى
ان اسمو بلغ ولا اب لما كان معناه قال الله لا تتم بلغ ولا اب الثامنة زيادة في قوله تعالى ما منعك الا تسجد اذ امرتك
المانع من الشيء امر للممتنع ان لا يفعل لكانه قيل ما الذي قال لك لا تسجد والامر عندي ان يقدر في الكلام لم يرد الله
لي في الشام ما الذي امرك يوضحه في هذا ان لا الناهية لا تصلح للثابت بخلاف النافية التاسعة تعدي رضي على
في قوله اذا رضيت علي بنو قشير لما كان رضي غير معنى اقبل عليه بوجهه وقال الكسائي انما اجاز هذا رضي يقتضي على
وهو يحظ العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قوائم بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم اذا كان معنى لم يطعموه
منه الما فمن شرب منه فليس مني ومثل الا وما بعده صفة وقيل ان الضمير يضعف في هذا الباب وقيل اراد فشربوا منه
عطف البيان وهذا الاعتراض من الاعتراض اذا كان لا نعلم ان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبدل

حيزه اى لم يشربوا الحادية عشر يذكر الشارح فى قوله فذانك بهما اثنان من تلك معان الشار اليه السيد والعصا وهما موشان لكن المسند اعين الخبر فى الحق والبرهان مذكور مثله ثم لم يكن فمنهم الا ان قالوا فيمن نصب الفضل الثانية عشر قولهم عجبت من ضرب زيد جوازا لان نفس ضرب منه والحق الثالثة عشر قولهم ان العدد لا يقول ذلك فاوقع فى الاثبات لان نفس الضمير المستتر فى حوله يقول والضمير فى سبأ النخى كان احد اكل وقال فى ليلة لا ترى بها احدا يحكى علينا الا كواكبها اوقع كواكبها بدلا من ضمير يحكى لانه راجع الى احد وهو واقع فى سبأ غير الايجاب فكان الضمير كذلك فى هذا الباب واسع ولقد حكى ابو عمرو ابن العلا انه سمع شخصا من اهل اليمن يقول فلان لغوب اشتركنا بى فاحتفرنا بها فقال له كيف قلت اشتركنا بى فقال ليس الكنا فى معنى الضخيفة وقال ابو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما انشده فيها خطوط من سوادو بلق كانه فى اجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقال كانها او السواد والبلق فقل كانهما فقال اردت كان ذلك ثلاث وقالوا مر بى رجل احى عشرة نفسر بقوم عربى كلهم وبقاع عرفج كله برفع التوكيد فمن رفعها الفاعل اكدوه بالاسماء الجامدة لما الخطوا فيه المعنى اذ كان العرب يعنى الفصحاء والعرفج بمعنى للخشن والاب بمعنى الوالد شبهوهن فى الاول انه وقع فى كلامهم ابلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزله اللفظ الخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم اللفظ المعدم الضائع للوجود منزله الموجود كما فى قوله بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيأ اذا كان هاربا وقد مضى ذلك الشئ انه ليس بلازم ان يعطى الشئ حكم ما هو فى معناه الا ترى ان المصدر قد لا يعطى حكم ان وان فى صلتها وبالعكس ليل الاول انهم اعطوه حكمها فى جواز حذف الخبر ولا فى سدهما مسدا جز فى الاستثناء انهم شركوا بين ان وان فى هذه المسئلة فى باب ظن وحسبت ان الخفيفة وصلتها اسدهما مسدا جز فى باب عسى وحسبت السادة بذلك فى باب لو ودليل الثانى انهما لا يعطيان حكمها فى النيابة عن ظرف الزمان نقول عجبت من قيامك وعجبت ان تقوم وانك قائم ولا يجوز عجبت قيامك وشذ قوله فيا لك ايا لك المرء فانه الى الشر داع وللشر جالب فاجرى المصدر مجرى ان يفعل فى حذف الخبر ويقول حسبت انه قائم او ان قام ولا يقول حسبت قيامه حتى يذكر الخبر ويقول عسى ان يقوم وعسى انك قائم ومثلها فى ذلك لعل ويقول لو انك تقوم ولا يقول لو ان تقوم ويقول حسبتك صليت العصر ولا يجوز حسبتك ان صليت العصر خلافا للاخفش والزمخشرى والثانى وهو ما اعطى حكم الشئ المشبه فى لفظ دون معناه وله فيه صور كثيرة احدها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التى بمعنى الذى لانهما بلفظ ما النافية كقوله ورجح الفتى للخير ما ان دلبته على السن خير الا بزاله يزيد وقوله رجحى لمرما ان لا براه ويعرض دون ادناه الخطوب فهذان محمولان على نحو قوله ما ان رأيت ولا سمعت بمثله كاليوم ههنا اينوجرب الثانية دخول لام الابتداء على النافية حملا لها فى اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله لما عفلت شركت فاصطفتنى فكيف ومن عطائه جل ما لى فهذا محمول فى اللفظ على لا النافية نحو قوله لما تضمن حسن الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا

الثانية حملها في اللفظ على الاولى الثانية نحو ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده ونحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وهذا عمول في اللفظ على نحو ولا تحسبن الله غافلا ومن لا يلم على اللهى لا يحج الى الرابعة حذف الفاعل في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لما كان نحو زيد مشبها في اللفظ كقولك امرر بزيد الخامسة دخول لام الابتداء بعد ان الوقع بعيني نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قوله من قدر ان هذان لساحران وقد مضى البحث فيها السادسة قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة بضم التاء ووضع صفتها كما يقال يا ايتها العصابة وان كان حقها وجوب النصب كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء اعطيت حكمها وان انتفى موجب البناء واما نحو العرب في المثال فانه لا يكون منادى لكونه بال فاعطى الحكم الذي يستحقه في نفسه واما نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث فوجب النصب سواء اعتبر حاله او محاله مما هو شبيه به وهو المنادى السابعة بناء يا جذام في لغة الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال ودراك وذلك مشهود في المعارف وربما جاء في غيرها وعليه قوله يا لبت حظي من خبائك الصفا والفضل ان تركي كفافا لا كفافا فهو حال او ترك كفاف فمصدر ومن عند ابي حاتم قوله يا لبت حظي الخ عوفقلت لها اقصري اني امرء مقتلي صرع عليك حرام وليس كل اذ ليعقله فاعل وفعلة فالاولى قول الفارسي ان اصله حراى كقوله والدهر بالانسان دواري ثم ولو كان اذ ليعقله فاعل وفعلة فالاولى قول الفارسي ان اصله حراى كقوله والدهر بالانسان دواري ثم ولو كان قوي لكان اولى ولما قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء فعلة بنائه قطعه عن الاضافة ولكن علة كسر وكونه لم يعرب في الضم مسلك قبل وبعد بشرط زوال الثامنة بناء حاشى في قول من حاش لله لشبهها في اللفظ حاشى الحرفية والدليل على اسميتها قول بعضهم حاشا بالتنوين على اعرابها كما تقول ابرئها لله وانما قلنا انها ليست حرفا الدخولها على الحرف والافعال اذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم انها فعل ماض فاعله ضمير يوسف للمعصية لاجل الله وهذا تاويل لا يأتي في كل موضع يقال له افعل كذا او فعلت كذا فتقول حاشا لله فانما هذه بمعنى تنزه الله برأته من هذا الفعل ومن نونها اعربها على الفاء هذا الشبه كما ان بني تميم اعربوا ياء جذام لذلك التاسعة قول بعض الصحابة رضي الله عنهم كنا نقطع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا نقطع وامنه فاوقع فعل بعد ما المصدرية كما يقع بعد ما النافية العاشرة اعطاء الحرف حكم مقارنه في المعنى حتى ادغم فيه نحو خلق كل شيء وجعل الليل لتعقله فاعل وفعلة فالاولى قول الفارسي ان اصله حراى كقوله والدهر بالانسان دواري ثم ولو كان قوي لكان اولى ولما قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء فعلة بنائه قطعه عن الاضافة ولكن علة كسر وكونه لم يعرب في الضم مسلك قبل وبعد بشرط زوال الثامنة بناء حاشى في قول من حاش لله لشبهها في اللفظ حاشى الحرفية والدليل على اسميتها قول بعضهم حاشا بالتنوين على اعرابها كما تقول ابرئها لله وانما قلنا انها ليست حرفا الدخولها على الحرف والافعال اذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم انها فعل ماض فاعله ضمير يوسف للمعصية لاجل الله وهذا تاويل لا يأتي في كل موضع يقال له افعل كذا او فعلت كذا فتقول حاشا لله فانما هذه بمعنى تنزه الله برأته من هذا الفعل ومن نونها اعربها على الفاء هذا الشبه كما ان بني تميم اعربوا ياء جذام لذلك التاسعة قول بعض الصحابة رضي الله عنهم كنا نقطع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا نقطع وامنه فاوقع فعل بعد ما المصدرية كما يقع بعد ما النافية العاشرة اعطاء الحرف حكم مقارنه في المعنى حتى ادغم فيه نحو خلق كل شيء وجعل الليل لتعقله فاعل وفعلة فالاولى قول الفارسي ان اصله حراى كقوله والدهر بالانسان دواري ثم ما انتظم الحرب العوان مني بازل عامين حدث سني لمثل هناك ولدتني امي وقول اخر فان تركب فاجعلوني وسطا اني كريم لا يطيق العند او يسمى ذلك كفاء والثالث هو ما اعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وافعل في التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل في التعجب وبناه واصلا وافادة للمبالغة فاعادوا مصيغة افعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا قال يا ما اميلح غزلانا شدن لنا ولم يسمع للنساء في الحسن واصلح

ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه ولعل ابن مالك قاسه لا من ابن كيسان ولبركات قال ابو بكر
الانباري ولا يقال الا لمن عرف سنة القاعدة الثانية ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره كقول بعضهم هذا
جحر ضب خرب بالجر والاكثر بالرفع وقال الكسائي سمع من بعض العرب دابة وبغل وبغل به وفي وجه ضعيف فيمن جرهما فان العطف
على ولد ان مخلدون لا على اكوابا واباريق اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل العطف على جنات
فكانه قيل للمقربين في جنات وفيكن ولهم طير وحور وقيل على اكواب باعتبار المعنى اذ معنى يطوف عليهم ولدان
مخلدون باكواب ينعمون باكواب وقيل في ولدان اله فحذف انه عطف على ابديكم لا على رؤسكم اذ لا رجل ممسوح له ولا ممسوحة
ولكنه خفض لمجاورته رؤسكم والذي حملهم على ان يحفظوا ان خفض المجاور يكون في النعت قليلا لا كما مثلنا وفي التوكيد
نادر كقوله لا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا تخللت عرى الذنب وقال الفراء انشدنيه ابو الجراح بخفض
كلهم هفلت فجلد مما فلت كلهم بجر المصيفا المجز من الذئب فلسانا ثم استشهد بقراءة من قرأ فامسحوا برؤسكم وارجلكم
بكون في التنزيل ان العاطف منع من الحجاب وقال الزمخشري لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلاثة الممسوحة
نصب الماء عليها كانت مظنة للاسراف المذموم شرعا عطفت على الممسوح لا للمغسول ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد
في صب الماء عليها كما نبه عليه بالمسح دون الغسل الى الكعبين فجيء بالغاية اماطة لظن من يظن انها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشرع
انتهى ينبغي ان لا يكون الشيء ابا حجي الخفض على الجوار ونحوه لا قوله جحر ضب خرب على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل في
الجر منه بتنوين ضب وخرب ورفع الجر ثم حذف التنوين للعلم بهو حول الاسم الى ضمير الضب وخفض الجر كما تقول مررت برجل
حسن الوجه بالاضافة والاصل حسن الوجه منه ثم الى بضمير الجر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن حجي الاصل في
جحر ثم نقلت الصفة عن المضاف فارتفع واستتر ولزمها استتار الضمير معجريان الصفة على من هي له وذلك
لا يجوز عند البصريين وان ابن اللبلي وقول السيرافي ان هذا مثل مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين مردود لان ذلك
انما يجيء في الوصف للثاني دون الاول على ما سبق لي وعن فلك فولهم هنا في وهي ومراني فالاصل امراي وفوههم صور
بخبس بكسر النون وكسر الجيم والاصل بخبس بفتحهن وكسره كذا قالوا وانما بنيهم هذا لانهم كانوا يقولون هذا خبث بفتح فكسره
وح فيكون نقل الاستثناء انما هو لالتزام للشناعة وانما اذا لم يلتزم فهو لجاز بدون تقدم وحبس انبعث البيء
فعل بكسر فسكون في كل فعل بفتح فكسر نحو كتف وكبد وقالوا اخذه ما قادم وما عندك بضم الدال وقد
جاءه سلسلا وغلالا بضمهما سلسالا وسلسبيلا وفي الحديث رجعن ما نقدانه ملجوجات والاصل موجوجات بالواو
لانه من الوزوزة وفي ائتراني جبيه بواو بين الهمزة ونون احب الموقدينا وموسى جعدة اذا صانهما الوقف بهما الموقف
وموسى على اعطاء الواو المجاورة للضم حكم الواو المضموم ما قبلها في وجوه لحوه وفي وقت اقت وفي ذلك
قولهم في قوم صنبم حملا على قولهم في عصي وكان ابو علي يشدد في مثل ذلك فقد يؤخذ الحاجز لقائل الثلثة

في لفظ كلية

كيف يجمع معه ولا يعد عيبا لك عنهم الوقوف ولا تضحك عنهم عجائب الجاهلين الجاهلين ولا تكلوا علمكم الى علمكم اي ولا
تضموها اليه كالبين انتفى ومن مثل ذلك الناهض قوله تعالى الوقت الى ميقاتكم ضمن الوقت معنى الاضافة فعدى بالى مثله
قد افضى بعضكم الى بعض وانما اصل الوقت ان يتعدى بالباء يقال اوقت فلان بامر شر وقد تقدم ما فصلوا من
فلن يكفروه اي فلن يحرموه اي فلن تحرموا ثوابه وهذا اعد الى اثنين لا الى واحد وقد تقدم لا تعزموا عقدة النكاح
لا تنووا ولهذا عدى بفي لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى اي لا يصغون وقولهم سمع الله لمن حمده اي استجاب
فعدى بمن في الاولى والى في الثانية باللام وانما اصله ان يعدى بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة وقوله ربنا وابعد
المعدى من الصلح اي ميز وهذا اعدى بمن لا بغير وقوله الذين يولون من نسائهم اي يمتنعون من وطء نسائهم يقال
ولهذا اعدى بمن ولما خفي التضمين على بعضهم قال الايلاء والي اي انما لا يقال الا لمن حلف على ترك وطء امرأته
للذين كما تقول للمنكسر قلبه اما قولك الفقها الى من امر شرط او فهم فيه عدم فهم التعلق في الابر وقال ابو كثير
الهذلي يحلف به في ليلة فروده كهاما وعقد ظفائها لم تحلل وقال صبلة من حمل به في عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل
مزودة اي ملعونة وهو وصف للجرصفة للبيلة مثل والليل اذا اسرى وبالضحى لا من المرئ وليس بقوي مع ان الصفة
لان ذكر الليلة لا كثير فائدة فيه والشاهد فيهما ان ضمن حمل معنى علو ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل حملته انه كرها وقال
الفرزدق كيف تراني قالبا مجني قد قتل الله زيادا عني اي صرفه عني بالقتل وهو كثير قال ابو الفتح في كتاب التمام
لجميع ملجا منجا منكتاب يكون مثنى وواحدا القاعدة الرابعة انهم يغلبون على الشيء ما لغيره لشبه بينهما
او لحث ما فلهذا قالوا الابوين في الاب والام ومنه ولابويه لكل واحد منهما التدبر في الاب والخالة ومنه ورفع ابويه
على العرش والشرقين والمغربين ومثله الخافقان في الشرق والمغرب انما الخافق المغرب انما سمي خافقا مجازا وانما هو
محفوف بضوء الغرب في الشمس الغرقال المتنبي ولست قبلت قرن الشمس بوجهها فاتبعني الغرب في وقت معاي الشمس وهو
وجهها وقرنها وقال الشريف يجوز انه اراد قرا وقرا لانه لا يجتمع قرنان في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه اصح
والقمران في العرف الشمس والقمر وقيل لهما ان من قول الغرزدق لحذنا بافاق السماء علينا قراهما والنجوم الطوالع وقيل
انما اراد محمد صلى الله عليه وآله والخليل عليه السلام لان نسبة راجع اليهما بوجه وان المراد بالنجوم الصحابة وقالوا القمران
ابو بكر وعمر وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغلب برده انه قيل لعثمان ما لك سميت العمرين ثم قال
الصادق اعتق القمران فمن بينهما من الخلفا امهات الاولاد وهذا المراد بهما عمر وعمر وقالوا العجاجين في رؤبة والعجاج
المرويين في الصفا والمروة ولاجل الاختلاط الطلق من على ما لا يعقل في نحو ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي
على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فان الاختلاط حاصل تغليب العموم الثاني في قوله تعالى كل دابة ومنهم من يمشي على رجلين
الحر في عباد فان التفصيل فانه يعم الاناث والظاهر واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم

والذين من قبلكم لعلكم تتقون ١٨ لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكورين على المؤنث والمذكر حتى عدت منهم في
وكانت من الغائبين والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم في فسجدوا الا ابليس قال الزمخشري الاستثناء متصل
لانه لعدد بين اظهرهم الا لوف من الملائكة فغلبوا عليه في فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء احدهم ثم قال ويجوز ان يكون
منقطعا ومن الغلبة او لتغودن في ملتنا بعد لتخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك في قريتنا فانه تم لم يكن في
ملتهم وثم يحلف الذين امنوا معه ومثله جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب
شامل للعقلاء والانعام غلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والانعام ومعنى يذرؤكم يثبتكم ويكثركم في هذا
التدبير وهو ان جعل للناس والانعام ازواجا حتى حصل بينهم التوالد بهذا التدبير كالمنع والمعدن للملك والكثرة
فلهذا لجئ بفي دون الباء ونظيره ولكم في القصاص حيوة وزعم جماعة ان منا يا ايها الذين امنوا وبحوبل انتم قوم تجهلون
وانما هذه من لغات المعنى والاول من لغات اللفظ القاعدة الخامسة انهم يعبرون بالفعل عن امور احدها
وقوعه نحو الفعل والثاني مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضاء العدة
والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم اي والذين يشارفون الموت وذلك الازواج يوصين وصية
ولجئ الذين تركوا من خلفهم اي لو شارفوا ان يتركوا وقد مضت في فضل لواء نظائرها ومما لم يفده ذكره قوله الى
ملتكم كاد الجبان لفقده تزول وذاك الراسيات من الصخر والثالث اذا مضى وأكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو اذا
قرأت القرآن فاستعذ بالله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فان حكمت فاحكم بينهم
بالقسط وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به واذا ضربتم فلا تتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واذا جئتم الرسول فقدموا
الا ترى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وفي الصحيح اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل ومنه في غيره فاخرجنا من كان
منها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين اي فاردنا الاخراج ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا
للملائكة اسجدوا الان ثم للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر فاذا احمل خلقنا وصورنا على ارادة الخلق و
التصوير لم تشكل وقيل هما على حذف مضافين اي خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم ومثله وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا اي اردنا اهلاكها فجاءها باسنا ثم دعي فضل لمن اراد الدنو من محمد صلى الله عليه وآله فتدلى فتعلق
في الهوى وهذا اولى من قول من ادعى القلب هنا بين الآيتين وان التقدير وكم من قرية جاءها باسنا فاهلكناهم
ثم تدلى فاختفى فقال فاردنا من قبلنا ان نفنيهم قبل ما مضى من حياتنا وطرا اي ارادوا فانا وفي كلامهم عكس هذا وهو
التعبير بارادة الفعل عن ايجاده مخوريدون ان يعرفوا بين الله ورسله سبيل انه فحيل بقوله سبحانه ولم يعرفوا
بينا احدا منهم والرابع القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اي قادرين على الاعادة واصل ذلك ان
الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المتسبب بالعكس فالاول نحو وسئل اصحاب كم اي وكم

اختباركم لان لابتلاء الاختبار وبالاختبار يحصل العلم وقد يعم هل يستطيع وربك لا يتوقف قراءة غير الكسائي
يستطيع بالغيبة وربك بالرفع معناه هل يفعل ربك وعزى الفعل بالاستطاعة لانها شرط اى وهل يزال علينا
ربك مائدة ان دعوته وهو مثل فظن ان لن نقدر علينا اى لن نؤاخذه فعزى المؤاخذة شرطها وهو القدرة عليها واما
قراءة الكسائي فقدير هنا هل يستطيع سؤال ربك فحذف المضاف واهل تطلب طاعة ربك فى انزال المائدة اى
استجابته ومن الشاذ قوله فقوا الثار اى فقوا العثار الموجب للنار القاعدة السادسة انهم يعبرون عن
الماضى والاتى كما يعبرون عن الشئ الحاضر قصدا لاحضاره فى الذهن حتى كانه مشاهد حالة الاخبار نحو وان ربك
ليحكم بينهم يوم القيمة لان لام الابتداء للحال ونحو هذا لمن يشعر وهذا من عدوه او ليس المراد تقريب الجلبين
من الرسول كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما فى ذلك الوقت هكذا لتخيل ومثله والله الذى
ارسل الرياح فتثير سحابا فسقنا البلد ميت فاحيينا به الارض الا ترى ان فى قوله تعالى فتثير سحابا قصد بقوله
فتثير احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب بسوقه الى بلد ميت فانزال الماء عليه
اطوارا حتى يصير ركاما ومنه ثم قال لكن فتكون اى فكان ومن يشرك بالله فكانما خر من السماء فتخطفه الطير او تهوى به
الريح فى مكان سحيق وزيدان عمن على الذين استضعفوا الى قوله ونرى فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلبهم
باسط ذراعيه اى يبسط ذراعيه بدليل وتقلبهم ولم يقل وقلبناهم وهذا التقدير يدفع قول الكسائي وهشام
ان اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل ومثلوا والله مخرج ما كنتم تكتمون الا ان هذا على حكاية حال كانت مستقبلة
وقت النداء وفى الاية الاولى حكيت الحال الماضية ومثلوا قوله جاء بنى فى معنى الماضى بقطع الحديث
بالايمان ولولا حكاية الحال فى قوله احسانا يعشون حتى لانهم كلا بهم اصبح الرفع لانه اخبر فى الا وهو للحال ومنه قوله تعالى
حتى يقول الرسول القاعدة السابعة ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير اخر نحو وما
كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله فان يفترى مقول لا افترا والا فترا مقول لمفترى وقال لعمرك انهم الفتيان ان
ثبت اللحى ولكنما الفتيان كل فتى ندى وقالوا عسى زيدان يقوم فقيل هو على ذلك فعيل هو على حذف مضاف اى عسى
امر زيد او عسى زيد صاحب القيام وقيل ان زائدة ورده عدم مصداقيتها للسقوط فى الاكثر وانها قد علمت والزائدة
لا تعمل خلافا لابى الحسن اما على قول ابى الفتح فى بيت الحماسة حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو محسن
يجوز كون ان زائدة فلان النفس هنا يكون بالعطف لا بان وقيل فى ثم يعودون لما قالوا ان ما قالوا من القول والقول
تاويل المقول اى يعودون للمقول فيهم من لفظ الظهار وهن الزوجات وقال ابو البقاء فى حتى تقفوا مما يحتاج اليه
عند ابى على كون ما مصدرية والمصدر فى تاويل اسم المفعول اى مبنى وهذا يقتضى ان غيرا فى على الاشياء ذلك وفى
اذا قيل فيها مواما خلا زيدا وما عدا زيدا فما مصدرية وهى وصلتها فى محل نصب على الحال وفيه معنى الاستثناء وقال الشمسا

فوقعت الحال معرفة لتاوها بالنكرة امتنع والتاويل غالبين عن قرب وصحا وذين قبلا واما قول ابن خروف والشلوبين
ان ما وصلتها نصب على الاستثناء فغلط لان معنى الاستثناء قائم مقامها بعدها الا بها والمنصوب على معنى لا
يليق ذلك المعنى بغير القاعدة الثامنة كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فمن ثم كل
شاة وسخلتها بدرهم واي فتى هيجا انت وجارها ورب رجل وجبة ان تنازل عليهم من التنازع انه فظلت
فلا يجوز كل سخلتها ولا رب جبة ولا اي جارها ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو في الاصح الا في الشعر كقوله ان تسمل
تستبن اظاره بها فرحا مني وما سمعوا من صالح دفنوا وقال الشاعر انه كيوا وركوب الخيل عادتنا وتنزلون فانا
نزل فقال يونس اراد وان سم انتم تنزلون عطف الجملة الاسمية على الشرط وجعل ترك ذلك من العطف على
التوهم فلك وكانه قال ان تركبون وخيلك عادتنا او تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون من رب رجل قام ابوه
لا قاعدتين وعشرين فاجعلهما قاعدة واحدة على اعمال الثاني وربط الاول بالمعنى القاعدة التاسعة انهم يتسعون
في الظرف والمجرور وما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناصب من معموله نحو كان في الدار
زيدا جالسا وفعل الشيء من المشبه به نحو ما الحسن في الهيجا الا زيد وما انت عند الحرب بذا وبين الحرف الناسخ
ومنسوخه نحو قوله فلا لغا في فيها فان بعبها لغا لك مصاب القلب جم بلابله وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى
الظن كقوله ابعد بعد يقول الدار جامعة شملي بهم دولم البعد محتوما وبين المضاف وحرف الجر ومجروره
وبين اذن ولن ومنصوبهما نحو هذا غلام والله زيد ولشر ثبة بوالله درهم وقوله اذن والله نرميهم بحرب وقوله
لن ما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال ولشهد الهيجاء وقد موهما معمولين على الاسم في باب ان خوان في ذلك
لغتان ومعمولين في الخبر في باب ما نحو ما في الدار زيدا جالسا وقوله فما كل خير من توانى مواتيا فان كان المعمول
غيرهما بطل عملها كقوله ما لو تفرقنا لكنا او تنزلون منا ومما كل من رأى مني اناة وقوله ومعمولين لصلة الا نحو وكان
فيه من الزاهدين في قول وعلى الفعل المنفي بما في نحو قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا قبل وعلى ان معمولا
الخبر فيا في نحو اما بعد فاني احمد كذا وكذا وقوله اما انت ذا انفر فان قومي لم يأكلهم الضبع وعلى العامل
المعنوي في قولهم اكل يوم لك ثوب وقول اما مسئلة اما فاعلم انها ذا تلاها ظرف ولم يل الفاء ما يمنع تقدم
معموله عليه نحو اما في الدار فزيد وعندك فزيد جالس جاز كونه معمولا اما او لما بعد الفاء فان تلا الفاء ما لا يتقدم عليه
معموله نحو اما زيدا فاني ضارب فالعامل عند المازني اما فقط لان الحروف لا
تنصب المفعول به وعند المبرد نحو مسئلة الظرف من وجهين ومسئلة المفعول به من جهة العمال ما بعد الفاء
واحتج بان اما وضعت على ان ما بعدها جوابها ليتقدم بعضه فاصلا بينها وبين اما وجوزه بعضهم في الظرف
دون المفعول به واما قوله اما انت ذا انفر فليس المعنى على تعلق ما بعد الفاء بل هو متعلق بمحذوف

بفعل محذوف والمقدير الهذا فخرت واما المسئلة الاخيرة فمن اجاز زيدا جالسا في الدار لم يكن ذلك عنده
بالظرف الثامن العاشرة من فنون كلامهم القلب اكثر وقوعه في الشعر كقول حسان كان سبيئة
من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء فمن نصب المزاج جعل للعرف الجزو النكرة الاسم وتاول الفارسي على ان
انصاب المزاج على الظرفية المكانية والاولى رفع المزاج ونصب العسل وقد روى كذلك بضم فارتفاع ماء بفعله
وخالطها ماء وروى برفعهن على اضمار الشان واما قول ابن اسدان كان ناقة فخطا لانها لا تزاد بلفظ
المضارع بقياس ولا صفة تدعو الى ذلك هنا وقول ابن برى ومنه معبرة الجزء ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه
لعرفها لون ارضه فعكس التشبيه بالغلو وحذف المضاف وقال فان انت لا تبت في محبة فالهب ان تقدما
اي فلا تذهبها وقال ابن معتل ولا تهبني الموماة اركبها اذا نجاوبت الاصداء بالسحر اي ولا تهبنيها وقال
كعب كان اوب زاعبها اذا عرفت وقد تلفع بالقور العساقبل القور جمع قارة وهي الجبل الصغير والعساقيل
اسم لاوابل السراب ولا واحد له والتلفع الاشتمال وقول عروة بن الورد فديت بنفسه نفسي ومالي وما الوك الا
ما اطيق وقول القطامي فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا الفدن القصر والسياع الطين
منه في الكلام ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة على الحوض وعرضتها على الماء قال الحريري وجماعة
منهم السكاكي والزمخشري وجعل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة ليعقوب ابن السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب قال الخليل لا قلب في واحد منهما واختاره ابو حيان ورد على قول
الزمخشري في الآية وزعم بعضهم في قول المتنبي وعذلت اهل العشق حتى ذقته فعجبت كيف يموت من لا يعشق
ان اصله كيف يموت من يعشق والصواب خلافه وان المراد انه صار يرى انه لا سبيل للموت سوى العشق وقال
اذا طلعت الجوزاء انصب العود في الحرباء اي انصب الحرباء في العود وقال ثعلب في قوله نعم ثمي في سلسلة ذر
سبعون ذراعا فسلكوه ان المعنى اسلكوا في سلسلة وقال قبل ان منهم من قد اهلكناها فجاءها
باسنابيا ثم دنى فخذلجه مذمصى ثاويلها وقال الجوهري في فكان قاب قوسين ان اصله قابي قوس فقلب
التثنية والافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها الى طرفيها فلها طرفان
فلها قاب لا اذا فسر بالقدر ونظير هذا انشاد ابن الاعرابي اذا الحسن ابن اللعم بعد اسانة فلست لشرحي
بحمول اي فلست لشرحي فحمل واذا فسر القاب بالقدر ويؤيده انه قرئ فاد وقيد وقدر فلا قلب وما يعلل القلب
ان المراد ان المسافة ما بين محمد وجبريل مقدار قوس لا مقبضها ومن القلب اذ هكذا في هذا الامر
واجيب بان المعنى ثم تولى منهم الى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولون بمسمع منك فنظر ما ذا يرجعون
وقيل في ضمير عليكم ان المعنى ضمنتم عنها وفي حديث ان لا اقول الا خيرا فهل جر بعلى ان وصلتها ان المقحمة

خطوط

على ما دخلها على تاء المتكلم كما قرأ نافع وقيل ضمن خبت معنى حرص وفيها ان مفعوله لشوا بالعصبة اولى الحق
لان المعنى لشوا بالعصبة هنا اى لتنهض بها متثاقلة وقيل التاء للتعدية كالهمزة اى لشى العصبة اى محلها
بجعلها تنهض متثاقلة القاعدة الحادية عشر من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك له شلة الحد ما
اعطاه حكم الا فى الاستثناء بلحن لا تسبوا القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر فمن نصب غير اعطاه
الحكم غير فى الوصف بلحن لو كان فيها الهمزة الا انه لغتنا والثانى اعطاه ان المصدر يترجم ما المصدرية فى
الاعمال كقوله ان نفرا ان على اسماء حبها منى لتسلموا ان لا تشركوا احدا الشاهد فى ان الاول لبس محققا من الثقيلة
بدليل ان المعطوف عليها اعمال على ان كما سمع من قوله ع كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الخباز والمعروف فى الرواية
تكونوا والثالث اعطاه ان الشرط يحكم لو فى الاعمال كما مر فى الحديث فان الامر فاز بربه واعطاه لو حكم ان فى لزوم
لو شاء طار بريده ومر فى ذكر الثانى ان الشجرى وجه غيره على لغة من يقول شاء بالالف ابدلت الالف
همزة على حد قوله بعضهم العالم والخاتم بالهمزة ويؤيده انه لا يجوز بمعنى ان الشرطية فى هذا الموضع لانه اجاب
عاما مضى فالمعنى لو شاء وبهذا يندفع ايضا تخريج الحديث السابق على ما ذكر وهو تخريج ابن مالك والظاهر
انه تخريج على الجزاء المعلل مجرى الصحيح كما انه قيل انه من يتقى ويصبر فان الله يثيبه فاثبات بالتقى وجزم يصبر فان الله
الرابع اعطاه ان الحكم مر فى الجزم بها كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل واهمال من يحملا على اذا كقول عائشة
وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس والخامس اعطاه لم يحكم لن فى عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة
بعضهم لم نشرح بفتح الحاء وبنظر ان لا يجل لن هنا وانما يصح او يحسن عمل الشئ على ما يجعل محله كما قدمناه وقيل
اصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وابقى الفتح دليلا عليها وفى هذا شذوذ ان توكيد المنفى بلم
مع انكاره المتأخر فى المعنى وحذف النون لغير مقتض مع ان المؤكد لا يليق به الحذف واعطاه لن حكم لم
فى الجزم كقوله لن يحب الا من درجات من حرج من دونها بلن الحلقة السادس اعطاه ما النافية حكم ليس فى
الاعمال وهو لغة اهل الحجاز نحو ما هذا بشرا واعطاه ليس حكم ما فى الاعمال عند انتقاض النفى بالا كقولهم
ليس الطيب الا المسك وهى لغة بنى تميم والسابع اعطاه غير حكم لا فى العمل كقوله يا ابا علك او عسا كا
واعطاه لا حكم غير فى افتقار خبرها بان ومنه الحديث فلا عسى بعضكم ان يكون الحق بحجته من بعض والثامن
اعطاه الفاعل اعراب المفعول وعكس ذلك عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر
وقال قد يستخبرانا ويلبث سوائم حجر وسمع ايضا بعضهما كقوله قد سالت الحبات منه القدما فى رواية
من بضم الحبات وقيل القدما تثنية حذف نونه للضرورة كقوله فهما اخطا انا اسار ومنة وسمع ايضا
رفعهما كقوله ان من صاد عفرا لمشوم كعب من صاد عفقعان ويوم التاسع اعطاه الحسن الوجه حكم

فی ۱۳۲۳

لضارب الرجل في الضب فاعطاء الضارب الرجل الحسن الوجه في الجر الغائر لعطاء افضل في النحو حكم افضل التفضيل
في جواز التصغير واعطاء افعل التفضيل حكم افعل في النحو في انه لا يرفع الظاهر وقد مر ذلك ولو ذكرت
حروف الجر وحوال بعضها على بعض في معنى الحا من ذلك امثلة كثيرة وهذا الخوما نيسر ايراده في هذا
لتالیف فسئل الله الذي من علي بانشائه واتمامه في بلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام من سنة
خمس وسبعمائة وسير على اتمام ما الحقت به من الزوائد في شهر رجب الحرام ان يعم وجهي على النار وان يجا
بما حملته من الاوزار وان يوفقني من رقدة الغفلة قبل الفوات وان يلطف بي بمعالجة عند سكرات
الموت وان يعمل ذلك باهلي واحبتي وجميع المسلمين وان يهدي اشرف صلواته وازكى تحياته الى اشرف
العالمين وامام العالمين والعاملين محمد نبي الرحمة والكاشف في يوم الحشر شفاعته الغمة وعلى اله
الهادين واصحابه الذين شادوا النشافوا عد الدين وان يسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين والحمد لله رب
العالمين مخفي نماند كه چون در علم نحو كتابي جامع و نافع تر از كتاب مغني اللبيب تصنيف نشده است
و در مشرا مطلع شده بجد و مطالعه و تدريس و تحقيق مشغول بوده و بذكر كما يحق حضرت عمده تصحيح ان
را مبذول داشته بود لهذا تونيقا ربانی شامل حال عالميان باز مقتدر الغابات الحوند ملا محمد واخوند ملا
محمد علي الخراساني كشت در سعي و اهتمام بتمام تحمد الله الملك العلام باتمام رسانيدند و انحنا آنرا بتصحيح انسخه
هاب دقائق رام عي داشته اهتمام در ابراز و اهم امور دانسته و اعتقاد ايشان آنست كه لا يوجد
نسخة اصح منه پس بر طالبان شكر اين نعمت عظمى و طلب مغفرت از تبعات عاجز و متصيد ان امور لازم و متحتم
است و در دار الخلافة طهران انطباع يافت و فراغ از تسويد النسخ الشريفة از يد محمد محمد الكاتب

في سنة ١٢٧٦

सालार जंग संग्रहालय
SALARJUNG MUSEUM LIBRARY
Call. No 134
Sub.